المسلمون قادمون!

الإسلاموفوبيا والتطرّف والحرب الداخليّة على الإرهاب

تأليف

آرون كوندناني

ترجمة

شكري مجاهد



هذا الكتاب "بحث مهم ومؤثّر في تكلفة 'الحرب على الإرهاب' لمن هم ضحيّة لها، بمن فيهم آلاف المسلمين الأبرياء الذين يتعرّضون للحصار والاختراق والمراقبة والتجسّس... من قِبَل دولة الأمن القومي."

ديفد كول، مؤلف كتاب **الأجانب الأعداء: المعايير المزدوجة والحريات الدستورية في الحرب على الإرهاب.**

"يتناول هذا التحليل بدقة آيديولوجيات واستراتيجيات الأجهزة الأمنية... مايجده كوندناي مقلقًا هو نظرية التطرّف الشاملة والمخادعة، والافتراضات العنصرية المسبقة حول طبيعة الإسلام... وآثارها الكارثية على حقوق وحريات المسلمين، ووضع الحمايات والحريات الدستورية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة."

جين ثيوهارس، مؤلفة كتاب **الحياة المتمرّدة للسيدة روزا باركس.**

"نقد ثاقب وعلمي وجريء ومقنع للحرب التي تكاد لا تنتهي على الإرهاب، والتي تمتدّ جذورها إلى أعمق وأبعد بكثير من مأساة 9/11."

وجاهت علي، مقدم مشارك لبرنامج **التيار** على قناة الجزيرة أميركا سابقًا، وكاتب مسرحية **الصليبيون المحليون.**

"دليل إرشادي لابدّ من قراءته إلى العقد الثاني من الحرب الدائرة على الجبهة الداخلية في الولايات المتحدة وبريطانيا"

جون فيفر، مؤلف كتاب **الحرب الصليبية الثانية: حرب الغرب المستعرة مجدّدًا ضد الإسلام.**

آرون كوندناني

رئيس تحرير مجلة **العرق والطبقة**، وأستاذ الإعلام والثقافة في جامعة نيويورك، ومؤلف كتاب **نهاية التسامح: العنصرية في بريطانيا القرن الحادي والعشرين.**



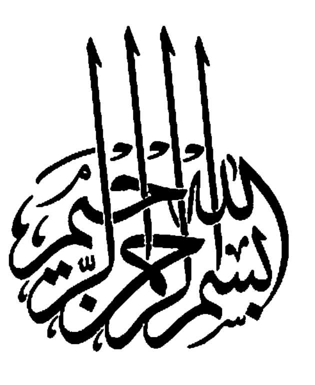
هاتف: 44080451 974+ فاكس: 44080470 974+ صندوق بريد: 12231
الموقع الإلكتروني: fairforum.org البريد الإلكتروني: info@fairforum.org
العنوان: مبنى رقم 28، المؤسسة العامة للحي الثقافي (كتارا)، الدوحة، قطر

السعر: 54 ريالاً قطرياً - 15 دولاراً
ISBN: 978-9927-103-52-0



المسلمون قادمون!

الإسلاموفوبيا والتطرف والحرب الداخلية على الإرهاب


بسم الله الرحمن الرحيم

المسلمون قادمون!

الإسلاموفوبيا والتطرف والحرب الداخلية على الإرهاب

تأليف

أرون كوندناني

ترجمة

شـــكري مجاهـــد



Arun Kundnani, *The Muslims Are Coming! Islamophobia, Extremism, and the Domestic War on Terror,* London & New York: Verso, 2015.

عنوان الكتاب: المسلمون قادمون!
الإسلاموفوبيا والتطرف والحرب الداخلية على الإرهاب
تأليف: أرون كوندناني
ترجمة: شكري مجاهد
416 صفحة - 16.5 × 24 سم.
رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: 101/ 2016
الرقم الدولي (ردمك): ISBN: 978-9927-103-52-0

الطبعة الأولى 2016.

المحتويات

المقدمة 7

الفصل الأول:

عدو مثالي 39

الفصل الثاني:

سياسات مكافحة التطرف 73

الفصل الثالث:

جذور الغضب الليبرالي 115

الفصل الرابع:

أسطورة التحول إلى التطرف 145

الفصل الخامس:

قلوب وعقول 189

الفصل السادس:

لا حرية لأعداء الحرية 225

الفصل السابع:

بعد الانفجار 257

الفصل الثامن:

صليبيون في القرن الحادي والعشرين........ 285

الفصل التاسع:

لا تحلموا بعوالم أخرى........ 321

كلمة أخيرة 355

شكر وتقدير 363

الحواشي 365

المقدمة

"يعلمنا تراث المقهورين أن «الموقف الطارئ» الذي نعيش فيه هو القاعدة".

والتر بنجامين في مفهوم التاريخ

عاجلت المنية الشيخ لقمان حين أطلق عليه أربعة عملاء من مكتب التحقيقات الفيدرالي (إف. بي. آي./ FBI) نيران بنادقهم نصف الآلية من مسافة قريبة. قبلها أحاط ستون من ضباط إنفاذ القانون - منهم فرقة عمليات خاصة أرسلها مكتب التحقيقات بالطائرة من كوانتيكو، فيرجينيا، وفرقة تدخل سريع (فرقة أسلحة وتكتيكات خاصة/ SWAT) تابعة لمكتب التحقيقات الميداني في ديترويت، وضباط من قوة الشرطة الملكية الكندية المحمولة - أحاطوا جميعًا بالمحل الكائن في ديربورن، ميشيغان، حيث كان الشيخ وأربعة من زملائه ينقلون أجهزة تلفزيون إلى شاحنة في صباح يوم 28 أكتوبر 2009. كان لقمان عبد الله إمام مسجد الحق لمدة ثلاثين عامًا في الجانب الغربي الفقير من ديترويت. وفي أيام الآحاد كان يقيم بانتظام مائدة خيرية تقدم الحاجات الأساسية لسكان الحي، فقد كان أغلب قاطنيه إما عاطلين عن العمل أو أصحاب دخول محدودة، وكانوا يعتمدون على مثل هذه المبادرات ليحفظوا حياتهم. كان منظر المدينة بمبانيها المحترقة شبه الخالية شاهدًا على هجرة سكانها أفواجًا، وكانت أعداد كبيرة من الأسر تعيش في منازل مشتركة لعجزها عن

تحمل إيجار بيوتهم. كان وجه الشيخ لقمان مألوفًا حاضرًا لمساعدة المسلمين وغير المسلمين على السواء. وكانت عبارته الأثيرة، كما يقول ابنه عمر ريغان، الاهتمام بـ"القاعدة الشعبية".

كانت تحدوه رغبة قوية في تغيير وجه الحي. وكان يؤمن بأن الإسلام سيساعد الناس على نبذ المخدرات والخمر والتغلب على الاكتئاب. لكنه لم يكن يدعوهم إلى الإسلام بقدر ما كان يحثهم على إتيان السلوك الذي يليق بالمسلمين. كان الجميع يحدثونه، لأنهم كانوا يقدرون أسلوبه المباشر. وكان يؤمن بأن من واجبنا أن نغير ظروف الناس حولنا لأن الحكومة لن تفعل ذلك. وكان يقول إننا نحتاج أن نقف معًا ونناضل من أجل حقوقنا؛ لأن الحكومة تدفعنا دفعًا إلى أن نشعر أننا مسئولون عن 11/ 9، ونحن لا علاقة لنا بمثل هذه الأمور. هذا ما كان يقوله أبي فهو ابن الستينيات.[1]

اعتنق لقمان عبد الله الإسلام في أوائل ثمانينيات القرن العشرين، بعد انتهاء خدمته العسكرية وإصابته بالاكتئاب. وكان حافز إسلامه جميل الأمين، وكان اسمه آنذاك هـ. راب براون، الذي كان في الستينيات ناشطًا قياديًا في اللجنة التنسيقية للحركة السلمية الطلابية (SNCC). وفي خلال عشر سنين واجهت المنظمة عنفًا عنصريًا ورد فعل متغطرسًا على محاولاتها كسر الفصل العنصري في الجنوب، وقد دفع ذلك إلى تطرف المنظمة، فصارت تدعو إلى قوة السود ومعارضة حرب فيتنام، حتى اندمجت مع حزب الفهد الأسود. وضع راب براون على رأس قائمة الثوريين السود التي يستهدفها مكتب التحقيقات الفيدرالي، وسرعان ما تحين المكتب الفرصة لسجنه، بادعاء التحريض على الشغب. اعتنق براون الإسلام السني وهو في السجن في عام 1971 لأسباب تشبه بلا شك الأسباب التي دفعت لقمان عبد الله إلى اعتناقه بعد عقد من الزمان. كان الرجلان يريان أن الإسلام يدعو إلى النضال لتحقيق العدل بين

الأعراق بالإضافة إلى الارتقاء الروحي بالفرد، كما يقدم أسلوب حياة ورؤية أفضل لها. أتاحت هذه النظرة للإسلام إطار عمل لمواصلة التراث الراديكالي لدى السود في حزب الفهد الأسود لدى مالكوم إكس، بعد فترة من هزيمة النضال السياسي للسود. كان برنامج الاستخبارات المضاد في مكتب التحقيقات الفيدرالي (المعروف بـ COINTELPRO)(*) قد نجح في إرباك الحركة واستدراج نشطائها. سمى براون نفسه جميل الأمين، وخرج من السجن في عام 1976، واستقر في أطلانطا، جورجيا. افتتح الرجل محل بقالة محليًا وساعد على تخليص الحي من المخدرات، لكنه ظل يواجه تحرشًا ممنهجًا من جانب رجال الشرطة وتعرض لاعتقالات عشوائية. في نهاية المطاف، ألقي القبض على الأمين بتهم قتل بعد حادثة إطلاق رصاص على نائبي مأمور مقاطعة فولتون. قال الشرطي الناجي منهما إن الأمين هو الفاعل، وإنه أصيب في تبادل إطلاق النار، برغم أن الأمين لم يكن مصابًا بجروح وأن شخصًا آخر اعترف بارتكاب الجريمة، وهو الآن حبيس "غوانتانامو المحلي"، وهو سجن شديد الحراسة في فلورانس، كولورادو، حيث تحتجز حكومة الولايات المتحدة من تعدهم أخطر إرهابيي تنظيم القاعدة.

مع إعلان الحرب على الإرهاب في عام 2001، كان كثير من نشطاء جيل الستينيات السود المتطرفين قد أصابهم الإنهاك أو أصبحوا جزءًا من المؤسسة أو سجنوا أو قتلوا، أو صاروا، إلى حد بعيد، ضحايا جهود إف. بي. آي. لتدمير الحركة. كان لقمان عبد الله يقود حملة لتحرير جميل الأمين، لكنه ما زال يدعو جماعة مريديه الصغيرة في ديترويت إلى الراديكالية أو الغلو. وكما يقول عمر ريغان: "كان ذلك مهمة لم تكتمل" من أيام برنامج الاستخبارات المضادة، أما الآن فالحرب على الإرهاب أتاحت منظورًا جديدًا على نشاطاته. وسرعان ما تعامل إف. بي. آي. مع عبد الله بوصفه من القيادات العليا لجماعة سنية أصولية متطرفة منتشرة في

(*) اختصار الحروف الأولى من (COunter INTELligence PROgram) برنامج الاستخبارات المضادة. (المترجم)

جميع أنحاء البلاد، تتكون أساسًا من الأمريكيين من أصول أفريقية "يدعو أتباعها إلى جهاد هجومي "وليس دفاعيًا" [بغرض] إنشاء دولة إسلامية منفصلة ذات سيادة... داخل حدود الولايات المتحدة تحكمها الشريعة الإسلامية."[2] وكان معنى ذلك تبنيه أيديولوجية تنظيم القاعدة. وكان الإعلام في الستينيات يصور شخصيات مثل مالكوم إكس ومحمد علي بأنهم "متطرفون مسلمون"، وقد ظهرت الآن مجموعة أخرى من الصور الذهنية للتطرف الإسلامي، يمكن استخدامها لخلق ارتباط أيديولوجي بين واعظ مغالٍ أسود في وست سايد ديترويت وأحداث 11 سبتمبر 2001.

وجد مكتب التحقيقات فرصته في استهداف مسجد الشيخ لقمان، فقد ألقي القبض على أحد مريديه منذ فترة قصيرة بتهم قتل، وفي صفقة مع الشرطة وافق على العمل مع فرقة الاستخبارات المضادة التابعة للمكتب الميداني في ديترويت، كجزء من عملية استدراج سرية. كما تم تجنيد مرشدين آخرين، وبدأت عملية سرية مدتها سنتان لاختراق المسجد. وكان لكثير من رواد المسجد سوابق إجرامية، وكلهم يصارعون الفقر، وكان العرض المالي الذي قدمه المكتب مغريًا. عندما بدأ المكتب تنفيذ خطته لإغراء مَن حول الشيخ لقمان للمساعدة في تهريب بضائع مسروقة كان من السهل توقع اجتذاب عدد منهم. ادعى مرشدو إف. بي. آي. أنهم يعرفون شخصًا يحتاج رجالًا لنقل بضاعة مسروقة من شركة نقل. وقد منح إف. بي. آي. ذلك الشخص، الذي أدى دوره أحد عملاء المكتب، مائة دولار لكل رجل مقابل اللقاء معهم فقط. وفي اللقاء الثاني دفع عميل المكتب السري ألف دولار للمجموعة قبل أن يحدث أي شيء، ووعدهم بألف وخمسمائة دولار أخرى في الليلة التالية. كان كل المطلوب منهم أن يأتوا إلى مخزن في ديربورن ليساعدوا في نقل ما ظنوا أنه أجهزة تلفاز وحواسب محمولة مسروقة من مقطورة إلى أخرى. تكرر هذا العمل عدة مرات في الشهور التالية، حتى وصل الأمر إلى استدراج الشيخ لقمان نفسه إلى العملية ليكون موجودًا في مخزن إف. بي. آي. عندما يحين الوقت لتنفيذ "المداهمة."

صدرت مذكرة اعتقال بحق الشيخ لقمان في اليوم السابق على المداهمة في أكتوبر 2009، تتهمه بالضلوع في مخطط لبيع بضائع مسروقة أثناء نقلها في عمليات تجارية بين الولايات وحيازة أسلحة بالمخالفة للقانون وعمل تغييرات غير قانونية في لوحات تعريف مركبات. لم تضم العريضة اتهامات متعلقة بالإرهاب، برغم اشتراك فرقة الاستخبارات المضادة التابعة لمكتب إف. بي. آي. وفرقة مكافحة الإرهاب المشتركة متعددة العناصر. لكن ضمت المذكرة ادعاءات قائمة على تقارير عناصر الاختراق الممولة من إف. بي. آي. بوجود محادثات دعا فيها الشيخ لقمان إلى "نشر الإسلام بالجهاد العنيف (المسلح) والعنف تجاه حكومة الولايات المتحدة وقوى إنفاذ القانون."[3] لم تناقش هذه الادعاءات داخل المحكمة لوفاة الشيخ لقمان ولأن هذه المحادثات لم تكن مسجلة. ولكن في إحدى المحادثات التي سجلها مرشد أمن طلب من الشيخ لقمان التبرع لشخص ليفعل شيئًا أثناء نهائيات بطولة كرة القدم الأمريكية، لكنه رد برفض الضلوع في إيذاء أناسٍ أبرياء. وما من شك أن الشيخ لقمان كان يرى أن حكومة الولايات المتحدة ظالمة، وكان يدعو أتباعه للعمل المنظم ضدها، وكان رواد المسجد لديهم أسلحة مثل أعضاء حزب الفهد الأسود، لكن لم يكن هناك دليل على أي مؤامرة لتنفيذ هجوم إرهابي، وإنما كانوا مجرد مجموعة من صغار المخالفين للقانون في حي فقير يصارعون للحصول على ما يسد رمقهم ويدينون أمريكا في الوقت نفسه. وكما يقول شيخ آخر صديق للشيخ لقمان من الحي نفسه ومن أصل أفريقي مثله: لم يكن الحديث المتطرف أكثر من "ادعاء فارغ" أو تفاخر شوارع. "لم يكن الأمر يحتاج كل هذه العدة والعتاد والهجوم من إف. بي. آي. ولا طائرات عمودية لمداهمة شخص يسرق حاسوبًا محمولًا."[4] يقول أندرو أرينا، العميل الخاص المسئول عن المكتب الميداني لمكتب التحقيقات في ديترويت إن الشيخ لقمان كان "زعيم مجموعة إرهابية محلية." وعندما سئل لماذا لم توجه لهم تهم إرهاب أجاب قائلًا: "هناك حالات كثيرة لا نتهم الشخص فيها بالإرهاب، بل نتهمه بكل ما نستطيع، حتى نخلص الشوارع منهم."[5] وفي غياب دليل قوي يقنع

المحكمـة عـلى الإرهاب ينبغي تدبـير أي تهمة أخرى. ولكن في الوقت نفسـه، لكي نبرر أي عملية استدراج بهذا الحجم، تم إبلاغ الصحفيين أن المسجد وكر لأصوليين خطرين. وقد ثبت أن إدانة الشيخ بالإرهاب في محكمة الرأي العام كانت أسهل من إدانته في المحكمة.

وعندما حان الوقت أن ينصب مرشـدو مكتب التحقيقات شراكهم مرة أخرى، اسـتدرجوا الشـيخ لقمان إلى مخزن ديربورن. وفي لحظة متفق عليها خرج المرشـدون الثلاثة من المخزن وتم إطلاق المتفجرات في الداخل كعامل تشتيت. توجه أكثر من عشرة من رجال المكتب الفيدرالي نحو الشـيخ لقمان ومن معه وأمروهم بالاستلقاء على الأرض ورفع أيديهم. ونفذ الأربعة الذين كانوا معه الأمر، وتأخر الشيخ لقمان عنهـم لحظـة. بعد ذلـك تختلف الروايـات حول ما حـدث. والأرجـح أن العملاء ارتابوا في أن الشيخ لقمان يخفي سلاحًا فأطلقوا كلبًا مدربًا يجذبه من ذراعه، وعندما عض الكلب وجه الشـيخ لقـمان، أطلق الرجل النار على صـدره ما جعل أربعة من رجال المكتب يطلقون النار ردًا على ذلك، وكانوا على مسـافة قريبة فسـقط الشـيخ قتيـلًا في الحـال. وقام أحد العمـلاء بتقييد يديه بعد موته وهـو ملقى بلا حراك على أرضية المخزن، وفي الوقت نفسـه حمل الكلب إلى المستشفى في طائرة عمودية لإنقاذ حياته. وعلق رجال المكتب الفيدرالي بعد ذلك بأنه في الثواني التي سـبقت إطلاقهـم النار نظر الشيخ لقمان إليهم مباشرة ولم يكن يبدو عليه الخوف.[6]

بلغ من حضر تشـييع جثمان الشـيخ الألف سـاروا به لمسـافة أربعـة أميال. وقد أعلنـت وزارة العـدل سـلامة إجـراءات القبض عليـه وأعلنت أن قتلـه كان عملًا قانونيًـا. مـع ذلك فالمؤكـد أنه لو لم تقـرر الحكومة اخـتراق المسـجد والإيقاع به في مؤامرة جنائية من تدبيرها لظل الرجل حيًا إلى الآن.

✽✽✽✽✽

لم يكد يرد لمقتل الشيخ لقمان ذكر في وسائل الإعلام الإخبارية، فهناك من رأى أن طريقة مقتله لم تختلف عن عشرات حالات القتل الأخرى، التي يروح ضحيتها أمريكيون أفارقة كل عام على يد جهات إنفاذ القانون بالقوة المسلحة[7]. وهناك من رأى أن الرجل لا يختلف عن آلاف المسلحين المجهولين الذين يقتلون بطائرات بدون طيار في باكستان والصومال واليمن. وسواء كان "متطرفًا إسلاميًا أم أمريكيًا أفريقيًا، فقد كان موته حدثًا عاديًا." وإذا كانت الحرب على الإرهاب مادة جدال عنيف حول الحرب والتعذيب والتنصت في سنوات حكم الرئيس بوش الابن، فقد صارت في عهد الرئيس أوباما مسألة روتينية بيروقراطية لا تثير جلبة ولا تستفز معارضة. وبرغم أن انتخاب أوباما كان يعتمد على موجة عالية من معارضة حرب بوش على الإرهاب، فقد أخفق الرئيس الجديد في اتخاذ طريق مختلفة اختلافًا جوهريًا عن سابقتها، فقد تمكنت إدارته من تحييد بقايا أي معارضة وجعلت ما كان "حالة طارئة" وضعًا دائمًا. أما التحولات الثانوية التي ظهرت فعلًا فقد بدأت في الظهور في السنوات الأخيرة لإدارة بوش. ولقد واصل أوباما المسير في طريق سلفه متخذًا الهدف نفسه: وهو إيجاد سبل لمواصلة فرض الهيمنة على الشرق الأوسط، والإبقاء على سياسة أمن قومي في الداخل الأمريكي - ولكن بدون الصراعات السياسية الصاخبة المفرقة التي وصمت إدارة بوش منذ عام 2003. فقد طويت صفحة الاحتلال الأمريكي للعراق، أما الحرب في أفغانستان التي زاد عدد القوات الأمريكية فيها ثلاثة أضعاف، فقد تم تصويرها باعتبارها "حربًا من أجل الحق." وقل عدد معتقلي غوانتانامو بمقدار الثلث تقريبًا، أما السجناء الـ 171 الباقون فقد طمست أخبارهم ليظلوا في اعتقال إلى أجل غير مسمى فيما تحول إلى معسكر اعتقال دائم. ولقد حاول أوباما في خطابه بالقاهرة عام 2009 أن يمحو صورة صراع الحضارات التي برزت بعد أحداث 11 سبتمبر وقدم صورة بديلة لحوار محترم بين الثقافات. لكنه لم يحدث أي تغييرات في السياسة الخارجية الأمريكية تدعم خطابه

البلاغي ذاك. بل تم تجديد قانون باتريوت.(*) واستحضر مفهوم أسرار الدولة لحماية مسئولي إدارة بوش من الملاحقة القانونية بسبب سياسة التعذيب التي اتبعوها. وتم تقليص حالات نقل المشتبه بهم إلى دول أخرى، في الوقت الذي ارتفعت فيه حالات القتل خارج دائرة المحاكمات القضائية.(8) وقد سمى اتحاد الحريات المدنية الأمريكية هذا الإجراء "المعتاد الجديد."(9) حتى خطاب الإرهاب المضاد المتهافت ظل محتفظًا بقوة أيديولوجية أشد تأثيرًا من الإستراتيجية التصادمية المعروفة باسم "إعادة كتابة القواعد" التي كانت سارية في إدارة بوش. فإذا كان المحافظون الجدد قد ابتدعوا الحرب على الإرهاب فإن ليبرالية أوباما أرست قواعدها، وفي هذه اللحظة توقف عامة الصحفيين عن طرح الأسئلة.

تحولت اللحظة التي كان ينبغي أن تنتهي فيها الحرب على الإرهاب بأي معيار موضوعي إلى بداية لخطاب الابتذال. وجاء مقتل أسامة بن لادن في 2 مايو 2011، قبل شهور قليلة من الذكرى العاشرة لهجمات 11 سبتمبر مع بداية الانتفاضات في تونس ومصر، مما قدم دليلًا عمليًا يدحض مقولة القاعدة بأن العنف تجاه المدنيين الغربيين هو السبيل الوحيد لهزيمة العدو القريب المتمثل في الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط. مع ذلك لم تتوقف حرب الإرهاب، فظلت هتافات "يو إس إيه" (تحيا الولايات المتحدة) تتردد في شوارع نيويورك وواشنطن يقودها الديمقراطيون المبتهجون لأن رئيسهم أصبح عنده الآن قصة فتح باسمه. أما موضوع الاحتفال فهو الانتصار في حرب مستمرة وليس حلول السلام. ولم يبد في الأفق أن أحدًا سيتذكر مئات الآلاف من القتلى الذين سقطوا في بقاع مختلفة من العالم جراء الصراع بين القاعدة والحكومات الغربية. ففي مساء ذلك الأحد، بعد ساعات من مقتل ابن لادن، أعلن بيتر بيرجن، خبير الإرهاب المقيم في محطة سي إن إن، أن هذا يعني

(*) (USA PATRIOT) هو قانون تم إصداره في عهد الرئيس جورج دبليو بوش في عام 2001 واستمد اسمه من عشرة حروف هي اختصار عبارة "توحيد وتعزيز أمريكا من خلال توفير الأدوات الملائمة المطلوبة لإيقاف وعرقلة قانون الإرهاب لعام 2001" (المترجم)

نهايـة الحرب على الإرهاب. لكنه في صباح الإثنين، بعد أن أعلنت هيلاري كليتون أن "المعركة مسـتمرة"، عاد ليصحح تقديره السـابق وفقًا للخط الرسـمي، فقال إن هـذه الحـرب لا يمكن أن تنتهي.[10] فالحرب التي لم يعرف لهـا من البداية حدود أو أهـداف واضحـة لا يمكن أن يوقفهـا موت رجل واحد. وإن التصريح باسـتخدام القوة العسـكرية ضـد الإرهابيين الذي أصـدره الكونغرس بعد ثلاثـة أيام من 11 سـبتمبر رسـم نموذج الحرب على الإرهاب على نحو مفتـوح دائم عالمي. وتواصل إدارة أوبامـا الاسـتناد إلى ذلـك التصريـح في دعم الادعـاء بأنه يوفر أساسًـا قانونيًا لتنفيـذ عمليات تصفية بـدون أحكام قضائية، ودون الالتزام بحـدود جغرافية.[11] فقد تجاوز تعريف العدو مجرد الفرد من الناس أو منظمة بعينها، بل صار مجموعة من الأفكار - الإسلام المتطرف - وكان هذا التعريف فضفاضًا غامضًا بحيث لا يسمح لموت بن لادن نفسـه أن يوقف نزيف مئات المليارات من الدولارات التي تستنزفها هـذه الحرب. وهكذا، أطلق خـبراء الأمن القومي تحذيرات مـن أن لحظة الانتصار هـذه تنطوي على مخاطـر أكبر. حتى إن خبراء الإرهاب أنفسـهم الذين أعلنوا قرب نهايـة ما سـموه "قلب القاعدة" في باكسـتان وأفغانسـتان، أخذوا يتنـدرون بوجود تهديـدات جديـدة من جانـب دعاة التطرف الإسـلامي في أجزاء أخـرى من العالم، مثل اليمن والصومال ونيجيريا وأوروبا، بل وداخل الولايات المتحدة نفسـها. فإذا كان تبريـر الحـرب في أفغانسـتان والعراق هو أن قتالهم "هنـاك" خير ما يضمن منع هجماتهـم "هنا"، فقد بدأت مرحلة جديـدة من الحرب على الإرهاب في عهد أوباما ضخمت الخوف من أن المواطنين المسلمين في الغرب هم أيضًا مصدر خطر.

في أغسـطس 2011 نـشر البيـت الأبيـض إسـتراتيجيته الجديـدة لمنـع التطرف العنيـف داخـل الولايـات المتحـدة، وتمـت الإشـارة فيهـا لأول مـرة إلى ضرورة مكافحة نشر الأيديولوجية المتطرفة بين المسـلمين الأمريكيين.[12] وفي الشـهر التالي اسـتخدمت الحكومة الأمريكية طائرة هجومية بلا طيـار في قتل مواطنين أمريكيين في اليمـن همـا: أنور العولقي وسـمير خـان. وقد وصف مسـئولو الأمـن الرجلين

بأنهما "داعيا تطرف" لأنهما قادا الدعوة إلى استخدام الإنترنت للتأثير على المسلمين الغربيين.[13] كانت تلك هي المرة الأولى التي تأمر فيها الحكومة الأمريكية صراحة بقتل اثنين من مواطنيها بدون حكم قضائي. وفي هجوم آخر بطائرة بدون طيار، بعدها بثلاثة أسابيع، تمت تصفية عبد الرحمن العولقي، ذي الستة عشر عامًا، ومعه ابن عمه المراهق وخمسة مدنيين آخرين على الأقل.[14] وعندما سئل الصحفي السابق بالبيت الأبيض روبرت غب، وكان وقتها المستشار الرئيس لحملة إعادة انتخابات أوباما، عن عملية القتل قال للصحفيين إن عبد الرحمن ينبغي أن "يكون له أبٌ أكثر مسئولية."[15] وبدأ الكونغرس في دراسة "قانون التصريح باستخدام القوة لأغراض الدفاع القومي" الذي من شأنه أن يؤدي إلى استمرار فتح سجن غوانتانامو إلى أجل غير مسمى، وكذلك تقنين الاحتجاز العسكري غير المحدد بمدة للمواطنين الأمريكيين الذين يعتقلون داخل الأراضي الأمريكية وبلا محاكمة. ولم يعترض الرئيس أوباما على هذا القانون. فقد كان الموضوع المشترك في هذه التطورات هو التركيز على الحرب على الإرهاب، في الجبهة الداخلية. فالعدو الآن موجود بين ظهرانينا نحن الأمريكيين، كما هو موجود في الدول الأجنبية. فلم تعد الحكومة تعتبر الخطر في الإرهابيين الأجانب المتخفين الذين يعيشون بين الأمريكيين المسلمين العاديين، بل صار الخوف الآن من تحول الأمريكيين المسلمين العاديين أنفسهم إلى التطرف. وقد أشارت استطلاعات الرأي التي أجريت بعد مقتل بن لادن إلى أن الأمريكيين صاروا أكثر قلقًا من ذي قبل من أن يكون الأمريكيون المسلمون إرهابيين.[16]

كان الحادي عشر من سبتمبر الحدث الذي أصّل المفهوم الأول للحرب على الإرهاب، لكن مرحلتها التالية تشكلت بالقدر نفسه بتأثير أحداث العنف في أوروبا، مثل تفجير محطة القطار في مدريد ومقتل السينمائي ثيوفان جوخ في 2004، وهجمات 7/ 7 على شبكة مواصلات لندن في يوليو 2005. استعارت إدارة أوباما لحربها الداخلية على الإرهاب كثيرًا من إجراءات التطرف المضاد التي

اتبعتها بريطانيا بعد 7/ 7، وكانت تهدف إلى إدخال المراقبة والتواصل والدعاية داخل التجمعات الإسلامية. والمشترك كبير بين الطريقتين الأمريكية والبريطانية إذ يتم تبادل الأفكار والتحليلات والسياسات بين واشنطن ولندن. وهناك جمهرة من المفكرين العموميين والصحفيين ونشطاء مراكز الأبحاث من بريطانيا – مثل بيتر بيرجن وتيموثي جارتون آش وكريستوفر هيتشنز وإد حسين وبرنارد لويس وميلاني فيليبس وسلمان رشدي، لعبوا أدوارًا بارزة في تشكيل الأفكار الأمريكية عن الإسلام والتطرف. أما كوينتان فيكتوروفيتش، مهندس أسلوب البيت الأبيض في الدعوة إلى التطرف المضاد، فقد وضع أفكاره أثناء عمله في السفارة الأمريكية بعد 7/ 7. وقد قدم خبراء الإرهاب الأمريكيون شهادتهم في المحاكم البريطانية، وقامت وزارة الخارجية بالتواصل مع المسلمين في بريطانيا. وفي وقت نفسه كان يتم نشر صورة مشوهة تمامًا لما سمي "جيتو" مسلمي بريطانيا يلخصها الاسم المضلل "لندنستان" وينشرها الصحفيون والمدونون في أمريكا لتحذير مَن وراء المحيط الأطلنطي مما يحدث إذا تلقى الإسلام قدرًا أكبر من اللازم من التسامح.[17] ولكن الاختلافات الديمقراطية بين السكان المسلمين في أمريكا وبريطانيا كبيرة. فالمسلمون يمثلون نسبة مئوية من السكان الوطنيين وينتمون غالبًا إلى الطبقة العاملة، وهم أقل تنوعًا من حيث الأصول العرقية. وهناك كذلك اختلافات مهمة في التاريخ السياسي للبلدين من جهة التعدد الثقافي ومناهضة العنصرية، والاتجاهات نحو الدين والحقوق المدنية والثقافات الرسمية المتعلقة "بدعوة التطرف المضاد." ولكن منذ عام 2005 تحديدًا، لم تكن هذه الاختلافات تمثل موانع أمام التقاء سياسات مكافحة الإرهاب، والمشروع المشترك للدعوة إلى مكافحة التحول إلى التطرف بين البلدين، كما يمكن أن نتوقع.

يستكشف كتابنا هذا الجبهات الداخلية للحرب على الإرهاب في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. أما المقولة الرئيسة لنا فيه فهي أن الدعوة إلى التطرف صارت العدسة التي ترى المجتمعات الغربية الإسلام من خلالها في نهاية العقد

الأول من القرن الحادي والعشرين. فنظريات الدعوة إلى التطرف التي تدعى أنها تصف أسباب تحول الشباب المسلمين إلى إرهابيين هي أصل سياسات مكافحة التحول إلى التطرف على جانبي الأطلنطي. غير أن هذه النماذج تقوم على افتراض لا أساس له وهو أن أيديولوجية "الإسلام السياسي" هي أصل الإرهاب. وهذا يعني نقل الحرب على الإرهاب من المعادين سياسيًا إلى نطاق الثقافة الإسلامية نفسها. فقد صار المسلمون، كما يصفهم صامويل هنتنغتون "العدو المثالي"، كونهم جماعة متميزة عرقيًا وثقافيًا ومعادية أيديولوجيًا.[18] وقد وصف عالم السياسة محمود ممداني من قبل "حديث الثقافة" هذا بأنه التفسير النمطي للعنف عندما يهمل التحليل السياسي.[19]

يسود الحرب على الإرهاب نمطان رئيسان من التفكير، أحدهما يهيمن على المحافظين والآخر على الليبراليين. يرى الفريق الأول أن أصل الإرهاب يكمن فيما يعدونه إخفاق الثقافة الإسلامية في التكيف مع الحداثة. ويرى الفريق الثاني أن أصل الإرهاب لا يكمن في الإسلام نفسه، بل في سلسلة من مفكري القرن العشرين شوهوا الدين لينتجوا أيديولوجية شمولية - أي الإسلام السياسي - على غرار الشيوعية والفاشية. ويعيب هذين المذهبين أنهما يتجاهلان دور الظروف الاجتماعية والسياسية في تشكيل رؤية الناس للعالم ثم التصرف وفقًا لهذه الرؤية. كما أن هذين النمطين من التفكير ليسا منزهين عن الهوى، بل إنهما تولدا عن ممارسات الحرب على الإرهاب، وقد اجتهدت في نشرهما جماعات ذات موارد ضخمة، وهما يعكسان في النهاية ثقافة سياسية استعمارية. ويشترك النمطان في خلق اعتقاد بأن أصل الإرهاب هو الثقافة الإسلامية أو أيديولوجية الإسلام السياسي، وبذلك يكونان معًا فكرة الإسلاموفوبيا(*) أو المشكلة الإسلامية التي يجتمع عليها كل درجات الطيف السياسي. وعلى ذلك فقد كان من أهم عناصر سياسة الأمن القومي الرغبة في التخطيط لتحقيق تحول ثقافي كبير بين المسلمين الغربيين، وفي الوقت نفسه

(*) كراهية الإسلام أو الخوف منه. (المترجم)

التغاضي عن تحول الدول الغربية نفسها إلى التطرف، إذ صارت أميل إلى استخدام العنف في سياقات أكثر وأوسع.

يعد الإسلاموفوبيا أحيانًا جرثومة كراهية لم تنفك تظهر في الثقافة الغربية منذ الحروب الصليبية. ويراها آخرون رد فعل تلقائيًا عن الإرهاب سيزول مع الزمن كما ستزول آثار أحداث 11 سبتمبر. ويعتقد كثيرون أنها غير موجودة. وينصب اهتمامي على الإسلاموفوبيا بوصفه شكلًا من العنصرية المنهجية المستقرة في البنية الاجتماعية الموجهة نحو المسلمين، وعلى وسائل إذكاء هذه العنصرية من خلال علاقة حيوية تبادلية بالفكر الرسمي وممارسات الحرب على الإرهاب. ولا تكمن دلالة الإسلاموفوبيا بالأساس فيما يولده من أفكار واتجاهات سلبية لدى الأفراد بل في عواقبه السياسية الأوسع - إذ إنه يتيح انتهاكات ممنهجة لحقوق المسلمين ويشيطن الإجراءات التي تتخذ لعلاج تلك الانتهاكات. إن الحرب على الإرهاب وما خلفته من أعداد ضخمة من القتلى في أفغانستان والعراق وباكستان والصومال واليمن وغيرها من الدول، لم تكن لتستمر دون العنصرية التي تنزع الصفة الإنسانية عن ضحاياها المسلمين. إن الكيان الاجتماعي الذي يرتبط وجوده باستخدام العنف الإمبريالي لابد له من أن يبحث عن أيديولوجية تنفي هذا الارتباط. ولقد قامت أشكال عديدة من العنصرية بذلك الدور في العصر الحديث، والإسلاموفوبيا هو الشكل المفضل حاليًا، أما الاعتراض المعتاد على صياغة الأمر على هذا النحو فهو أن المسلمين ليسوا عرقًا واحدًا. والآن كل أشكال العنصرية يتم صياغتها اجتماعيًا وسياسيًا ولا تعتمد على واقع أي عرق بيولوجيًا فإنه يسهل تمامًا تحويل المظاهر الشكلية المرتبطة بمن يدينون بالإسلام (مثل اللغات وأشكال الملابس والشعائر) إلى دلالات عرقية.[20] وإن هذه "العرقنة" للمسلمين تشبه في أوجه دالة العداء للسامية ولا تنفصل عن تاريخ الممارسات العنصرية الطويل في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ولا يعني هذا وصم انتقادات العقيدة الإسلامية تلقائيًا بالعنصرية. ولكنها تعني معارضة العمليات الاجتماعية والسياسية التي تتحول من خلالها كراهية

الإسـلام إلى هجمات عنيفة في الشـوارع، أو على المسـتوى المؤسـسي تتخذ ترتيبات حكومية معينة مثل إعداد الملفات الجنائية وانتهاكات الحقوق المدنية وغيرها.[21]

اعتمـدت الحكومتان الأمريكيـة والبريطانية نماذج رسـمية للتحول إلى التطرف صـارت محوريـة في الحـرب الداخليـة على الإرهـاب، وقد نشـأت هـذه النماذج في سـياق ما سـمته الحكومتان منهجًا وقائيًـا لمكافحة التطرف، وهو عبـارة عن محاولة لتحديـد الأفراد الذين ليسـوا بإرهابيـين حاليًا، لكنهم قد يكونـون كذلك في وقت لاحق. لكن كيف لنا اليوم أن نحدد إرهابيي الغد؟ كان ذلك أيضًا السؤال الضمني الـذي طرحه سـتيفن سـبيلبيرج في فيلمه "تقريـر الأقلية" الذي ظهـر عام 2002، حيث تسـتخدم وحـدة متخصصة في الجرائم المتوقعة ثلاثة أشـخاص ذوي قدرات نفسـية (أو روحية) سماهم "الشـوافين"، ليتنبؤوا بمن سـيكونون قتلة في المستقبل. وعلى ذلك تسـتطيع الوحدة أن تلقي القبض على مرتكبي الجريمة المتوقعين قبل أن يرتكبـوا الجرائم التي يدانون على أساسـها. وعلى هذا المنـوال، يحتاج المنهج الوقائي في الحـرب عـلى الإرهاب قدرات "شـوافيها" الخاصـة لتحديد إرهابيي المسـتقبل. ولتحقيق ذلك اسـتعان مسـئولو الأمن بالنماذج الأكاديمية التي تدعي معرفة علمية بطريقة تحول المسلمين العاديين إلى إرهابيين، وعليه استخلصوا العلامات السلوكية والثقافية والأيديولوجية التي يظنون أنها تكشـف من يخشـى منه التحول إلى إرهابي في المسـتقبل. ففي نمـوذج إف. بي. آي. فإن ما يسـمونه الأيديولوجيـة "الجهادية" يعـد المحفـز الذي يحول الشـباب من الجنسـين إلى إرهابيين. وهم يمـرون بمراحل أربـع: ما قبل التطرف، التمثل، غرس العقيدة، ثم الفعـل. مؤشرات المرحلة الثانية أن يطلـق الشـاب لحيته ويبـدأ في ارتداء الملابس الإسـلامية التقليديـة ويغترب عن حياتـه السـابقة. وإشـارة المرحلة الثالثـة هي "زيادة النشـاط داخل دائـرة اجتماعية إسـلامية أو من أجل قضية سياسـية"، وهذا يعني أنها المرحلة التي تسـبق تحوله إلى إرهـابي نشـط.[22] أما المرحلة الأخـيرة فقط في هذا النموذج هي ما تتضمن سـلوكًا إجراميًـا، لكن "التحـدي" كما تقول صحيفـة دائرة شرطة نيويورك بشـأن التحول

إلى التطرف، يكمن في "كيفية تحديد الهجمات الإرهابية الناشئة في الوطن ومن ثم إجهاضها ومنعها برغم أن مؤشراتها تتعلق بعناصر غير إجرامية."[23] هذا يعني أن الطريقة الوحيدة لمنع الإرهاب هي المراقبة الممنهجة للحياة السياسية والدينية للمسلمين، والسعي إلى كشف مؤشرات التطرف التي يتنبأ بها النموذج. وعليه فإن الاشتراك مع الإرهابيين في الأيديولوجية يعد مقدمة جريمة، وهي إحدى مراحل عملية التطرف. يشرح جون ميللر وهو مدير مساعد سابق في إف. بي. آي. ذلك فيقول: "ليس الخطر الحقيقي من تنظيم القاعدة المركزي بقدر ما هو من جانب فكر القاعدة."[24] إن اعتبار فكر القاعدة خطرًا يعني أن المتطرفين الذين لا يعتمدون العنف، ولكن أفكارهم ترتبط سطحيًا بالقاعدة، مثل الشيخ لقمان، سيعدون إرهابيين محتملين، برغم أن أيديولوجية القاعدة ما هي إلا توليفة أيديولوجية من صنع إف بي آي. في فيلم "تقرير الأقلية" يتم غلق وحدة "مقدمات الجريمة"، بعد ثبات خطأ شوّافيها. لكن إف. بي. آي. وغيره من وكالات إنفاذ القانون مستمرة في الاعتماد على نماذج كشف التطرف التي لا تتمتع بأي قدرة تنبؤية، في تشكيل سياسات المراقبة والاختراق والاستدراج.

لاتخاذ مفهوم التحول إلى التطرف منطلقًا للحرب على الإرهاب عواقب واسعة الأثر. عندما وسعت الحكومة نطاق خطر الإرهاب المحتمل فجعلته يتجاوز الأفراد الضالعين بعمق في أعمال التحريض على الهجمات الإرهابية أو تمويلها أو الإعداد لها، إلى أفراد يعتنقون أيديولوجية معينة، فإنها بذلك وضعت تحت المراقبة أنشطة يكفلها الدستور لأعداد كبيرة من الناس. ينصرف جل اهتمام المناقشات المتعلقة بالمراقبة الحكومية بالتنصت وجمع بيانات الاتصالات الشبكية (الإنترنت)، واستخدام كاميرات الدوائر التليفزيونية المغلقة، وغيرها من أشكال المراقبة الإلكترونية لحياتنا على شبكة الإنترنت وخارجها. وقد أطلق إدوارد سنودن صافرة تحذير بشأن المدى الذي وصلت له وكالة الأمن القومي الأمريكية، في القيام بأعمال المراقبة لاتصالات الإنترنت والهاتف عالميًا ومحليًا بدون إذن قضائي.[25] وهناك

شكل آخر من المراقبة لا يلتفت إليه كثيرًا رغم أنه في قلب عملية مكافحة التطرف، وهو استخدام العلاقات الشخصية داخل المجتمعات المستهدفة لأغراض جمع المعلومات الاستخباراتية. فعندما تنشأ علاقات مراقبة داخل المؤسسات المجتمعية والخدمية كالمعلمين والأطباء وموظفي رعاية الشباب في ظل وكالات إنفاذ القانون، وعندما يختفي غرض جمع المعلومات الاستخباراتية خلف أنشطة مشاركة مجتمعية حكومية، وعندما يتم تجنيد المرشدين من داخل هذه المجتمعات تختلط المراقبة بنسيج العلاقات الإنسانية، وتتداخل مع خيوط الثقة التي تقوم عليها هذه العلاقات. لهذه الأشكال من المراقبة قوة وحظوة تستمدهما من امتزاجها بالتعاملات الإنسانية اليومية على المستوى المجتمعي ولا تستمدهما من المراقبة الخارجية بإمكانات ألوان التقنيات الخفية. وإن اعتماد هذه الصيغ من المراقبة في التعامل مع تطرف الإسلام السياسي يسهل التوسع في استخدامها لتشمل صورًا أخرى من التطرف – فتطال أقصى اليمين من وقت لآخر، وتبدي اهتمامًا أكبر بالمحتجين والمعارضين من اليسار. ويترتب على توسعة نطاق المراقبة تجريم أنشطة أيديولوجية كانت تعد من قبل مشمولة بالحماية الدستورية. يمكن أن يحدث هذا عن طريق استدراج وكالات إنفاذ القانون للأفراد أو باتخاذ إجراءات تجريم الدعم المادي للإرهاب، بعد إعطائه تعريفًا فضفاضًا يسمح بإدراج مدى واسع من الأنشطة الأيديولوجية. ولأن الأيديولوجيات التي تنتشر بين المسلمين تم اعتبارها مقدمات للإرهاب، فقد نشأ تصور مفاده أن المسلمين أميل إلى التحول إلى التطرف. وفي هذا السياق يتعرض قادة المجتمعات المسلمة المستهدفة إلى إرهاب صنعه الجو العام، حتى إنهم سعوا إلى الحكومة وعرضوا بأنفسهم أن يكونوا حلفاءها، ويبدون طواعية معارضتهم لكل تذمر داخل مجتمعاتهم بل يبلغون عنه. فكل من يعترض على لعبة الوطنية الزائفة يدخل دائرة الاشتباه لأن معارضة التطرف صارت الخطاب المشروع الوحيد. وأخيرًا فإن بروز مشهد التطرف الإسلامي يخفي عنف الإمبراطورية الأمريكية.

وأي معارضة لهذا العنف يأتي من الداخل لا بد أن يصمت؛ لأن الواجب الأكبر وهو مواجهة التطرف يمنع أي مناقشة موسعة للسياسة الخارجية.[26]

يعود زرع المرشدين ومحرضي الوكالات الحكومية السريين وسط شبكات المتطرفين السياسيين إلى أكثر من 125 عامًا في الشرطة السرية للقيصر الروسي، "أوخرانا" وإلى فرع خاص قديم في اسكتلنديارد. وقد استخدمت أجهزة الاستخبارات بسيطة التنظيم تقنيات التحريض لتشتيت المعارضة السياسية، ونشر المعلومات المغلوطة وترتيب الجرائم العنيفة التي ما كانت لتحدث من تلقاء نفسها، مما يتيح القبض على المعترضين. كان هذا هو النموذج الذي استخدمه إف. بي. آي. في مبادرة برنامج كوينتلبرو (COINTELPRO)، حيث اعتمد على حملته المستمرة المنسقة للقضاء على أنشطة يكفلها الدستور، ومواجهة السخط السياسي في ستينيات القرن العشرين. شملت أهداف المبادرة حملة الحقوق المدنية وتحرر السود واستقلال بورتوريكو ومعارضة الحرب والحركات الطلابية. وفي محاولة لتحييد مارتن لوثر كينغ الابن، الذي كان إف. بي. آي. يخشى من أن يتخلى عن "ولائه للمبادئ الليبرالية البيضاء"، فقد وضع الرجل تحت مراقبة مكثفة وجرت محاولات لإفساد علاقته بزوجته والتحريض على قتله. وقد تم تخريب حزب بلاك بانثر (الفهد الأسود) في مدن عديدة باستخدام خطابات مزيفة ومرشدين لاستثارة العنف بين الفرق والعصابات المتنافسة.[27] وقد خلصت جلسات الاستماع التي طالب بها السيناتور فرانك تشيرتش في عام 1975 بغرض فحص وكالات الاستخبارات إلى أن أنشطة إف. بي. آي.

> لا يمكن أن يقبلها مجتمع ديمقراطي، ولو كان كل المستهدفين ضالعين في أنشطة عنيفة، بل إن مبادرة كوينتلبرو ذهبت إلى أبعد من ذلك. فقد كان المبدأ الضمني للبرنامج هو أن أي وكالة لإنفاذ القانون عليها واجب عمل كل ما يلزم لمحاربة التهديدات المنظورة للنظام الاجتماعي والسياسي القائم.[28]

ولم تجر محاكمتهم عن أنشطتهم جراء المبادرة. واستمر استخدام أساليب مماثلة في الثمانينيات تجاه الحركة الأمريكية الهندية ولجنة التضامن مع شعب السلفادور، على سبيل المثال.[29]

في السنوات الأخيرة، أحيا جهاز الأمن القومي الداخلي للولايات المتحدة إجراءات التقويض المضاد التي اتبعها كوينتلبرو. فقد أطلقت جماعات ضغط مثل لجنة الدفاع عن قانون الحقوق الأساسية اسم "كوينتلبرو 2.0" على التكتيكات التي تمثل معًا إستراتيجية تقويض مضاد للقرن الحادي والعشرين، ومنها المراقبة الموسعة لتجمعات المسلمين الأمريكيين، واستخدام المرشدين ومحرضي الوكالات السريين، والتوسع في استخدام تشريع الدعم المادي لتجريم الأنشطة الخيرية أو التعبيرية، واستخدام المشاركة المجتمعية في جمع المعلومات الاستخباراتية، وخلق نوع من الرقابة الأيديولوجية الذاتية على هذه التجمعات. ومن المثير للاهتمام أن هذه الإجراءات وجدت التشجيع والتنظيم والشرعية في نماذج التطرف التي اتبعتها وكالات تنفيذ القانون في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. لكن يظل التحول إلى التطرف، بالمعنى الحقيقي للكلمة، هو الحل وليس المشكلة. فإن مبادئ التطرف التي قدمتها "القاعدة" تزدهر في الأجواء التي تقمع فيها السياسة بوحشية أو تفرض عليها صيغة واحدة بلا تمييز. وإن الانفتاح على بدائل سياسية راديكالية بحق مع إحياء الحريات السياسية التي ضاعت في السنوات الأخيرة هو خير سبيل لتقليل ما يسمى بالإرهاب الجهادي.

في عام 1966، بعد كشف وهم معاداة الشيوعية الذي ساد السنوات الأولى للحرب الباردة وقبل أن يحييها ريغان، أنتجت هوليوود فيلمًا ليبراليًا صريحًا عنها. إن "الروس قادمون! الروس قادمون" فيلم يعكس من أوجه عديدة لحظتنا الراهنة من الحرب على الإرهاب. تصطدم غواصة سوفيتية عرضًا بالأرض بالقرب من جزيرة قبالة ساحل ماساتشوستس، ينزل بعض أفراد طاقمها إلى الشاطئ مما جعل السكان

المحافظين في البلدة يظنون أن غزوًا سوفيتيًا قد بدأ. يتم تشكيل جيش شعبي مهلهل للإمساك بالروس. ولا يكشف حقيقة الحدث البسيط إلا والت ويتاكر وهو كاتب ليبرالي قادم من نيويورك في زيارة. وعندما يتواجه البحارة مع المواطنين تنكسر موجة الهستيريا، إذ تسلق صبي صغير برج الكنيسة ليشاهد المواجهة، فإذا بيده تفلت وهو يتسلق فيتعلق ويتعرض لخطر السقوط. يتحد الروس والأمريكيون ويشكلون هرمًا بشريًا لإنقاذ الصبي مما يخلق تناغمًا دوليًا. ويقول المؤرخ السينمائي طوني شو إن فيلم "الروس قادمون" "يصور أمريكا ليس بوصفها أمة موحدة محبة للسلام بل منقسمة بين تجار حرب مصابين بالبارانويا... وليبراليين عقلاء مستعدين للتحدث مع الروس مثل والت ويتاكر."[30] يقف الفيلم على أرضية ليبرالية صريحة ويوجه سخريته إلى مبالغات بارانويا سنوات الحرب الباردة الأولى، كما يصور الروس ليس في صورة دعاة الأيديولوجية الشيوعية الذين يمثلون خطورة؛ بل بوصفهم بشرًا يتصرفون كالأمريكيين تمامًا، فيهم مزيج من عدم الكفاءة والبطولة والرومانسية، وهي صورة تختلف عن صورة "البشر المبرمجين كالآلات العازمين على استعباد العالم الحر"، التي سادت أفلام الحرب الباردة في خمسينيات القرن العشرين.[31] لكن الثمن الذي يدفعه الروس لهذه الخطوة المتقدمة هو نزع الصفة السياسية عنهم. فهم "لا يعبرون عن أي مقولات سياسية أو يجرون أي حوارات سياسية فيما بينهم. كما أنهم وأهل الجزيرة لا يشيرون إطلاقًا إلى الخلافات السياسية المستمرة منذ زمن بين الشرق والغرب."[32] الرسالة الضمنية للفيلم هي أن المحافظين مخطئون في خوفهم من الروس جميعًا، وأن الأجدى هو السماح للروس بدخول دائرة الإنسانية شريطة أن يتخلوا عن أيديولوجيتهم السياسية. هذه الصيغة الليبرالية من الحرب الباردة تتصور أن الأيديولوجية هي ما لدى الآخر، أما أمريكا فهي بالأساس محايدة.

وبالمثل، فإن أمريكا الليبرالية اليوم تستسهل إدانة الحرب الأولى على الإرهاب أيام بوش، وتصفها بأنها فترة سادتها الهستيريا التي أدت إلى خوف أعمى من

المسلمين وإلى تجارة حرب ضالة. أما الآن فإن الليبراليين يقولون لقد تجاوزنا ذلك وصرنا نفهم أن المسلمين في أمريكا مثل غيرهم من الأمريكيين. مع ذلك، فكما يحدث في فيلم "الروس قادمون"، فإن الشرط الليبرالي لقبول المسلمين هو نزع الصفة السياسية عنهم، أي ينبغي أن يمسكوا عن السياسة لا سيما السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وكذلك المنظومة الأمنية القومية الداخلية، وألا يعتنقوا أيديولوجية غريبة تنأى بهم عن المعيار الليبرالي. ومن أهداف كتابي هذا أن أسأل عن أسباب تصور أن الأيديولوجية الإسلامية هي أصل الإرهاب، وعن ربط تقبل المسلمين كمواطنين بشرط ابتعادهم عن مجموعة معينة من المعتقدات الأيديولوجية.

معنى هذا أننا مازلنا نحتاج أن يفضح الليبراليون العقلاء بيننا كذب الهستيريا وتجارة الحرب. فالمسلمون حقًا ليسوا "قادمين"، بمعنى أنهم لا يمثلون نوعًا من التهديد بالعنف الخاص بهم.[33] ومع عدم استبعاد وقوع هجمة أخرى على غرار 11/ 9 في الولايات المتحدة أو في بريطانيا، فإن التصورات الرسمية والشعبية للإرهاب مجرد مسألة إسقاط أيديولوجي ووهم وليست تقديرًا موضوعيًا. فالنظرة السطحية لأحداث مثل تفجيرات ماراثون بوسطن(*)، في أبريل عام 2013، التي خلفت ثلاثة قتلى من المتفرجين وجرحت العشرات، وطعن الجندي البريطاني لي ريجبي بعدها بشهر في شوارع ووليتش جنوب لندن، تجعل الأمر يبدو كأنه تهديد مستمر من قبل الجهاديين. كلتا الحادثتين تتوافقان مع النموذج الحالي في الحرب على الإرهاب فيما يخص الشباب المسلمين الذين يتطرفون بسبب تعرضهم لأيديولوجية الإسلام السياسي. وقد تم إدخال الحدثين في سيناريو الحرب على الإرهاب المعد سلفًا، على جانبي الأطلنطي. وعلى سبيل المثال، ادعى بيتر كنغ، رئيس اللجنة

(*) هو تفجير تم باستخدام طناجر ضغط أعقبه تبادل إطلاق للرصاص بين الجناة وقوات الشرطة الأمريكية أثناء سباق ماراثون في بوسطن واتهم فيه أخوان من المسلمين الشيشان (زهير و تامرلان تسارناليف). (المترجم)

الفرعية البرلمانية لمكافحة الإرهاب والاستخبارات، أن هجوم بوسطن يثبت أن "حرب الإرهاب علينا أبعد ما تكون عن النهاية." وادعى أن "التهديد الجديد لا محالة من الداخل"، وأن مراعاة "اللياقة السياسية"(*) ينبغي ألا تحول دون تنفيذ مراقبة واسعة لتجمعات المسلمين.[34] وأضاف عضو الكونغرس عن تكساس لوي جوميرت أن الحكومة ينبغي أن ترحّل "الشيشانيين الذين يأتون إلى هنا... إذا كانت لهم خلفية تتسم بالعنف."[35] أما قنابل طناجر الضغط محلية الصنع التي استخدمت في بوسطن بمواد متفجرة تم استخلاصها من ألعاب نارية متاحة تجاريًا، فقد وصفها وكلاء النيابة والمعلقون الرسميون بأنها "أسلحة دمار شامل"، وهو تضخيم مسرحي لاستخدام المصطلح من دلالته الأصلية التي تشير إلى الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية (وكأن فرصة تعويض الإخفاق في العثور على أسلحة دمار شامل في العراق هي تخيلها في بوسطن).[36] أما في بريطانيا فقد تحدث رئيس الوزراء ديفيد كاميرون عن سير نقل التطرف الذي سمم عقول [شباب المسلمين] بأفكار مريضة منحرفة.[37] وأضاف: "علينا تجفيف المستنقع الذي يؤويهم."[38] وقد تم تشكيل قوة خاصة للتعامل مع "التطرف والغلو"، لتجديد جهود وقف انتشار الأيديولوجيات المتطرفة في الجامعات والسجون وعلى شبكة الإنترنت. وقد تم منح صلاحيات جديدة لوقف بث المقابلات الشخصية مع المتطرفين.[39] كتب بوريس جونسون عمدة لندن أن آلاف الشبان المسلمين مصابون "بعدوى فيروس "الإسلام السياسي"، وأن الجامعات ينبغي أن تكون أكثر حزمًا في مراقبة "الجمعيات الإسلامية" حتى يتم القضاء على الفيروس."[40] كانت الصيغة واحدة في لندن وواشنطن وهي أن سبب أعمال العنف الأخيرة هو الأيديولوجية الخطيرة نفسها التي أسفرت عن أحداث 11/ 9 والتي مازالت تأسر عقول الشباب

(*) اللياقة السياسية هي استخدام كلمات واتباع سلوك لا يؤذي مشاعر أي مجموعة من الناس على أساس المساواة في المعاملة والكرامة والعدل بين كل الناس. لذلك لزم التوقف عن استخدام كلمات طالما تأذى منها بعض الناس.

المسلمين. إن تصوير ما حدث في بوسطن و ووليتش وكأنه تكرار لما حدث في 11/ 9 و7/ 7 من شأنه استخدام الخوف والقلق لمواصلة الحرب على الإرهاب، مع تجديد التركيز على التهديدات الداخلية وإضفاء الشرعية على التوسع في المراقبة والتجريم والشيطنة. لم تأت صور "المستنقعات" و"سير النقل" و"الفيروسات" بجديد، فكلها تم استخدامها على أثر 11/ 9 للإبقاء على طريقة تناول معينة للتطرف ولإخفاء قصور التحليل الرسمي.

أما أهم دلالات هجمات بوسطن و وولتيش فلم يشر إليها. فعلى خلاف الصورة الشائعة عن الإرهابيين لدى العامة، لم يكن الجناة أعضاء في أي منظمة إرهابية، ولم يتلقوا أي تدريب، ولم تكن لديهم خطة محكمة بأي قدر لما ارتكبوا. لم يشر أحد إلى افتقارهم الحرفية لأن ذكر ذلك يتعارض مع الإطار التفسيري الذي يعد أي عمل إرهابي تكرارًا بدرجة ما لأحداث 11/ 9 - بكل ما تستثيره من طاقات انفعالية. كما لم يلتفت أحد إلى الصلات بين أعمال العنف في الولايات المتحدة وبريطانيا والعنف من جانب القوات المسلحة الذي تم تطبيعه في الحالتين في البلدين. ففي بوسطن مثلت قنابل طناجر الضغط عملية استيراد أساليب تفجير مرتجلة استخدمت في الحرب الأفغانية إلى السياق المدني في الولايات المتحدة. أما احتمال ربط العنف الأوسع للسياسة الخارجية الأمريكية بالهجوم على بوسطن، فكان لابد من نفيه عن طريق استخدام مصطلحات مثل "أسلحة الدمار الشامل" و"التحول إلى التطرف." يشير زهير تسارناييف، أحد المتهمين بارتكاب الهجوم، إلى ذلك مباشرة وهو مختبئ من الشرطة في قارب بمرفأ في مدينة ووترتاون بولاية ماساتشوستس، إذ كتب على جدار القارب من الداخل:

> إن حكومة الولايات المتحدة تقتل مدنيينا الأبرياء .... ولا يمكنني أن أترك هذا الشر يمر دون عقاب ... فنحن المسلمين جسد واحد، إن آذيت أحدنا فقد آذيتنا

جميعًا ... ورغم أنني أكره قتل الأبرياء لأنه محرم في الإسلام، لكن بسبب ما قيل [جزء غير مفهوم](*) يمكن ... إذا توقفتم عن قتل أهلنا الأبرياء أن نتوقف.[41]

كانت هذه الرسالة، برغم ما تنطوي عليه من عوار فادح ووضوح ومباشرة، هي ما تجاهلته تحليلات المسئولين والإعلام فيما يخص أسباب التفجيرات. وعلى سبيل المثال، في تحقيق جانيت ريتمان لمجلة رولينج ستون - وهو أكثر التحقيقات الإعلامية تفصيلًا في شأن الأخوين - لم يتم التطرق مطلقًا إلى العلاقة بين أعمال العنف الضخمة التي وقعت في شوارع بوسطن والسياسة الخارجية للولايات المتحدة. أثارت المجلة جدلًا بسبب صورة الغلاف التي جعلت من زهير تسارناليف "نجم روك"، كانت المشكلة الرئيسة في المقالة محاولتها تقديم ما نسب إلى الأخوين من أعمال بوصفها نتاج "تفسخ" نفسي، السبب الوحيد فيه سلسلة من الأحداث المؤسفة الفردية. تشمل دوافع أعمال العنف لدى الأخوين، حسبما ترى جانيت ريتمان، انفصال والديهما وإخفاقهما في بناء حياة ناجحة في الولايات المتحدة وضغط المعاناة في دفع مصروفات الجامعة والارتفاع السريع في الإيجارات وتقليص مخصصات الإعانات الأسرية. وترى كاتبة المقال أن الأخوين وجدا في الأيديولوجية آلية دفاعية ومخرجًا لإلقاء اللوم على أمريكا بدلًا من الاعتراف بأزمتهما الانفعالية. تم توظيف هذا النموذج النفسي في تفسير التطرف مع الاستعانة، طبعًا، بمقولات شائعة في عالم صناعة خبراء الإرهاب، وقد تمكنت الكاتبة بهذا من تفادي أي تحليل سياسي لهذا العنف يضعه في سياق الحرب العالمية على الإرهاب وقائمة قتلاه الضخمة من المدنيين.[42]

وبالمثل، في بريطانيا بعد جريمة ووليتش، ظل من المحرمات الإشارة إلى أي صلة بين قتل ضابط بريطاني في شوارع لندن وما ارتكبه الجنود البريطانيون من أعمال

(*) هذه العبارة بين القوسين موجودة هكذا، أي إن هذا الجزء لم يفهمه المؤلف حين اقتبسه. (المترجم)

قتـل في قـرى هلمند.(*) كانت تغطية الحدث في عصر القنـوات الإخبارية المتواصلة ساعات الليل والنهار وعصر وسائل التواصل الاجتماعي التي يفترض حاجاتها إلى تنـوع المحتوى، كانت أحادية المنظور على نحو مدهش. فقد التزمت جميعها بالرواية الرسمية عن التحول إلى التطرف بسبب أيديولوجية خطيرة. مرة أخرى، قدم الجناة بيانًـا صريحًا يفسر ما ارتكبـوه، واختاروا أن يتحدثوا إلى كامـيرات فيديو تليفونات محمولة تخص أشـخاصًا مارين بالمكان بدلًا من الهروب من المشـهد. فقد أعلن أحد المهاجمين وهو يمسك بسكين مخضب بالدم وجسد الجندي المقتول عند قدميه أن

> السـبب الوحيـد لقتلنا هـذا الرجل اليوم هو أن المسـلمين يموتـون يوميًا على يد جنـود بريطانيـين. وهذا الجندي البريطاني واحد منهم. العين بالعين والسـن بالسـن ونقسم بالله العظيم لن نتوقف عن قتالكم حتى تدعونا وشأننا ... اخرجوا من بلادنا وسنعيش جميعًا في سلام. هذا كل ما أريد أن أقول.

الطريـف أن الاستشـهاد الدينـي الوحيـد في هـذه الكلـمات كان مـن الكتـاب المقـدس. ففـي الدقائق العـشر تقريبًا التي سـبقت وصول الشرطة ظهـر دليل آخر على الظهير السـياسي لهذا العنف، إذ أقبلت بعض النسـاء الـلاتي تصادف مرورهن عـلى المهاجمين عـلى حماية جسـد الضحية في تحدٍّ لـما يفعله المهاجمون. سـألت إحدى النسـاء، واسـمها انجريد لوياو- كينيت، الجاني الممسك بالسكين عن سبب ما فعل فقـال لهـا إن الضحية كان جنديًا بريطانيًا "قتل المسـلمين" في بـلاد أخرى. وقال لها إنهـم يلقون القنابل على النسـاء والأطفال ولا يلقي أحد لهذا بـالًا، فردت المرأة بأن عليـه أن يذهب إلى سـاحة قتال فعلية، إن أراد أن يدخـل الحرب وينضم إلى الجيش ولا يتصرف كما لو كانت شـوارع لندن سـاحة حرب. كانت هـذه الإجابة التلقائية القصيرة البسـيطة السريعـة، التي لم تكد تجد طريقها إلى وسـائل الإعلام أهم تعليق

(*) ولاية هلمند إحدى المحافظات الـ 34 بأفغانستان تقع جنوب البلاد. (المترجم)

ورد في الحكاية كلها وما تبعها من مناقشات عامة، ذلك أنه أشار إلى مخاطر فكرة ساحة الحرب الكوكبية. فالجناة يرون حربًا دائرة بين الحكومات الغربية ومقاومة إسلامية، وأنها حرب تنتشر في الكرة الأرضية كلها. وإن شوارع لندن بالنسبة إليهم لا تختلف عن شوارع مقديشو أو بغداد في كونها ساحة قتال، ويرون أن كل مسلم في لندن لا ينظر إليها على هذا النحو؛ إنما سممته حياة الترف ومتاع الدنيا في المجتمع الغربي الاستهلاكي. والأقرب إلى الحقيقة أن المهاجمين ظنوا أن حدثًا عنيفًا كالذي وقع في ووليتش قد يوقظ المسلمين من غفوتهم، قال المهاجم للسيدة لوياو- كينيث: "أريدها حربًا في لندن". وربما كان يقصد أنه أراد أن يتوقف أهل لندن عن التصرف وكأنهم ليسوا في حالة حرب، وأن يجددوا مواقفهم ويفعلوا شيئًا.[43] اتخذ أقصى اليمين من هذا الحدث صيحة حرب، وبدأ المنتمون إليه موجة من الهجمات العنيفة على المسلمين وتفجيرات للمساجد في أنحاء متفرقة من إنجلترا.[44] الأهم من ذلك أن اعتبار الحرب على الإرهاب ذات طابع كوكبي، الذي عبر عنه الجناة في حادث وولتيش، أصله الحكومة الأمريكية التي عبرت عن ذلك صراحة وقالت إن العالم كله ساحة حرب، وهي تفسر تفويض استخدام القوة العسكرية الذي صدر في سبتمبر 2001 - وكان سند استخدام ضربات الطائرات بدون طيار خارج مناطق القتال المحددة. فإذا كانت حكومة الولايات المتحدة ترى أنها ضالعة في حرب لا تعرف حدودًا جغرافية، فليس مستغربًا أن يعتنق أعداؤها الرأي نفسه.

وكما بيّن باحثون مثل إقبال أحمد، حتى قبل الحرب على الإرهاب، فإن وصف أي عمل عنيف بالإرهاب، يعني عزله تعسفًا عن غيره من أعمال العنف التي تعد عادية عقلانية أو ضرورية. فإن مصطلح "الإرهاب" لا يستخدم مطلقًا للإشارة إلى العنف العسكري الذي تمارسه الحكومات الغربية أو إلى الواقع اليومي للعنف القائم على اختلاف النوع أو الجنس، مثلًا، وهما نوعان من العنف يمكن وصفهما بالإرهاب طبقًا للتعريف المعتاد للمصطلح. وهو العنف تجاه المدنيين الأبرياء والمقصود به نصرة قضية سياسية (الحفاظ على استمرار الذكورية هي شأن سياسي

بامتياز). وهكذا فإن كل استخدام لمصطلح "الإرهاب" هو في أصله عمل سياسي. ولا يطبق تعريف الإرهاب على نحو متسق على الإطلاق؛ لأن ذلك يعني أن قوة الإدانة الساكنة في المصطلح ينبغي أن تنصرف إلى عنفنا مثل عنفهم تمامًا، وهذا ينزع عن الكلمة فائدتها.[45] وليس أدل على صحة فكرة إقبال أحمد من موقف عضو الكونغرس بيتر كنغ الذي يقود حملة ضد تحول الأمريكيين المسلمين إلى التطرف، رغم أنه في الثمانينيات قدم ما يمكن أن يسمى اليوم دعمًا ماديًا للجيش الجمهوري الأيرلندي، عن طريق تشجيع جمع التبرعات من الأمريكيين الأيرلنديين، إذ خاطب تجمعًا في ناساو كاونتي، نيويورك، عام 1982، قائلًا: "لابد أن نلزم أنفسنا بدعم أولئك الشجعان من الرجال والنساء الذي يحملون في هذه اللحظة عبء الكفاح ضد الإمبريالية البريطانية في شوارع بلفاست وديري."[46] فإذا كان وجود الجيش البريطاني في أيرلندا الشمالية في الثمانينيات إمبريالية؛ فالمنطقي أن يوصف وجودها الأحدث في أفغانستان بالكلمة نفسها.

إذا كان الإرهاب يُعرف بأنه العنف ضد المدنيين الأبرياء الذي يقصد دعم قضية سياسية، فإن هجوم ووليتش في لندن يستحق وصف العمل الإرهابي. صحيح أن الضحية مقاتل، لكنه لم يكن موجودًا في ميدان المعركة، لذا فمن المناسب وصفه في ذلك الوقت بالمدني. لكن التعريف نفسه يصف كل جرائم القتل العنصرية التي تقع في بريطانيا وأمريكا بالصفة نفسها، فهي جميعًا من أعمال الإرهاب أيضًا لأن الجناة يحاولون إرسال رسالة سياسية إلى مجتمعات الأقلية (بمعنى تخويفهم حتى يرضوا بمكانة متدنية). فإن العنف العنصري، مثل أعمال العنف التي نعدها إرهابًا، لا تزهق حياة ضحاياها فقط، بل تبعث برسالة خوف أكبر إلى دائرة السكان الأوسع.[47] مع ذلك لا يعد الإرهاب والعنف العنصري متساويين في درجة الخطورة لدى الحكومات وأبواقها الإعلامية. فبينما كان مقتل لي رجبي حدثًا قوميًا مهمًا استنفر موجة من الإجراءات الحكومية وردود الأفعال المتعلقة بالسياسة ومناقشات عامة، فإن أعمال القتل العنصري نادرًا ما تتجاوز تغطيتها الصحيفة

المحلية. ولا يمكن تفسير هذا التباين على أساس حجم ما يحدثه كل شكل منهما من ضرر. ففي أوروبا، يتماثل حجم ما يتسبب فيه العنف العنصري مع ما يحدثه العنف الجهادي من ضرر، فجماعات أقصى اليمين التي تقوم به تتخذ العنصرية أساسًا أيديولوجيًا لها. فقد سقط على الأقل 249 قتيلًا في أحداث عنف اليمين المتطرف بين 1990 و2012، وسقط 263 قتيلًا على يد الجهاديين في الفترة نفسها.[48] وفي الولايات المتحدة بين 1990 و 2010 وقع 145 عملاً من أعمال العنف على يد متطرفي اليمين الأمريكيين بلغ عدد ضحاياه 348 قتيلًا.[49] وفي المقابل قتل عشرون في الفترة نفسها في أحداث عنف سياسي نفذها مواطنون أمريكيون مسلمون أو مقيمون مستقرون في الولايات المتحدة،[50] يمثل نوعا العنف كلاهما تهديدات للقيم الديمقراطية من جانب مواطنين. يستخدم الأول العنف العنصري ليحدث تغييرًا في التركيبة العرقية للدول الغربية أو للدفاع عن السيادة العنصرية. ويستخدم الثاني العنف بغرض تخويف الحكومات الغربية حتى تغير سياستها الخارجية. وإن الاهتمام بخطر العنف الداخلي أكثر مما سواه يعني أن الحكومات وعموم الصحفيين يعدون السياسات الخارجية أسمى من أن تراعي أمن المواطنين من الأقليات.

إن عملية وسم أشكال بعينها من العنف بالإرهاب هي عادة عمل عنصري في ذاته. وقد تجلى ذلك في الساعات التالية لهجمات بوسطن وووليتش، قبل أن تعرف هويات الجناة. فقد تراوحت التكهنات في الإعلام الأمريكي بين كون الهجمات إرهابًا داخليًا أو دوليًا. وقد استخدم المصطلحان كرمزين للحديث عن كون الجناة من البيض (ومن ثم فهم مجرد "ذئاب منفردة" مسعورة أو من "الوطنيين" المنتمين لليمين المتطرف أو كونهم مسلمين (ومن ثم فهم مدفوعون بالأيديولوجية الغربية نفسها التي أسفرت عن 11/ 9). عندما علق مذيع سي إن إن جون كينغ وقال إن الشخص المقبوض عليه في هجوم بوسطن "رجل أسمر البشرة" لم يكن ذلك مجرد زلة لسان فردية، بل كان إشارة صريحة للنص العنصري الباطن الذي يسكن خطاب الإرهاب المضاد برمته.[51]

وفي قناة إم إس إن بي سي سـأل كريس ضيوفه من خبراء الإرهاب: هل يسـتطيع المحللـون الحكوميـون أن يعرفوا من صـور كاميرات المراقبة للمشـتبه بهم، هل هم "مـن اليمـن أو ما إلى ذلـك من المناطق."(52) كان المطلوب أن يظهر وجه المشـتبه به هوية عرقية تمكننا من أن نحدد هل هو واحد "منهم" أم واحد "منا"، وعليه يتحدد نوع الاستجابة الشعورية للتفجير. وكما ظهر كان المشتبه بهم قوقازيين بكل ما يحمله الوصف من معنى.

عنـد عرضـه حـادث ووليتـش، فلتت مـن المحـرر السـياسي في بي بي سي، نيك روبنسـون، زلة لسان شـديدة الدلالة كذلك، إذ وصف واحدًا من المهاجمين بأنه ذو "مظهر إسلامي."(53) كان الرجل الأسود الذي يصفه يرتدي الجينز وسترة لها غطاء رأس وقلنسـوة من الصوف، لكن صفته "الإسـلامية" كانت مرئية بشكل ما، وكان هذا ما يبرر استخدام مصطلح "إرهابي." قبل ذلك بشهر وقعت جريمة قتل أخرى في بريطانيـا لم تكـد تلقى أي اهتمام، ناهيك عن عدم وصفهـا بالعمل الإرهابي. فقد تلقى محمد سـليم، مسـلم في الخامسة والسبعين يعيش في برمنغهام ثلاث طعنات في ظهره وهو خارج من مسـجد الحي. وعندما أُلقي القبض على الجاني في شـهر يوليو التالي، تبين أنه قام بتفجير مسجدين في الأسابيع التالية لهجوم ووليتش، ساعتها فقط مارس النشـطاء المحليون ضغوطًا لإجبار الشرطة عـلى وصف جرائمه بالإرهاب.(54) لكن الفرض الأساسي يظل يربط بين مصطلح "إرهابي" بأعمال العنف السياسي التي ينفذها المسلمون تحديدًا.

تقـف أحداث 11/ 9 وحدها بوصفها أسـوأ ما حدث في يوم واحد من إرهاب ليـس موجهًا من دولة. لكن تيار الهجمات التي تشـبهها في الأثـر التدميري التي تنبأ بهـا مسـئولو الأمن بعد عام 2001، لم تقـع. مع ذلك لم يتغـير شيء في البنية العقلية الأساسـية لمـشروع الإرهاب المضاد، فـردود أفعالها المنعكسـة هي نفسـها ما كانت عليـه في 12/ 9/ 2001. يقينًـا كان هنـاك عدد من المخططـات، مثل مخطط نجيب

الله زازي في عام 2009، التي خططت لتنفيذ عمل إرهابي في الولايات المتحدة، لولا أن أحبطته التحقيقات الحكومية (برغم عدم ثبوت الادعاء بأن التحقيقات المثمرة كانت تعتمد على مراقبة بغير إذن قضائي).[55] كما تم الكشف في بريطانيا عن سلسلة من المخططات الجهادية ذات الأثر التدميري الضخم. وبالطبع تدعي الحكومتان أن عدم وجود أرقام أكبر من الهجمات الناجحة هو نتيجة لإجراءات سياسية اتخذوها. لكن نظرة أدق لحالات التوقيف الفعلية التي نفذتها الحكومتان تقول شيئًا آخر. فالمقبوض عليهم بسبب جرائم إرهابية لا يشبهون بحال الصورة الشائعة عن المتطرفين المسلمين العازمين على تدمير الحضارة الغربية عن طريق أعمال عنف شنيعة. من بين 176 مسلمًا تم اتهامهم أو القبض عليهم بسبب ضلوعهم في الإرهاب في الولايات المتحدة بين عامي 2001 و 2010، كان عدد كبير منهم يحاكمون بسبب أنشطة "تعبيرية" وخيرية وليس بسبب العنف، هذه الأنشطة التي اعتبرتها الحكومة "دعمًا خيريًا" للإرهاب لم تكن غير قانونية قبل 11/ 9.[56] وقد اتهم آخرون، ليس بسبب التهديد بالعنف في الولايات المتحدة، بل للسفر إلى مناطق أخرى في العالم للانضمام إلى حركات احتجاجية فيها. أما الباقون فأغلبهم أفراد تمت إدانتهم لأن المحرضين الحكوميين ظلوا يضغطون عليهم لشهور ليوافقوا على الاشتراك في مخططات وهمية، لم يكونوا يستطيعون تنفيذها بأنفسهم قط، وفي هذه الحالات، يكون نشر التطرف الوحيد هنا يقوم به إف. بي. آي.، فإلى حد بعيد تتخيل الحكومة الأمريكية وتخرج إلى الوجود ذلك التهديد بالجهادية الداخلية التي تدعي أنها تحاربها.

إن حكومة الولايات المتحدة خصصت عشرات المليارات من الدولارات لمكافحة خطر عنف إرهاب داخلي أغلبه وهمي، وفي خضم ذلك أغفلت تحدي إقامة مجتمع مسالم بحق.[57] وإن اعتبار المسلمين الأمريكيين المصدر الأول للتهديد بالعنف، وما يستتبع ذلك من اهتمام مدفوع بتصور أيديولوجي يتوازى مع عملية

تطبيع لواقع سقوط 15 ألف أمريكي قتلى سنويًا.[58] ولقد أثبت عالم السياسة جون مولر بالدليل أن مفهومنا للإرهاب تشكله الأيديولوجية أكثر مما يشكله الواقع الموضوعي. ويجري تقدير الرجل للموقف على النحو التالي: "إن مجمل من يُقتل في العالم كله بيد إرهابيين دوليين لا يزيد كثيرًا عن عدد من يموت غرقًا في حوض استحمام في الولايات المتحدة."[59] أما في بريطانيا، فمع تركيز الاهتمام على "القاعدة"، كان عدد قتلى الصراع الطائفي في أيرلندا الشمالية في العقد الأخير يماثل عدد ما أودت به الهجمات الجهادية من أرواح. وحسب تقديرات جامعة ألستر، وقع اثنان وستون قتيلًا جراء الصراع في أيرلندا الشمالية بين عامي 2002 و 2011، ووقع ثلاثة وخمسون قتيلًا جراء العنف الجهادي في بريطانيا في المدة نفسها.[60]

ولنقارن هذه الأرقام بما راح ضحية الحروب التي شنتها الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق وباكستان منذ أحداث 11/ 9. حسب تقديرات الباحثين في مركز "مشروع أيزنهاور للأبحاث" في معهد واطسون للدراسات الدولية بجامعة بوسطن، أدت تلك الحروب إلى مقتل 270 ألف إنسان، وهذه أكثر التقديرات تحفظًا.[61] وتقدر دراسة أجرتها كلية جونز هوبكنز للصحة العامة أن حرب العراق أوقعت 655 ألف قتيل حتى عام 2006، ودشنت بذلك أسوأ عصور العنف.[62] ومن أهم مقولات كتابي هذا أن فهم أسباب ما يسمى بالإرهاب الجهادي يقتضي توجيه اهتمام لعنف الدولة الغربي ولسياسات الهوية التي تدعمها يماثل ما نوجهه من اهتمام لأيديولوجية الإسلام السياسي. إن ما تسميه الحكومات تطرفًا هو إلى حد بعيد نتاج ما تشنه من حروب.

ملحوظة عن مصادر الكتاب

يعتمد كتاب المسلمون قادمون على ثلاثة أعوام من البحث في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بدعم من معهد علاقات الأجناس في لندن ومؤسسات المجتمع المفتوح في نيويورك. وقد أجري البحث لإعداد الكتاب في عدد من المواقع في الولايات المتحدة (دالاس، ديربورن، ديترويت، هيوستن، مينابوليس - سانت بول، نيويورك سيتي، واشنطن العاصمة). وقد أجريت 160 مقابلة شخصية مع نشطاء وأعضاء حملات وزعماء دينيين ومسئولي أمن وصناع سياسة ومستشارين حكوميين وشباب. وفي شراكة مع منظمة ليبرتي للحريات المدنية، تم استخدام قانون حرية تداول المعلومات للحصول على بيانات سرية عن ديموغرافيا أفراد مصنفين في السجلات كمتطرفين حسب سياسة الوقاية البريطانية.

الفصل الأول
عـــــدو مثـــالـــي

ينبغي أن يكون العدو المثالي لأمريكا معاديًا أيديولوجيًا، مختلفًا جنسًا وثقافة، وقويًا من الناحية العسكرية بحيث يمثل تهديدًا معقولًا للأمن الأمريكي.

- صامويل هنتنغتون، من كتاب: من نحن؟

في ثمانينيـات القـرن العشريـن كان فاراسـات لطيف مراهقًـا ماركسـيًا، وقد علمته تجارب العنصرية إبان نشـأته في إنجلترا أن الإطاحة بالرأسـمالية هي السبيل الوحيد لإنشـاء عـالم عـادل. وقد عرف السـفر وهـو في الرابعة عـشرة من مدينة سـتيفنياج الصغيرة شمالي لندن حيث استقرت أسرته إلى العاصمة، حيث صاحب الفوضويين واليسـاريين. وكان وقتـه موزعًـا بـين مكافحـة الفاشـيين في شـوارع شرقـي لندن والاشـتراك في مظاهـرات تواجه الشرطـة. قرأ ماركس ولينين وصـار طالبًا في كلية الاقتصاد بلندن. وفي عام 1990، عندما اسـتحدثت حكومة تاتشر ضريبة الاقتراع التـي نقلت عبء ضريبـة الحكومة المحلية من الأغنياء إلى الفقـراء، انضم إلى مئات الآلاف من المحتجين الذين تجمعوا في ميدان ترافالغار. أصاب هذا السخط قيادات سـكوتلانديارد بالفزع فأمروا قوات الشرطة الراكبة باقتحام الحشود وانزلق الميدان إلى العنـف. التقـط المتظاهـرون ومنهـم فاراسـات قوالـب الطـوب من موقـع بناء

ليقذفوها على الشرطة، فأُلقي القبض عليه متلبسًا. ولما احتُجز في إحدى زنازين الشرطة طلب منه الضباط أن يوقع على بيان بممتلكاته الشخصية وقد كتبوا من بينها «قالب طوب»، فرفض التوقيع على هذا البيان الذي يدينه. وبعد أن خرج بكفالة قيل له إنه سيواجه حكمًا بالسجن وتقرر موعد المحاكمة بعد تسعة أشهر.

في تلك الفترة سقط جد فاراسات البالغ من العمر 107 أعوام مريضًا في باكستان، فقرر زيارته لآخر مرة. وبينما كان يتجول بين أرفف مكتبة جده، وقعت عيناه على كتاب بعنوان الماركسية والإسلام من منشورات الجامعة الإسلامية الدولية في إسلام أباد. قبل ذلك عندما كان يسأله الناس هل هو مسلم، كان يرد بأنه نشأ في عائلة مسلمة، لكنه ليس متأكدًا من انتمائه الشخصي. لم يكن يشرب الخمر أو يأكل لحم الخنزير، وكان يذهب إلى المسجد من حين لآخر، لأسباب اجتماعية أكثر منها دينية. ولم يكن يزعجه غياب القناعة الدينية العميقة عنه. أما الآن، فقد أجبرته قراءة هذا الكتاب على أن يحسم انتماءه بين الهوية الماركسية والإسلامية. كان الكتاب موضوعًا كجزء من مادة دعائية لدعم المجاهدين الذين يقاتلون النظام الشيوعي في الجارة أفغانستان، وكان يتضمن نقدًا منهجيًا للماركسية من منظور إسلامي. عاد فاراسات إلى إنجلترا وقد تحطمت معتقداته الماركسية ولم يعد يعرف بماذا يؤمن. وكان يظن أنه في طريقه إلى السجن، لكن الموقف تغير إذ أرسل أحد أساتذة فاراسات شهادة حسن سلوك عن فاراسات أقنعت القاضي فاكتفى بالحكم عليه بغرامة قدرها 400 جنيه إسترليني. كان في ذلك الوقت قد أدرك أن الإسلام يخاطب الحاجات نفسها التي كانت تخاطبها الماركسية عنده من قبل.

قابلت فاراسات بعدها بعشرين عامًا في أحد المساجد السلفية في لوتون، وهي مدينة تقع على بعد ثلاثين ميلًا شمالي لندن جذبت إليها المهاجرين، وخاصة الباكستانيين، للعمل في صناعة السيارات. يسترجع الرجل ما مضى فيوضح كيف حل الإسلام محل التزامه بالماركسية: «أجاب الإسلام عن الأسئلة نفسها، المتعلقة

بالظلم. كما أنشأ منظورًا للحياة الدنيا، وهي جزء صغير من وجودك الكلي. كنت في ذلك الوقت حانقًا ومحبطًا. كانت المذبحة الرهيبة تجري في العراق في عام 1991. كان الظلم عظيمًا، والظالمون لا يحاسبون. دمرت تاتشر الاتحادات، وكان اليسار منشغلًا بالجدل حول أمور تافهة. ثم ردني الإسلام إلى الأسئلة الجوهرية: ما غرض الحياة؟ ما هدف الخلق؟ وكيف يحقق الإنسان العدل؟ لم يحدث ذلك بين عشية وضحاها بل أخذ يتبين لي تدريجيًا.» بدأ يقضي وقتًا مع الفرق الإسلامية المختلفة في إنجلترا مثل البريلويين(*) والديوبنديين(**) وجماعة التبليغ يطرح عليهم الأسئلة التي ألقتها عليه أزمة المعنى التي يكابدها. وفي النهاية جذبته الحركة السلفية بوضوحها الشديد، وهي فرقة صغيرة لا يتجاوز عدد أتباعها من البريطانيين المسلمين 5 ٪. «إن السلفية حرْفية تمامًا، وهذا ما قاله الله ورسوله وصحابته وما ينبغي فعله – إذن انتهى الكلام. وأنا أفضل ذلك، فقد راقتني فكرة الرسالة المعصومة.» توثق ارتباطه بالسلفيين بعد سنوات قليلة، عندما ثبت أنهم الأشد استعدادًا للدفاع عن المسلمين ضد ما كانت ترتكبه القوات الصربية ضد البوسنة من فظائع، كان الآخرون يكتفون بالحديث عن الجهاد دفعًا للظلم عن المسلمين، لكن السلفيين وحدهم هم من ذهبوا فعلًا للحرب.[1]

انضم فاراسات إلى المسجد السلفي وسرعان ما اكتشف أن لديه موهبة جذب الشباب الذين على هامش المجتمع إلى رؤيته الكونية التطهرية. فقد سعى المسجد إلى من في السجون ومن ضلعوا في الجريمة، وكان أغلبهم من خلفية باكستانية، وسعى إلى إحداث تحول في أساليب حياتهم. وبلغ نجاح أسلوب المسجد حتى إن أبرز

(*) هي حركة حنفية المذهب بدأت في مدينة بريلوي شمالي الهند حيث ولد مؤسسها أحمد رضا خان (1856 – 1921) ويفضل أتباعها الذين تجاوز عددهم 200 مليون شخصًا في جنوب آسيا أن يسموا أهل السنة والجماعة. (المترجم)

(**) هي حركة إحيائية في سياق المذهب الحنفي منتشرة في الهند وباكستان وأفغانستان وبنجلاديش وانتشرت مؤخرًا في إنجلترا وجنوب أفريقيا، ويأتي اسمها من اسم بلدة ديوبند بالهند، وتعتبر الحركة شاه ولي الله (1762 – 1703) الذي أسس مدرسة دار العلوم بالبلدة مؤسسًا روحيًا لها. (المترجم)

تاجر مخدرات في لوتون انضم إليه، ونبذ حياة الجنس والعنف والسيارات السريعة والتزم أداء الصلوات الخمس ورضي بعمل مشروع بأجر زهيد. وسرعان ما اعتنق الإسلام شباب آخرون من الطبقة العاملة من خلفية كاريبية أفريقية ومن البيض أيضًا، والتزموا جميعًا أسلوب الحياة السلفي نفسه.

يدعو السلفيون إلى «إصلاح النفس»، وهي عملية تطهير شخصي تهدف إلى اتخاذ النبي أسوة في الحياة قدر الإمكان. أما الأمور الدينية والملبس والشخصية والأخلاق والمبادئ والسلوك، فينبغي أن تكون «على ما كان في زمن النبي محمد»، كما يقول فاراسات. وكان القهر السياسي للمسلمين في قلب هذا الخطاب السلفي، لكنه يعد عقابًا من الله على ترك الطريق المستقيم. وعلى خلاف جماعات أخرى مثل الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية وحزب التحرير وما تفرع عنها، وهي جماعات اهتمت باستخدام السلطة السياسية في إنشاء مجتمع إسلامي، فإن السلفيين المرتبطين بالسعودية لم يجدوا نفعًا من وراء الدخول في هذه الصراعات السياسية، قبل أن يصحح المسلمون معتقداتهم وسلوكهم. أما المطلوب حاليًا حسب ما يعتقدون فهو الجهاد في ترقية الذات والتخلي عن العادات الثقافية الشرق آسيوية التي يرون أنها تضعف الرسالة الإسلامية الأصلية، كما أنهم يرفضون اجتهادات العلماء التي تلت القرون الأولى للإسلام. يقول فاراسات: «نحن لا نرى الحل في السياسة»

نحن لا نلوم [الملك] فهد [ملك السعودية] أو مبارك أو صدام حسين على أمراض الأمة الإسلامية، برغم أن كل دولة إسلامية يحكمها طاغية، ولا ندعو الناس إلى الخروج عليهم، بل إننا نحذر الناس من الثورة. ونقول إن الحكام مستبدون لأننا عصاة ولا بد أن نغير أنفسنا ونصلح منها، فإن فعلنا منحنا الله زعيمًا يرفق بنا. وبهذا المعنى، نحن ضد الثورة. نريد أن نؤدي الصلوات الخمس، ونوقر والدينا، ونطيع

ربنـا في كل مـا أمرنا به. فـإن فعلنا، وهبنا الله النظر. لهذا نصف الموقف السـياسي بأنه المرض الذي أصاب المسلمين، العلاج في إصلاح النفس.[2]

وبرغـم أن السـلفيين في لوتـون يتمنـون النـصر لإخوانهـم الذيـن يقاتلـون من يعدونهم المحتلين الأجانب في الشيشـان وكشمير وفلسطين، فإنهم يرفضون العنف ضـد المدنيين وضـد الدولـة البريطانية. يقول فاراسـات: «نرفض بشـدة أي صراع مسـلح في إنجلترا، لأن المسـلمين في هـذا الموقف لا يتعرضـون للقتل والاغتصاب بأعـداد ضخمـة. ولـو حدث ذلك، لـن ندعو للجهاد، بـل للهجـرة.»[3] مع ذلك، فهـم يؤمنـون أن الأفراد لابد أن يشـاركوا فيـما يعدونه صراعات مسـلحة تجري في مناطـق أخرى من العالم إذا نجحوا في إصلاح أنفسـهم، «وأصلحوا جوانب أخرى من حياتهم.» وهكذا تطوع عدد صغير من الشـباب السـلفيين للحرب في البوسـنة وكشمير في التسعينيات.

وافقـت الجهات الأمنية البريطانية ضمنًا على تطوع المسـلمين لقتال الميليشـيات الصربية في البوسـنة وكوسوفو. ولكن بعد 11/ 9، دخلت الجماعات السلفية دائرة الاشـتباه بشـكل أكبر. فالإعلام الوطني هبـط على لوتون فجأة في الأسـابيع التالية لأحداث 11/ 9، عندما ظهر أن فرعًا لجماعة منافسـة في المدينة، جماعة «المهاجرين» (وعددهم في المدينة ستة) أرسلت رجلين إلى أفغانستان لينضما إلى طالبان، وقتلا في قصف جوي أمريكي على كابول. فعلى خلاف السـلفية، يضم خطاب «المهاجرين» دعـوة للنضـال السـياسي في بريطانيـا لإقامة دولة إسـلامية. وفجأة صـور الإعلام لوتون على أنها خلية للنشـاط المتطرف. وفي مباريات كرة القدم كان مشـجعو المدينة يتعرضون للسـخرية من جماهير الفرق المنافسـة لأن في مدينتهم متطرفين مسـلمين. تصاعدت العداوة العرقية بين عناصر الأغلبية البيضاء في المدينة وفي محاولة للتهدئة، أمسـك السـلفيون بأحـد القـادة المحليـين لجماعـة «المهاجريـن» وأوسـعوه ضربًا، وحذروه من الاسـتمرار في أنشـطته في المدينة. ثم دعوا إلى مؤتمر صحفي أعلنوا فيه

إدانتهم للجماعة. قال بيانهم: «لن يُسمح باستمرار أنشطتهم هنا بعد الآن. وإذا رأينا «المهاجرين» في الشوارع يبثون سمومهم سنطردهم من هذه الشوارع.»[٩] أراد السلفيون أن يبعثوا برسالة إلى المدينة وإلى الجهات الأمنية مفادها أنهم يختلفون عن «المهاجرين» وأن عملهم داخل المملكة المتحدة ديني محض، وأنهم على استعداد للخضوع لرقابة مجتمعهم وأن يطردوا منه «المتطرفين الذين يستخدمون العنف.» هدأت تهديدات العنف العرقي ضد مساجد لوتون لفترة، ولو أن بعدها بسنوات قليلة تكوّن من مشجعي كرة القدم في مدينة لوتون نواة «اتحاد الدفاع الإنجليزي»، وهي جماعة سياسية يمينية متطرفة لها أجندة معادية للمسلمين.

لم يكن فاراسات وحده يصارع لفهم عالم بدا موبوءًا بألوان الظلم، مع ذلك لم يكن يرى في الأفق إحداث تغيير جذري، فأبناء وأحفاد المقيمين الكاريبيين الأفارقة والآسيويين الجنوبيين الذين أتوا إلى المملكة المتحدة في العقود التالية للحرب العالمية الثانية، نشأوا في مجتمع ينظر إليهم بوصفهم مشكلة ينبغي حلها وليسوا مواطنين لهم الحق كغيرهم في تشكيل الحياة البريطانية. لكنهم كانوا يوقفون أكثر من غيرهم وتفتشهم الشرطة في الشوارع ويتعرضون لعنف وتحرش عنصري في طريقهم إلى المدرسة أو الجامعة وعند عودتهم. تستهزئ بهم الصحف وتتهكم عليهم برامج التليفزيون، حتى تولد لديهم شعور بالظلم العنصري - يربطونه غالبًا بالاستعمار الذي حاربه آباؤهم وأجدادهم - صار هذا الشعور سمة دائمة في حياتهم. كانوا يضعون وجودهم في بريطانيا في سياق التاريخ الاستعماري الأوسع الذي يفضل أغلب البريطانيين أن ينسوه. فعندما احتاجت بريطانيا عمالة رخيصة لإعادة البناء بعد الحرب، تم استجلاب رعايا بريطانيين من جنوب آسيا ومستعمرات الكاريبي. ولأن الاستعمار كان قد اعتبرهم رعايا للتاج البريطاني، فإنهم تلقائيًا لم يكونوا مهاجرين بل رعايا ينتقلون من منطقة في الإمبراطورية متعددة الأعراق إلى منطقة أخرى. وعندما انهار المشروع الإمبريالي البريطاني في الخمسينيات، ظل غير البيض الذين بدؤوا الاستقرار في «البلد الأم» كأنهم عينة تاريخية غريبة، واعتبرت إقامتهم

اقتحامًا خارجيًا للجسد السياسي للدولة. فقد كان الليبراليون والمحافظون وغيرهم من النخبة الحاكمة في الستينيات يراقبون بقلق ما كان يحدث على الجهة الأخرى من الأطلنطي من انتفاضات مدنية في الولايات المتحدة، ويتمنون لو استطاعوا تجنب حدوث مشكلات مثلها لديهم فأصدروا قوانين للهجرة توصد «الباب الاستعماري المفتوح» في وجه غير البيض، وفي الوقت نفسه طبقوا إجراءات لمكافحة التمييز العنصري لدمج مجتمعات غير البيض الجديدة. وفي خضم ذلك، ظهر أن أثر الجهود الرسمية لإنهاء التمييز العنصري رمزية إلى حد كبير، بينما ساءت الأمور بسبب قوانين الهجرة، إذ عززت فكرة أن غير البيض ليسوا جزءًا من بريطانيا، وبهذا يتم محو التاريخ الاستعماري الذي أتى بهم بسهولة ويسر. هذا الفصل الزائف بين الهجرة والإمبريالية رفضه الكاتب السريلانكي ا. سيفاناندان المقيم في لندن منذ 1958 ورفع شعار «نحن هنا لأنكم كنتم هناك.»

في الستينيات والسبعينيات ظهرت الحركات المجتمعية المناهضة للعنصرية متأثرة «بحركات القوة السوداء» في الولايات المتحدة والنضال ضد الاستعمار في الكاريبي وأفريقيا وآسيا. وكانت نقطة البداية لهم هي أن خط اللون في بريطانيا هو نفسه الرباط الذي يحفظ تماسك الرأسمالية البريطانية - وبناء عليه فقد كانت محاربة العنصرية ترتبط بالضرورة بالمعاداة الشديدة للرأسمالية. وعلى سبيل المثال، كان نموذج حزب الفهد الأسود في الولايات المتحدة هو ما تمثلته «حركات الشباب الآسيوي»، وهي منظمات قياداتها من الشباب نشأت في أحياء جنوب آسيوية عديدة في إنجلترا في السبعينيات لتنسيق الدفاع الذاتي عن هذه الأحياء ضد العنف العنصري. وتشارك هذه الحركات الفهود السود الرأي في أن العنصرية في أصل الرأسمالية الغربية. أما القادة الحكوميون المحليون فكانوا يتعاملون مع هذا التشدد بصيغة من التعددية الثقافية الناعمة، مع اتخاذ سياسات الهوية المحافظة كميزة تفاوضية. وكان الأمل أن يكون منح «الأقليات العرقية» حصة ثقافية في النظام القائم سيمنعهم من البحث عن بديل اشتراكي. ففي مدينة برادفورد، في قلب

الجالية الباكستانية في بريطانيا، شجع مجلس المدينة على إقامة مجلس للمساجد في عام 1981، كصوت بديل للجالية عن حركة الشباب الآسيوي العلمانية. ومنح المجلس أئمة المساجد شرعية بوصفهم طبقة جديدة من القيادات المجتمعية، وذلك لتيسير إجراءات التمويل والاستشارات، على أمل أن يكونوا حلفاء محافظين في عملية تقويض حركة المتشددين الشباب.[5] وقد تم استنساخ نموذج برادفورد في أماكن أخرى، ومع نهاية عقد الثمانينيات، برزت سياسات الهوية الدينية بين الآسيويين الجنوبيين وهبط التطرف اليساري.

كانت اللغة الرسمية للتعددية الثقافية أقرب إلى إدارة الهوية العرقية منها إلى التمييز المؤسسي. فقد كان وزراء الحكومة يرجون أن تكون مأسسة الهوية العرقية سببًا في انفصالها عن التطرف السياسي. وعلى سبيل المثال، وصف وزير الداخلية وقتها وليم وايتلو استحداث برامج التليفزيون متعددة الثقافات على النحو التالي:

> إذا كنت وزير داخلية في أي حكومة فعليك أن تراعي وجود مصالح كثيرة للأقليات في هذا البلد لأجناس مختلفة [مثلًا]. فإذا لم يتوفر لأنشطتهم منفذ فستقع في مشكلات أكبر.[6]

كان المرجو أن تمتص الهوية الثقافية الاضطراب السياسي. مع ذلك، فإن الثقافة نفسها يمكن أن تصير مجالًا للمواجهة السياسية: فقد كان السؤال عن معنى الهوية البريطانية نفسه يُسيّس تدريجيًا.

وقع بين عامي 1991 و 1993 تسع جرائم قتل لأسباب عنصرية في لندن.[7] وقد لاقى مقتل المراهق الأفريقي الكاريبي ستيفن لورانس، على يد عصابة عنصرية جنوب شرقي العاصمة، الإهمال نفسه الذي لاقته حالات غيره عندما وقع الحادث في عام 1993. إذ رفضت الشرطة اتخاذ الإجراءات برغم أن عددًا من الناس تقدموا للتعرف على الجناة. وظلت عائلة ستيفن تطالب بالقصاص في حملة متواصلة، حتى

استحدثت في التاريخ القضائي إجراء الاتهام الخاص. فشلت القضية لكن قوة دفع الحملة - التي تلقت دعمًا من نيلسون مانديلا أثناء زيارته الأولى للندن - جعلت الحكومة تعلن إجراء تحقيق عام في الجريمة في عام 1997. بعدها بعامين أصدر سير وليم ماكفرسون تقرير التحقيق الذي بين وجود مشكلة عنصرية مؤسسية متغلغلة في الشرطة.

وكانت الصورة أسوأ في مجتمعات غير البيض خارج لندن التي تضم أعدادًا كبيرة من خلفية إسلامية جنوب آسيوية. فمثلًا، في مدن صناعة النسيج في يوركشاير ولانكشاير تم استجلاب الباكستانيين والبنغال منذ الخمسينيات ليعملوا في النوبات الليلية، التي لم تكن العمالة البيضاء المتوفرة تقبل عليها. ولكن مع ظهور آلات جديدة، قلّت الحاجة إلى العمالة، وأمكن الحصول على العمالة عند الحاجة بأجر أقل من أماكن أخرى. فالعمل الرخيص الذي كان يؤديه العمال الآسيويون شمالي إنجلترا، أمكن الحصول عليه في الثمانينيات بأجر أقل بيد عمال آسيويين في آسيا نفسها. وقد خلّف تراجع المصانع مدنًا كاملة في حالة خراب. ومع نهاية صناعة النسيج، صارت الخدمات العامة أكبر جهة توظيف، لكن التمييز العنصري خصص أغلب تلك الوظائف للبيض. وصار مستقبل الجنوب آسيويين في اقتصاد الخدمات المحلية، فيتشارك عدد من الإخوة في إقامة محل بقالة وخردوات أو مطعم للمأكولات الجاهزة. وغير ذلك، هناك قيادة سيارات الأجرة لساعات طويلة مع احتمال التعرض للعنف والإهانة العنصرية. ففي إحدى تلك المدن الصناعية القديمة، أولدهام، كان ربع الباكستانيين في الثلاثينيات من العمر عاطلين، عام 1992. أما من كانت أعمارهم بين الثامنة عشرة والرابعة والعشرين فكانت نسبة البطالة بينهم 37٪.[8] وقد أدى الانهيار الصناعي بالجماعات العرقية أن تنغلق على نفسها بطرق مختلفة. فمناطق قلب المدينة التي أصابها الكساد والتي كان يشغلها صفوف من البيوت القديمة ذات الشرفات الخارجية المبنية لأُسر عمال المصانع هجرها البيض القادرون على الانتقال إلى الضواحي. واستغل آخرون التمييز

الموجود في سياسات الإسكان العامة التي خصصت للبيض أحياء سكنية جديدة اقتطعت من مناطق الجنوب آسيويين.[9] أما الجنوب آسيويون الذين تمكنوا من الحصول على مساكن عامة في مناطق أغلبها من البيض سرعان ما وجدوا أن بيوتهم مستهدفة: إذ تلقى الحجارة على نوافذهم، وأحيانًا البنزين وأعواد ثقاب مشتعلة على أبواب منازلهم. وقد دفع الخوف من التحرش العنصري والعنف بأغلب الجنوب آسيويين إلى البحث عن أمان المناطق الخاصة بهم، برغم التكدس والبيوت الرطبة الكئيبة المظلمة، وبرغم الشعور بالضيق والانغلاق الذي ينشأ في أي حي مسوّر منعزل. وقد صارت جغرافية المدن الشمالية على نموذج البلقان تشبه رقعة شطرنج كل منطقة فيها يميزها لونها عن جارتها ويعزلها.[10] ولا غرابة في سياق الغيتو هذا ألا تلقى المشاكل عناية عامة أو خاصة، لذلك أهملت مشكلات تعاطي المخدرات والزواج القسري في أحياء الشرق آسيويين.[11]

صاحب هذا الفصل على الأرض عنف تجلى في يناير 2000 فيما حدث مع سارفراز وشاه زاد نجيب. وهما أخوان يدرسان في جامعة ليدز ذهبا إلى نادٍ ليلي في قلب المدينة، وقد تخطيا الخطوط الضمنية للفصل العرقي التي تحكم الحياة الاجتماعية في المدينة. دخلت مجموعة من الرجال البيض في مشادة معهما فضربوا سارفراز، فواتت الشاب، كما ورد في جلسة الاستماع القضائي فيما بعد، «الجرأة على رد الضربة» - إذ كان رد الفعل المعتاد من الجنوب آسيويين ألا يردوا الاعتداء. وردًا على ما سمي بالاستفزاز، طاردت مجموعة البيض سارفراز خارج النادي حتى لحقوا به في أحد الشوارع الضيقة فأوسعوه ضربًا حتى كاد يموت. وفي اليوم التالي اكتشف الأخوان أن اثنين من المتهمين بالاعتداء كانا من المشاهير: جوناثان وودجيت و لي بوير، نجما نادي ليدز لكرة القدم والفريق الوطني الإنجليزي. وقد أدين وودجيت في النهاية بالاشتراك في المطاردة، لكنه لم يسجن، وواصل مستقبله الناجح في كرة القدم، وتمت تبرئة بوير. لم يستطع سارفراز أن يعرض في المحكمة السباب العنصري الذي سمعه. يقول والد الأخوين اللذين تعرضا للضرب حتى

الإغــاء في هجــوم مماثل قبلهــا بثلاثين عامًا: «لو كان لدي أدنى فكرة أن شـيئًا كهذا يمكــن أن يحـدث، لما بقيت في هذا البلد، ولعدت إلى باكسـتان.»[12] وفي العام التالي اندلعت أعمال الشـغب في مدن في شمال إنجلترا، واجه فيها شباب جنوب آسيويون قوات الشرطة التي جرمت أفعالهم وامتنعت عن حمايتهم من العنف العنصري.

كانت الأجيال السابقة من الشباب الجنوب آسيويين تفسر هذه المواقف في إطار سـياسي يسـاري وعلماني. ولم يكن هذا حال التسـعينيات. فإن ما أصاب فاراسـات لطيـف مـن خيبة أمل جراء تراجع اليسـار لم يكـن غريبًا مثلما أثـرت عليه الحركات الإسـلامية التي ازدهرت في باكسـتان، كأثر جانبي للرعايـة الأمريكية للمجاهدين في أفغانستان في الثمانينيات. وقد أثبتت فتوى النظام الإيراني بشأن سلمان رشدي في عام 1989 من جديد أن الحركات الإسـلامية في صعود. وفي جنوب آسـيا نفسـها، كان هجـوم الجيـش الهندي على المعبد الذهبي للسـيخ في أميرسـتار في عام 1984، والتعبئـة الهندوسـية الوطنيـة التي انتهت بتدمير مسـجد أيودا في عـام 1991، أهم الأسـباب التي قوضـت مصداقية العلمانيـة الهندية. إن المسـلمين البريطانيين الذين دخلـوا الجامعـة في التسـعينيات بتجارب عنف عنصري مرت بهم في سـني المراهقة وعنصرية مؤسسـية من قبل الشرطة، ووعي متزايـد بألوان الظلم العالمي، كما أظهر التطهـير العرقـي في البوسـنة، كلها تتلاقى مع سياسـات المنظور الإسـلامي وليس اليسـاري. وقد قدمـت جماعات مثل حـزب التحرير منهجًا لتفسـير هذه الخبرات، ونجحت في جذب آلاف المؤيدين الشباب لما صار يُعرف بـ «الإسلام السياسي».

إن الحركات الإسلامية كحزب التحرير، الذي تأسس في الأردن في الخمسينيات، والإخـوان المسـلمين في مـصر، والجماعة الإسـلامية في جنوب آسـيا ظهـرت جميعًا في سـياق حركـة التخلص مـن الـتراث الاسـتعماري في منتصف القـرن العشرين، وكانت بالأسـاس محـاولات للتعامل مع ذلـك التراث على المسـتوى الثقافي. يقول فرانز فانون، الطبيب النفسـاني من جزر المارتينيك الفرنسـية الذي انضم إلى الكفاح الجزائري ضد الاستعمار: "لأن الهيمنة الاستعمارية شاملة وتميل إلى الاختزال، فإنها

سرعان ما تنجح في إرباك الحياة الثقافية للشعوب المغلوبة إرباكًا شديدًا."[13] وقد أدرك المسلمون في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، كغيرهم من الشعوب المستعمرة، أن الاستقلال السياسي الرسمي لم يحسم وحده قضية إعادة بناء الهوية. فلم يكن يكفي أن تظل كيانات الدول القومية التي أنشأها الاستعمار وأن يحل القادة المحليون محل الأوروبيين. ففي ذلك تجاهل للسؤال الأعقد المتعلق بأنواع الذاتية السياسية اللازمة للحفاظ على هذه الدول المستقلة حديثًا عن الاستعمار، وهو ما يصفه فانون بالحاجة ليس إلى "اختفاء الاستعمار فحسب بل اختفاء الإنسان المستعْمَر."[14] كانت الإجابة لدى الإخوان المسلمين في مصر والجماعة الإسلامية في باكستان هي تحويل الإسلام إلى أحد أشكال سياسات الهوية. فإحساس الهوية المشتركة ينبغي أن ينبع من الهوية الإسلامية لا الوطنية التي رسمت حدودها قوى الاستعمار، وفي ذلك ابتعاد أكبر عن الهيمنة الثقافية الأوروبية. من هذه الزاوية تشبه هذه الحركات الإسلامية غيرها من الجماعات التي توقظ الهويات الدينية في سياق جهود التخلص من التراث الاستعماري، مثل حركة "ريشتريا سوايامسيفاك سانغ" (Rashtriya Swayamsevak Sangh) في الهند. وعمليًا، مع اكتساب تلك الحركات تأثيرًا أكبر في السبعينيات، أبقت في كثير من الأحيان على أشكال التمايز الاجتماعي التي خلفها الاستعمار، فقد دعت إلى مواقف محافظة فيما يخص العلاقات بين الرجال والنساء، واكتسبت دعمًا من خلال التحريض ضد الأقليات، مثل الأقلية الأحمدية في باكستان أو الأقلية القبطية في مصر. ولم يقتربوا من آمال فانون في «ظهور إنسان جديد» بعد التخلص من الاستعمار يطرح نماذج جديدة للإنسانية.[15]

وللوهلة الأولى قد يبدو من الصعب تفسير انجذاب الشباب المسلمين الذين يعيشون كجزء من أقليات في بريطانيا في التسعينيات إلى هذه الحركات. فمثلًا، لم يكن لدى برنامج حزب التحرير شيء عن بريطانيا نفسها. قبل موضوع سلمان رشدي، لم تكن قيادة حزب التحرير في بريطانيا تضع المسلمين المولودين في بريطانيا ضمن من تستهدف ضمهم، وكانت تفضل العرب الزائرين من الطلاب وأصحاب

المهن التخصصية، ومن يحتمل أن يشتـركوا في انقـلاب يقوده حزب التحرير عندما يعـودون للوطن. ولم يكن مثل هذا البرنامج يخاطب الأقليات الإسـلامية على نحو عمـلي في دولة غربيـة علمانية مثل بريطانيا.[16] لم يعتمد نجاح حزب التحرير في هذه الفترة على برنامجه السـياسي نفسـه، بل على قدرته على أداء دور الوسـيط الداعي إلى نوع جديد من الهوية الإسلامية الكوكبية. وكما يقول الباحث الفرنسي أوليفييه روا، فإن مفهوم الإسلام الكوكبي هذا ليس نتاج منظمة «إسلام سياسي» بعينها، بل اتجاه سوسـيولوجي انتشر في أوروبا نتيجة للعنصرية والهجرة والعولمة.[17] شعر الشباب المسلمون بالاغتراب ليس بسبب عنصرية المجتمع الأوسع وحدها، بل بسبب حياة المسـجد المنغلقة على نفسها التي يعيشـها أهلهم، والتي كانت مقصورة على هويات عرقية بعينها (مثل السـيلهيتية Sylheti والغوجاراتيـة Gujarati والميربورية Mirpuri) مزجت الإسـلام بالتقاليد الشعبية الجنوب آسـيوية. لذلك بدت فكرة الهوية الأممية الكوكبيـة بديـلًا ثالثًا جذابًا للذوبـان في مجتمع عنصري أو اتباع تقاليـد دينية ثقافية موروثة عن آبائهم. كان الشـكل الإسـلامي الذي يناسـب هذه الرؤية منفصلًا عن الممارسـات الشـعبية العرقية المستمدة من جنوب آسـيا (مثل المبالغة في مكانة رجال الديـن أو علـماء الديـن)، كان المطلوب هو اسـتبعاد تلك الأشـياء على أسـاس أنها تراكمات وشـوائب لوثت رسـالة الإسـلام العالميـة الأصلية. وبينما تـشرب آباؤهم الديـن من خـلال التراث الشـفهي المرتبط بشـعر جنوب آسـيا ولغاتها، فالإسـلام الكوكبـي الجديد كانت لغتـه الإنجليزية ووطنه الصفحـة المطبوعة (والإنترنت فيما بعد). كان هذا الفهم للإسـلام الكوكبي وليس الإسـلام الباكسـتاني أو البنغالي هو ما جذب بعض الشـباب البريطاني الآسيوي المسلم في التسعينيات، سواء قادهم إلى صفوف حزب التحرير أو إلى السـلفية كحالة فاراسـات. ومن خلال هذه الحركات الإسـلامية الجديدة، طبق هؤلاء الشباب المسلمون رؤيتهم لعالمية الإسلام، وتجاوز الانتـماءات العرقيـة والوطنيـة طلبًا لمجتمع إسـلامي كوكبي. ومع تكـون جاليات مهاجـرة في بريطانيـا مـن أفغانسـتان والجزائر والعراق في التسـعينيات، ترسـخت

فكـرة الإسـلام الكوكبـي في مقابل فسيفسـاء الأعـراق. فقد اختلفـت الآن صورة العـالم. ظلـت الأحياء الجنوب آسـيوية في بريطانيـا ومدن وقرى جنوب آسـيا التي هاجرت منها تلك الجاليات المحاور الأساسـية للجغرافيا الذهنية للشـباب المسلم. مـع ذلك نشـأت إلى جوارها معرفة بأنحاء أخرى من العـالم تظلم فيها "الأمة" مثل فلسـطين والشيشان والبوسنة وكوسـوفو والعراق. ومن حيث المبدأ، اعتبرت كافة مسـارات الكفـاح من أجـل تحقيق العدل للمسـلمين في كل أنحاء العـالم على نفس القـدر مـن الأهميـة. فلا يوجد وطـن ولا يوجد شـتات، بل وعي إسـلامي كوكبي لا تحـده الجغرافيـا. هذا الإحسـاس الجديد بالهوية سـياسي في جوهـره، إذ أتاح لغة جديـدة لوصف الظلم وطريقـة لملء الفراغ الذي خلفه انهيار اليسـار. كما أنه واجه العولمة الرأسمالية، ليس بالعودة إلى التراث المحلي، بل بنوع خاص من تجاوز الحدود الوطنية.

تجـلى هـذا الاتجـاه بطرق عـدة. فبعـد تخليص الإسـلام مـن التراكـمات الثقافية الجنوب آسـيوية، سـهل على فريق أن يرسي حسن الانتماء للمجتمع الغربي مع كونه مسـلمًا. وكان ذلك هو النموذج الذي قدمه إصلاحيون مثل الفيلسوف السويسري طـارق رمضان، الذي أكد على ضرورة تطبيق مبادئ الإسـلام العالمية على السـياق الخـاص الزمـاني والمكاني الذي يعيش فيه كل فرد. يقـول طارق رمضان إن المصادر الإسـلامية الأصلية غير المختلطة بثقافات المهاجريـن الخاصة التي التصقت بها وما بها من قيم عالمية تتوافق على نحو واسع مع الليبرالية. وقد أتاح ذلك أساسًا إسلاميًا للمواطنة النشـطة والمشـاركة لتحقيق العدل الاجتماعي وليس الانعزال أو التكيف من جانب واحد مع القيم الثقافية البريطانية.[18] وكانت الائتلافات التي نشأت بين المسـلمين وغير المسـلمين في الحركة ضد الحـرب العراقية في عام 2003 قد نشـأت عـلى هذا الافـتراض، أي إن القيـم الإسـلامية والليبرالية يمكـن أن يصطفا معًا في صراعات سياسـية معينـة. وقد رأى آخرون مثل فاراسـات لطيـف أن هذا الطريق يفضي إلى الحَرْفية، والسعي إلى صياغة الحياة على نحو أقرب ما يكون إلى حياة النبي

(صلى الله عليه وسلم). وبرغم أن هذين المدخلين يتضمنان قضايا الهوية، لا يمكن فهمهما فهماً كاملًا إلا في سياق رؤية للتاريخ السياسي للعنصرية وتدهور السياسات اليسارية والاستعمار الغربي الجديد (النيوكولونيالية).(*)

اشترك أربعة رجال في تنفيذ هجمات 7/ 7 الإرهابية على منظومة النقل في لندن عام 2005 ما أدى إلى مصرع 52 راكبًا، وقد تشكل ثلاثة من هؤلاء الأربعة في تلك الفجوة بين جيل الإسلام الشعبي لدى الآباء وإسلام كوكبي جديد. وبعد الهجمات مباشرة، اتفق خبراء البرامج التليفزيونية ومراكز الأبحاث والأكاديميون والمحللون مع الاستخبارات التي دعت إلى تفسير هذا التهديد الجديد بالإرهاب "محلي النشأة"، على افتراض أن السبب هو تخلي من ارتكبوا أعمال العنف عن شكل إسلام آبائهم واتخاذهم شكلًا آخر يسمى السلفية أو الإسلام السياسي، أن هذه المصطلحات هي على الأرجح سبب عنفهم ودوافع تطرفهم. أما أكثر الدراسات تأثيرًا عن أسباب هجمات 7/ 7، فقد قام بها الصحفي شيف مالك وقال فيها إن الجناة كانوا نتاج تيار أوسع في الجاليات الإسلامية في بريطانيا، نتاج جيل أصغر يستخدم الإسلام السياسي لرفض الممارسات التقليدية التي يأتيها آباؤهم.[19] أما الادعاء بأن الأصول الثقافية للإرهاب المنتج محليًا مصدرها اتجاه عام بين الشباب المسلم لإعادة النظر في هوياتهم، فقد كان بديلًا مناسبًا بصرف النظر عن عوامل أكثر ارتباطًا بالسياسة مثل سياسات بريطانيا الخارجية. كما أن هذا الادعاء الذي يوحي بأن مجموعة كبيرة من التصرفات مرتبطة بهذا الصراع بين الأجيال يمكن أن يستخدمها مسئولو الأمن باعتبارها "مؤشرات" على الاقتراب من التطرف؛ مثل قرار ترك جماعة المسجد الذي يصلي فيه الآباء والارتباط بمسجد له رؤية أعم للإسلام. ومعناه كذلك أن تكتسب المشروعات الحكومية للتدخل في محركات الحياة الإسلامية لإتاحة بدائل عن الإسلام السياسي شرعية، كجزء من إستراتيجية

(*) هي الممارسات السياسية والاقتصادية التي تجعل قوة عظمى تمارس نفوذها أو تأثيرها بصورة غير مباشرة على مناطق أو شعوب أخرى. وتم استخدام هذا المصطلح لأول مرة عام 1961. (المترجم)

مكافحة الإرهاب. وأخيرًا فهي تعني أن التسامح مع هذه الأشكال الجديدة للهوية من باب التعدد الثقافي ينطوي على مخاطرة بالأمن القومي.

صارت هذه التحليلات العدسات الرئيسة التي يُنظر من خلالها إلى الهوية الإسلامية في الغرب. ففي خطاب رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون الذي ألقاه في المؤتمر الأمني بميونيخ عام 2011، والذي ثارت حوله نقاشات واسعة، عبر الرجل عن الفكرة نفسها. إن وراء الإرهاب الإسلامي "قضية هوية"، وإن "التسامح السلبي في السنوات الأخيرة" لابد أن ينتهي ويحل محله دفاع صريح عن القيم البريطانية ضد "تطرف الإسلام السياسي"، وعلى المسلمين أن يقدموا انتماءهم إلى بريطانيا على ولائهم العالمي للمسلمين.[20] وفي اليوم نفسه، خرج اتحاد الدفاع الإنجليزي اليميني المتطرف في مسيرة جابت شوارع لوتون، موطن فاراسات لطيف، رافعين مطالبات مشابهة بلغة أقل رقة. لم يخرج خطاب كاميرون عن حدود التحليل الثقافي، وتجاهل التاريخ السياسي للعنصرية وممارسات السياسة الخارجية في الحرب على الإرهاب، ولذلك عجز عن فهم الجذور الحقيقية للعنف السياسي. وكانت المفارقة أن يطلب من المسلمين أن يكونوا أكثر تمسكًا بالهوية البريطانية، رغم أنهم لا يملكون الحق كغيرهم في تعريف هذه الهوية البريطانية.

في فصول تالية سأبرهن على فساد تحليلات الإرهاب التي تزعم أن أصله في أيديولوجية الإسلام السياسي، وما تنطوي عليه من صراعات ثقافية، وعلى عدم اتساقها مع الأدلة المتوفرة. باختصار، لا يمكن إثبات علاقة مباشرة بين اعتناق أيديولوجية إسلام سياسي وارتكاب أعمال عنف إرهابية. فالقول إن "الأفكار المتطرفة"، التي ربما تستند إلى صراعات هوية أو آليات حركة جماعية، يمكن وحدها أن تحول الناس إلى متطرفين يستخدمون العنف قولٌ لا يصمد أمام التحليل الدقيق، كما أنه يعزل مسألة العنف الإرهابي عن السياق الأوسع للسياسات الخارجية التي تتبعها الحكومات الغربية. ومن الجدير بالذكر أنه في سياق تحليل تفجيرات 7/ 7/ 2005، تجاهلت نظريات انتشار التطرف المعتادة، مثل نظرية شيف مالك

قصة جيرمين ليندساي الانتحاري الذي تسبب في قتل 26 شخصًا وجرح أكثر من 340 في خطوط مترو أنفاق بيكاديللي الممتد بين محطتي كينغ كروس و راسل سكوير. فقد ولد في جامايكا عام 1985، وهاجر إلى بريطانيا مع أمه طفلًا. اعتنقت أمه الإسلام عندما كان في الخامسة عشرة وتبعها ابنها فورًا، قبل أن تغادر لتعيش في الولايات المتحدة. ومنذ ذلك الحين، اتجه ليندساي إلى حياة الجرائم الصغيرة، لكنه اشترك أيضًا في بعض الأنشطة السياسية. فقد قيل إنه عمل تاجر مخدرات لفترة من الوقت، وكان "دائمًا منشغلًا بالعنصرية" وكان "يعتقد أن كافة البيض نفايات."[21] واشترك في مظاهرة وطنية في أكتوبر 2002 ضد الحرب المنتظرة على العراق وتأييدًا لحقوق الفلسطينيين، وفي تلك المظاهرة التقى امرأة ستربطه بها علاقة طويلة، وينجب منها طفلين. وكان في التاسعة عشرة عندما نفذ جريمة القتل الجماعي. لم يكن في هذه القصة ما يتفق مع نماذج التحول إلى التطرف المقبولة عمومًا، وهذا هو سبب تجاهل الخبراء عمومًا لحالته.

على أعتاب البياض

في يوليو من عام 2011، اشتكى بعض سكان ولاية أريزونا من أن محطات التليفزيون الإخبارية المحلية تشير إلى العواصف الترابية الشديدة التي تجتاح الولاية بكلمة "الهبوب"، أي الكلمة العربية التي يستخدمها علماء الأرصاد منذ مدة طويلة في الجنوب الغربي. كتب أحد المقيمين هناك إلى صحيفة محلية يسأل: "هل فكروا في شعور جنودنا العائدين إلى أريزونا عندما يسمعون مصطلحًا شرق أوسطيًا؟"[22] فهل سيعترض الجنود أيضًا على أن يدرس أبناؤهم "الجبر"؟ إن في إثارة "مصطلح شرق أوسطي" لهذا اللون من رد الفعل إشارة إلى ما يمكن أن يكشفه وجود بعض ملامح ثقافات تعد غريبة من أعداء عنصريين داخل ثقافة بلد ما. فكما أن قصة الهوية الإسلامية في بريطانيا لا تنفصل عن قضايا العنصرية، فإن اختلاف الأجناس هو جزء أساسي لفهم موقف الهوية لدى المسلمين في الولايات المتحدة. ففي كلا

السياقين شهد تاريخ حياة المسلمين حدوث تحول في الدلالات العنصرية أدى إلى إعادة صياغتها.

تختلف التركيبة السكانية للمسلمين بين بريطانيا والولايات المتحدة، فجنوب آسيا ليس الوطن الأصلي لأكثر المسلمين، فقد أتى المسلمون إلى أمريكا من دول عربية مختلفة وغيرها في آسيا وأفريقيا وتركيا وإيران وجنوب شرق أوروبا - وقد عانت فئات من هؤلاء المستوطنين المختلطين المسلمين من أنماط واحدة محددة من العنصرية. وتقدر نسبة المسلمين من أصول أفريقية في أمريكا بين 20 ٪ و30 ٪ من المسلمين هناك.[23] بل إن واحدًا من كل أربعة ممن جُلبوا عبيدًا عبر الأطلنطي كانت أصولهم من أجزاء في أفريقيا ذات أغلبية مسلمة. ويعكس المسلسل التليفزيوني القصير "الجذور"، المأخوذ عن رواية أليكس هيلي وعُرض عام 1977، حقائق تاريخية. إذ كان كونتا كنتي، الرجل الذي أُخذ عبدًا في سن المراهقة وبيع رقيقًا في الولايات المتحدة مسلمًا.[24] وقد انطمست علاقة الأمريكيين الأفارقة بالإسلام بنهاية القرن التاسع عشر، ولكن مع انتقال السود إلى الشمال بسبب الفصل العنصري في الجنوب، بدؤوا في صياغة حركات دينية توليفية جديدة تتوجه أغلبها إلى الإسلام. وقد حضر في لقاءات جمعية ماركوس جارفي للنهوض بالسود في هارلم، بعض الدعاة من الجماعة الأحمدية(*)، الذين كانوا يدعون وجود صلة مباشرة بالأمريكيين الأفارقة بسبب ما عانوه من مصاعب تحت الاستعمار البريطاني. وقد نشأ "معبد العلم المغربي" في نيوآرك عام 1913، على يد أمريكي أفريقي اسمه تيموثي درو (وقد غير اسمه إلى الشريف درو علي)، وكانت تلك أول منظمة ذات تأثير في الولايات المتحدة تقدم نفسها بانتماء إسلامي برغم قلة معرفتها بحياة المسلمين في أنحاء أخرى من العالم. وفي عام 1926، كون المصري

(*) هي حركة دينية إسلامية تأسست في الهند البريطانية قرب نهاية القرن التاسع عشر، وتأسست على حياة وتعاليم ميرزا غلام أحمد (1835 - 1908) وسميت الجماعة باسمه «الجماعة الإسلامية الأحمدية»، وقد ادعى أنه مجدد القرن الرابع عشر الهجري. (المترجم)

دوسي محمد علي "الجمعية الإسلامية العالمية" في ديترويت، وكانت تمهيدًا لجمعية "أمة الإسلام" التي أسسها والاس فارد محمد في المدينة نفسها بعدها بسنوات أربع. كانت تلك الأشكال الدينية متنوعة العناصر قاعدة جذب لتحقيق الخلاص الروحي وتحرير معنى هوية الأمريكي الأسود. أعلن أتباع تلك الكيانات الدينية أنهم "أمريكيون مغاربة/ مسلمون" أو آسيويون وليسوا "زنوجًا"، وكأنهم طرحوا جانبًا على المستوى الخيالي تبعيتهم العرقية داخل الولايات المتحدة، وانضموا إلى مجتمع إسلامي يتجاوز القوميات والتصنيفات العرقية.[25] وصار الإسلام معروفًا بأنه دين يحرر أتباعه من التعريفات العرقية الأمريكية، وقد تجاوز تأثير ذلك في المجتمع الأسود عدد أتباع الدين نفسه.[26] فعندما أعلن مالكولم إكس موقفه العقائدي المعارض الصريح للتجنيد من أجل الحرب الكورية، ذكر أنه يعد نفسه مواطنًا آسيويًا. وفي بداية الستينيات، عندما كان مالكوم أكس أكثر زعماء منظمة "أمة الإسلام" نشاطًا، كانت المنظمة قد جذبت عشرات الآلاف من الأعضاء، وإعجاب الملايين.[27]

كانت ديترويت، وجارتها المدينة الصناعية ديربورن حيث مصنع هنري فورد للسيارات، قاعدة لأشكال الديانة الأمريكية الأفريقية، كما كانتا مركزين رئيسين للهجرة العربية في القرن العشرين. كان أغلب المهاجرين العرب مسيحيين، لكن العقود التالية شهدت ارتفاعًا في نسبة المسلمين. ويقدر عدد الأمريكيين العرب بنحو ربع المسلمين في الولايات المتحدة حاليًا.[28] بدأ فورد تشغيل الفلسطينيين واليمنيين واللبنانيين في مصانع السيارات عام 1913. ونشأت المجتمعات العربية حول مصانع السيارات، وكان أكبرها في منطقة تقع في أقصى الجنوب في ديربورن، في ظل مجمع ريفر روج التابع لشركة فورد. وبحلول السبعينيات، بلغ عدد الأمريكيين العرب العاملين في مصنع سيارات "كرايسلر دود جمين" في ديترويت ألفي عامل. ومثلهم مثل العمال السود، كان يتم اختيارهم لأسوأ ظروف العمل في محاولة لتقسيم العاملين حسب فواصل عرقية والحيلولة دون عملية تنظيم العمال الصناعيين عامة،

وفي ذلك اتباع لتراث وضع أصوله هنري فورد. وفي عام 1973، نظم ثلاثة آلاف عامل عربي مسيرة غاضبة جابت شوارع ديترويت للاحتجاج على قيادات اتحاد عمال صناعة السيارات، وقد اتهموا الاتحاد بالانحياز إلى الإدارة والعاملين البيض وتهميش السود والعرب، وشراء سندات إسرائيلية بقيمة 300 ألف دولار ما يعني دعم الاحتلال العسكري للمناطق الفلسطينية.[29] (كان العرب، ولاسيما اليمنيين، يمثلون قطاعًا كبيرًا من العمالة الزراعية في كاليفورنيا في الستينيات والسبعينيات، وكانوا أعضاء عاملين في اتحاد سيزار شافيز للعمال الزراعيين).[30] وبسبب صناعة السيارات صارت ديربورن مركزًا للحياة الأمريكية العربية على المستوى القومي، وحتى عندما انحسرت صناعة السيارات الأمريكية، اضطرت تلك الجاليات إلى البحث عن مهن جديدة. يقول رشيد العبد، وهو عامل شاب من المنطقة:

> اسأل أي أسرة في ديربورن "أين كان يعمل ربها"؟ فسيقولون في كرايسلر أو فورد أو جنرال موتورز. وأنا شخصيًا كان والدي يعمل في فورد وعمي في جنرال موتورز، ولم تعد تلك الأعمال موجودة الآن. واتجه أغلب الأمريكيين العرب إلى الأعمال التجارية الصغيرة مثل إدارة محطات الوقود ومحلات البقالة وما إلى ذلك.[31]

برغم أن الإسلام الأمريكي نشأ أصلًا بين الطبقة العاملة من السود والعرب، فإن متوسط الدخل الأسري للمسلمين في الولايات المتحدة يشبه في العموم دخل باقي الأمريكيين. فمقابل كل سائق تاكسي وعامل نظافة أو لاجئ عاطل، يوجد طبيب أو مهندس يعيش في الضواحي.[32] فبعد إصلاحات سياسة الهجرة لعام 1965، بدأت حكومة الولايات المتحدة في قبول مهاجرين مختارين من أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط. ومن سُمح له بالاستقرار كان متناغمًا تمامًا مع حاجات الرأسمالية الأمريكية ومقتضيات الجغرافيا السياسية للحرب الباردة. فقد اجتذب الطلاب الفائقون من العالم الثالث إلى الجامعات الأمريكية كجزء من التنافس

في استنزاف العقول مع الاتحاد السوفيتي، وظل كثير من هؤلاء في أمريكا منهم عدد كبير من المسلمين. وتزايدت نسبة الآسيويين الجنوبيين بين مسلمي أمريكا. وكان مصير التوجه الحتمي لهؤلاء المستوطنين إلى الأعمال التخصصية - فإن عملية انتقاء المهاجرين نفسها كانت عملية فرز لأصحاب المهارات الفنية والتخصصية المفيدة للاقتصاد الأمريكي. وكان من السهل على الآسيويين أنفسهم وعلى غيرهم أن يعتقدوا في وجود شيء أصيل في "الثقافة الآسيوية" تجعلهم أقلية نموذجية في الولايات المتحدة، تفوق عند المقارنة غيرها من السود واللاتينيين.[33]

كان أمام الطبقة الوسطى من الأمريكيين العرب فرصة عقد ما سماه الباحث القانوني جون طهراني "معاهدة فاوستية(*) مع الجنس الأبيض"، فيقدم نفسه ضمن البيض حتى يتفادى التمييز العرقي.[34] فإن مكتب حكومة الولايات المتحدة للإدارة والميزانية، وهو الجهة المسئولة عن تحديد الفئات الجنسية والعرقية رسميًا يعرّف القادمين من "أوروبا والشرق الأوسط أو شمال أفريقيا" بوصفهم بيضًا.[35] وكان الاندماج في مجموع البيض الأمريكيين من سكان الضواحي خيار كثير من الأمريكيين العرب لاسيما المسيحيين والمسلمين غير الملتزمين، لكن ذلك كان له ثمن وهو الاختفاء العام وفقدان الهوية. وتحول ذلك الاختفاء وفقدان الهوية إلى شكل من مواطنة الدرجة الثانية في الإطار الذي أنشأته حدود التعددية الثقافية التي جاءت في مرحلة ما بعد قانون الحدود المدنية، بمعنى أن التخفي داخل التيار الرئيس كان عملًا عنصريًا يوشك أن ينكشف إذا حاول المتخفون إثارة قضايا سياسية نيابة عن فئتهم. فما إن اهتمت المنظمات العربية بالقضية الفلسطينية حتى سقط عنها ادعاء الانتماء الأبيض وبدت أجنبية خطيرة.

في نهاية الستينيات، شكّل الأمريكيون العرب منظمات مثل "اتحاد خريجي الجامعات الأمريكيين العرب"، و"منظمة الطلاب العرب لمعارضة دعم

(*) يشير المؤلف هنا إلى شخصية فاوست في مسرحية كريستوفر مارلو أو مسرحية جوته، الذي باع روحه للشيطان مقابل الحصول على قوة العلم غير المحدودة. (المترجم)

الولايـات المتحدة للعـدوان الإسرائيلي في الشرق الأوسـط." وعـلى الفور صارت هـذه المنظمات هدفًـا للوبي المؤيد لإسرائيل، الذي صور النشـطاء العرب باعتبارهم جواسيس ومتطرفين أجانب.[36] وفي عام 1972، أصدرت إدارة نيكسون مجموعة توجيهات، عرفت باسـم "عملية بولدر"، مكنت إف. بي. آي. و سي. آي. إيه. من التنسـيق مع اللوبي الإسرائيلي لإخضاع النشطاء المسالمين من الأمريكيين العرب إلى المراقبة والتضييق.[37] واسـتمرت هـذه المراقبة حتى الثمانينيـات، إذ قدمت التغطية الإعلامية للثورة الإيرانية والصراع في الشرق الأوسط صورًا نمطية جديدة للعرب بوصفهـم متطرفـين خطرين. في عـام 1985، تم اغتيال أليكس عـودة Alex Odeh، وهـو أحد زعماء اللجنـة الأمريكية العربية لمكافحة التمييـز، في هجوم بقنبلة يرجح أن يكـون منفـذه "رابطة الدفـاع اليهودية."[38] وبعدها بعامـين ألقت إف. بي. آي. ودائرة الهجرة والتجنيس (INS) القبض على سـبعة فلسطينيين وزوجة أحدهم كينية الجنسـية في لوس أنجلوس واتهمتهم بتوزيع منشورات تخريبية. وأثبتت التحقيقات عدم وجود نشـاط إجرامي، مع ذلك، فلأنهـم مواطنون أجانب من مجموعة (ل أ 8 LA8) فقـد كانـوا معرضين لإجراءات الترحيل على أسـاس انتمائهم السـياسي طبقًا لقانـون ماكاريـن - والـتر (McCarran-Walter Act) الـذي صدر في عهـد ماكارثي. وقـد أوضحـت الوثائـق الحكوميـة أن الهـدف كان تعطيـل نشـاط سـياسي يحميـه الدسـتور.[39] واصلت الحكومة جهودها لترحيلهـم ولم تيأس إلا بعد عشرين عامًا مـن القبـض عليهم أول مرة. وفي زمـن القبض عليهم، تم تسريـب وثيقة من دائرة الهجـرة والتجنيس إلى صحيفـة لوس أنجلوس تايمز. عرضت هـذه الوثيقة خطط متابعة حوالي خمسة آلاف أجنبي يشتبه في ارتباطهم "بالإرهاب" - أي دعم القضية الفلسـطينية - واحتجازهـم بمعسـكرات في لويزيانـا. عرفـت وثيقـة مايو 1986 باسـم "الإرهابيون الأجانب وغـير المرغوب فيهم: خطة احترازيـة." وقد فصلت في كيفية القبض على "أجانب مختارين" من ثماني دول من الشرق الأوسـط يشـتبه في

"ضلوعهم في دعم الإرهاب" على أساس اتهامات ضبابية ثم ترحيلهم على أساس أدلة سرية.[40]

شهدت الثمانينيات إعداد أول صيغة للحرب على الإرهاب: أي استخدام معركة ضد الإرهاب كغطاء أيديولوجي لعنف الدولة تجاه من يقاومون النفوذ الأمريكي والإسرائيلي، سواء كانوا إرهابيين أو لم يكونوا. فقد كان استخدام مصطلح "الإرهاب" انتقائيًا لإقصاء كل الفاعلين من الدولة أو خارجها الذين يعارضون استخدام العنف لتحقيق أهدافنا السياسية (كما في حالة الكونترا في نيكاراجوا) وكذلك تلفيق صورة لإسرائيل والولايات المتحدة تجعلهما مدافعتين عن "القيم الغربية" ضد "التطرف الإسلامي." وانطلت الحكاية تمامًا على جمهور التليفزيون الإخباري الأمريكي، حتى صارت فكرة أن إسرائيل ضالعة في قمع حركة مشروعة من أجل التحرر الوطني فكرة مستبعدة. وكان بنيامين نتنياهو، وكان وقتها المندوب الدائم لإسرائيل في الأمم المتحدة، هو من وضع أساس هذا المنهج، من خلال مؤتمر عقده في العاصمة واشنطن في عام 1984 . بعدها أصدر نتنياهو كتابًا من تحريره يضم مجموعة من المقالات بعنوان الإرهاب: كيف يفوز الغرب قال عدد من المشاركين فيها إن الإسلام مرعى لعنف الإرهاب. فمثلًا، يزعم العالم السياسي پي. جيه. فاتيكيوتس أن أصل الإرهاب يكمن في تلك "الثنائية القائمة بين النظام الإسلامي وغيره من أنظمة الحكم والسلطة جميعًا"، وأنه "يتميز بالعداوة." وبينما يقر "بعدم وجود شيء في العقيدة الإسلامية تربطه بالإرهاب بشكل خاص"، فهناك "قاعدة إسلامية عامة بأن القوة يملكها المؤمنون ليستخدموها ضد غير المؤمنين، وأنه يجب قتال غير المؤمنين حتى يسود حكم الله في الأرض."[41] وقد نُقل عن الرئيس ريغان أن قراره بشن هجوم على ليبيا في عام 1986 ، جاء بعد قراءة فقرات مختارة مما قيل في المؤتمر نُشرت في مجلة تايم.[42] اكتسبت إدارة ريغان المزيد من الجرأة بصدور كتاب كلير ستيرلنج شبكة الإرهاب الذي يدعي أن الاتحاد السوفيتي يدير حملة إرهاب سرية ضد الغرب.[43] وعندما كُلف مدير سي آي إيه، وليم كاسي، الذي كان ريغان

قـد عينه حديثًـا، بتقصي مزاعم الكتـاب، لم يكن يدري أن مقـولات الكتاب كانت مستندة جزئيًا إلى حملة مضللة قام بها سي آي إيه في إيطاليا، كان هدفها المتعمد الخلط بـين الإرهاب والشـيوعية.[44] صار الإرهـاب على رأس قضايا السياسـة الخارجية الأمريكيـة، حتى ترسـخت الصلـة في العقل العام بين الإسـلام والإرهاب. يصف المُنظّر الثقافي إدوارد سـعيد كيف صار الإسـلام في نهاية الثمانينيات يسـتدعي صور الشـيوخ الملتحين والانتحاريين التفجيريين والملالي الإيرانيين القسـاة، والأصوليين المتطرفـين والخاطفـين، وحشـود النـاس المعممين الذيـن لا يعرفون الرحمـة، الذين يطلقون صيحات الكراهية للولايات المتحدة "الشيطان الأكبر" وكل مسالكه.[45]

مـع نهاية الحرب البـاردة، لم تعـد صيغة الأقليـة النموذجية تصلـح للأمريكيين المسـلمين. فقد اتخـذت التعدديـة الثقافية الأمريكية شـكل الانفتـاح الانتقائي على الهوية العرقية، بحيث تشترط على الجماعات التي تريد أن تدخل في التيار الرئيس أن تتخلى عن أي رغبة في إعادة تشكيل التضاريس الرئيسة للحياة السياسية الأمريكية. فالتنوع الثقافي مسـموح به شريطة ألا يعوق اسـتمرار النظام القائم. في بداية القرن العشريـن لقي اليهـود والأوروبيون الجنوبيون الترحيب للدخـول في التيار الرئيس الأمريكـي بـشرط ابتعادهم عن الشـيوعية والفوضوية، ومن لم يلتـزم بذلك، لاقى مـن الدولة إجراء الترحيل وما عرف بمداهمات بالمر.(*) أما بالنسـبة إلى الأمريكيين المسـلمين، فقد تزايـدت صعوبة تفادي ربطهم بالتطـرف والإرهاب. وكانت تجربة ريحـان أنصـاري، وهو باكسـتاني كان يعيش في نيويـورك في التسـعينيات من القرن العشرين، نموذجًا متكررًا لطبقة المهنيين المتخصصين المسلمين:

> كنـت أعمل بشركة سـمسرة أسـهم في وول سـتريت في عـام 1993 وكان أحد السماسرة يظن أن سؤالي عن حزب الله في كل صباح أمر مضحك. وكان يلوي لسانه

(*) سلسـلة مداهمـات قامـت بهـا وزارة العدل الأمريكيـة في نهايـة 1919 وبدايـة 1920 للقبض على المتطرفين اليساريين، ولا سيما الفوضويين، وترحيلهم. (المترجم)

بالكلمـة، وكان ردي عليـه يتسـق مع ردود أفعـال الأقلية النموذجيـة. وعندما وقع تفجير مركز التجارة العالمي، كنت قد تركت الشركة، وكنت أسأل نفسي ماذا سيقول لو تقابلنا مرة أخرى. (46)

لأسـباب تشـبه الأسـباب القائمة في المملكة المتحدة، صارت الهوية الإسـلامية تكتسـب أهمية متزايدة كأسـاس للتنظيم الاجتماعي للجاليات المسلمة في الولايات المتحدة في التسـعينيات. كان أصل هذه المنظمات هو اتحاد الطلاب المسـلمين (MSA) الـذي ولـد في لقـاء بجامعة إليونـوي، كامبين إيربانـا، في عام 1963 . كان ناشـطو اتحاد الطلاب المسـلمين الأوائل طلابًا من جنوب آسـيا تأثروا بالإخوان المسـلمين وحركات الجماعات الإسلامية في بلادهم. وبعد إتمام دراستهم استقروا في الولايات المتحدة واتخذوا وظائف مهنية، وكانوا محافظين دينيًا وسياسيًا. وقد أسسوا منظمات محليـة وقومية تعكس هذا، مثل الجمعية الإسـلامية لأمريكا الشـمالية (ISNA). لكن بعضهم كان نشـطًا في العمل السـياسي الإسلامي في السـياق الاستبدادي الخطر في دولهم العربية، مما جعلهم ينبذون النشـاط السياسي، إذ كان هم المسـلمين الأكبر في أمريـكا كما يرونـه هو الحفاظ على الهويـة الثقافية والدينية في إطـار التعددية الثقافية الرسـمية، وفي الوقت نفسـه الاندماج اجتماعيًا واقتصاديًا، كـما رأوا اليهود يفعلون ذلك بنجاح. وكان لدى غيرهم رغبة في بناء حركات اجتماعية تجتذب إليها المجتمع الأكبر، بالدعوة إلى الإسـلام أو التجمع حول بعض قضايا السياسـة الخارجية. ولم تكن ثمة صلة قوية بتجربة المسلمين الأمريكيين الأفارقة في الحالتين.

فيما يخص أجندتهم السياسـية، انصب اهتمام المنظمات الإسـلامية التي برزت في التسعينيات على الدعوة لدعم فلسطين – وكان ذلك النشاط يواجه احتمال التجريم. وكان صـدور قانـون مكافحـة الإرهاب وعقوبـة الإعـدام الرادعة، إيذانًـا بميلاد "تشريع الدعم المادي" الذي صار أساس الملاحقة القضائية للمسلمين الأمريكيين بزعم دعوتهم إلى "أيديولوجية"، كما سـمح بعقد جلسـات استماع سرية ومحاكمات

في أماكـن الاحتجاز، وبذلك تم اسـتبعاد حق المتهمين في إنـكار دعوى النيابة. وقد اسـتخدمت هذه الصلاحية في الأسـاس ضـد العرب والأمريكيين المسـلمين. ففي قضيـة LA8 رفـض القـاضي السـماح للحكومـة بتقديم الأدلـة على نحـو سري فتم تصميـم قانون 1996 لعلاج هـذه الثغرة. في أثناء ذلك، وثّـق الحزب الديمقراطي صلاتِـه باللـوبي الإسرائيلي في التسـعينيات. ومن الأحـداث التاريخيـة قبل 11/ 9 المنسـية إلى حد بعيد أن المنظمات الإسلامية الكبرى قررت الرد على تلك الاتجاهات الديمقراطية بالتحالف مع الجمهوريين في انتخابات عام 2000، على أمل أن تكون "اللجنة الوطنية للحزب الجمهوري" (GOP) وسيلة لتحقيق توازن أكبر في السياسة الخارجيـة تجـاه الشرق الأوسـط، مقابـل أصـوات الأمريكيين المسـلمين. وفي عام 1999، نظم جورج بوش الابن لقاءات بين زعماء من الجمهوريين والمسلمين وزار مركزًا إسـلاميًا في ميشيغان. وفي مسـار حملته الانتخابية كان يحيي من يحافظون على ارتياد "الكنيسـة أو الكنيس أو المسـجد." وفي إحدى مناظراته مع نائب الرئيس آل غـور، انتقد بوش تشريع الأدلـة السرية لعام 1996، الذي تحول إلى قانون بتصديق الرئيس كلينتون. وأعلن الناشـط المحافظ غروفر نوركويسـت في صحيفة **أمريكان سبيكتاتور** أن "بوش انتخب رئيسًا للولايات المتحدة بالصوت الإسلامي."[47]

بعد تجاوز ذروة الحرب الباردة حدث تحول آخر في نمط الهجرة: صار المسلمون القادمون للإقامة في الولايات المتحدة أقرب إلى البحث عن لجوء سياسي، أو الفرار مـن الصراعـات، أو يلحقون بعائلاتهـم أو يدخلون بتصاريح عمـل مؤقتة لها صلة بوظائـف في تكنولوجيـا المعلومـات أو الهندسـة. فقد نشـأ عـدد كبير من السـكان المسـلمين في شـمال فيرجينيا اعتمادًا على صناعة التكنولوجيـا المحلية. وفي ضواحي هيوسـتن الغربيـة بتكسـاس، كان المهاجـرون المسـلمون يأتـون ليشـغلوا وظائف في قطـاع الطاقـة. واسـتقر اللاجئـون الصوماليـون في مينيابوليس وسـانت بول في مينيسـوتا وكولومبس بداية مـن أواخر الثمانينيات، وغالبًا مـا كانوا يواجهون حالة بطالـة حـادة في مواطنهم الجديـدة. وفي باي ريـدج، بروكلـين، كان المهاجرون من

مصر ولبنان الذين أتوا في التسعينيات يلقون مشاق كبيرة ليحققوا شيئًا يشبه الحلم الأمريكي. وكانوا غالبًا يتعرضون لخطر حملات سلطات الهجرة، ويتم تفتيشهم على نحو متعسف في مترو الأنفاق.[48]

أما الفئات التي تحملت أسوأ نتائج الإجراءات الانتقالية الحكومية على المسلمين في الولايات المتحدة بعد أحداث 11/ 9 فكانت ممن يعانون أوضاع إقامة غير مستقرة، مثل تعقب الأجانب وتكثيف المراقبة والتصنيف العرقي. والواقع أن غالبية الأمريكيين المسلمين - بنسبة قد تصل إلى 80 ٪ - لا يرتادون المساجد وتوجههم علماني. لكن بصرف النظر عن عدم ارتباطهم العقدي بالإسلام أو انتمائهم إليه أو التزامهم به، صاروا منذ 11/ 9 في فئة "المسلمين" لأن الآخرين ينظرون إليهم على هذا النحو.[49] كتب جون بول سارتر في تحليله لمعاداة السامية في فرنسا عن عملية مشابهة، حيث لم تكن صفة اليهودية تتوقف على عرق بالمعنى البيولوجي أو المعتقد الديني، بل على صلة اجتماعية "اليهودي هو من يعده الآخرون يهوديًا."[50] وبالمثل، فبعد 11/ 9 كان ما يحدد الانتماء الإسلامي هو الهوية الاجتماعية قبل العقدية. وكان كثير من مسلمي الضواحي يرجون أن يكون ذلك الجو السلبي حالة عابرة يعودون بعدها إلى صورة الأقليات النموذجية الآسيوية أو يدخلون في زمرة البيض. وفي الوقت نفسه، رأوا أن الإستراتيجية المثلى هي إظهار الوطنية المفرطة وإعلان الولاء لأسلوب الحياة الأمريكي مرارًا وتكرارًا. فقد أظهر مسح "بيو (Pew)" بعد 2011 أن 44 ٪ يضعون العلم الأمريكي في البيت أو المكتب أو في سياراتهم.[51] كان هؤلاء المسلمون الأعلى ماديًا يجدون حرجًا فيما يفعله القادمون المسلمون الأحدث من مهاجري الطبقة العاملة، الذين لم يندمجوا بعد في المجتمع الأمريكي، عندما يجلبون معهم من الوطن الأم ما اعتبره رجل أعمال مسلم من هيوستن، تكساس "قدرًا كبيرًا من الأمتعة"، ووصفه بأنه "توجه منافٍ للانتماء الأمريكي."[52]

كان السـؤال الأساسي أمام المؤسسات الوطنية الذي طرحه مناخ ما بعد 11/ 9 عـن الاختيـار بـين إسـتراتيجيتين: إمـا إعـلان الـولاء لأمريـكا وتقديم المسـلمين بوصفهـم المواطنـين النموذجيـين، أو التحـرك في اتجـاه الاحتجاجـات على الحرب وعـلى السياسـة الخارجيـة الخاصة بالحـرب على الإرهـاب، والعـدوان على حقوق الإنسـان للمسـلمين في الولايات المتحدة لاسـيما المقيمين الأجانـب. وقد اختارت قياداتهـم الإسـتراتيجية الأولى بحـماس شـديد، إذ لم يكونوا مهيئـين لعمل أي شيء آخر، فهم أصحاب رؤى محافظة. فقد كانت تقاليد تنظيم الحقوق المدنية التي كانت قائمة بين الأمريكيين الأفارقة المسـلمين مصدرًا حاضرًا، لكن المنظمات الإسـلامية الرئيسة لم تلجأ إليها. فقد استبعدوا بوجه عام تجربة الأمريكيين الأفارقة فلم توضع في الاعتبار عند تعريف المسـلم الأمريكي، فكان من الصعب على المنظمات الوطنية أن تتخذهـا نموذجًـا، وبرغم أن أنشـطة المسـلمين الأمريكيين الأفارقـة كانت تعد أحيانًـا غـير أمريكية من منظـور المجتمع الأكـبر، فإن وجودهـم الاجتماعي لم يكن يعـد غريبًا، وبذلك كانـت تجربتهم مختلفة اختلافًا كبيرًا عن تجربة المسـلمين العرب والآسـيويين الجنوبيـين بعد 11/ 9. وقد بدأت من التسـعينيات محـاولات لتوحيد تجارب الأمريكيين الأفارقة والمهاجرين المسـلمين، حيـث اقترب الفريق الأول من الإسـلام السـني السـلفي، واعتاد الثاني عـلى اعتبار أنفسـهم داخل إطـار التعددية الثقافيـة للولايات المتحدة. فالجمعية الإسـلامية الأمريكية، مثلًا، سـعت إلى تقديم تراث بناء حركة الحقوق المدنية للسـود إلى مسـلمي الولايات المتحدة، إذ أعلنوا أن تنظيم الجهد ضد الحكومة فيما يخص السياسة الخارجية وقضايا حقوق الإنسان ليس نفيًـا للولاء بل هو صورة أصدق للوطنية. فقدمت برنامجًا للتربية الوطنية ومحفزات للتسـجيل في القوائـم الانتخابيـة، كما سـعت إلى إقامة تحالفات مـع أقليات أخرى. لكن الخوف داخل مجتمعهم كان عائقًا كبيرًا.[53]

أثبت العرق أنه عامل لا يقل تأثيرًا عن الدين في تشكيل خبرات تجارب المسلمين الأمريكيين في الفترة اللاحقة على 11/ 9. وفي هذا الصدد، يقول داوود وليد، وهو ناشط أمريكي أفريقي من ديترويت:

كان الأمريكيون العرب على أعتاب ما يسمى "البياض" في أمريكا. والبياض في أمريكا لا يعني لون البشرة، بل مستوى من الاندماج والسيولة الاجتماعية. فعند إجراء التعداد يعد العرب من البيض، لكنهم لم يعودوا من البيض اجتماعيًا. لذلك فبعضهم على استعداد لعمل ما بوسعهم ليقبلوا ضمن البيض أو في التيار الرئيس. أما إذا كنتُ أسود فلي تاريخ مختلف في هذه البلاد. إذ لم أرغب يومًا في أن أكون أبيض، ولا ينبغي لي. وعليه فستسمع حديثًا مختلفًا من المسلمين بيننا نحن الأمريكيين السود، وسيرون أحيانًا أننا أقرب ما نكون إلى جماعة غاضبة من السود. ليس الأمر هكذا. فكل ما في الأمر أنني أريد مساحة كريمة لنا في أمريكا. ليس هدفي أن تقبلني فئة من الناس. وليس لدي خوف من الترحيل. فأنا أنتمي إلى مزاج نفسي يختلف اختلافًا تامًا.

وبينما لا يزال بعض الناس يرجون أن يُفتح باب البياض مرة أخرى، فقد مرت لحظة، بعد المعاملة التي تلقوها من الحكومة الفيدرالي، أدركوا فيها أنهم يخضعون لإعادة تصنيف عرقي. يضيف داوود قائلًا:

حتى من حققوا النجاح المادي والتعليمي، لم تمنعهم أموالهم من التوقيف، ومن تقييد أيديهم بالأغلال عند الحدود الكندية أو التحقيق من إف. بي. آي. أعرف أناسًا من أصحاب الملايين حدث لهم هذا. ولم تنفعهم صلة سياسية مباشرة مع إدارة بوش نفسها. من أغنى المسلمين في المنطقة عربي من أكبر المتبرعين للحزب الجمهوري، إذ منح مليون دولار للحزب، لكن ذلك لم يغن عنه شيئًا عندما وضعت الأصفاد في يده في المطار وهو عائد إلى البلاد.[54]

يتندر الممثل الكوميدي الأمريكي العربي دين عبيد الله قائلًا:

هذا شيء غريب جدًا. قبل 11/ 9، كنت رجلًا أبيض عاديًا، يعيش حياة الرجل الأبيض المعتادة. كل أسماء أصدقائي جميعًا بين مونيكا وتشاندلر وجوي وروس ... دخلت إلى فراشي في العاشر من سبتمبر رجلًا أبيض، واستيقظت في الحادي عشر من سبتمبر عربيًا.

برغم ضياع الحقوق المدنية وجرائم الكراهية وشن الحروب التي قتلت مئات الآلاف في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، لم ينشأ توجه لبناء حركة جماهيرية بين مجتمعات جاليات المسلمين الأمريكيين للاحتجاج على الحرب على الإرهاب، كما حدث، إلى حد ما في المملكة المتحدة. وبدلًا من ذلك، فضلت أغلب المنظمات الإسلامية الأمريكية محاولات إنشاء جماعات ضغط سياسية غير ظاهرة مع النشاط القضائي. حتى البيانات العامة التي أصدرتها المنظمات الإسلامية ضد حرب العراق عام 2003 كانت مغلفة بإعلان الولاء مرارًا وتكرارًا. نشرت الجمعية الأمريكية الإسلامية في موقعها على الشبكة العنكبوتية، في 27 مارس 2003 التالي:

إن معارضتنا لبعض السياسات الحكومية لا ينال من حبنا لبلدنا والتزامنا بأمنه وخيره. وإننا نسعى جاهدين لتحقيق مصالحه بالوقوف الصارم في صف العدل في الوطن وخارجه، وبالدعوة للإصلاحات المجدية.

كانت التناقضات جلية أمام عيون صغار المسلمين الأمريكيين الذين بلغوا مدارج الشباب في الفترة بعد 11/ 9، فإن المبالغات في إظهار الولاء كشفت عن غير قصد عن شعور كبير بعدم الأمان يعانيه المسلمون في أمريكا. ويفسر أخصائي النشاط الشبابي رشيد العبد ذلك بقوله: إن شباب الأمريكيين المسلمين في ديربورن

كادوا يبلغون نقطة "الشعور الكامل بأنهم أمريكيون" لكن ذلك الشعور انتهى بالحرب على الإرهاب:

> فهم يرون هذه الأشياء كلها في التليفزيون، مثل جلسة استماع الكونغرس الخاصة بالتحول الإسلامي إلى التطرف، والشخص الذي يريد أن يحرق القرآن، فيشعرون بالتالي: ماذا جرى؟ هل عندما يفعل مسلم واحد شيئًا سيئًا، يكون المسلمون جميعًا أشرارًا؟ فهم يحبون كونهم أمريكيين ويحبون الحرية، وأشياء كهذه تدمر تقديرهم لذاتهم وتجرحهم من الداخل، لكنهم لا يظهرون ذلك. يشعرون أن كلامهم لن يحقق شيئًا فيمسكون عن الكلام.[55]

يشعر الشباب المسلمون خارج حي ديربورن ذي الأغلبية العربية بهذه المشاعر على نحو أعمق. فالتنافر شديد بين الوطنية المعلنة، والغضب الدفين على ما يحدث في العراق وأفغانستان وفلسطين. استمر كثير من مسلمي الطبقة الوسطى من أصحاب المهن التخصصية في الإيمان الصادق بالحلم الأمريكي، بينما تملك آخرين الشعورُ بضرورة الحرص على ما يقولونه في العلن. واعتقد كثير من شباب المسلمين أن خطاب أمريكا البلاغي عن الحرية يتحول إلى كلام أجوف. وفي المدارس، كثيرًا ما تحول كل من وشى لونه أو ملبسه أو اسمه بهوية إسلامية إلى ضحية، بمن فيهم السيخ والهندوس والعرب المسيحيون. فقد أظهر مسح تم عام 2009 أن أغلبية طلاب المدارس السيخ في منطقة باي بسان فرانسيسكو عانوا التنمر أو التحرش لسبب عرقي.[56] (فالإرهابي المسلم عادة ما يصوّر في الثقافة الشعبية الأمريكية مرتديًا عمامة، وهي ما يرتديه السيخ عادة).

فرضت الحرب على الإرهاب على كثير من شباب المسلمين إعادة النظر في هوياتهم الأمريكية. يروي سهيل مظفر وهو أمريكي باكستاني مسئول مسجد في ستيتن أيلاند بنيويورك فيقول:

أُغلقت كل المدارس في نيويورك في 11/ 9. بعدها ذهبت لأحضر ابنتي ذات التسعة أعوام. فقالت: "يا أبي، أخبرنا المعلمون أن شخصًا ما فجر مركز التجارة العالمي، ولابد لنا من أن نذهب إلى من فعل هذا ونفجره." كانت تفكر بوصفها أمريكية خالصة. ومثل كثير من المسلمين في جيلها، لم تكن تعلم شيئًا عن فلسطين أو باكستان، ولكن عندما عاد التلاميذ الأمريكيون المسلمون إلى المدرسة بعد 11/ 9، اكتشفوا فجأة أنهم يوصفون بأنهم "إرهابيون" و"متطرفون." صار المسلمون موضع شك، وكذلك ولاؤهم لأمريكا. فقد دفع أبناؤنا في مناخ ما بعد 11/ 9 إلى أن ينظروا إلى أنفسهم من زاوية الهوية الإسلامية. أما قبل 11/ 9 فكنا نعرف أنفسنا على أساس الهويات العرقية والوطنية – أي أمريكيين إيطاليين أو أمريكيين باكستانيين، مثلًا. وبعد 11/ 9 صرنا نعرف أكثر بديننا، أي مسلمين أمريكيين، وكان ذلك أمرًا جديدًا علينا. لم تتأثر الأجيال الأقدم من المسلمين الأمريكيين بهذا، لكننا لاحظنا مرارًا أن أبناءنا كانوا يستجيبون لهذا بتوكيد هويتهم الإسلامية. فبدأت الشابات ترتدين الحجاب والشباب يرتدون القلنسوة علنًا، وكأنهم بشفرة الملابس هذه يقولون: "تظنون أنني متطرف. حسنًا، سأعطيكم تطرفًا." من جانب آخر اتخذ غيرهم اتجاهًا معاكسًا فسموا أنفسهم "مو" بدلًا من "محمد."

وكما في المملكة المتحدة، من السبل التي سلكها شباب المسلمين في محاولة لفرض التجانس على هذه التوترات أن نأوا بأنفسهم عن التراث العرقي الخاص بآبائهم، الذين قدموا مهاجرين واعتنقوا فكرة هوية "الأمة." لكن هذه الفكرة لا تطرح في العلن بسهولة – ففي بعض الدوائر ستجعلك عدوًا محتملًا للدولة – لذلك يتخذ الكثيرون مسالك الإنترنت لاستكشاف هويتهم. وكثيرون آخرون يبحثون عن إجابات لمعنى السؤال عن كون المرء مسلمًا أمريكيًا. فمثلًا، يعد نموذج طارق رمضان بالنسبة لكثيرين طريقة جذابة لإعادة النظر في الإسلام للحياة من منظور مسلم في الغرب، حيث يبرز التأويل الشخصي ويخلق تصالحًا بين القيم الأساسية،

ويجتـذب دائرة أكبر من المجتمع للمشـاركة في السـعي الحثيث لتحقيـق العدل.[57] إن هناك إشـارات عديدة لنشـأة قصة جديدة وسـط الجيل الأصغر تبدأ من المقدمة، أريـد دين آبائـي وليس ثقافتهم.[58] فشـخصيات مثل صهيب ويـب، إمام الجمعية الإسـلامية لمركز بوسـطن الثقافي، وحمزة يوسف، المؤسـس المشارك لكلية زيتونة في بيركلي، كاليفورنيا، على رأس هذه الحركة التي تقصد استحداث إسلام على الطريقة الأمريكيـة، يجمـع بين المبـادئ الإسـلامية وثقافـة الولايـات المتحدة. ففـي المؤتمر السـنوي للجمعية الإسـلامية لأمريكا الشـمالية ISNA عام 2007، قال يوسـف إن القيـم الإسـلامية والأمريكية متوافقة، بل قـال إن الأمريكيين المسـلمين هم الورثة الحقيقيون "للقيم الأمريكية الأصيلة" التي لولاهم لضاعت.[59]

يسـترجع خليفـة صبره من الجمعية الأمريكية الإسـلامية في عـام 2011 عشرة أعـوام من النشـاط الإسـلامي الذي كان يركز أساسًـا عـلى طمأنة التيـار الرئيس، فيسأل:

> هل أثرنا فيمن يملكون سـلطة مقاومة ألوان الظلم التي مازال لها حضور كبير؟ أشـك أننـا تجاوزنا مرحلة تقويـة منطقة وجود مريحـة. ولا يسـعني إلا أن أعتقد بأن مسـلمين كثيريـن كانـوا أقـرب إلى الاعتـذار منهم إلى الصـدق، برجـاء تجنب مظهر العداوة والاقتراب من مظهر الاعتدال. فإن الشـائع إلباس السـخط رداء الاعتدال، لأنـه يتيح حماية ذاتية فردية. فهل من سـبيل للخروج مـن هذا التفكير الدائري حيث يُحَض المسـلمون على إثبات ولائهم للدولة وبعد أن يطرحوا أنفسـهم في ثوب الولاء يُتهمون بإخفاء عدم ولائهم.[60]

الفصل الثاني
سياسات مكافحة التطرف

الحقيقة المركزية لدى المحافظين أن الثقافة وليست السياسة هي ما يتوقف عليه نجاح المجتمع. والحقيقة المركزية لدى الليبراليين أن السياسة تستطيع أن تغير الثقافة وتنقذها من نفسها.

دانييل باتريك موينيهان، من كتاب الأسرة والأمة

توصل صناع الحرب على الإرهاب وباحثوها ومنظروها الأيديولوجيون ونشطاؤها السياسيون إلى مذهبين كبيرين في فهم "التطرف الإسلامي." يرى المذهب الأول أن المجتمعات الإسلامية أخفقت في التكيف مع الحداثة بسبب الثقافة الإسلامية. فيقول أهل هذا المذهب إن الإسلام يعجز عن فصل الدين عن الدولة وعن أن يعطي مال قيصر لقيصر؛ لأن مؤسس الإسلام كان رجل دولة كما كان نبيًا، لذلك فالإسلام في أصله يرفض الاحتواء العلماني الحديث لأنه يحول دون تطلعه إلى فرض نفسه على المجتمع. ويقولون إن تعاليم الإسلام تجعله عاجزًا عن الانفصال عن الفضاء السياسي، مما يقحم مقولات التطرف الديني في المجال العام مع ما في ذلك من خطورة. هذا المذهب في تحليل التطرف يركز على ما يعده أتباعه السمات الأصيلة في الثقافة الإسلامية، أما أنا فأسميه "المذهب الثقافي."

يرى أهل المذهب الثاني أن التطرف انحراف عن رسالة الإسلام. فليس التطرف ميراث ديانة شرقية قديمة، بل نتيجة عمل منظرين حولوا تعاليم الإسلام السمحة إلى أيديولوجية سياسية شمولية معادية للحداثة. من هذا المنظور، فإن النصوص الدينية الأصلية نفسها ليست أساس الإرهاب، بل إن المنظرين هم الذين أعادوا تأويل الإسلام بناءً على نماذج للفكر الجمعي والفاشي وهي ما يقوم عليه عنف تنظيم القاعدة، وعليه فليست الحرب على الإرهاب من مظاهر صدام الحضارات أو بين قيم الغرب الحديثة وتطرف الإسلام، فالصدام هو بين إسلام تراثي لا سياسي متوافق مع قيم الغرب، واستحواذ شمولي لمعنى الإسلام حوله إلى أيديولوجية سياسية عنيفة. وسأشير إلى هذا المنظور بمصطلح "المذهب الإصلاحي" لأنه يسعى إلى إصلاح ما يعده تنميطًا للحرب الأولى على الإرهاب يثمر عكس ما يرغب، ولأن مشروعه يهدف عمليًا إلى إصلاح الثقافة الإسلامية نفسها.

إن مفهوم الأيديولوجية في أصل التفسيرين الثقافي والإصلاحي. فكلاهما يرى أن أصول الإرهاب تكمن في محتوى أيديولوجية متجذرة في ثقافة أجنبية، سواء كانت هذه الأيديولوجية الإسلام نفسه أو تطرف مرتبط به. هذا المفهوم للأيديولوجية مستمد من آراء عن الشمولية ظهرت في الحرب الباردة، افترض فيها المنظرون وجود ارتباط مباشر بين اعتناق أيديولوجية بعينها وارتكاب أعمال عنف سياسي. لذلك فإن دور الدول الغربية في المشاركة في إنتاج حرب الإرهاب يلفه الغموض. فبدلًا من النظر إلى الإرهاب بوصفه نتاجًا للتفاعل بين فاعلين من الدولة وآخرين ليسوا منها وضعوا أنفسهم في علاقة صراع بين الغرب والإسلام المتطرف، فإن الثقافيين والإصلاحيين جميعًا يقبلون فكرة وجود محتوى من أيديولوجية أجنبية كتفسير كافٍ لوجود هذا الصراع. وهم بذلك يتغافلون عن دور الظروف الاجتماعية والسياسية في تشكيل رؤية أناس للعالم، ثم التصرف طبقًا لهذه الرؤية. في الفصل التالي سأتتبع أصول هذا التفسير للأيديولوجية في الحرب الباردة، بتفصيل

أكبر. لكني سـأبدأ بعرض الإستراتيجيات المختلفة لمكافحة الإرهاب التي تنبع من مذهبي التفكير الثقافي والإصلاحي.

أصحاب المذهب الثقافي

خـير ما يمثـل موقف الثقافيين أو أصحـاب المذهب الثقافي مقـال برنارد لويس ذائع الصيت الذي نشر في مجلة أتلانتيك ريفيو عام 1990، بعنوان "جذور الغضب الإسلامي"، وهي مصدر رئيس في مذهبهم في التحليل.[1] يقول لويس إن المسلمين والغرب في صراع عميق الجذور ولا يرتبط بمجموعة قضايا سياسية مثل العنصرية أو الـصراع الإسرائيـلي الفلسـطيني أو الدعم الغـربي للحكام المسـتبدين في الشرق الأوسـط، بل إنه لن يُفهم إلا كمظهر من مظاهر الثقافة الإسـلامية ذاتها ومشكلتها الأصيلـة مـع الحداثة. يرى لويـس أن هذا المحتوى الراسـخ في الثقافة الإسـلامية، وليسـت السياقات السياسية هي أصل ما يسميه "الغضب الإسلامي." و"لعله من الواضح الآن"، كما يقول لويس:

> أننا نواجه مزاجًا وحركة تتجاوز مستوى القضايا والسياسات والحكومات التي تقـوم عليهـا، فليس هذا الـشيء إلا صدام حضـارات - وهو رد فعل قـد يكون غير عقـلاني، لكنـه بالتأكيد تاريخي لغريم قديـم ضد تراثنا اليهودي المسـيحي وحاضرنا العلماني، والانتشار العالمي لكليهما.[2]

يشـير لويـس إلى الأصوليـة الإسـلامية بوصفهـا التعبـير الحـاضر عن المشـكلة المتجذرة في الثقافة الإسـلامية - مع فتح الباب أمام إمكانية وصول بعض المسلمين غـير الأصوليـين إلى طريقـة للمصالحـة مـع الحداثـة الغربيـة - ويأخـذ صامويـل هنتنغتـون الأمـر إلى أبعد من هـذا، فيروّج لفكرة صدام الحضـارات ويجعلها صيغة لفهم العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة ولرؤية الإسـلام نفسه، وليس الأصولية الإسـلامية، بوصفـه مشـكلة ماثلة للغرب. يقول هنتنغتون: "سـتكون التقسـيمات

الكبرى بين البشر والمصدر السائد للصراع على أساس ثقافي. للإسلام حدود دموية [و] تاريخ طويل من الاشتباك العسكري مع الغرب، لا يحتمل أن يزول، بل ربما يصير أشد قوة."[3] تفترض مقولة صدام الحضارات بصورتيها إمكانية تفسير السياسات الإسلامية بأنها ببساطة تعبير متكرر وآلي عن فكرة ثقافية مجردة اسمها الإسلام مبرمجة على التطرف. وظلت هذه الفكرة كما هي عبر القرون، ويمكن التعرف على محتواها من خلال قراءة نصوصها الدينية. وكلما كانت قراءة هذه النصوص ظاهرية، بدا العنف الأصيل فيها واضحًا للقارئ: فالإرهاب ببساطة نتاج قراءة سطحية للإسلام التراثي. هذه الرؤية التقطها اليمين المسيحي واليمين الصهيوني بحماس، وعملا معًا داعيين إلى أجندة المذهب الثقافي حتى أوصلوها لأن تكون موقفًا رئيسًا إن لم يكن الموقف السائد في الحياة السياسية الأمريكية. فمن المرضي لهم أن يصوروا الإسلام غريبًا بطبعه عن القيم الغربية، التي يزعمون أنها أساس التحالف بين إسرائيل والولايات المتحدة.

يتميز هذا المذهب بمنهجه البسيط في فهم "العالم الإسلامي" إذ يقوم على معادلة يتم إعادة تدويرها على الدوام، وهو لا يشترط بذل أي جهد للتعرف على ما يقوله المسلمون فعلًا أو ما يفعلونه. وكمثل السلفيين، يختزل أتباعه تاريخًا اجتماعيًا اقتصاديًا سياسيًا معقدًا في جوهر ثقافي حاضر دائمًا يعد أصل نطاق واسع من الظواهر التي تمتد عبر سياقات تاريخية وجغرافية شديدة الاختلاف.[4] يقدم المرشح الرئاسي الجمهوري ميت رومني تنويعًا على الموضوع ذاته في تعليق له في يوليو 2011: سبق الإسرائيليون الفلسطينيين كثيرًا من الناحية الاقتصادية لأن "الثقافة وحدها هي ما تصنع الفرق"، وبذلك يتجاهل عقودًا من الاحتلال العسكري والتطهير العرقي الذي عاني منه الفلسطينيون.[5] تقوم الثقافة هنا بدور العرق: تلك القوة الخفية التي تكمن وراء سلوك شعب بأكمله، وهذه قاعدة وحيدة يمكن تطبيقها في أي مكان لتفسير أي شيء يفعله المسلمون. ويرى أصحاب المذهب الثقافي أن المسلمين يعيشون كالنُسّاك منغلقين داخل ثقافتهم المتجانسة التي تحدد كل عناصر حياتهم،

أمـا الغربيون فيعيشـون خارج أي ثقافة محددة، في فضـاء الحداثة الكوني، في الغرب يصنع الناس الثقافة، وفي الإسلام تصنع الثقافة الناس.

إن استخدام لغة الثقافة على هذا النحو لتعريف "مشكلة إسلامية" يأتي بالنتائج نفسـها التي أتت بها خطابات العنصرية بدرجة أوضح.[6] فالإشـارات الثقافية مثل ارتداء الحجاب صارت تمثل دوالي عرقية في القرن الحادي والعشرين، وتؤدي وظيفة تـوازي وظيفة إشـارات عنصرية مألوفة بدرجـة أكبر، مثل "اللون والشـعر والبنية العظميـة" التـي حددهـا و. إي. بي. دوبـوا.[7] وكـما يزعم البعـض أن أوجه عدم التسـاوي بين الأعراق شيء طبيعي، وإن من مظاهر ذلك انخفاض الذكاء الفطري لدى السـود، فإن الأصول السياسـية للعنف في الشرق الأوسـط تستبعد عندما يثير الثقافيـون فكرة أن المسـلمين أميل ثقافيًـا للعنف والغضب. وكما كتب الفيلسـوف إتيـان باليبـار، فمع هذه الأشـكال الجديدة مـن العنصرية "يمكـن للثقافة أن تعمل عمل الطبيعة، وتحديدًا تعمل كأداة لانغلاق أفراد وجماعات مسـبقًا ليكونوا سـلالة وبالتـالي حتمية لا تتغير ولا أصل مادي ملموس لهـا."[8] يخلق الثقافيون هوة مادية بيننـا وبينهم - فعنفهم نتاج طبيعي لثقافتهم الداخلية، وعنفنا رد فعل ضروري على تعصبهـم. وعلى ذلك فعنف حكومة الولايات المتحدة وحلفائها واسـع النطاق يتم إنكاره، بل يسقط على الآخر العدو. وإن قيام الثقافيين بهذا يجعلهم يحيلون صراعات سياسية بالدرجة الأولى بأريحية كبيرة إلى المجال الثقافي. وهكذا يكون أصل المشكلة في ثقافتهم وليس في سياسـتنا. وكما يقول هنتنغتون، يصير الإسـلام "العدو المثالي" الـذي تتجمع ضـده الأمة الأمريكيـة التي مزقتها عـداوات متعـددة، ومثل صورة وهميـة لخطر خارجـي يخفي التصدعـات التي يعانيها الجسـد الاجتماعـي.[9] تظل هـذه الرؤية الثقافية للإسـلام الموقف المبدئي للمحافظين، حتـى بعد هدمها فكريًا، فقد أثبت إدوارد سـعيد في كتابه الاسـتشراق أن النظرة الثقافية المتحجرة التي يتفق الغرب عليها بشـأن الإسلام متجذرة في الكولونيالية (الاستعمارية) الأوروبية.[10] وفي كتابه تغطية الإسـلام بـين أن هذه الأفكار الكولونيالية ظلـت تؤثر على التغطية

الإخبارية الأمريكية للشرق الأوسط في تسعينيات القرن العشرين.[11] وفي مقابل النظرة الثقافية للإسلام التي تقول إنه يتميز بمشكلة خاصة في الفصل بين الدين والسياسة، يشير الكاتب إقبال أحمد في مقال له عام 1984 بعنوان "الإسلام والسياسة"، إلى أن السلطة الدينية والسياسية في الدول ذات الأغلبية السكانية الإسلامية، ظلتا منفصلتين لعشرة قرون على الأقل. فقد شهد عام 945 نهاية الدور المزدوج الذي يجمع بين القيادة الروحية والدينية الذي كان يقوم به الخليفة العباسي. ومن ساعتها، استقر أمر تولي الحكومات المدنية السلطة في الدولة. وقد صارت حركات احتجاجية باسم الدين على هذه السلطة، لكن أسبابها نجدها في السياق الدنيوي أكثر مما نجدها في نزوع فطري لدى المسلمين لتطبيق الدين على السياسة. [12] أما الانتفاضات ضد الاستعمار التي كانت تأتلف حول أيديولوجية دينية أو تسييس رجال الدين الشيعة في إيران منذ أواخر ستينيات القرن العشرين في مواجهة نظام الشاه، فلا تشير إلى عجز الإسلام عن فصل المسجد عن الدولة الحاكمة، بل إلى إمكانية تعبئة الإسلام لأغراض سياسية كغيره من الأديان.[13] وكغيره من الأديان، فإن أقصى ما يقدمه الإسلام لغةٌ ومنظور أخلاقي واسع يستعان به على فهم الأزمات السياسية. أما المهم فهي الأساليب التفصيلية التي يستخدمها الناس حين يطبقون التراث الفكري الإسلامي، وهو منفتح تمامًا على مدى واسع من التأويلات، لا سيما في السياقات السياسية.

ومهما كانت عيوبه الفكرية فقد أثبت المذهب الثقافي فائدته كقاعدة انطلاق أيديولوجية للسياسات الخارجية الأمريكية؛ إذ كانت بيانات الرئيس بوش الابن الرسمية أميل إلى رفض التحليل الثقافي المحض في الأيام التي تلت هجمات 11/ 9. فقد قال أمام جلسة مشتركة للكونغرس إن المسئول "شكل هامشي من التطرف الإسلامي الذي ينبذه علماء الإسلام والغالبية العظمى من شيوخه، وإن هؤلاء المتطرفين يمثلون حركة "تحرف تعاليم الإسلام السمحة" - وليست المشكلة في الإسلام نفسه بل في قلة من أتباعه سطوا عليه.[14] لكن المحافظين الجدد الذين

صاغوا سياسته الخارجية في السنوات الأولى للحرب على الإرهاب اتبعوا تحليلًا ثقافيًا في المشكلة الإسلامية. وكان تحليلهم هذا هو ما انعكس على وصف الحرب على الإرهاب "بالصليبية".[15] وكان برنارد لويس نفسه من أهم مستشاري الإدارة. بل سادت فكرة الحرب الماحقة النهائية ضد المسلمين بين أعضاء اليمين المسيحي. وبرزت هذه الأفكار بين القادة العسكريين أحيانًا. ففي عام 2003، قال وليم بوكين، نائب وكيل وزارة الدفاع للاستخبارات، وهو مسيحي إنجيلي للحاضرين في أحد الاجتماعات في أوريغون إن الحرب على الإرهاب حرب على الشيطان يخوضها "جيش الله."[16]

يرى أتباع المذهب الثقافي أن العالم الإسلامي يميل فطريًا إلى العنف والتطرف، وأن الثورة فيه لا تعني إلا ثورة إسلامية على غرار ما حدث في إيران عام 1979. ولا يمكن لديمقراطية مؤيدة للغرب أن تقوم فيه إلا بقوة خارجية، وكان ذلك هو سيناريو الحرب العراقية الكارثي، الذي بدأ عام 2003. قدم المحافظون الجدد سياستهم تجاه الشرق الأوسط في ثوب دعوة للتحول الديمقراطي، وبدا ذلك انقطاعًا تامًا لتراث التحالف مع الأنظمة الاستبدادية باسم الاستقرار. لكن المحافظين الجدد ومن يفضلون السياسات التقليدية يخفون هذه الاختلافات الظاهرة بناءً على المنطق الثقافي نفسه: وهو أن المسلمين عاجزون عن إنتاج شكل مقبول للديمقراطية بأنفسهم. وبهذا المنطق، كان الخياران الوحيدان للسياسة الخارجية هما الاستبداد أو الحرب. فدعم الولايات المتحدة للأنظمة الاستبدادية – كما في مصر والسعودية والأردن وباكستان – كان الطريق التقليدي لتقييد التطرف الإسلامي. واقترح المحافظون الجدد بديلًا جديدًا: وهو الحرب كوسيلة لمحو طبقة الثقافة الإسلامية حتى تنشأ منظومة قيم جديدة تنافي التطرف، وتقوم على الصفحة البيضاء التي ستلي الحرب. يرى برنارد لويس أن أهم ما أثر في فكر المحافظين الجدد بشأن الشرق الأوسط ونموذج الثورة التي يبغونها هي "حركة التحديث" القسري التي قام بها أتاتورك في تركيا في عشرينيات القرن العشرين – فقد كانت محاولة

لفرض تحول ثقافي على دولة ذات أغلبية إسلامية.[17] هذا الحل الجذري للمشكلة الإسلامية هو ما حدد الملامح الأولى للحرب على الإرهاب، لا سيما غزو العراق واحتلاله. أخذت المحافظين الجدد أحلام إعادة بناء العراق من الصفر على نموذج الليبرالية الجديدة الأمريكية - وهو مشروع يعني عمليًا هدم النسيج الاجتماعي للدولة كاملًا. وكما قال رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير، فحروب تلك الفترة لم تكن لتغيير أنظمة حاكمة فقط، بل لتغيير المنظومات القيمية التي تحكم الدول المعنية. فلم يكن الشعار "تغيير النظام" بل "تغيير القيم."[18]

لكن مناهج الفكر التي طرحها لويس وهنتنغتون لم تتوقف عند مسائل العلاقات الدولية، وهو موضوعها الأصلي. ذلك أنهما يعتمدان على مفهوم جوهري للثقافة الإسلامية، فسهل عليهما استخدام منهجيتهما هذه في تحليل المسلمين المقيمين في الغرب. هذه الفكرة الثقافية ما كانت لتطبق على سياق مختلف اختلافًا جوهريًا، لولا افتراضهما أن المسلمين شيء واحد في كل مكان. فالاحتجاجات على الرسوم المسيئة في المدن الأوروبية، والاضطراب الحضري في بانلييه الفرنسية أو الشباب المسلمين الذين تطوعوا من الدول الغربية لقتال الاحتلال الأجنبي في الشرق الأوسط أو أفريقيا أو آسيا - كل هذه الأشياء المختلفة لا يفهمها أصحاب المنهج الثقافي في سياقاتها التاريخية السياسية والاجتماعية الخاصة، بل يتم تجاهلها بوصفها مجرد اعتراض لصراع حتمي كائن بين الهوية الثقافية الإسلامية المتخلفة والقيم الغربية.[19] إذ يستبعد كاتب يعتنق المذهب الثقافي، مثل كبير محرري "ويكلي ستاندارد" كريستوفر كالدويل، العوامل الاجتماعية والسياسية التي حركت المحتجين في فرنسا في 2005، وأعلن أن الإسلام هو السبب "حتى ولو لم يكونوا مؤمنين بالإسلام فإنهم مؤمنون بالفريق الإسلامي."[20]

استطاع أصحاب المذهب الثقافي المعادون للإسلام في كل من بريطانيا والولايات المتحدة أن يستحوذوا على مقولات المذهب الثقافي ويعيدوا طرحها، وهي مقولات أصيلة في أشكال العنصرية المعروفة. ففي الولايات المتحدة، ادعى

تقريـر موينيهان لعـام 1965 أن معدلات البطالة المرتفعة بـين الأمريكيين الأفارقة أصلهـا ثقافة عائـلات ضعيفة وليسـت العنصريـة المنهجية المفروضـة عليهم. ردد المحافظون هذا القول في العقود التالية في سـعيهم إلى التخلص من مكاسـب حركة الحقـوق المدنيـة، وكانـت نتيجة ذلك ما نجـده اليوم من صيغ الهجـوم على التواكل عـلى الإعانات الحكوميـة للفقراء.[21] وفي بريطانيا، بداية من أواخر السـتينيات من القرن العشرين، كان المحافظون ينظرون إلى الكاريبيين الأفارقة والجنوب آسـيويين بوصفهـم حملة ثقافـات أجنبية أربكت التناغـم المفترض أنـه ضروري لحياة النظام السـياسي الوطنـي.[22] عبرت مارجريـت ثاتشر عن ذلك في عـام 1978، أي قبل سـنة من انتخابها رئيسـة للوزراء، بقولها إن هناك قلقًا لن يتوقف سوى بالتحكم في هجرة غير البيض إليها، وإلا "ستغرق بريطانيا في فيضان شعب له ثقافة مختلفة."[23] وتواصـل ترديد هذه المقولات حتى التسـعينيات وما بعدهـا، لكن قوتها أخذت في التناقص بسـبب ضغط الحـركات المناهضة للعنصرية. وكانت اسـتجابة المحافظين لذلك أن حولوا اهتمامهم إلى المسلمين، حيث تجد مقولاتهم الثقافية نجاحًا أكبر.

مثال ذلك، كتب الصحفي البريطاني أنطوني براون في 2002 و 2003 سلسلة مقـالات عـن الهجرة من العالم الثالث تدور في فلـك واحد، وهو لغة الخوف الثقافي الذي أثارته مارجريت ثاتشر. فقد كتب في التايمز (اللندنية):

> إن بريطانيـا تفقد هويتها [لأن] موجـة متواصلة من الهجرة تحدث [حاليًا] تحولًا في المجتمـع الـذي نعيش فيه، عـلى غير رغبة غالبية السـكان، تحولًا يدمـر نوع الحياة والتماسـك الاجتماعي ... ففي السـنوات الخمس الأخيرة، زاد السكان البيض بنسبة 1 ٪ والجالية البنغالية بنسـبة 30 ٪ والأفارقة السود بنسـبة 37 ٪ والباكستانية بنسبة 13 ٪.

فقد ظهر في بريطانيا، حسب قوله، مستعمرات صغيرة من العالم الثالث.[24] (وعلى النقيض من الانطباع الذي تعطيه هذه الأرقام، فإن نسبة البيض في بريطانيا مازالت 88 ٪ من السكان).[25] وفي العام نفسه، كتب براون في مجلة ذا سبيكتاتور أن الهجرة "من العالم الثالث خاصة تُدخل إلى البلاد جراثيم كثيرة جدًا."[26] وبعد الهجمات الإرهابية على منظومة النقل والمواصلات في لندن، ترك براون موضوع الهجرة من العالم الثالث، وجعل هدفه الإسلام. زعم الرجل أن التسامح المفرط في التعددية الثقافية أدى إلى نشأة "غيتوهات إسلامية." ولابد أن يتوقف هذا التسامح فيحظر الزواج العائلي المرتب، ويرحل الأئمة الذين يؤيدون الإخوان المسلمين، ويُستصدر قرار بحظر ارتداء غطاء الرأس للبنات في المدارس في فرنسا. أما الباكستانيات والبنغاليات اللائي كان يعتبرهن من عوامل تشكيل "مستعمرات العالم الثالث"، يراهنّ الآن في حاجة إلى الإنقاذ من تطرف أبناء دينهن من رجال الغيتو المتطرف.[27] ومع الحرب على الإرهاب تحولت مظاهر العنصرية التي كانت توجه لغير البيض في بريطانيا، وإلى التركيز على صورة المسلم فجعلته رمزًا طيعًا للتهديد الثقافي.

وبالمثل، ينتمي المحامي ديفيد يروشاليمي، ومقره نيويورك، إلى مجموعة تسمى "جمعية الأمريكيين من أجل الوجود الوطني"، وقد تلقت حوالي 1.1 مليار دولار تبرعات من 2007 إلى 2009، وشنت حملة تصم الشريعة بأنها أكبر خطر على أمن الولايات المتحدة.[28] وكان استهدافه للمسلمين الأمريكيين الطرف الدقيق لمشروع "ويدج" عنصري أكبر. ففي مقال نشر عام 2006 في نشرة محدودة التوزيع تابعة لليمين المتطرف، كتب يقول إن معظم "الاختلافات الجوهرية بين الأجناس وراثية." وسأل لماذا "يصعب على الناس مواجهة الحقائق التي تقول إن بعض الأجناس تتفوق في الرياضة عن غيرها، وبعضها أفضل في حل المسائل الرياضية، وبعضها في اللغة، وبعضها أفضل في مجتمعات العربية وبعضها في القبلية؟" ودعا الولايات المتحدة إلى رفض "اللياقة السياسية" التي تحظر سؤال "لماذا حرم الآباء

المؤسسون النساء والعبيد السود من حق التصويت؟"[29] وكانت حملته لتوجيه القلق الشعبي إلى الثقافة الإسلامية - التي تتمثل في الشريعة - محاولة لاستعادة الأيديولوجية العنصرية في عصر صار فيه الحديث العنصري الصريح غير مقبول من العامة، لكن مخاوف أمريكا البيضاء من تناقص حجمها الديموغرافي في ظل عنصرًا مهمًا. لم تختف أشكال من العنصرية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، بعد 11/ 9، لكن التيار العنصري حدث له تحول مع تكون تحالفات جديدة وأعداء جدد.[30]

يرتبط المذهب الثقافي داخليًا ارتباطًا وثيقًا بممارسات الهجرة التمييزية والشرطية التي تعد المسلمين "مجتمعات مشبوهة."[31] يرى الثقافيون أن المسلمين خطر على الحضارة الغربية، وللدولة الحق الشرعي في استخدام سلطات طوارئ واسعة لمواجهتهم. لكن المسلمين الذين لا يعتنقون فهمًا حرفيًا للإسلام، لابد أن يعدوا أيضًا من المشبوهين. يقول دوغلاس موراي، المدير المشارك لجمعية هنري جاكسون، وهو مركز أبحاث للمحافظين الجدد مقره في المملكة المتحدة: "لابد من جعل ظروف الحياة أصعب على المسلمين في أوروبا على كل نطاق، ولابد أن تبدو أوروبا خيارًا أقل جاذبية لهم."[32]

في الشهور التي تلت 11/ 9، احتجزت وزارة العدل الأمريكية آلاف الرجال المسلمين والجنوب آسيويين والشرق أوسطيين عن طريق مبادرات عدة. فقد تم ترحيل الكثيرين واحتجاز غيرهم لشهور دون تهمة، كلهم انقلبت حياتهم رأسًا على عقب وتشوهت سمعتهم.[33] كان الأساسَ الوحيدَ لهذه السياسة شكٌّ عامٌّ موجهٌ إلى من يظن أنهم مسلمون، ولم تسفر هذه الحركة الواسعة سوى عن حكم واحد أو اثنين بالإدانة.[34] وقد مات أحد المحتجزين، محمد رفيق بت، بأزمة قلبية بعد أن أودع سجن نيوجيرسي. وقد جاء من باكستان إلى نيويورك ليعمل نادلًا في جاكسون هايتس، كوينز، وبعد 11/ 9 استدعى بعض جيرانه الشرطة وقالوا إنهم ظنوا أنه موضع شبهة. نتيجة لذلك أودع مع أجانب غيره مقبوض عليهم دون

تهمة، إذ سلمهم إف. بي. آي. إلى هيئة الهجرة والجنسية التي احتجزته بتهمة تجاوز التأشيرة.[35]

وبالمثل، فإن نظام الأمن القومي لتسجيل الدخول والخروج، الذي ظهر في عام 2002، فرض على الرجال بين 16 و64 سنة المقيمين في الولايات المتحدة، أو يعدون لدخولها بتأشيرة غير مهاجرين والقادمين من 23 دولة ذات أغلبية إسلامية، أو من إريتريا أو من كوريا الشمالية أن يجري معهم مقابلة شخصية بعد أداء يمين الشهادة، وعمل صحيفة جنائية لهم وتصويرهم من قِبل موظف فيدرالي. وقررت وزارة الأمن الداخلي أن تلك الجنسيات اختيرت لأنها تمثل "خطرًا على الأمن القومي." تعرض أكثر من 200 ألف عربي ومسلم لهذا النوع من "التسجيل الخاص" ثبتت براءتهم جميعًا من الإرهاب، مع ذلك فإن 13.424 منهم مقيمين في الولايات المتحدة تعرضوا لإجراءات استبعاد تمهيدًا لترحيلهم.[36] وطبقًا لأحد التقديرات، كتقدير 2004، فإن 100 ألف عربي ومسلم على الأقل من المقيمين في الولايات المتحدة، تعرضوا لأحد الإجراءات الأمنية التي اتخذت بعد 11/ 9، بما في ذلك التوقيف العشوائي والاحتجاز السري غير محدد المدة، والاحتجاز الطويل بصفة "شهود مهمون"، وجلسات استماع مغلقة، وتقديم أدلة سرية، وتنصت حكومي علي محادثات المحامين مع موكليهم وزيارات من إف. بي. آي. للبيت أو العمل، ومراقبة الاتصالات الهاتفية، ومصادرة الأملاك، والاستبعاد لمخالفات شكلية خاصة بالتأشيرة، وإجراءات تسجيل خاصة إجبارية.[37] كل هذه الإجراءات جسدت فكرة أن الإسلام خطر بطبيعته. وبذلك، كما يقول الباحث مصطفي بيومي "خلقوا من الدين جنسًا" بافتراض وجود جوهر ثقافي داخلي ثابت يجعل المسلمين أقرب إلى استخدام العنف.[38]

أما النساء المحجبات فكن أقرب إلى التعرض للتحرش والتمييز. فقد اعتبرت كل من ترتدي الحجاب بعد 11/ 9 "متعاطفة مع العدو، ويفترض عدم ولائها وتعد أجنبية إلى الأبد."[39] تعرضت النساء إلى التمييز في العمل والعنف في

الشـوارع، وكان ذلك غالبًا يشـكل محـاولات لنزع حجابهن.[40] فقد بينت دراسـة أجريـت بعد 11/ 9 عن الشـابات المسـلمات العربيات الأمريكيـات الجامعيات في شـيكاغو، وبعضهن يرتدين الحجاب، أن كل من أجرت مقابلات شـخصية كانت ضحية للإيذاء اللفظي أو البدني، أو تعرف واحدة قريبة منها تعرضت لذلك.[41]

يرى أصحاب المذهب الثقافي أن مواطنيهم المسـلمين ليس أمامهم سـوى إجراء سـياسي واحد يتبعونه دون أن يُرتاب فيهم، وهو نبذ هويتهم الإسلامية. فهم يرون أن تحرير المسلمين يكمن في التخلي عن ثقافتهم، وليس تغييرها بأنفسهم من الداخل. وتمثل أيان هيرسي على، أيقونة هذه الصيغة السياسـية، وهي برلمانية هولندية سـابقة مولودة في الصومال، استعان بها معهد المشروع الأمريكي المحافظ الجديد، وتصف نفسـها بأنهـا "محاربـة في صـدام الحضـارات."[42] وهـي تقـول: "العنـف في أصل الإسلام. فهو عقيدة موت عدمية مدمرة ... ولن نكسب المعركة ضد الإرهاب ما لم ندرك أن المشـكلة ليست في العناصر المتطرفة في الإسلام بل في أيديولوجية الإسلام نفسها."[43] وبعد تفجيرات بوسطن، ومقتل ووليتش في 2013، رددت مرة أخرى المقولة الثقافية الأساسية نفسها: هذا العنف يعكس مباشرة "مشكلة الإسلام" التي رفض قادة المسلمين مرارًا أن يتعاملوا معها.[44]

الإصلاحيـون

مع عـام 2006 دخلت الحرب على الإرهاب في أزمـة. فبرغم تعليق كوندوليزا رايـس وزيـرة الخارجيـة أن العنـف في العـراق مـا هـو إلا "مخاض" مـيلاد الشرق الأوسـط الجديـد، فقد ثبت إخفاق الحـرب على الإرهاب في إقامـة التحول القيمي المنشود.[45] ومع معارضة فرنسا وألمانيا للحرب على العراق، حدث شرخ في تحالف الأطلنطي، أما صور انتهاك حقوق الإنسـان في سـجني أبي غريب وغوانتانامو فقد ذهـب بمصداقية الكلام عـن نشر الديمقراطية في العالم بعد 11/ 9، ولأول مرة بدأ إرهابيون مسلمون "محليون" في تنفيذ أعمال عنف ضد مواطنيهم.

وعلى أطراف المشهد كان ينتظر عدد من الإصلاحيين ليقدموا موقفهم من الأزمة، فقد كانوا ينادون منذ بداية الحرب على الإرهاب بإعادة النظر في افتراضاتها الأساسية. وفي السنوات الأربع الأولى للحرب، كان تأثيرهم ضعيفًا، لكن مع تكرار الإخفاقات، احتلوا قلب المشهد، وبرزت رؤية ثانية للتطرف الإسلامي. أعلن الإصلاحيون ثلاث نقاط: أولًا أنهم يرفضون القول إن الثقافة الإسلامية تتعارض مع المصالح الغربية بطبيعتها. فالمهم، كما يرون، ليست الثقافة الإسلامية نفسها بل تسييس الثقافة الإسلامية وسط أقلية متطرفة. فبينما يرى أصحاب المذهب الثقافي أن الإسلام ينزع بطبيعته إلى توليد التطرف، يقول الإصلاحيون إن التطرف ليس منتجًا للإسلام بل لتحريف الإسلام. من هذا المنظور، كان ما يميز المسلمين المتطرفين عن المعتدلين هو إساءة تأويل الإسلام واعتباره حامل رسالة سياسية. وعلى خلاف الثقافيين الذين يقولون إن الإسلام بطبيعته لا يرحب بالانفصال عن السياسة، يرى الإصلاحيون أن غالبية المسلمين يمارسون دينهم بعيدًا عن السياسة على نحو لا يمثل أي تهديد للغرب. لكن، كما يقولون، هناك أقلية تشوه رسالة الإسلام الأصيلة السمحة، وتحولها إلى أيديولوجية معادية للغرب. يستخدم الإصلاحيون كلمة "الإسلاموية" عادة لوصف هذا التشويه السياسي للإسلام، وأحيانًا يفضلون كلمة "السلفية."

حاول أصحاب المذهب الثقافي تمثيل أخطار الإسلام باستعارة صورة الشمولية. اعتبر برنارد لويس أن ثمة علاقات تربط بين الإسلام والشيوعية: كلاهما عقيدتان شموليتان "لديهما إجابات كاملة ونهائية لكل أسئلة السماء والأرض" خلافًا "للتساؤل الدائم للإنسان الغربي."[46] يرى لويس أن الاتجاه الشمولي الإسلامي فرع عن معتقداته الأساسية. ويرد الإصلاحيون بأن الإسلام لم يصبح شموليًا إلا عندما حُرفت معتقداته الأساسية، وصارت أيديولوجية سياسية. ويقولون إن التطرف الإسلامي ما هو إلا الصيغة الإسلامية من أشكال الشمولية – كالشيوعية والفاشية – التي استولت على أوروبا في القرن العشرين. يستخدم الثقافيون والإصلاحيون

جميعًا مصطلح "الفاشية الإسلامية" ويقصدون به المحتوى الشمولي للأيديولوجية التي يعدونها أسس الإرهاب. ويستخدم الثقافيون مصطلح "الفاشية الإسلامية"، ويقصدون به النزوع الأصيل في الإسلام إلى الفاشية، أما الإصلاحيون فيشيرون به إلى قراءة خاطئة للإسلام لا ينبغي الخلط بينها وبين الإسلام بوصفه ديانة كبرى. إن قدرة هذا المصطلح على تغطية طريقتي التحليل جعله مفيدًا في عمل الحملات السياسية. فقد استخدم الرئيس بوش المصطلح المبهم في خطابه عام 2005 أمام "منظمة المنح القومية من أجل دعم الديمقراطية" وفي عام 2007 دشن الناشط المعادي للإسلام ديفيد هوروويتز سلسلة أنشطة احتجاجية في عدد من الجامعات تحت شعار "أسبوع التوعية بالفاشية الإسلامية."[47]

قدم الكاتب الليبرالي بول بيرمان أدق وصف للموقف الإصلاحي. فكتابه الذي حقق أعلى المبيعات الإرهاب والليبرالية يقول إن هناك صيغة ثابتة واحدة وراء كل الأيديولوجيات الشمولية، وهي أسطورة وجود "شعب مختار من الله قوض حياتهم الآمنة الرغدة ... سكان بابل المدمرون." وإن استعادة حكم الرب و"مجتمع منقى من كل دنس ونجس" يحكمه قائد عظيم لن يتحقق إلا بعد "معركة هرمجدون"، وهي حمام الدم الذي ينهي كل شيء.[48] فقد اتخذت هذه الأسطورة دينية الأصل شكلها العلماني في صورة "التنوير المضاد" الأوروبي. فقد اعتبر الشيوعيون البروليتاريا شعب الله، أما النازيون فاعتبروه الجنس الآري. ورأى بيرمان نفس الصيغة الثابتة في نصوص الكاتب المصري الراديكالي صاحب التأثير الواسع سيد قطب. وخلص إلى أن الشمولية الإسلامية هي "تنويعة إسلامية على الفكرة الأوروبية."[49] وبالمثل فإن الصحفي بيتر بينارت في كتابه المعركة المثالية دعا إلى شن الحرب على الإرهاب بأسلوب ليبرالية الحرب الباردة. وفي إطار هذه الرؤية يكون العدو "حركة شمولية جديدة ليست لها سلطة دولة لكنها تملك قوة العولمة."[50] فقد استلهم السلفيون أفكار سيد قطب واكتسبوا "صفة الشمولية"، رغم أنهم حركة اجتماعية وليسوا دولة.[51] وأعلن الموقف نفسه في بريطانيا كاتب

العمود في صحيفة الأوبزرفر، نيك كوهين، وناشط حزب التحرير السابق إد حسين في كتابهما الذي حقق أعلى المبيعات.[52] يرى الإصلاحيون أن الصدام ليس بين حضارات بل بين المتطرفين والمعتدلين داخل الحضارة الإسلامية نفسها – وهو صراع داخلي على الهوية الإسلامية، وليس معركة بين الغرب اليهودي المسيحي والإسلام، فهناك شكل متطرف من الإسلام على جانب، وشكل آخر منه مرحب بالغرب على الجانب الآخر.

الجزء الثاني من رأي الإصلاحيين هو الزعم بأن الأيديولوجية ويقصدون بذلك أي مجموعة من الأفكار التي ترفض بشدة أي نظام قائم – من شأنها أن تؤدي إلى العنف كنتيجة مباشرة لمحتواها الأيديولوجي غير الليبرالي. يقول بيرمان إننا إذا تفحصنا محتوى نصوص الإسلام السياسي بعناية، لرأينا أن الأيديولوجية التي تجسدها كالنازية، "من شأنها أن تنتهي إلى تقديس الموت."[53] وتنبع النقطة الثالثة لدى الإصلاحيين من النقطتين الأوليين. بما أن المعركة كانت بين تعريفات متنافسة للهوية الإسلامية، فإن الحرب على الإرهاب حرب ثقافية كما هي عسكرية. دعا بيرمان إلى "حرب ذهنية" جديدة على "الإسلام السياسي" تكون "عسكرية جزئيًا، لكنها فكرية في جوهرها، أي حرب أفكار، تدور حول العالم."[54] فبدلًا من اعتبار العالم الإسلامي عدوًا مفردًا، يمكن اعتباره نطاقًا ثقافيًا واسعًا على الدول الغربية أن تدخل فيه لإعادة صياغة الهويات على نحو يناهض التطرف. ويرى الإصلاحيون أن اتباع السياسات الصحيحة المناهضة للشمولية من شأنه أن يغير الثقافة الإسلامية وينقذها من نفسها. في هذه الحملة الكوكبية ينبغي أن تستكمل "الصدمة والرهبة" بمحاولات لكسب قلوب المسلمين وعقولهم حول العالم.

إذا كانت النقطة المرجعية الرئيسة للإصلاحيين هي مفهوم الحرب الباردة عن الشمولية، فقد وجدوا أن الكلمة نفسها التي تحمل إيحاءات القمع من جانب الدولة لا تناسب الاستخدام العام في الحرب على الإرهاب – فالعدو الجديد، كما هو واضح، لا يرتبط بأي دولة. لذلك صار مصطلح التطرف يمثل نقطة ارتكاز الحرب

على الإرهاب. والتطرف مصطلح له نزوع غريب إلى تطبيع الوضع الراهن. فمنذ الثورة الفرنسية على الأقل، يستخدم السياسيون تهمة التطرف لإدانة الأعداء الذين يحيطونهم وليقدموا أنفسهم بوصفهم الوسط المعتدل. لكن هذا الاستخدام يجعل المفهوم اعتباطيًا. يسأل الليبرالي الألماني هنريش برنهارد أوبنهايم في عام 1850: "ألم يكن موقع الوسط سيتغير إذا تحركت الأطراف" وعملًا بمبدأ أن الحقيقة دائمًا وسط بين طرفين، فإن الحركات السياسية "من حقها أن ترفع "مطالبها" إلى أقصى حد حتى تحصل لنفسها على جزء من الوسط."[55] وفي الخطاب السياسي البريطاني استخدم مصطلح "التطرف" لأول مرة في بداية القرن العشرين. فالتقارير الشرطية التي كانت تقدمها إدارة المستعمرات في الهند وصفت النشطاء المعادين للاستعمار الذين يفضلون الاستقلال التام بأنهم "متطرفون"، أما من كانت مطالبهم محدودة بالإصلاح الإداري مثل "المؤتمر الوطني الهندي" فقد وصفوا "بالمعتدلين." فالصحف المكتوبة بالإنجليزية في الهند استخدمت المصطلح قبل أن ينتقل إلى الصحافة البريطانية.[56]

في أثناء الحرب الباردة، تم إحياء الصيغة القديمة للوسط المعتدل. كتب المؤرخ آرثر إم. شليزنجر الابن في كتابه الذي صدر عام 1949 الوسط الحيوي أن الليبرالية الأمريكية هي المدافع عن عملية واقعية للإصلاح التدريجي تعرضت للخطر بالشيوعية على اليسار والرجعيات المعادية للديمقراطية على اليمين – وكلاهما تستولي على العقول عن طريق استنفار "العواطف المتوحشة."[57] وكما سيبحث مفكرو الحرب على الإرهاب عن أسباب الإرهاب ويجدونه في الإحباط الجنسي، فقد سبقهم إليها شليزنجر فقدم وصفًا غير سياسي لجاذبية الشيوعية، فأبرز ما ظن أنه اعتماد على "أناس يشعرون بالوحدة والإحباط ويتوقون إلى الإشباع الجنسي الذي يعجزون عن بلوغه في المجتمع القائم."[58] وبعد الستينيات، عندما صارت الحركات الاجتماعية تعد مصدر تهديدات للحكومات الغربية، على نفس قدر تهديدات الدول الشيوعية، بدا مصطلح "التطرف" يستخدم ليصف الأخطار

الأيديولوجيـة المتضمن فيها، وهي نفسـها التي تتضمنها شـمولية الدول. واحتلت الحرب على الإرهاب النهج نفسه. "فالتطرف" يشير إلى تطرف الإسلام نفسه (لدى الثقافيين) أو إلى أيديولوجية الإسلام السياسي (لدى الإصلاحيين). ومع اتسـاع دائـرة المصطلح تجـاوز أعمال عنف بعينهـا إلى الأفـكار والقيم والبنـى العقلية التي يفترض أنها تسـبب العنف، ومجموعة أوسع كثيرًا من الاتجاهات والأيديولوجيات والشـعوب كلها يمكن أن تقع تحت فئة واحدة من الخطر. وبدلًا من تحليل الإسلام السياسي بطريقة تحدد ظروف ظهوره في سياق ظروف مادية بعينها، فالمناقشة العامة الوحيـدة التـي طُرحت كانت تقـول إن محتواه الأيديولوجي هو الـذي أفرز العنف المعادي للغرب.

الحـرب الثقـافيـة

كما لجأ الإصلاحيون إلى نظريات الشـمولية الخاصـة بالحرب البـاردة ليفهموا الإرهاب، فقد لجأوا إلى تاريخ الحرب الباردة أيضًا للبحث عن أفكار لمكافحته. أحد المناهج كان معارضة الأيديولوجية المتطرفة باسـتخدام التقنيات الثقافية نفسها التي كان عليها الإقبال في بداية الحرب الباردة، حيث سـعت سي آي إيه إلى تجنيد اليسـار غير الشـيوعي في حرب أيديولوجية على موسـكو. وقد تم تحديث هذا للحرب على الإرهـاب، كان معنى ذلك تجنيد قادة مسـلمين معتدلين ليهاجموا التطرف، وكذلك تمويل بعض من يعيشـون داخل المجتمعات المسـلمة ومسـتعدين للدعـوة إلى رؤية منـاصرة للغرب. بحلـول عام 2006، كان بعـض المحافظين الجدد السـابقين مثل فرانسـيس فوكوياما قد انضمـوا إلى الليبراليين أمثال بيرمـان في تفضيل هذا النهج. فقـد جـرى الحديـث في واشـنطن ولنـدن عن أهميـة "القـوة الناعمـة"، فقالـوا إن تدخلات وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية و"منظمة المنح القومية من أجل دعم الديمقراطية" على قدر أهمية تدخلات البنتاغون.[59] وبعد عام أصدر المخططون العسـكريون في مؤسسـة راند دراسـة تدعو إلى حملة أيديولوجية يوضع

فيها "مسلمو الغرب الطيبون" في مواجهة "مسلمي القاعدة الأشرار." كما أوصوا بالاستفادة من "دروس تجربة الحرب الباردة" من أجل "وضع 'خارطة طريق' لبناء شبكات إسلامية ليبرالية معتدلة."[60] في الوقت نفسه كان يقول بهذا واحد من أكبر خبراء الحرب على الإرهاب تأثيرًا، وهو مارك سيغمان، ضابط عمليات سي آي إيه سابق كان مقره إسلام آباد في نهاية الثمانينيات، فقد قال إن الحكومات ينبغي أن تتشارك بهدوء مع القادة المسلمين المؤيدين للغرب، وقدم لهم النصيحة الخاصة بتقنيات "التأثير السياسي والثقافي" من أجل "الفوز في معركة كسب روح المجتمع" وكسب "قلوب المجتمع الإسلامي وعقوله."[61]

وفي بريطانيا، تحدث رئيس الوزراء جوردون براون في أول ولايته عن ضرورة بذل "جهد ثقافي" لمكافحة "التطرف الإسلامي" باستخدام التقنيات التي استخدمت أثناء الحرب الباردة في الأربعينيات والخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، عندما اضطررنا إلى بذل جهد دعائي، بغرض إعلام الناس أن قيمنا تمثل أفضل ما يمكن الالتزام به فيما يخص كرامة الفرد والحرية والحياة الإنسانية.[62]

وقد عكف كبار موظفي الحكومة على دراسة كتاب فرانسيس ستونر سوندرز **الحرب الباردة الثقافية**، الذي يدرس حرب الأفكار الخفية التي شنتها سي آي إيه ومكتب الخارجية البريطاني لتقويض مصداقية الشيوعية في عالم ما بعد الحرب الأدبي.[63] ولكن بدلًا من قراءة دراستها بوصفها وصفًا نقديًا، وهذا ما أرادته، فقد اتخذوها دليلًا.[64] واتبعت هذه المنهجية على جانبي الأطلنطي بوصفها البديل التقدمي الذكي لخوض حرب عسكرية صريحة على الإرهاب. صحيح أن حرب الأفكار لا يمكن أن تكون بديلًا عن القوة العسكرية الفعلية، لكنها كانت ضرورية ومكملة لها.

وهناك خط آخر من الفكر الإصلاحي يعتمد على تراث الحرب الباردة لاسيما نظرية مواجهة المقاومة المسلحة، ومن هذه النظرية أتت عبارة "القلوب والعقول."

يقـال إن أول مـن اسـتخدمها هو الجنـرال البريطاني السـير جيرالـد تيمبلر ليصف إسـتراتيجية مواجهـة المقاومة المسـلحة في أثناء ما يسـمى طـوارئ المالايا بين عامي 1948 و1960. كان المبـدأ المؤسـس لـدى منظّـري مواجهة المقاومة المسـلحة هو ضرورة عزل المتمردين عن قاعدة دعمهم المحتملة بين الشـعب. وكانت الأساليب التـي أوحـى المنظرون بهـا لتحقيق ذلك تتضمـن القوة الناعمة (إجراءات سياسـية كالدعاية)، وكذلك القوة الخشـنة (القوة العسكرية والقمع الشرطي). أما ما اعتبره أساسـيًا لتحقيـق النجـاح فهو وجـود آلة حكومية بتنسـيق عالٍ قادرة عـلى التعامل الإستراتيجي مع النطاقات العسكرية والقضائية والسياسية والاجتماعية، وسلطات قانونية اسـتثنائية، ومنظمة اسـتخباراتية متكاملة على المسـتوى القومي تسـتطيع أن تشـكل بنية معلوماتية عن المتمردين، والسـكان الذين يسـعى المتمردون إلى ضمهم إلى صفوفهم، وإسـتراتيجية اتصالات للتعامل مع الشـكاوي ونيل الدعم الشعبي. سعى الجيش البريطاني إلى تحقيق النصر على العصابات الشيوعية التي تحارب الحكم الاسـتعماري في المالايا، فأدرك أن قوة التمرد هي الدعم السـياسي الذي تستمده من جمـوع الشـعب، فاسـتخدم تقنيـات مختلفة لعـزل العصابات عن جمـوع الناس، من ذلـك إعادة توطين نصف مليون نسـمة والتوقيف الجماعـي وعقوبة الإعدام لحمل الأسـلحة والاحتجـاز دون محاكمة، والرقابة وإضرام النـار في بيوت المتعاطفين مع الشـيوعيين والعقاب الجماعي ومذابح المدنيين العزل. لم يكن هذا السـجل الدموي ليكسب الشعب، مع ذلك صارت عبارة كسب القلوب والعقول تعني منهجًا تدمج فيه القوة العسـكرية في إطار إسـتراتيجية سياسية أوسـع. في النهاية، هُزِم الاستعمار البريطاني في مالايا، ولكن بعد إضعاف التمرد الشيوعي بحيث سمح لقوى سياسية أخرى باستلام السلطة بعد الاستقلال. وبعد هزيمة الولايات المتحدة في حربها ضد الشيوعيين الفيتناميين، اعتبر كثير من المخططين نموذج المالايا بديلًا أفضل.(65)

في أثنـاء الصراع في أيرلندا الشـمالية، اسـتخدمت تقنيـات مكافحة التمرد التي جُرّبَت في المستعمرات البريطانية الأخرى بعد تنقيتها بحيث تصلح لسياق تحترم فيه

المؤسسات الديمقراطية على نحو أكبر، فقل الاعتماد على استخدام الجيش البريطاني عما كان في حالة المالايا. وزاد استخدام الإجراءات الشرطية الاستثنائية، وكذلك استخدام إجراءات قضائية صارمة استبعدت المحاكمات التي تستخدم هيئة محلفين، كما استخدم العنف لاستخلاص الاعترافات. لكن ظل الهدف الرئيس هو عزل المتمردين عن قاعدة دعمهم المحتملة من خلال إستراتيجية تنسق بين العناصر العسكرية والسياسية والقضائية والاتصالات.

ومع حلول عام 2005، أعلن عدد من المفكرين العسكريين ذوي التأثير الواسع أن الحرب على الإرهاب تفشل؛ لأنها لم تتضمن دروس نظرية مقاومة التمرد، وكان من هؤلاء المفكرين في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ديفيد جيه. كيلكولن (الذي كان يعمل بوزارة الدفاع الأمريكية بداية من عام 2004، وساعد البنتاغون على إعادة النظر في الحرب على الإرهاب بعد رحيل دونالد رامسفيلد عن وزارة الدفاع)، وجون ماكينلاي (وهو زميل المعهد الملكي المتحد للخدمات وقسم الدراسات الحربية بكلية كينغز كوليدج بلندن، والمؤسستان تابعتان لوزارة الدفاع). قال الرجلان إن كسب التحالف الأيديولوجي للمسلمين حول العالم - وهي الجائزة التي ينالها المنتصر في حرب الأفكار أو المعلومات - بنفس قدر أهمية قتل الإرهابيين أو القبض عليهم. يقول ماكينلاي إن النجاح، كما حدث في حالة مكافحة التمرد على الشيوعية التي حدثت أثناء الحرب الباردة "يكمن في امتلاك إستراتيجية سياسية مضادة أصيلة وفي القدرة على تنسيق حملة تضم كل عناصر الدولة."[66] وفي مقاله واسع الأثر الذي نشره في مجلة **جورنال أوف إستراتيجيك ستديز** (دورية الدراسات الإستراتيجية) أعاد كيلكولن تعريف الحرب على الإرهاب فجعلها مكافحة كونية للتمرد، ينبغي التركيز فيها على عزل "اللاعبين المحليين" عن "الرعاة العالميين"، عن طريق تقويض المرجعية الأيديولوجية للرعاة، وكسب قلوب الجماهير المستهدفة وعقولهم، و"مواجهة دعاية الإسلام السياسي" بمرجعية سياسية معاكسة مكافئة في العنف، وبخلق مؤسسات بديلة واجتذاب

القـادة المحليـين المؤثرين وجعلهـم حلفاء، وجمع كافـة المعلومات عـن التجمعات السـكانية المسـلمة إلى درجة التفاصيـل الأنثروبولوجية، والسـعي إلى معالجة فعالة للمظـالم وكل مـا يجتذب التأييد الشـعبي للمتمردين.[67] ونظـرًا لأن هذا التمرد ذو طبيعة كوكبية، فقد استقر أن هذه الإستراتيجية مطلوبة في برادفورد كما هي مطلوبة في البصرة.

أعـادت الولايات المتحدة اكتشـاف مكافحـة التمرد في لحظـة أزمية من الحرب على الإرهاب. ففي العراق وأفغانستان، اتضح لكل ذي عينين أن الولايات المتحدة تشن حروبًا استعمارية بكل عناصرها إلا الاسم. اكتشف الجيش الأمريكي أن نظرية مكافحة التمرد وسـيلة للتواصل مع تراث أوروبي أسـبق من الحرب الاسـتعمارية، التي تعتمد في نجاحها على طريقة أذكى في اسـتخدام القوة. انعكسـت هذه الأفكار على مطبوع شـديد التأثير وهو "الدليل الميداني لمكافحة التمرد"، الذي صدر في عام 2006، وكان مفتاح اسـتعادة الحرب على الإرهاب شرعيتها، لاسـيما بين قطاع من النقاد الليبراليين. اعتمدت عقيدة الجنرال ديفيد بتريوس في الأسـاس على الارتباط بهـذه الأفـكار وتقديمها بوصفها إسـتراتيجية "فكريـة" بديلة عن احتـلال العراق وأفغانسـتان، وهو مـا وصفه دليل الجيش لحـرب مكافحة التمرد بعبارة "مسـتوى الدراسـات العليا الحربي."[68] وهو يقول إن الانتصار يعني خوض حرب سياسـية تضـم الأفـكار كـما تعتمد على القـوة المادية، وعليه تحتـاج قوات الولايـات المتحدة ضباطًا يجيدون تنظيم دفاع سـياسي عن "فضائل الاقتصاد القائم على السـوق"، كما يجيدون إدارة الحملات العسكرية.[69]

بدا بتريوس في وسائل الإعلام الأمريكية المؤيدة "مخلّص" الحرب على الإرهاب يوصـل دروسًـا لم يتعلمها من حملات مكافحة التمـرد الأوروبية في القرن العشرين فقـط، بـل من الحـروب الاسـتعمارية الأمريكيـة في الهنـد الصينية وجـزر الكاريبي وأمريـكا اللاتينيـة. (وكان قـد كتب بحثًا وهـو طالب في الدراسـات العليا بجامعة برنسـتون بعنوان "غزو غرينادا: غير قانوني وغير أخلاقي وعمل صائب.")[70] كما

ظهرت سلسلة مقالات في مجلة تايم بقلم جو كلاين بعناوين مثل: "عودة الجندي الصالح" و"ديفيد بتريوس ومسيرته الرائعة"، وصفت الجنرال بأنه "نموذج للتفكير الإبداعي الجديد" الذي سيحول الولايات المتحدة من أداة صماء مصممة لخوض معارك الدبابات في سهول أوروبا إلى "مؤسسة تعليمية"، تدرب قواتها على المرونة والإبداع الضروريين لخوض حروب العصابات في عصر المعلومات.(71) صورت كتابات كلاين الجيش الأمريكي في العراق وأفغانستان، وكأنه في تدريب تعليمي مسالم هدفه الرئيس فهم الثقافات المحلية. أما حقيقة التعزيز العسكري والتقدم في العراق عام 2007، الذي خطط له بتريوس فهو أنه حقق نوعًا من التهدئة، من خلال إحداث انشقاقات طائفية ورعاية ميليشيات محلية وإضعاف بعض قطاعات السكان. وبعد أن تولى بتريوس سي آي إيه، صار واحدًا من أكثر العاملين خبرة وأكثر المفكرين معرفة بعمل الطائرات بدون طيار توجه لقتل أهداف محددة.(72) أما من يطرحون إستراتيجية مكافحة التمرد في الولايات المتحدة، مثل المخططين الاستعماريين البريطانيين الذين استخدموا إستراتيجية "صنِّف تَسُد"، فقد بدؤوا من افتراض أن القبيلة هي الوحدة الأساسية للمجتمع العراقي.(73) أما العنصر السياسي في مكافحة التمرد فيعني عمليًا تقليل الكيانات السياسية حتى تصير منمنمات قبلية، يمكن شراء زعمائها حسب مقتضيات عسكرية وسياسية. لذلك لزم توفر المعلومات الإثنوغرافية (التوزيعات العرقية) لهذه الكيانات القبلية. يرى كيلكولن أن مكافحة التمرد هي "علم اجتماعي مسلح"، كما أن التعامل الذكي مع الثقافة المحلية يعد عنصرًا ضروريًا لهزيمة حركات التمرد.(74) وفي عام 2007 تم تقديم برنامج عسكري أمريكي باسم "أنظمة التضاريس البشرية"، هدفه دمج علماء الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية في الوحدات القتالية واستخدامهم لتوليد "ثقة السكان المحليين."(75) وكما في حالة المالايا، جلبت وسائل مكافحة التمرد في العراق وأفغانستان برامج تعذيب وقتل مخطط واسعة النطاق (غالبًا كان ينفذها مقاولون عسكريون من الدائرة الخاصة) كان هدفها من يُظَن أنهم أعضاء في قبائل

معارضة. في الوقت نفسه، كان الصحفيون الأمريكيون الذين يكتبون عن الحرب على الإرهاب يرجعون إلى قوانين الأنظمة القبلية السائدة بين العرب، وفي المنطقة التي سماها المخططون العسكريون الأمريكيون "أفباك"(AfPak)(*) مستحضرين بذلك تصورات استشراقية قديمة. فكاتب العمود الصحفي في نيويورك تايمز، توماس فريدمان مثلًا، كان يردد تعبيره عن استيائه بشأن "القبائل العربية دائمة التطاحن" التي لا يمكن السيطرة عليها إلا "بقائد يده من حديد" أو بوجود "150 ألف جندي أمريكي" تفصل بينها - وكأن الاحتلال الأمريكي للعراق جاء ليحل مشكلة العنف العراقي ولم يكن السبب فيه.[76] وكما سنرى في فصول لاحقة، عادت هذه التصورات لتكون جزءًا من جهاز الأمن القومي، بل ليشكل منهاج جهاز إف. بي. آي. في مواجهة التطرف الإسلامي الناشئ في الولايات المتحدة.

ومع الرئيس أوباما، تصدرت فكرة كسب القلوب والعقول المشهد. فخطابه الذي وجهه إلى المسلمين في العالم كله من القاهرة عام 2009، اعتمد على افتراض أن الاعتراف بالإسلام في سياق التعددية الثقافية سيكسب المسلمين المعتدلين، ويساعد على عزل التطرف وهزيمته. وفي الوقت نفسه، سعى أوباما إلى بناء شراكات مع حكومات في الشرق الأوسط دمرتها أحادية توجه المحافظين الجدد، وهي الآن ضرورية لنجاح الحملة العالمية لمكافحة التطرف عن طريق القوة الناعمة. كان الحديث الأحادي عن تصدير الديمقراطية قد ارتد إلى استخدام منهجية براغماتية تقليدية في آخر سنتين من حكم بوش، عقب انتخاب حماس على رأس السلطة الفلسطينية في 2006، ونجاح حزب الله في الانتخابات اللبنانية في الوقت نفسه تقريبًا. واصل أوباما هذا التوجه عن طريق ضمان تحالفات دولية مع أنظمة استبدادية والاستعانة بعملاء في المنطقة في شئون أمنية. وكما أشار: "الحقيقة أن سياستي الخارجية هي في الواقع عودة إلى سياسة الثنائية الحزبية الواقعية التي

(*) أول حرفين من اسمي دولتي أفغانستان وباكستان، للتعامل معهما في الحرب على الإرهاب وكأنهما دولة واحدة يحكمها نظام واحد، كما كان في الماضي في العصور الذهبية الإسلامية. (المترجم)

استخدمها جورج بوش الأب وجون إف كنيدي وبصورة ما رونالد ريغان."[77] كان الجديد هو الاعتقاد بأن مع استخدام القوة الأمريكية الخشنة متمثلة في العنف العسكري، فإن الاعتراف الثقافي بالإسلام يمكن أن يؤدي دور القوة الناعمة، فيقلل من المعارضة الإسلامية للسياسة الخارجية الأمريكية.

الجبهة الداخلية

صاحب دعوة الإصلاحيين إلى فتح جبهة ثقافية تحول إلى الداخل في الحرب على الإرهاب، أي إلى الفضاء الوطني. بدأ المعلقون وصناع السياسة على جانبي الأطلنطي توجيه اهتمام كبير للخطر المرتقب من التجمعات الإسلامية في أوروبا، وعلى النقيض من ذلك، ظهر المسلمون الأمريكيون بصورة من يمثل قصة اندماج ناجحة. في نهاية 2005، حذر فرانسيس فوكوياما من أن المسلمين الأوروبيين يمثلون خطرًا حقيقيًا على الولايات المتحدة، مثل أقرانهم في الشرق الأوسط، وأن سياسات التعددية الثقافية الأوروبية أخفقت في استيعاب السكان المسلمين.[78] وقال إن "إخفاق أوروبا في دمج مسلميها على نحو أفضل، بمثابة قنبلة موقوتة تقترب من الانفجار، وقد ساهمت بالفعل في إذكاء التطرف."[79] كتب روبرت لاكين، وهو ينتمي إلى "مركز نيكسون" و"مؤسسة بروكينجز"، في مجلة **شئون خارجية (فورين أفيرز)** عن "مسلمي [أوروبا] الغاضبين [وإنهم] مميزون عن غيرهم، ومتناغمون، ويشعرون بالمرارة [و] يملكون حرية السفر إلى الولايات المتحدة بدون تأشيرة دخول."[80] وكتب مارك سيغمان في 2008 أن "أكثر من ينبغي أن نحذرهم من الأفراد هم المتشبهون المحليون – المتطوعون، الذين لا قائد لهم، والمتواصلون دوليًا عن طريق الإنترنت، ويعيش أغلبهم في أوروبا، وإن افتقارهم إلى كيان يجمعهم وإلى المبادئ المنظمة يجعلهم أكثر خطرًا ومرونة من سابقيهم الإرهابيين."[81] ومن المناورات الأيديولوجية التي شاعت في الحرب على الإرهاب أن تتحول الصفات التي كانت تعد أسبابًا لتقليل الخطر (مثل غياب التدريب الجيد على يد منظمة

إرهابية أو وجود اتصال مباشر بقيادة ذات خبرة) إلى دليل على أن الخطر أعظم، أما السؤال عن كيفية جعل المسلمين في أوروبا يتمثلون هوية الدول الوطنية الأوروبية، فصارت موضوعًا ذا أولوية في دوائر الأمن القومي في واشنطن.

كانت الإجابة على جانبي الأطلنطي من الإصلاحيين الراغبين في صنع سياسات تتكون من ثلاثة أجزاء. أولًا، على خلاف أصحاب المذهب الثقافي الذين أدت رؤيتهم إلى تغريب المسلمين عن الحياة الوطنية، أعلن الإصلاحيون عن رغبتهم في الاعتراف بالتيار الإسلامي الرئيس في أوروبا، ليكون هوية مقبولة في إطار خطاب التسامح الثقافي الرسمي. وإن هذا من شأنه، كما يرون، أن ييسر الاندماج السياسي. كما قالوا إن الحكومات الأوروبية لابد أن ترعى القيادات الإسلامية المعتدلة داخل دولها، ويتيح هذا بالتعاون مع الدولة تشجيع صيغ مقبولة للجمع بين الانتماء إلى الإسلام ومعاداة التطرف. وكان المعلق الليبرالي تيموثي غارتون آش قد صنع شهرته في نهاية الثمانينيات، وهو يكتب عن المتمردين في أوروبا الشرقية، وقد تحول الآن إلى داعية للأجندة الإصلاحية تتضمن البحث عما سماه "المتمردون داخل الإسلام."[82] وقد صور المسلمين بأنهم على حد شفرة بين المواطنة الصالحة والإرهاب:

> ثمة خط مواجهة خفي يقطع شوارع هادئة كثيرة في أوروبا. شئت أم أبيت، سواء كنت تعيش في لندن أو أكسفورد، برلين أو نيو أولم، مدريد أو روتردام، فلست على خط المواجهة المذكور - إلا كما كنت أثناء الحرب الباردة ... إن الجزء الأكبر من هذا الصراع... هو معركة قلوب المسلمين الأوروبيين الشباب وعقولهم - الذكور منهم عادة - ممن لم يتحولوا بعد إلى جهاديين متطرفين يستخدمون العنف، لكنهم قد يصيرون إلى ذلك. في كل ركن من قارتنا وعلى تخومها، هناك مئات الآلاف من الشباب المسلمين ينتظرون التوجه إلى أحد الجانبين. قد يصيرون غدًا مفجري قنابل

أو مواطنين صالحين، ممولين لخطط المعاش الحكومية المتهالكة، أي يكونون أوروبيي الغد.[83]

إن الاستخدام الذكي لقوة الغرب الناعمة يمكن أن تغير الميزان إلى صالحنا.

إن هذا الصراع على قلوب المسلمين وعقولهم يمكن أن يحسمه المسلمون في حوار داخلي، لكننا نحن غير المسلمين نشكل لهم سياق الحوار - ونسيطر على كثير من وسائل الإعلام - التي يجري فيها.[84]

تحدث غارتون آش في افتتاح مركز أبحاث جديد لمكافحة التطرف، وأعرب عن أمله في تقويض الإسلام السياسي بالطريقة نفسها التي قوضت بها الشيوعية، مع إصدار كتاب الإله الذي أخفق في خمسينيات القرن العشرين.[85] وكما سنرى في الفصول التالية، فالاعتقاد بأن جموع المسلمين الضخمة التي لم تتحول إلى "التطرف بعد" - بافتراض أنهم على حافة التحول إلى متطرفين - كانوا هدفًا لبرامج مراقبة جماعية تذكِّر بعمليات ستاسي الألمانية الشرقية(*) التي وثقها غارتون آش، كما هو معروف.

في فرنسا وبلجيكا وهولندا وبريطانيا وألمانيا تواصل البحث عن قادة مسلمين معتدلين ملائمين لديهم مصداقية داخل مجتمعاتهم والولاء الأكيد للدول الغربية. فإذا كانت مشكلة التطرف تكمن، كما يقول الإصلاحيون في القراءة الخاطئة لتعاليم الإسلام الأساسية، فإن القيادة الإسلامية التي تتمتع برعاية الدولة يمكن أن تؤدي دورًا مهمًا في نشر المنهج الصحيح في تأويل مصطلحات دينية، مثل "الجهاد" و"الشريعة"، وحتى تتمكن هذه القيادة من الظهور، لزم منح شكل من أشكال الاعتراف بالتعددية الثقافية لهويات دينية جديدة متجاوزة الهويات العرقية، التي

(*) الاسم المختصر لوزارة أمن الدولة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية - ألمانيا الشرقية. (المترجم)

كانت محور سياسات التعددية الثقافية السابقة. وكان تطور هذه "التعددية الدينية" قد بدأ تدريجيًا في بعض السياقات، لكن ظهورها الآن صار على نحو أكثر منهجية. ومن المفارقات أن يؤدي هذا بالدول الليبرالية التي تعلن في غير هذا السياق فصلًا علمانيًا بين الدين والسياسة أن توافق عمليًا على صيغة إسلامية رسمية. فالمسئولون الحكوميون صاروا فقهاء بحكم الواقع يوافقون ضمنًا على تأويلات دينية ويرفضون أخرى.(86)

يقول الجزء الثاني من الرؤية الإصلاحية إنه مع تقديم الحكومات الأوروبية الاعتراف بإسلام التيار الرئيس، عليها أن تمنع انتشار أيديولوجية الإسلام السياسي، التي يعدونها المحرك الرئيس للعنف الإسلامي. وعليه يجب وضع قيود واضحة على التعبير عن أشكال الإسلام المتطرفة. في بريطانيا جاءت جريمة تمجيد الإرهاب في سياق قانون الإرهاب لعام 2006، ولا يتعلق التجريم هنا بحظر التحريض على العنف، فقد كان هذا موجودًا بالفعل في تشريع يعود إلى القرن التاسع عشر، بل يخص تجريم مجموعة كبيرة من الرسائل الأيديولوجية للإسلام السياسي. دعا رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير إلى أن يكون هذا التشريع عالميًا، وأوضح في اجتماع مجلس الأمن الدولي في 14 سبتمبر 2005، أن المقصود تجريمه هو "حركة ذات أيديولوجية وإستراتيجية" لا يمكن هزيمتها إلا إذا

> [اتحد] المجلس ... في محاربة الدعاية السامة التي تقول إن سبب الإرهاب الأصيل هو [نحن] وليس هم. [ذلك] السبب الأصلي ... ليس قرارًا في السياسة الخارجية، مهما أثار من خلاف، بل إنه عقيدة التطرف.(87)

في العام التالي طرح الاتحاد الأوروبي قانونًا مماثلًا، بغرض منع "التحريض العام على ارتكاب مخالفة إرهابية" تم تعريفها بأنها التعبير عن رسائل، يمكن أن "تسبب خطر الإرهاب، سواء تمت الدعوة المباشرة للإرهاب أم لم تتم."(88) فبالنسبة إلى غير

مواطني الاتحاد الأوروبي المقيمين في بريطانيا، أو إلى من لديهم جنسية مزدوجة، تم توسيع الحيثيات التي بمقتضاها يمكن حرمان الأفراد من الجنسية أو الإقامة، لتشمل انتهاكات مبهمة مثل "توزيع مواد أو الخطاب العلني أو إدارة موقع على الإنترنت، من شأنه أن يذكي الكراهية التي قد تؤدي إلى عنف بين قطاعات في المجتمع."[89] وقد فتح ذلك الباب لوزراء الداخلية لأن ينزعوا المواطنة عن مواطنين بريطانيين لا لسبب إلا ما عبروا عنه من آراء.

كما ذكر محامي الحقوق المدنية البريطاني غاريث بيرس، يزداد عدد من يودعون السجون من الرجال والنساء في بريطانيا لمجرد حيازتهم كتيبات أو فيديوهات، أو استنادًا إلى ما دونوه على الإنترنت، فكلها تتخذ دليلًا على تشجيع العنف أو تمجيده. "فالحدود التي كانت مقبولة لحرية التعبير والفكر سابقًا أعيد تعريفها، وهي الآن تحاكم بأثر رجعي."[90] ومن ذلك أنه في مارس 2012، وضع أزهر أحمد، وهو شاب في التاسعة عشرة من عمره، من ديوزبيري، يوركشاير، تعليقًا على صفحته على الفيسبوك ينعى مستوى الاهتمام الإعلامي الذي اجتذبه مقتل جنود بريطانيين في أفغانستان بالمقارنة بالضحايا المدنيين الذين سقطوا جراء هذا الصراع، وفي ختام تعليقه عبّر عن نفسه بلا قيد فقال: "يجب أن يموت كل الجنود ويذهبوا إلى الجحيم، هؤلاء الحثالة الحقراء." وقد وُصم بأنه "متطرف إسلامي"، واتهم بإرسال رسالة عدوانية شديدة وحكم عليه بأداء 240 ساعة خدمة مجتمع. قال متحدث باسم الشرطة: "لم يحسن التعبير عن رأيه، وهذا ما جعله موضع ريبة."[91] في الوقت نفسه، تم حذف ضمانات عدم ترحيل الأجانب الذين يتعرضون لخطر المعاملة القاسية غير الإنسانية في الدول التي ستتلقاهم. أما الكتاب الإصلاحيون الذين يرون في الحرب على الإرهاب معركة أيديولوجية للدفاع عن القيم الليبرالية ضد عدو شمولي جديد، فقد كانوا غالبًا دون ليبراليتهم عند تطبيق تلك القيم على معاملة المتطرفين. فمثلًا، يرى نيك كوهين ضرورة ترحيل المتطرفين عن بريطانيا، حتى لو أدى ذلك إلى تعرضهم للتعذيب.[92] ودعا إد حسين إلى اعتبار العضوية في

مجموعـة حزب التحرير مخالفة جنائية، برغم عدم وجود دليل على ضلوع المجموعة في الإرهـاب.[93] ويشـير هذا إلى التناقـض الثاني داخل أجندة الإصلاحيين: باسـم الدفـاع عن القيـم الليبرالية، تم حظر الحرية الليبراليـة في التعبير عن أيديولوجية أو هوية إسـلامية متطرفة. فإن كانت أيديولوجية الإسلام السياسي خطرًا شموليًا على المجتمـع الليبرالي، فإن وضع حدود لحريـة التعبير عن هذه الأيديولوجية يعد أهون الشرّين.[94]

الجانـب الثالـث في برنامـج الإصلاحيـين هـو الدعـوة إلى حملة عامـة للاحتفاء بالقيـم الليبراليـة التي يـرون أن المجتمع الغربي يقـوم عليها ونشرهـا. وقد اعتبروا أن الدفـاع الإيجـابي عن هـذه القيم جـزءٌ ضروريٌ في معركة الأفـكار ضد التطرف في أوروبا. وتسـتطيع الحكومـات أن تؤدي دورًا في هذه الحملة. إذ تسـتطيع، مثلًا، أن تشـترط أن يعلن المواطنون الجدد قسـم الولاء لهذه القيـم، أو تُجري للمهاجرين اختبارًا للقيم قبل قبولهم. وعلى نحو عام، كان في ذلك دعوة للمعلقين والصحفيين والأكاديميـين وعامـة النـاس أن يكونـوا أكثـر حزمًـا في الدفـاع عـن الديمقراطية الليبرالية الغربية، وفي نقد الشـمولية الإسلامية التي ظن الإصلاحيون أنهم حددوا معالمهـا. يقـول الإصلاحيـون إن الأمـن القومي يقتضي تحـولًا في اتجاهـات عموم النـاس، والعائق الأكـبر أمام هذا التحول هـو إيمان الأوروبيـين بالتعددية الثقافية، التـي يرون أنهـا تضعف النقد القوي لجوانب في الثقافـات الأخرى. ولابد أن تزاح مثل هذه الاتجاهات المتسامحة جانبًا. تكرر هذا القول وتردد في بريطانيا منذ منتصف التسـعينيات، لكن الحرب على الإرهاب اكتسـبت قبولًا واسـعًا بعد هجمات 7/ 7 الإرهابيـة في لنـدن خاصة. وتجلى هـذا الاتجاه نحو نبذ التعدديـة الثقافية في مقال تم نشره على نطاق واسع حتى مثل وحده لونًا من الكتابة، كتبته في عام 2008 مجموعة من الجنرالات البريطانيين السابقين وكبار الدبلوماسيين وضباط المخابرات يطالبون فيه بقيادة قومية تواجه الوهن الذي تسببت فيه التعددية الثقافية.

تعـرض المملكة المتحدة نفسـها كهـدف يرمى وكمجتمع بعد مسـيحي يتفكك، ويزداد انقسـامه حـول تأويلات تاريخـه وأهدافه القوميـة وقيمه وهويته السياسـية. ويتفاقـم هـذا التفـكك بسـبب صور عن الـذات راسـخة في نفوس عنـاصر داخلها يرفضون الاندماج. وتزداد المشكلة سوءًا في غياب قيادة من الأغلبية أخفقت، بسبب احترام في غير محله "للتعددية الثقافية"، في وضع حدود لجاليات المهاجرين، وبذلك قوضـت جهـود من يحاولـون مكافحة التطـرف داخلهـا. إن افتقار الدولـة إلى الثقة بالنفـس يتناقـض تناقضًـا واضحًا مع عنف عدوها الإسـلامي الإرهـابي في الداخل والخارج.[95]

أخذ السياسيون البريطانيون طوال العقد الأول من الحرب على الإرهاب يقولون للناس إن التعددية الثقافية تجاوزت حدودها، ولابد لها الآن من قيود. فالمطلوب ما سماه تيموثي غارتون آش "هوية قومية مدنية ملزمة على نحو أكبر."[96] فقد ابتعدت هـذه الهوية عـن التعريف من زاوية الأفكار المحافظة المسـتمدة من تـراث إنجلترا، واقتربت من قيم ما بعد ستينيات القرن العشرين الليبرالية مثل المساواة بين الجنسين وحرية التعبير والمسـاواة الجنسـية والعلمانية. وصار غياب الولاء المزعوم لهذه القيم إحدى الطرائق التي يحدد بها الليبراليون من يعدونه متطرفًا إسـلاميًا. ومن هنا يأتي التوتـر الذي يصم مشروع الإصلاحيين. فهم يريدون شـكلًا مـن التعددية الثقافية للاعتراف بتيار الإسـلام الرئيس ودمجه، لكنهم في الوقت نفسـه يدينونها ويصفونها بأنهـا تقوي الأفكار والهويات المتطرفة وبأنها خطر على القيم الليبرالية. وبينما يجرب الليبراليـون صيغًـا متنوعة للتوفيق بين هذيـن الأمرين الضروريـين، فلا عجب أن يقال عن التعددية الثقافية إنها في أزمة في أوروبا كلها.

وباستخدام هذه الأساليب، يهدف الإصلاحي في التعامل مع التطرف الإسلامي إلى إحداث تحول ثقافي يتم فيه إعادة تشكيل هوية المسلمين الأوروبيين بصيغة غربية. يرى صناع السياسـة أن تمييز الإصلاحيين بين الإسـلام بوصفه هوية دينية ينبغي أن

يمنح اعتراف التعددية الثقافية، وبين الإسلامية بوصفها أيديولوجية شمولية ينبغي مكافحتها، من شأنه أن يقدم خارطة مفيدة تسمح بوضع تصور للمسلمين محليًا ودوليًا أكثر مما تتيحه التعميمات المعادية للإسلام التي يدعو إليها المذهب الثقافي. إذ يسمح للحكومات بتفادي اللغة الصدامية التي تشيطن صراحة أعدادًا ضخمة من الناس، والدخول في عملية التعرف على الحلفاء داخل التجمعات الإسلامية ممن يستطيعون تقديم العون في تنفيذ البرامج المصممة للتعامل مع التطرف. إن لغة التنوع والإصلاح والشراكة يمكن أن توظف بنجاح لكسب الدعم لهذا النهج من كافة ألوان الطيف السياسي. فمن يصنفون مسلمين معتدلين يمكن أن يحظى تراثهم الديني بالتقدير في حدود التسامح الغربي، وفي الوقت نفسه، تركز الحكومة ما تملكه من قوة المراقبة والقهر والعنف على من يصنَّفون متطرفين. مع ذلك فإن خطاب الإصلاحيين التقدمي يخفي برنامج تدخل ضخمًا وطموحًا. فهم يسعون إلى استخدام القوة الخشنة والناعمة معًا في "معركة من أجل كسب روح" المجتمعات الإسلامية محليًا ودوليًا، وإعادة رسم تضاريس الهوية الإسلامية في أوروبا.[97] تريد الدولة أن تخلق صنفًا جديدًا من المسلمين أكثر قبولًا بحيث يندمج من خلال الاحترام الثقافي والتسامح، أما من يتمسكون بالرفض السياسي سيرون حقوقهم المدنية تتلاشى.

حتى عام 2009، كان الإصلاحيون يظنون أن الولايات المتحدة محصنة بشكل كبير ضد التطرف الإسلامي الداخلي، إذ كان محللون مثل مارك سيغمان، يعتقدون أن مجتمع السوق الحر تفوق في إدماج المهاجرين المسلمين على نموذج دولة الرفاه الأوروبي، الذي يشجع في رأيه على التواكل والكسل.[98] وبالمثل زعم "التقرير الإستراتيجي للأمن الوطني" الذي أصدرته حكومة الولايات المتحدة عام 2007 أن:

> بلادنا لم تعرف مستوى التطرف الإسلامي العنيف الذي بدأ يتفشى في ديمقراطيات غربية أخرى، وتعد هذه الحقيقة شهادة للمجتمع الأمريكي الذي يشجع حرية التعبير، ويشجع الجميع على المشاركة السياسية والاقتصادية.[99]

كانت الصورة تقول إن المسلمين في الولايات المتحدة يندمجون بسلاسة بفعل بوتقة انصهار ناجحة، أما أوروبا فقد تركتهم للغضب والعنف. والحقيقة أن المقارنة بين عدد الجرائم الإرهابية في الولايات المتحدة وأوروبا، كان بسبب اختلاف التعريفات والإجراءات القانونية والشرطية والفترات الزمنية بين البيانات المنشورة عنها. كما أن الأعداد على الجانبين صغيرة جدًا، وتعرضت لتشويهات ضخمة بسبب التحيز في إنفاذ القانون (كما سنرى في الفصل السادس)، وهذا لا يتيح مقارنة سليمة بين ما يستخلص من نتائج عن سلوك المسلمين، ناهيك عن نسب المسئولية عن هذه الاختلافات إلى مفهوم الرفاه الأوروبي.[100]

مع ذلك، فقد وقع عدد من الأحداث في عام 2009 قوضت فكرة تحصين الولايات المتحدة بسبب مغريات الحلم الأمريكي. ففي شهر يونيو قام عبد الحكيم مجاهد محمد، وهو أمريكي أفريقي من ممفيس اعتنق الإسلام، بإطلاق النار على جنود أمريكيين أمام أحد مراكز التجنيد في ليتل روك، أركانصو، فقتل واحدًا وجرح آخر. وفي شهر سبتمبر، تم القبض على نجيب الله زازي، وهو باكستاني المولد ومقيم دائم بالولايات المتحدة، ثم أعلن أنه مذنب في المحكمة لأنه خطط لتفجير نظام مترو الأنفاق في نيويورك سيتي، وتبين أنه حصل على مكونات صنع وسيلة تفجير.[101] كما تم القبض على كولين آر. لاروز، المعروفة إعلاميًا باسم "جهاد جين" والتي توصف بأنها تتمتع "بالمظهر الأمريكي الكامل"، في الشهر التالي، واتهمت بدعم الإرهاب عن طريق الإنترنت من منزلها في إحدى ضواحي بنسلفانيا والتخطيط لاغتيال فنان سويدي.[102] وفي 5 نوفمبر عام 2009، دخل نضال حسن، وهو أمريكي فلسطيني يحمل رتبة رائد في الجيش في القاعدة العسكرية في فورت هود،

قتـل ثلاثة عشر شـخصًا وجـرح اثنين وثلاثين. كان حسـن مواطنًـا أمريكيًا وطبيبًا نفسـيًا في الجيـش. وفي مايو التالي منع بائـع متجول يقظ في اللحظـة الأخيرة محاولة فيصل شاه زاد تفجير سيارة مفخخة في ميدان تايمز سكوير في نيويورك، وتصادف أن البائع مسلم من السنغال.(١٠٣) وكان شاه زاد، المولود في باكستان، قد حصل على الجنسية الأمريكية قبل عام واحد.(١٠٤)

وفي سبتمبر 2010، نشر مركز السياسة ثنائية الحزب، وهو مركز واسع التأثير، تقريـرًا كتبـه اثنـان من كبار خـبراء الإرهاب في أمريـكا، وهما بيـتر بيرجن وبروس هومان، ادعيا فيه أن:

> القاعـدة وحلفاءها اسـتطاعوا – على الأقل – تأسـيس بنية تحتيـة وليدة إجرائية لتجنيد الإرهابيين، والدعوة إلى التطرف في الولايات المتحدة.

ويواصل التقرير تحذيره من أن:

> بوتقـة الصهـر الأمريكيـة لم توفـر حائط صد ضد جـذب المواطنـين الأمريكيين والمقيمين إلى التطرف وتجنيدهم... فسبب عزل نفسها بعناد تحت ... غطاء من الأمن الزائف، خسرت الولايات المتحدة خمس سنوات قبل أن تتعلم من الخبرة البريطانية.

وأخيرًا، كما يختتم التقرير:

> ممـا يثـير القلق العميـق ... أنه لم تبـق وكالـة حكوميـة أو وزارة فيدرالية تتحمل عـلى وجه التحديد مهمة اكتشـاف عملية الدعوة إلى التطـرف، وتمنع تجنيد المواطنين الأمريكيين أو المقيمين لصالح الإرهاب.(١٠٥)

تـولى نـشر هذه الدعـوات المطالبة بسياسـة لمواجهـة التحـول إلى التطرف معهد واشـنطن لسياسـة الشرق الأدنى (WINEP)، وهو جناح قوي في اللوبي الإسرائيلي، وطبقًـا لتقريـر صحفـي إسرائيـلي، تملـك هـذه المنظمة خطًـا هاتفيًـا مؤمّنًـا يربطها بالبيـت الأبيض حيـث الرئيس أوبامـا.[106] يعلن معهد واشـنطن أن "الإسـلامية – وهـي أيديولوجية سياسـية متطرفـة منفصلة عن الدين الإسـلامي – هي المحرك الأيديولوجـي الأسـاسي لخطـر التطرف العنيـف الذي تمثلـه القاعـدة وغيرها من الجماعات الإسلامية المتطرفة داخل الولايات المتحدة." وعلى المستوى المحلي، ينبغي أن تقـوم الولايـات المتحـدة بالتعرف على قـادة الرأي المسـلمين المحليين وتتواصل معهـم، وتمكن لهـم داخل الولايات المتحـدة.[107] كان السـيناتور جوزيف ليبرمان وقتها رئيس لجنة الشـئون الحكومية والأمن الوطني بمجلس الشـيوخ، وكان يدعو دائـمًا إلى وضـع خطة شـاملة لمحاربة الدعوة إلى التطرف الإسـلامي الناشـئة داخل الوطن، كما زكت جلسـات الاستماع التي أجراها عضو الكونغرس بيتر كنغ في عام 2011 عن التحول إلى التطرف الإسلامي الاهتمام بالقضية.

وقـد أعلنت وزيرة الأمن الوطني جانيت نابوليتانـو اتفاقها مع الرأي القائل إن الولايـات المتحدة يجب أن تولي مسـألة التحول إلى التطـرف اهتمامًا خاصًا، فقالت: "الإرهاب الناشئ داخل الوطن موجود. ومثل التطرف العنيف في الخارج، فهو الآن جـزء من صورة الخطر التـي ينبغي أن نواجهها."[108] وقـد نظمت وزارتها لقاءات مع بعض المؤسسات الإنسـانية الكبرى لمكافحة التحول إلى التطرف في المجتمعات الإسـلامية الأمريكية.[109] وأنشـئت داخل الوزارة مجموعة عمل لمكافحة التطرف العنيـف، بغرض تنسـيق الجهـود التي تبذلها الـوكالات المحلية والتابعـة للولايات والـوكالات الاتحاديـة، لمواجهـة الخطـر الداخلي. بدأ صنـاع السياسـة الأمريكيون اسـتيراد أنماط تفكـير من المملكـة المتحدة لطـرق التعامل مع الإرهاب الإسـلامي الناشـئ محليًا. وقد انتشرت معظم محتويات الأجندة التي نشـأت في بريطانيا – منها الاعتراف الرسمي بإسلام معتدل وحجب الحقوق المدنية للمخالفين – في الولايات

المتحدة، ولكن بأشكال مختلفة. فزاد الاهتمام بإنشاء شراكات بين الوكالات الحكومية والقادة الإسلاميين المعتدلين، سعيًا لمنع التطرف. طاف مسئولو وزارة الأمن الوطني بالمجتمعات الإسلامية في أمريكا، وعقدوا لقاءات مع ممثليها. وأنشأ فرح بانديث، الممثل الخاص لوزارة الخارجية لدى المجتمعات الإسلامية علاقات دولية معها ومع مجتمعات إسلامية محلية. كما ظهر عملاء من إف. بي. آي. يعملون في تحقيقات مكافحة الإرهاب في أحداث تواصلية منظمة خصيصًا داخل مجتمعات إسلامية. وقد صورت ورقة بحثية صادرة عن البيت الأبيض في أغسطس 2011 هذه المبادرات بأنها محورية في إستراتيجية الولايات المتحدة. وهي توصي بالاعتراف "بإسلام التيار الرئيس" من قبل الحكومة، بغرض مكافحة "التطرف"[110]. وفي حديثه عن هذه الإستراتيجية الجديدة في مقابلة شخصية مع إذاعة إن بي آر. عظّم دينيس ماكدونو، وكان وقتها، نائب مستشار البيت الأبيض للأمن القومي، من حجم دور الهيئات العامة في هذا السياق، ومنها المدارس، التي عليها مراقبة المجتمعات بحثًا عن علامات تحول إلى التطرف، فقال: "لا يقتصر الأمر على عملية إنفاذ القانون المحلي، برغم أن إنفاذ القانون المحلي يختص بهذه القضية ومهيئ لها. بل يتعلق كذلك بقيادات المجتمع المحلي، إنهم المعلمون ومديرو المدارس والمدربون الرياضيون."[111] هكذا رسمت الإستراتيجية شبكة مراقبة وتفاعل بين دائرة من أصحاب المهن التخصصية الأقرب إلى التفاعل مع الناشئة المسلمين، وإلى اكتشاف علامات التحول إلى التطرف.

اقترب ممثلو الحكومة من الحديث عن معنى "حقيقي" للإسلام ينبغي أن يُعترف به رسميًا، بوصفه النهج المقبول من أتباعه المسلمين في أمريكا. تحدث رشاد حسين، أكبر مستشاري الرئيس أوباما في الشأن الإسلامي ومبعوثه الخاص إلى منظمة التعاون الإسلامي، عن معنى الإسلام بوصفه حائط صد ضد الإرهاب، فيقول: "أرى أن أهم ما يمكن أن نستخدمه من أدوات لمكافحة التحول إلى التطرف واستخدام العنف هو الإسلام نفسه، لأن الإسلام ينبذ العنف والتطرف."[112]

وقبل عام من تعيينه في البيت الأبيض، اشترك في كتابة بحث لمعهد بروكينغز. ذي الصلات الواسعة، يقول فيه إن "كسب 'معركة الأفكار' يفرض على الولايات المتحدة أن تعيد صياغة إستراتيجيتها بعناية، وأن تتعاون مع العالم الإسلامي لنشر إسلام التيار الرئيس، حتى يتغلب على الأيديولوجية الإرهابية."(113) الملفت فيمن اتخذوا موقف الاعتراف بالتعددية الثقافية هو أنهم هم أنفسهم من كانوا ضالعين في أشد الإجراءات القمعية في مكافحة الإرهاب. ولنأخذ مثلًا جون برينان، المدير المالي في سي آي إيه، قام في عام 2010 بوصفه من كبار مستشاري الرئيس أوباما في مجال مكافحة الإرهاب، بإلقاء خطاب على الطلاب المسلمين في جامعة نيويورك، اقترح فيه على مستمعيه موقفًا رسميًا بشأن ما يعنيه "الجهاد" وما لا يعنيه – "الجهاد كفاح مقدس، جهد لتصفية النفس لغرض مشروع" – وأبدى "احترامه لدين ساعد في تشكيل رؤيتي للعالم."(114) وحين كان يقول هذه الكلمات كان على رأس برنامج حكومي يستخدم طائرات بدون طيار لتنفيذ عمليات إعدام مسلمين بدون أحكام قضائية في ثلاث دول على الأقل. وكان قبلها مسئول مكافحة الإرهاب في سي آي إيه، وقت أن كانت ضالعة في تعذيب المشتبه في كونهم إرهابيين. تشيع هذه التناقضات في حرب أوباما على الإرهاب، فالسجناء المضربون عن الطعام في غوانتانامو يجبرون على تناول الطعام بالقوة، لكن في الليل احترامًا للصوم في رمضان، ودفن ابن لادن في البحر – لكن طبقًا لما سماه المسئولون "إجراءات الدفن التقليدية."(115) وليس الأمر هنا مجرد نفاق، بل إنه منهجية تمنح احترامًا مغلفًا بالهيمنة للإسلام من باب التعددية الثقافية، وبسبب أهميته المحورية لأي إستراتيجية لمكافحة التطرف تسعى إلى إعادة تشكيل السياسات الإسلامية باستخدام القوة الخشنة والناعمة.

أما داخليًا، فقد اتخذ جانب من شق القوة الخشنة في هذه الإستراتيجية شكل وكالات فيدرالية لإنفاذ القانون، تتوسع في اتهام الأفراد بالتعبير عن أيديولوجية الإسلام السياسي. انفتح التوسع في تجريم أنشطة تعبير عن الرأي ليشمل توزيع وثائق ومقاطع فيديو على الإنترنت توصف بالتطرف، وبأنها دعم مادي للإرهاب

تصل العقوبة فيها إلى السجن حتى خمس عشرة سنة. وصل عدد الأحكام المتعلقة بالإرهاب في الولايات المتحدة إلى الضعف تقريبًا في عام 2009 و2010 مقارنة بالأعوام السابقة. من هذه الأحكام ارتفعت نسبة الاتهامات المتعلقة بالدعم المادي من أقل من 12 ٪ في 2007 إلى حوالي 70 ٪ في 2010. (116) وعلى سبيل المثال، اتهم طارق مهنّا، وهو مواطن أمريكي من بوسطن، بالتآمر لتقديم دعم مادي لمنظمة إرهابية بسبب ترجمته نصًّا واسع الانتشار على الإنترنت وتوزيع فيديوهات على الإنترنت - وهي أنشطة طالما اعتبرت من حرية التعبير التي يحميها التعديل الأول للدستور. وفي أبريل 2012، حكم عليه بالسجن سبع عشرة سنة.(117) وقبل ذلك بعامين، لم يُقبل في العمل مرشدًا لحساب إف. بي. آي.

ونظريًا، كان ينبغي أن يمثل التعديل الأول للدستور مانعًا لهذه التطورات. فإن عبارته التأسيسية تشترط على الحكومة أن تمتنع عن اتخاذ موقف رسمي من أي عقيدة دينية، أو اتباع تفسيرات معينة لمصطلحات عقدية فقهية ووصفها بالصواب أو الخطأ. وعلى خلاف أوروبا حيث تنظم الدولة شئون الدين من خلال مجموعة من الترتيبات المؤسسية، يدعي نظام الولايات المتحدة أنه يعامل الهوية الدينية بوصفها فضاءً مميزًا له حرية شبه مطلقة في علاقته بالدولة. أما التنظيم الرسمي للإسلام الذي توحي به أجندة الإصلاحيين بغرض مكافحة التطرف، فيفترض أنه مستحيل التنفيذ في الولايات المتحدة.(118) وفوق ذلك، كانت صيغة التعديل الأول الخاصة بحرية التعبير، تفسر في العقود الثلاثة السابقة على 11/ 9 بأنها تمنح الحماية الدستورية للتعبير عن أي رأي سياسي أو ديني لا "يقصد به إثارة عمل غير قانوني فوري"، وهي الصياغة التي اتخذتها المحكمة الأمريكية العليا في عام 1969 في قضية براندنبرج ضد أوهايو. وبناءً على هذا التعريف عجزت الحكومة عن تجريم الأيديولوجية المتطرفة إلا في الحالات النادرة التي يمكن فيها إثبات التحريض المباشر على النشاط الإرهابي.

أما في التطبيق فلم يثبت التعديل الأول أنه المانع المنتظر. فقد خلص قرار المحكمة الأمريكية العليا في قضية هولدر ضد مشروع القانون الإنساني لعام 2010، إلى أن نشاط التعبير عن الرأي الذي يتم بالتنسيق مع منظمة إرهابية أو بتوجيه منها، يمكن حظره دستوريًا بوصفه دعمًا ماديًا للإرهاب. وكان رأي الحكومة أن الشخص الذي ليس عضوًا في منظمة إرهابية، لكنه يدعو إليها، يدعم الإرهاب على نحو غير مباشر، لأنه نتيجة لهذه الدعوة، يمكن للمنظمة أن توفر في مواردها المطلوبة لتوصيل رسالتها، وأن تركز اهتمامها على زيادة قدرتها على العنف، ولقد وسَّعت قضية مهنّا نطاق ما يمكن وصفه بالدعم المادي. وبرغم عدم توفر دليل على أنه يعمل بالتنسيق مع جماعة إرهابية أو تحت سيطرتها، فقد أدين على أساس أن أنشطته التعبيرية وصلت إلى حد الدعم المادي للإرهاب. ومن المؤكد أن الادعاء بأن أنشطته التعبيرية من شأنها أن "تحرض على عمل غير قانوني فوري"، كما كانت العبارة تفهم في المعتاد، لكن نماذج التحول إلى التطرف أحدثت أثرًا يجعل الأيديولوجية أس الإرهاب، مما أحدث تحولًا في التفسير القانوني لحرية التعبير.

منذ 2007 تقريبًا صار النهج الإصلاحي الرواية الرسمية للحرب الكوكبية على الإرهاب بين الهيئات الحكومية ومراكز أبحاث السياسة الرئيسة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وكان يمثل الموقف الأساس للكتاب والمحللين الليبراليين. ومع عام 2009، بدأ المسئولون الأمريكيون في الاعتقاد بأن عليهم أن يطبقوا هذا النهج على الداخل أيضًا. لكن المذهب الثقافي يظل اتجاهًا من بين عناصر جهاز الأمن القومي، وتظل روايته على ألسن المحرضين والمروجين اليمينيين. ينتقد الإصلاحيون تعميمات الثقافيين العشوائية – مثل افتراضهم بأن الإسلام لا يمكن إلا أن يؤول كعقيدة متطرفة، وقيامهم بأعمال تعزل الإسلام عن الغرب وهي تأتي بنتائج عكس ما تسعى إليها. ويرد الثقافيون فيتهمون الإصلاحيين بالسذاجة لظنهم أن الحكومات يمكن أن تحدث تحولًا ثقافيًا في المجتمعات الإسلامية، وبغلبة التمني على الفكر حين يحاولون أن يجدوا إسلامًا معتدلًا، وبالتغافل عن

خطر الشراكة مع المسلمين التي تسهل لهم التغلغل وسط الغربيين. يرى الثقافيون أن الحرب على الإرهاب هي معركة بين الحضارة اليهودية المسيحية وقيم الإسلام السابقة على الحداثة، ويرد الإصلاحيون بأن الأفضل تصويرها معركة بين قيم ليبرالية وأيديولوجية معادية للحداثة اسمها الإسلامية. الإصلاحيون متفائلون بأن إستراتيجيتهم الاستيعابية يمكن أن تحدث تحولًا في الثقافة الإسلامية وتجذب المسلمين إلى موقف مؤيد للغرب، أما الثقافيون فيعتقدون أن الثقافة الإسلامية غير قابلة للإصلاح، ومن ثم ينشرون التشاؤم والخوف والارتياب في الإسلام، ويعملون على عزله. إن المذهبين يعاملان الثقافة الإسلامية كأنها شيء لا حياة فيه، الأول للتحكم فيها والثاني لشيطنتها.

يرى الثقافيون أن المسلمين الغربيين لا يمكن أن يكونوا مواطنين متساوين مع غيرهم، ويرى الإصلاحيون أن المواطنة المتساوية للمسلمين في الواقع تتوقف على قدرتهم على إثبات ولائهم لقيم غربية غير واضحة التعريف. لكن وضع المسلمين دائمًا محلاً للاشتباه خوفًا من أنهم سيخرقون قواعد اللعبة السياسية الليبرالية؛ يعد أساسًا متهافتًا للمساواة الحقيقية.[119] ومن ثم يصير السؤال الوحيد هو: كيف ندمج المسلمين في مجتمع ليبرالي قائم مسبقًا، وسيظل، إلى حد كبير، على حاله؟ ولكن إذا كان المواطنون لا يرغبون في أن يُقبلوا في هذا النظام القائم، ويسعون إلى تغييره مثلاً عن طريق تحدي الافتراضات الأساسية لسياسته الخارجية، فإن الليبراليين يرون الحل في السماح بالاختلاف ما لم يحدث تحولًا. وتعد الثقافة شأنًا خاصًا يتعلق باختيارات أسلوب حياة قديم لا يمثل تحديًا حقيقيًا للنظام. لكن هذا لا ينجح إلا في وجود مجموعة قيم عامة متفق عليها، عند مستوى أعمق، ويشارك فيها الجميع.[120] أما في أوقات الصراع السياسي، عندما يكون هذا الافتراض أقل قبولًا، يتجه الليبراليون عادة إلى نبذ مبادئهم، وإلى البحث عن أساليب قمعية للدفاع عن الوضع الراهن. أما المحافظون فأكثر اتساقًا في تأكيد أن أساس النظام السياسي تراث ثقافي واحد يرتبط ارتباطًا جذريًا بشعب معين، لكن هذا التصور لا

يقدم إجابة عن سؤال التعايش متعدد الثقافات، إلا أنه يعلن استحالة أن يتجاهل المذهبان السؤال السياسي الأساسي الذي تطرحه التعددية الثقافية وهو: كيف يمكن إنشاء حياة مشتركة تسمح بالمشاركة الكاملة من كافة عناصر المجتمع؟

يثير الجدل بين الثقافيين والإصلاحيين قضايا حقيقية ومهمة. لكن الرسالة الأيديولوجية المتضمنة في هذا الجدل لا تتعلق بالمواقف التي يتخذها كل طرف فيها. بل بحدوث هذا الجدل أو عدمه، وبالافتراضات المسكوت عنها التي يقوم عليها. إن المواقف التي يضمها هذا الجدل عند مستوى أعمق تمثل نموذجًا تفسيريًا مشتركًا قوامه الاعتقاد بأن الأيديولوجية المتطرفة، سواء كانت الإسلام الحرفي نفسه أو صورة محرفة منه هي أصل الإرهاب. يرى الطرفان أن الثقافة الإسلامية شيء ثابت لا يتغير، وهو تحديدًا هدف تدخل حكومي واسع - باستخدام القوة الخشنة أو الناعمة. ويجتمع هذان النمطان من التفكير عمليًا على خلق خطاب يجعل من المسلمين مشكلة، وذلك من خلال سيطرتها على المناقشة الرئيسة للإرهاب في الثقافة السياسية لكل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

الفصل الثالث
جذور الغضب الليبرالي

تزيد العلاقة بين الاعتقاد والسلوك المخاطر زيادة كبيرة. فبعض الأفكار من الخطورة بحيث تسوغ أخلاقيًا قتل معتنقيها... فإن تعذر القبض عليهم، وغالبًا ما يتعذر، فهناك مبرر لأن يُقدم ناس معرفون بالتسامح في غير هذا الموقف بقتلهم دفاعًا عن النفس. هذا ما حاولت الولايات المتحدة أن تفعله في أفغانستان، وهذا ما ننوي أن نفعله، رغم التكلفة الكبيرة التي ستتكبدها نحن وأبرياء في الخارج، في أماكن أخرى من العالم الإسلامي.

سام هاريس - نهاية الإيمان

لم يكن لدى جيسي كيرتس مورتون وصلة خط تليفزيون، أثناء فترة نشأته في الولايات المتحدة في الثمانينيات، إذ يقول: "عندما كنت طفلًا، كانت الموجة الجديدة تليفزيون وصلة الكابل وإم تي في ولم يكن ذلك متاحًا لي. وأظن أن هذا كان من أكبر أسباب تمتعي بقدرٍ من الوعي الإنساني أثناء نشأتي. فأنا أستطيع أن أكتشف ألوان الكذب والنفاق في مجتمعي من أول لحظة." كان جيسي يكره المذهب الاستهلاكي الذي أحدث في اعتقاده عملية غسيل مخ لزملائه الطلاب في مدرسته الثانوية التي يرتادها أبناء الطبقة العاملة. فهم كما يقول: "يشاهدون برامجهم التليفزيونية

المفضلة، ويأكلون حبوب إفطارهم المفضلة، ويرتدون أحذيتهم المفضلة. وليس في حياتهم غير هذا، أعتقد أنهم مرضى، لذا لم أكن واحدًا منهم قط." ترك جيسي بيته في سن مبكرة هربًا من سوء معاملة أسرته. وتجول لفترة مع فرقة "غريتفول ديد"، إذ جذبه إليهم رفضهم القيم المادية. وفي عام 2002 كان في خضم حرب مع إدمان المخدرات. وفي فيرجينيا، وجهت إليه تهمة سرقة بسيطة وحيازة كوكايين بغرض التعاطي.

بعدها بسنوات قليلة اعتنق الإسلام، وتخرج من الجامعة وحصل على درجة الماجستير من جامعة كولومبيا. وهو يصف أول مرة قرأ فيها القرآن بأنها "تجلٍ غامر"، وكأن اعتناقه الإسلام بعدها منحه إحساسًا بالانضباط ووضوح الهدف. غير اسمه إلى يونس عبد الله محمد، وشغل وظيفة مرشد نفسي لحالات الاعتداء البدني في نيويورك. كما سعى إلى فهم تاريخ الشرق الأوسط وسياساته واقتصادياته، وعاش فترة في المملكة العربية السعودية، لكنه حزن عندما وجد المادية نفسها التي أبعدته عن مجتمع الولايات المتحدة. حتى صار يعتقد أن "ثوب العولمة الضيق" فرض المذهب التجاري المستبد في أمريكا على العالم كله. ولا يبدو أن أحدًا يعبأ بهذا. لكنه كذلك بدأ يعتقد أن الإسلام، هذا الدين الذي أنقذه من إدمان المخدرات، يستطيع إن اتُّبِع بصدق أن ينقذ المجتمعات الإسلامية من المادية الغربية. إذ يقول: "بحكم الدين، ينبغي أن نتحكم في مواردنا، وأن نتحكم في مجتمعنا، وينبغي أن نحكم عن طريق منظومة أساسية يحكمها مبدأ وهبنا الله إياه."

والإسلام في رأيه يفرض التحرر من العولمة التي تقودها الولايات المتحدة. كان عبد الله محمد يعتقد أن حكومة الولايات المتحدة على دراية بأن بقاء نظامها الاقتصادي يتوقف على محو أي تطبيق للمبادئ الإسلامية. حتى خلص إلى أن أمريكا أعلنت الحرب على الإسلام دفاعًا عن إمبراطوريتها ثم سمتها حربًا على الإرهاب. وهو يقول: "إن الناس على أطراف الإمبراطورية يُنهبون، وفي قلبها يربحون. وطالما استطاعوا أن يعودوا بغنائم الحرب، وأبقوا على سعر النفط منخفضًا

وعلى الاستهلاك مرتفعًا، لن يتكلم منهم إلا القليل." يرى عبد الله محمد أن غضبه حين كان مراهقًا من مذهب اللذة الأمريكي تحول إلى كفاح للحيلولة دون تدمير الإسلام في حرب تصنعها الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة.

> إن دينهم دين المال، دين الاستهلاك، دين العولمة. وهو نظام شيطاني، يستغل النساء، يستغل الأسرة، يستغل كل ما هو أخلاقي وخير. لا يقدم قيمًا بل يقول: افعل ما شئت، ولا يهم من يتأذى أو يتأثر.

وبينما لا "يريد تفجير أي مدنيين في أمريكا" في هذا الكفاح، فقد رأى تحقق "بعض الفائدة الإستراتيجية" من هجمات 11/ 9، لكنه كان صريحًا في اعتقاده بأن القوات الأمريكية في الدول ذات الأغلبية المسلمة "الذين يغيرون على الناس في أوطانهم وبيوتهم ... لابد أن يبادوا."[1]

في ديسمبر 2007، أنشأ عبد الله محمد مع راديكالي آخر اسمه يوسف خطاب منظمة اسمها "مسلم الثورة"، وكان عملها الأساس على شبكة الإنترنت من خلال موقع ومدونات وصفحة فيسبوك وقناة يوتيوب. وقد انتشرت على الإنترنت فيديوهات مثل "المعرفة للتطبيق - غزوة مانهاتن" تحتفي بهجمات 11/ 9. وكذلك خطب دعاة متطرفين، مثل عبد الله فيصل الذي أدين في بريطانيا عام 2003 بالتحريض على العنف ثم تم ترحيله إلى جامايكا. كما حاولت الجماعة نشر رسالتها في شوارع نيويورك. فعلى الرصيف المجاور للمركز الثقافي الإسلامي في أبر إيست سايد في نيويورك، كان عبد الله محمد يرفع صوته بإدانة صمت المسلمين حيال اعتداءات السياسة الخارجية الأمريكية، وكان أغلب المصلين الخارجين من المسجد يتجاهلون خطبه. وبحلول عام 2009، كان موقع "مسلم الثورة" قد جذب عددًا من الشباب الأمريكيين الغاضبين، وكان تحت رقابة شديدة من الوكالات الحكومية. كان سمير خان متطرف الإنترنت البالغ 23 عامًا، الذي نشأ في لونغ آيلند على صلة

بعبد الله محمد في ذلك الوقت، وكان يسهم في موقع الإنترنت. وقد توجه بعدها إلى اليمن، وأنتج موادّ دعائيةً للقاعدة في شبه الجزيرة العربية حتى قتل في ضربة أمريكية بطائرة بدون طيار في عام 2011. في يناير 2010، بدأ زكريا آدم تشيسر في إدارة موقع الإنترنت بالاشتراك مع عبد الله محمد، وكان قد اعتنق الإسلام قبلها بعامين، واشتهر داخل مجتمع متطرفي الإنترنت مثل سمير خان.[2]

كان عبد الله محمد يرى أن "مسلم الثورة" لها غرض أيديولوجي مزدوج. أولهما أن دورها مواجهة الدعاية الكاذبة التي تخرج من الإمبراطورية الأمريكية، وتقول "انظروا هذا كذب" وثانيهما، أرادها أن تضع سياسات اقتصادية يمكن أن تطبق، إذا ما نشأت دولة إسلامية في أي مكان بالعالم.

> بدأنا نبين للناس كيف يدفع الناس بأموالهم في الاقتصاد دون الحاجة إلى الاقتراض من بنك مركزي. وكيف نحقق أجورًا كريمة للعمال، وكيف يحقق ذلك توزيعًا للثروة في المجتمع كله. نحن ندعو إلى المذهب البيئي من منظور إسلامي، وفي الوقت نفسه لا نخشى أو نخجل من أن نعلن تأييدنا لمن يحاربون الاستعماريين في العالم كله. لا نريد أن نرى المسلمين يبادون كما أبيد الأمريكيون الأصليون.[3]

وفي بيانه الأساسي "اللازم حتما"، تصورٌ لما يمكن أن يحدث إذا قامت دولة إسلامية متماسكة في الصومال مثلًا. ستكون الدولة الجديدة معزولة وفي حاجة إلى العون. تخيل عبد الله محمد أن "مسلم الثورة" ستكون "الطاقم المناسب ذا الصلة المطلوبة [التي] ستتقدم بتوصيات سياسية جادة"، كأنها بنك دولي للدولة الإسلامية الناشئة.[4]

في أبريل 2010، نما إلى علم زكريا آدم تشيسر قرب عرض حلقة جديدة من مسلسل ساوث بارك على تليفزيون كوميدي سنتر، حيث ستصور شخصية النبي

محمد في زيّ دب، أراد تشيسر أن ينبه أتباع "مسلم الثورة" فوضع صورة مرسومة للمخرج الهولندي المقتول ثيو فان غوخ على الإنترنت، وتنبأ أن يلقى كاتبا البرنامج، تيري باركر ومات ستون، المصير نفسه. وأضاف تفاصيل محل سكن باركر وستون في كولورادو مع إيحاء للقراء بأن "يقوموا بزيارتهما." كانت القنوات الإخبارية التليفزيونية في يوم عمل ميداني. فقال الممثل الكوميدي بيل ماهر لمشاهدي برنامج "ريل تايم":

> برغم أن أمريكا تحب أن تعتقد أنها رقم واحد، علينا أن نعترف بأننا مختلفون عن العالم النامي في شيء واحد على الأقل، وهو أن مهاويس الدين لديهم أكثر هوسًا من مهاويسنا ... فثقافتنا ليست مختلفة عن ثقافةٍ تهدد رسامي الكرتون بالموت فحسب - بل إنها تفوقها.(5)

دخلت عبارة "مسلم الثورة" قائمة المائة عبارة الأكثر طلبًا للبحث في جوجل، ثم أسقط قراصنة الإنترنت الموقع وتلقى عبد الله محمد اتصالات من صحفيين يستفسرون عن موقف المنظمة، فقرر أن يعد "بيانًا توضيحيًا" مع تشيسر، لكن البيان لم يكد يوضح شيئًا. فقد بدأ بقول إن "'مسلم الثورة' ليست ضد إجراء حوار عاقل" قبل الادعاء (زورًا) أن علماء المسلمين مجمعون على تأييد حكم الإعدام على من يسخرون من محمد. وعليه، يظل موقفنا ترجيح أن صناع "ساوث بارك" سيلقون مصير ثيو فان غوخ. وهذه حقيقة. مع ذلك ادعيا "أننا لا نحاول التحريض على العنف مباشرة." وفي النهاية اقتبسا تعليقات أسامة بن لادن عن الرسوم المسيئة للرسول التي نشرتها صحيفة يولاندز بوستين الدانماركية. "إن لم تراجعوا حريتكم في استخدام الكلمات، فأعدوا صدوركم لما سنفعله."(6)

بعدها بثلاثة أشهر، ألقي القبض على تشيسر وهو يحاول السفر إلى الصومال، واتُهم بالسعي إلى الانضمام إلى جماعة الشباب، ثم حُكم عليه بالسجن 25 عامًا

في سجن فيدرالي.[7] وفي الفترة نفسها تقريبًا، ترك عبد الله محمد عمله، وغادر الولايات المتحدة متجهًا إلى المغرب. وحين كان في المغرب استطعت أن أجري معه مقابلة هاتفية. قال لي إنه "ارتكب بعض الأخطاء" في موقع "مسلم الثورة." فقد كان يعمل معي بعض الأغبياء، والإنسان يتعلم بالتجربة. لكن مشروعه الجديد (Islampolicy.com) (موقع إسلام بوليسي دوت كوم)، سيكون، كما قال، مهتمًا أكثر بإيجاد حلول سياسية لدولة إسلامية مستقبلية. مع ذلك، كما يصرح: "ليس لدي شك في أن الحال سينتهي بي إلى السجن يومًا ما."[8] وظل موقعه الجديد لفترة ينشر مناقشات لطرق إنشاء منظمة مالية لا تعتمد على الفائدة، لتكون موافقة للشريعة. ولكن عندما قُتل أسامة بن لادن في باكستان في مايو 2011، نشر عبد الله محمد نعيًا له يعبر عن الإعجاب به، ودعا إلى إنشاء "جيش أسامة."[9] وفي نهاية ذلك الشهر، قبض عليه في المغرب، ثم تم ترحيله إلى الولايات المتحدة، واتهم بالتآمر والتحريض على قتل مواطنيه، وذلك في المقام الأول لاشتراكه في كتابة البيان التوضيحي "لساوث بارك" مع تشيسر. وفي الولايات المتحدة، أودع حبسًا انفراديًا لشهور حتى وافق على تقديم التماس عرضته عليه الحكومة، حتى يتجنب مخاطر المحاكمة. وحكم عليه بالسجن أحد عشر عامًا ونصف العام.

يجسد عبد الله محمد خطر عملية التحول إلى التطرف الذي يخشاه بشدة كثيرون في جهاز الأمن القومي الأمريكي. فهو أمريكي أبيض يرفض المجتمع الذي نشأ فيه، ويصير من المعجبين بأكثر من يخشاه من أعدائه، أسامة بن لادن. من السهل أن نقدم نظريات نفسية تفسر رحلته إلى التطرف. هل أنتجت تربيته المهينة في نفسه سخطًا أسقطه فيما بعد على المجتمع الأمريكي بأسره؟ هل كان السبيل الوحيد للهروب من إدمان المخدرات وبناء حياته على أسس أخلاقية راسخة بتكون ذهنية ثنائية النور والظلام، التي تستجيب بسهولة إلى الإيمان المتطرف بالصراع العنيف بين قوى الخير والشر؟ هل تسببت خبرات طفولته في عجزه عن التكيف مع

الواقع، وخلق شوق جارف لمدينة فاضلة تنتهي فيها مكابدات حياته؟ ربما تقدم هذه النظريات تفسيرات جزئية. لكن الاكتفاء بالتفسير النفسي يقصر عن تناول أسئلة أكبر تتعلق برحلته الأيديولوجية، ولماذا اتخذت الشكل الذي اتخذته. وتم تناول هذا السؤال في نظريات التحول إلى التطرف التي تسعى إلى تفسير العلاقة بين الأيديولوجية والعنف. والفصل التالي يتناول هذه النظريات تفصيلًا. والواقع أن أدبيات التحول إلى التطرف عاجزة عن تقديم الدليل العلمي المقنع على وجود علاقة سببية بين اعتناق أيديولوجية واختيار استخدام العنف. لكن الأسس المنطقية للمذهبين الثقافي والإصلاحي يتشاركان رؤية آلية عن تأثير الأيديولوجيات. فالأفكار المتطرفة – سواء كانت في النصوص الإسلامية التأسيسية، أو في الخطاب الإسلامي، تعد في نفسها السبب الأصيل للعنف. فالاستعارات المستخدمة لوصف أثر الأيديولوجية المتطرفة توضح هذا، فالأيديولوجية "سير توصيل" يدفع معتنقيها إلى العمل العنيف و"قُمع" ينزلقون منه إلى الإرهاب، أو هي "فيروس" يصيب من يقتربون منه.

لم يشترك عبد الله محمد بنفسه مباشرة في العنف، بل نشر مادة على الإنترنت يمكن تفسيرها كتهديد باستخدام العنف ضد مواطنيه. أثارت هذه القضية مسألة وصول بيان عبد الله محمد على الإنترنت بشأن مؤسسي "ساوث بارك" إلى مستوى التهديد الذي يقتضي إسقاط حقهم في حرية التعبير. وتلك قضية تحتاج ردًا شافيًا. من ناحية أخرى، ليس من العسير إيجاد مواقع إنترنت أمريكية أخرى تمتدح عنفًا دمويًا دون أن تواجه خطرًا جنائيًا. ومثال ذلك "جيش الرب"، وهي جماعة مسيحية تناهض الإجهاض مقرها فيرجينيا، وهي تمتدح صراحة قتل من يقومون بالإجهاض، وتعده "قتلًا مبررًا."[10] لكن عرض النيابة تضمن قولًا مختلفًا في هذه المسألة القانونية: فالأمر هنا لا يتحقق بفرد يوجه تهديدًا إلى شخص يعتبر أنه أهان دينه، بل هي محاولة لمنع التعبير عن حقيقة في الأيديولوجية الإسلامية، فمنظومة حكم المدعي العام الفيدرالي نيل إتش. مكبرايد يتمركز حول النقطة التالية:

إن دور المسلمين في الولايات المتحدة والعلاقة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي ووجود صلات بين الإسلام والإرهاب، كلها قضايا ذات أهمية عامة كبرى. لكن من يريد أن يتناولها علانية لابد أن يقدر مخاطرة استهداف القتل من جانب أمثال مورتون بسبب كتابة أو قول شيء يؤخذ على أنه إهانة. فإن ترك الأمر بلا رقابة، فإن هذه المخاطرة ستعوق عملية اتخاذ القرار العام بسبب تعتيم الخطاب العام بشأن بعض أهم قضايا عصرنا.[11]

طبقًا لهذا الرأي، تمثل أفعال عبد الله محمد خطورة امتناع الأمريكيين عن الحديث عن إمكانية وجود صلات بين الإسلام والعنف. والرجل لم يكن يهدد باستخدام العنف ضد من يعتبر أنهم أهانوا الإسلام وحسب، بل كان يسعى إلى إرهاب من يريدون فضح طبيعة الإسلام العنيفة. تلك جريمته الحقيقية، وهي حيثية الحكم القاسي عليه، وسبب النظر إلى نشاطه على الإنترنت على نحو مختلف تمامًا عن المنظمات الإرهابية غير الإسلامية التي تدعو إلى العنف عبر الإنترنت، دون أن تواجه الملاحقة القضائية.

من المؤكد أن مكبرايد كان على دراية بأن حكاية "ساوث بارك" لم تكن بحال محاولة لاستكشاف قضايا الفقه الإسلامي والعنف السياسي. وليس من دليل آخر يثبت أن لعبد الله محمد دافعًا أكبر لإخفاء الطبيعة العنيفة المزعومة للإسلام. بيد أن مكبرايد كان يتبع حربًا نوعيةً حسب النموذج التفسيري للإرهاب الذي يجعل الأيديولوجية والعنف مجالي عمل متداخلين. من هذا المنظور تعد الأيديولوجية الإسلامية القوة التي حولت عبد الله محمد إلى التطرف، ودفعته إلى توجيه تهديدات باستخدام العنف، وكان الغرض المحدد من تلك التهديدات منع مناقشة هذه القوة التي تحدث التحول إلى التطرف، وبعد تقديم القضية، وكأنها تتضمن موضوعات الإسلام الأساسية، فقد ترتب على ذلك أن المحاكمة جزء من الصراع الدائر بين الحضارات. وأضاف:

> يسعى الأعداء الألداء بكل السبل إلى تدمير الغرب وتبديد تراثنا في حرية الفكر وحرية التعبير وحرية الدين. فإذا نجحوا، استعبدوكم ... وإن التخاذل عن معاقبة مورتون عقوبة تناسب جرائمه الفعلية سيكون - كما يقول مارك ستين - بمثابة الانزلاق خطوة أخرى إلى العبودية النفسية التي صنعناها بأيدينا.

إن مارك ستين من المحافظين الجدد، وكان قد كتب يقول إن أوروبا تمر حاليًا بعملية "إعادة استعمار" إسلامي بسبب انخفاض نسبة المواليد بها.[12] وتبين الإشارة إليه أنه يستند إلى أسطورة انحدار الغرب التي يقول بها اليمين المتطرف. لكن المشكلة الأكبر التي ينطوي عليها نموذج تفسيري يرى أن العنف السياسي منتج تلقائي لأيديولوجية غريبة عن المجتمع، هي العجز عن فهم الدور الذي تقوم به الدول الغربية نفسها في خلق الصراع العالمي بين الغرب والإسلام المتطرف. إن السبيل الوحيد لتفسير سلوك أي طرف في الصراع هو تحليل تفاعله مع الطرف الآخر، وكيف يفسر كل طرف أفعال الآخر. فعبد الله محمد، قبِل بلا تفكير الرواية الرسمية التي تقول إن الإسلام المتطرف خطر وجودي على مجتمع أمريكي صار يحتقره، ثم تصرف على هذا الأساس. فلم يكن الرجل في حاجة إلى أيديولوجية إسلامية تدفعه إلى فكر متطرف يرى من خلاله أن الغرب في حالة حرب مع الإسلام، فقد كانت سياسات الهوية ذات الطبيعة العسكرية التي تسم بها الحرب على الإرهاب كافية في ذاتها. كان تعريفه للإسلام بوصفه رفضًا عنيفًا للقيم الغربية مستمدًا في الواقع من أصحاب المذهب الثقافي الذين استشهد بكلامهم أثناء محاكمته. كل ما فعله هو أنه نزع لافتتي "الخير" و"الشر" التي وضعتها الحرب الرسمية على الإرهاب، وبدل مكانهما. لم يكن لدى سياسات المجتمعات الليبرالية بعد الحرب الباردة التكنوقراطية ما يقيها من بدائل أيديولوجية تقدمها لعلاج مظالم العالم، ولا شيء تقدمه إلى عبد الله محمد، أما الصورة المتطرفة للإسلام فتقدم له معارضة تامة للرأسمالية العالمية ومجتمعًا به مؤمنون مغالون ملتزمون التزامًا كاملًا.

معاداة الشمولية

نشأ النموذج التفسيري للحرب على الإرهاب الذي يجعل الأيديولوجية أصل العنف السياسي عن نظرية الحرب الباردة في الشمولية، التي تفترض ارتباطًا مباشرًا مماثلاً بين الأيديولوجية وممارسات السيطرة السياسية القمعية. ولكي نفهم أنماط التفكير الضرورية لتحليلات التطرف والتحول إلى الغلو المتعلقة بالحرب على الإرهاب، من المفيد أن نبدأ بتتبع تضاريس معاداة الشمولية في الحرب الباردة. يتشابه منظرو الشمولية الليبراليون مع محللي التطرف الليبراليين في أنهم صوروا التهديدات السياسية بأنها اختراقات أيديولوجية خارجية لفضاء ثقافي غربي حميد الجوهر، وينطوي هذا التصور على عجز عن إدراك موقعهم كمشاركين في الصراعات السياسية العنيفة.

في أثناء الحرب الباردة، كان عنف الأيديولوجية يعني التطلع إلى السيطرة على كل نواحي الحياة حتى أفكار المواطنين - وهذا منهج شامل في الحكم تشترك الشيوعية فيه مع الفاشية. ففي الحالتين تعد أصول قهر الدولة السياسي ناشئة عن تفكير أيديولوجي غير مقيد يتناقض مع المجتمعات الغربية التي تشيع فيها ليبرالية جون لوك، والتي أفرزت أشكالًا من الحكم تتجاوز الأيديولوجية مما يحمي الحريات الأساسية. أما التصور الأمريكي للرأسمالية الديمقراطية الليبرالية فيضع نفسه بين قطبي اليمين واليسار، اللذين يشتركان في الالتزام الأيديولوجي بحكم شمولي. فإن شعار التقاء القطبين كان في الأصل هجومًا من جانب الطبقة الوسطى على الفساد الأخلاقي لكل من الطبقتين العليا والدنيا في مرحلة ما قبل الثورة الفرنسية، صار هذا الشعار صيغة مميزة لخطاب الحرب الباردة. لم يلزم الطيف السياسي خطًا واحدًا بل كان لولبي الحركة، ومن مفارقات ذلك أن الشيوعية كانت أقرب إلى النازية من الليبرالية. كتب آرثر شليزنجر في كتابه الوسط الحيوي يقول إن

> نزاهـة الفـرد [تكون في] تفـرد تجربته وإيمانـه الجوهري بالليبراليـة المعاصرة [و] ستستمر في التعرض للهجوم من أقصى اليمين وأقصى اليسار ... فإن اليسار الشمولي واليمين الشمولي يلتقيان أخيرًا على أرض الطغيان والرعب الضبابية.[13]

وعلى هذا الأسـاس يمكن إعادة توجيه الطاقات التي أطلقت في الحرب العالمية الثانية على النازية إلى معركة الحرب الباردة ضد الشيوعية، بعد إعادة تعريف الاتحاد السوفيتي عدوًا رهيبًا مثل ألمانيا النازية.

نجحـت صيغـة معـاداة الشـمولية في تمييـز اختلافـات حقيقية بين أنظمـة تتيح حريات اجتماعية وسياسية بدرجات متفاوتة. لكن الخطوط المستقيمة التي حاولت رسمها بين الأيديولوجية وممارسات السيطرة السياسية كانت مرتبة ومناسبة بدرجة غير طبيعية. فقد كان من الخطأ تصور أن أكثر المجتمعات تسـامحًا سياسـيًا خالية من الدوافع الأيديولوجية. وربما لا يوجد ما هو أكثر اصطباغًا بالأيديولوجية من ادعاء تجاوز الأيديولوجية. وكما كتب المنظر تيري إيغلتون، لم يكن استخدام الحرب الباردة مفهوم الأيديولوجية متسـقًا مع ذاته، فقد كان يعني شـيئين: طريقة وجدانية بلاغية مغالية شبه دينية لرؤية العالم، وكذلك منظومة مفاهيمية عقلية باردة تسعى إلى إعادة بناء المجتمع من الأساس طبقًا لمخطط غير دموي.[14] والمؤكد أن الشعارات الغربية عن التسامح السياسي أسبغت هالة من البراءة على الدول الليبرالية مما حمى ممارساتها الأيديولوجية من الفحص والمراجعة باسـم هزيمة شر الشـمولية السوفيتية الأكبر. وهناك من الأدلة ما يكفي للقول إن الذي ساق المجتمع للوقوع تحت سيطرة أنظمة القهر السـياسي الشـامل لم تكن أفكار الحـزب الحاكم، بل الظروف المادية السـائدة فيهـا. ألم تكـن الشـمولية في أوروبـا غـير منفصلة عن أشـكال جديدة مـن الحرب الشاملة اندلعت في القارة أثناء القرن العشرين.[15]

كانت أكثر المحاولات دقة وتفصيلًا في وضع تحليل ليبرالي لشمولية الحرب الباردة، ما قدمته الفيلسوفة حنّا أرنت في كتابها المكون من ثلاثة أجزاء أصول الشمولية. تحوي أجزاء الكتاب قولين متعارضين. كتب الجزءان الأول والثاني بين عامي 1943 و1946، وجاء فيهما أن "ظروف قيام" دولة نازية "شاملة" منشؤها الكولونيالية (الاستعمار) الأوروبية ومعاداة السامية، وعنصرية حكم إقطاع ملاك الأراضي الزراعية في جنوب الولايات المتحدة. أما الجزء الثالث فكتب في السنوات قبيل إصدار السلسلة كاملة في عام 1951، وكانت الحرب الباردة قد بدأت لتوها، وحولت أرنت اهتمامها من النازية إلى الاتحاد السوفيتي. عند هذه النقطة، غير التحليل مساره. يقول المنظّر السياسي كوري روبن أنه بحلول عام 1949 "امتزجت العنصرية بالماركسية والأوشفيتز(*) بالكولاغ(**)، وتحولت الفاشية إلى شيوعية" في كتابات أرنت.[16] فقد اعتبرت الشمولية شكلًا جديدًا تمامًا من الحكم الإرهاب مبدؤه الحاكم، ويسعى إلى إعادة صياغة الواقع طبقًا لمنطق أيديولوجية حاكمة، وهدفها تسريع إيقاع قوانين التاريخ الطبيعية، حتى صار البشر مواد خامًا للقوى التي كشفت عنها الأيديولوجية. تمكنت الدولة الشاملة من الظهور بفضل "مجتمع الجماهير" الحديث الذي انهار فيه الفضاء الذي يسمح بحياة عامة لها فكر ومعنى، مما جعل الفرد ضعيفًا إلى درجة تجعله بلا حول أمام فيضان القضايا الأيديولوجية الكاسح الذي جعله طوع الحزب. تمكنت هذه القضايا من السلطة في ألمانيا النازية وروسيا السوفيتية، لكنها كانت تهديدًا يخيم على المجتمعات المدنية جميعًا. وضع الجزءان الحكم الشمولي في سياق تاريخ أوروبا العنصري والاستعماري، لكن الجزء الثالث أشار إلى ارتباطه "بالاستبداد الشرقي" الذي كان يعتمد دائمًا، حسب قول أرنت، على "شعور الإنسان الجماهيري المعتاد، بعدم الأهمية"، وهو إحساس مستقر

(*) معسكرات الاعتقال النازية.

(**) معسكرات العمل القهري السوفيتية.

في الهنـد والصين، ولم يظهر في أوروبـا الحديثة إلا مع تفتت العصر الصناعي وانهيار التراتبيـة الاجتماعية وظهـور الجماهير المكونة من أفراد يعـاني كل منهم الوحدة.[17] بهذه الطريقة، تم إبعاد معسـكرات الاعتقال على مسـتوى أعمق من تاريخ الغرب، واعتبارها نتيجة لفسـاد السياسـات الأوروبية عن طريق صيغـة غريبة عنه – وبهذا يتـم التخفـف من الفكرة الرهيبـة أن المحرقة لم تكن بسـبب انهيار الحداثـة الغربية، بل بسـببِ جرها إليه منطقها الداخلي.[18] وكان نموذجها لعملية الإفساد الخارجي هـذه رواية جوزيف كونراد قلب الظلام. فالمسـتعمرون الأوروبيون الذين واجهوا "توحش" سـكان المستعمرات الأصليين، تحولوا إلى "متوحشين"، مقدمين بذلك سـابقة لقادة "الدهماء" الأوروبيين الشـموليين في المستقبل.[19] وهكذا، فإن أصول وحشـيتنا "نحـن" تكمن في ثقافتهـم. فالحضـارة الغربية يمكن أن تفسـدها بربرية الآخرين، لكنها لا تمثل أصل أي شكل من البربرية خاص بها. ساقت تجربة الحرب العالمية الثانية أرنت إلى كتابة واحد من أعظم تحليلات العنصرية في القرن العشرين، وأخذتها تجربة الحرب الباردة في الاتجاه المعاكس.

كانـت أرنت على وعي كبير بالمسـالك التي تؤدي بالديمقراطيات إلى اكتسـاب بعـض خصائـص شـمولية منتصـف القـرن العشريـن. ويظـل تحليلهـا للتوسـع الاسـتعماري الأوروبي دليلًا عمليًا قويًا على أن العنف الجماهيري الاستعماري يجنح إلى الارتداد إلى المركز. لكن الجزء الثالث من كتابها أصول الشـمولية الأوسـع قراءة يقـدم لمعاصريهـا – ولكثـير من مروجـي الحرب عـلى الإرهاب سـبيلًا لتفادي هذه القضايا بالعودة إلى الصياغة الأيسر التي تقول: إن العنف السـياسي كان دائمًا النتاج الطبيعـي لأيديولوجيـات خارجية غريبة. ففـي مقال نشر عـام 2004 في نيويورك ريفيـو أوف بوكـس قدمت سـامانثا بـاور، التـي صارت فيـها بعد مسـاعدًا خاصًا للرئيـس أوبامـا وعضـوًا في مجلس الأمـن القومي كتـاب أصول الشـمولية بوصفه يصلـح نموذجًـا لتفسـير "الإسـلام العنيـف." وإن حكمـة [أرنت] التـي تقدمها

للأزمنة المظلمة التي نعيشها تظهر في إدراك أن "المرء لو استطاع اختراق حجاب الغموض الذي يكتنف القاعدة وحماس أو الجهاد الإسلامي، يجد بعض الخصائص التي ربطتها أرنت بالحركات الشمولية." وبالطبع، تم تجاهل الدروس التي يحويها عرض أرنت للاستعمار (الإمبريالية) في الجزء الثاني. تشير باور عرضًا إلى مقولة أرنت إن إمبراطوريات أعالي البحار تولد العنصرية في الوطن، لكن باور لا تطبق هذا على أمريكا اليوم.[20]

كان الاتجاه العام بين منظري الشمولية للحرب الباردة هو تجاهل الظروف المادية وخصوصية السياقات السياسية، والميل إلى استخلاص وجود القمع السياسي الشامل نتيجة "خطيئة أيديولوجية أولى."[21] ففي سفر كارل بوبر بجزأيه المجتمع المفتوح وأعداؤه الذي كتب أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم صار نصًا أساسيًا من نصوص معاداة الشمولية في الحرب الباردة، طبق منهجه على نطاق واسع. فالشمولية أصلها خطأ فكري محض، وهو الاعتقاد بأن شعبًا مختارًا يرث السلطة طبقًا لعملية حتمية تحكمها قوانين التاريخ. البروليتاريا (طبقة العمال) في الماركسية هم الشعب المختار المقدر لهم أن يرثوا الأرض، وفي الفاشية يؤدي العرق الدور نفسه. "تبني النظريتان توقعاتها للمستقبل على تأويل للتاريخ يقود إلى اكتشاف قانون يحكم تطوره."[22] المهم هو النموذج الأساس الذي يتماثل تقريبًا في كلا الحالتين، ويؤدي دائمًا إلى العنف وعدم التسامح إذا سمح له بالتأثير على المجتمع. ينبع هذا الخط الفكري من أفلاطون، ويستمد شكله الحديث من هيغل الذي ينبغي ألا "يؤخذ على محمل الجد"، إذ "ساعد في إنتاج حربين عالميتين حتى الآن."[23] يعني ذلك أن المثالية الألمانية اتخذت منحنىً خاطئًا بعد كانط، وكل الفلسفات الأوروبية المستمدة منها موضع شك. يحتاج أي مجتمع مفتوح إلى أن يحمي نفسه من خطر الأيديولوجيات "التاريخانية" التي ترى أن التاريخ يتبع قوانين ثابتة لا تتغير. ومن المفارقات أنه يحتاج إلى إعلان إيمان بالتعددية والتسامح مع الرؤى الكونية

المختلفة، وفي الوقت نفسه يمنع أي رؤية تاريخانية من السيطرة على المجتمع. يلجأ بوبر إلى استعارة غريبة محاولًا حل المفارقة فيقول إنه ينبغي أن ندع "الضوء الكاشف" للتأويل التاريخي المعتاد "يعبث بماضينا" و"ينير الحاضر بانعكاسه"، لكن التاريخانية، وهي أيديولوجية "من نوع غريب"، يمكن مقارنتها بضوء كاشف نوجهه إلى أنفسنا مما "يجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل أن نرى شيئًا مما يحيط بنا."(24)

ويقول في حاشية يكثر الاستشهاد بها: "ومن ثم علينا باسم التسامح أن نتمسك بالحق في عدم التسامح مع عديمي التسامح. وأن نعلن أن أي حركة تدعو إلى عدم التسامح تضع نفسها خارج القانون."(25) لا شك أن بوبر كان يضع في ذهنه إخفاق جمهورية فايمار بين الحربين في منع صعود النازية، ولم يكن يريد للمجتمعات الليبرالية أن تكرر خطأ التسامح مع الأعداء الأيديولوجيين. لكنه تجاهل أن المسالك التي استولت بها الفاشية على السلطة في أوروبا كانت مدفوعة بالرغبة في معارضة قوية للشيوعية. اكتسبت الفاشية الاحترام من كونها توازن تأثير البلشفية في رأي كثير من الليبراليين في النخب الإيطالية والألمانية.

كانت استثناءات القانون في قلب نموذج بوبر فيما كتبه عن الاكتشاف العلمي. فإذا وجد استثناءً إمبريقيًا من قانون يزعم عموميته، فهذا يكفي لوصفه بالفساد. فإمكانية إثبات الفساد هي ما يميز العلم الحقيقي عن الميتافيزيقا. أما استثناءات القوانين في كتاباته السياسية، أي عندما تعلق قوانين التعددية باسم مقاومة عدو أيديولوجي، فلم يخصص لها سوى حاشية لا تجعلها نقطة انطلاق لعرض نظري تفصيلي. وكغيره من منظري الحرب الباردة، يعتقد بوبر أن المجتمعات الليبرالية ينبغي أن تحدد متى تخالف قواعد التسامح التي وضعتها حتى تتمكن من الدفاع عن نفسها ضد عدم تسامح الأيديولوجيات الشمولية. لكن احتمال دوام هذه اللحظة الطارئة وتحولها إلى نموذج حكم طبيعي – وهو ما سماه الفيلسوف الإيطالي

جورجيو أغامبين "دولة الاستثناء" - فلم يتم استكشافها.[26] كان احتمال تبني معاداة الشمولية لأشكال غير متوقعة من الحكم الشمولي غريبًا على فكر بوبر. مثلت حاشية بوبر عن التسامح بابًا خلفيًا يتسلل منه القمع السياسي خفية إلى أي مجتمع مفتوح، إذ يستشهد بها عندما يريد ليبراليو الحرب الباردة والحرب على الإرهاب تبريرًا لاتباعهم إجراءات غير ليبرالية.

أخفت ليبرالية الحرب الباردة حقيقةً وهي أن أرحب فرص السياسات التحررية نشأت في فضاءات خارج النقاط المرجعية لحربها - متمثلة في الحركات التي كانت تسعى إلى تجاوز محور موسكو - واشنطن، وليس اتخاذ مواقف متوافقة معه، وقد تكررت طرق إخفاء هذه الحقيقة في الحرب على الإرهاب. وطوال الحرب الباردة وجدت الحركات السياسية المتطرفة نفسها على الجانب الخاطئ من التسامح الليبرالي الممدوح فيما يخص معاداة الشمولية. فالقوائم المكارثية السوداء مشهورة، لكن معاداة الشيوعية في بداية الحرب الباردة كان له الأثر المدمر على حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة، إذ مارست ضغطًا كبيرًا على قادتها ليبعدوا قضايا منع الفصل العنصري وحقوق التصويت عن السياق الأكبر، وهو النضال من أجل المساواة الاجتماعية في الولايات المتحدة والحرب على الاستعمار في العالم كله. فمن تأخروا عن التكيف مع هذا الوضع تم تهميشهم. في عام 1948، تم فصل دبليو. إي. بي. ديبوا من الاتحاد القومي لدعم الملونين، عندما اصطدم الالتماس الذي قدمه إلى الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان للأمريكيين الأفارقة مع الدعاية المعادية للاتحاد السوفيتي من جانب حكومة الولايات المتحدة (وكان على هذه الخطوة أن تنتظر حتى بداية الستينيات عندما دعا مالكوم إكس إلى المنهج نفسه).[27] هذه العدسة المعادية للشيوعية شتتت الحركات القومية في العالم الثالث إذ جعلتها تبدو جنودًا شيوعيين فوق رقعة شطرنج الحرب الباردة، وليست حركات نضالية من أجل تقرير المصير الوطني.[28] سار كل إجراء للتسامح الليبرالي في الوطن خطوة بخطوة

مع قمع وحشي لحركات الاستقلال الوطني في العالم الثالث، سواء على شكل انقلابات عسكرية أو دموية من تنظيم السي آي إيه، ومنها إيران (1953) والعراق (1963) وإندونيسيا (1965) أو على شكل عنف عسكري كامل كما حدث في فيتنام. تسبب خطاب معاداة الشمولية في إخفاء العلاقات بين الإنجازات الداخلية لأمريكا الليبرالية، واتخاذها سياسة خارجية غير ليبرالية استخدمت إرهاب الدولة لتأمين الشرايين الدولية التي تغذي الرأسمالية والتي تتزعمها الولايات المتحدة.

تلقت الحكومات التي انضمت إلى حرب الشيوعية التي تتزعمها الولايات المتحدة الدعم بغض النظر عن أن ممارساتها في الحكم تشبه شمولية موسكو، ومن هذه الحكومات النظام العسكري في كوريا الجنوبية والجنرال بينوشيه في شيلي أو حكومتا أسبانيا والبرتغال الفاشيتان. ولم ينطبق تصنيف "شمولي" على هذه الحالات - بل كانت حكومات "سلطوية" فقط، ومن ثم لا تعد من الأعداء في الحرب الباردة. وفي نهاية الستينيات ظهرت حركة طبقة عمالية قوية تجاوزت الحزب الشيوعي كنموذج مختار في التنظيم، فقامت الحكومة بدعم من حلف الناتو باستخدام صلاحيات إجراءات مكافحة الإرهاب الطارئة لتقويض اليسار. وفي الوقت نفسه، رعت الخلايا الإرهابية اليمينية التابعة لها حتى تتزعزع الديمقراطية. فقدمت نفسها كوسيط محايد بين الطرفين المتعارضين، اليمين واليسار. واستطاعت بذلك أن تخفي عملها على القمع العنيف لراديكالية الطبقة العاملة. باسم "الدفاع المقدس ضد الوحش الإرهابي تستطيع الدولة أن تنتزع من كل رعاياها قطعة أخرى من هامش حريتهم الضئيل، ويعزز هذا من السيطرة الشرطية على كامل الشعب"، هكذا كتب اليساري الراديكالي جيانفرانكو سانجوينيتي. باستخدام "إستراتيجية التوتر" هذه تنسى كل القضايا السياسية أمام "الرسالة المقدسة" وهي تأمين النظام العام من المتطرفين الشموليين.[29]

الأيديولوجية والعنف

تجاهل منظرو الشمولية في الحرب الباردة خصوصًا السياق السياسي وافترضوا أن العنف نتاج مباشر لأيديولوجية منفلتة، ومثلهم فعل أصحاب المذهب الثقافي والمذهب الإصلاحي في الحرب على الإرهاب، وتجاهلوا الحقيقة وهي أن الإرهاب نمط من أنماط الفعل السياسي. فإن اختيار حركة ما الانتقال إلى استخدام أحد أشكال العنف أو رفضها له لا يمكن اختزاله في محتواها الأيديولوجي. بل يلزم دراسة تقديم الحكومات نفسها كأطراف متحاربة في صراع كوكبي بين الغرب والإسلام المتطرف. ومن ركائز هذا التحليل معرفة الظروف التي اختار كل طرف في ظلها استخدام تكتيكات العنف والظروف السياسية التي دفعت إلى هذه الاستجابة، مع الاهتمام الخاص بالعلاقة بين اللاعبين الحكوميين وغير الحكوميين؛ لأن هذه العلاقة هي المسئولة عن إنتاج سياق يكون العنف فيه تكتيكًا نافعًا.[30] يفرض علينا هذا الجانب الارتباطي استقصاء السبل التي أدت بالدول الغربية إلى التطرف - بقدر الحركات الإسلامية نفسها - فكلاهما صار أكثر استعدادًا لاستخدام العنف في نطاق أكبر من السياقات. ولن يمكننا تفسير ارتفاع عدد أحداث العنف الإرهابي في بريطانيا مثلًا بعد بداية الحرب على العراق،[31] إلا بتحليل التفاعلات بين أطراف الصراع وتأويل كل طرف لأفعال الآخر. وبالمثل، بينما يسهل على جيش المروّجين التابع لإسرائيل أن يدّعي أن حماس ترتبط بالعنف ارتباطًا وثيقًا، بسبب أيديولوجيتها الإسلامية، وعليه يلزم مواجهة ذلك بالعنف وليس بالحوار، فالحقيقة أن عنف "حماس" السياسي لا يمكن تفسيره إلا في سياق الاحتلال العسكري الإسرائيلي الذي استمر عقودًا، وأنه بذلك استجابة خاطئة له. تستخدم حماس مقولات دينية لصبغ قرارات وقف إطلاق النار بالشرعية وتستخدمها كذلك في شرعنة استخدامها للعنف، ويشير ذلك إلى أن الأيديولوجية الدينية لا تقدم تفسيرًا مناسبًا لسلوكها.[32]

ترتبط مسألة الأيديولوجية بقضية علاقة أصحاب المذهب الثقافي والإصلاحيين بالنصوص التي يظنون أنها مصدر العنف الأيديولوجي. يرى الثقافيون أن المشكلة في النصوص الإسلامية التأسيسية، أي القرآن والسنة. إذ يجمع الثقافيون قوائم من آيات وأحاديث يقولون إنها توصية إسلامية باستخدام الإرهاب. وبالطبع، من السهل إيجاد عدد مماثل من الاستشهادات التي تناقض ما يبدو لأول وهلة تحريضًا على العنف أو وضعه في سياقه. ولكن مشروعية استخدام العنف إسلاميًا في سياق بعينه أمر لا يمكن استخلاصه مباشرة من النصوص التأسيسية. ومقولة الإسلاموفوبيا القياسية، كما عبر عنها ميلاني فيليبس بعد واقعة قتل ووليتش في عام 2013، هي أن الإرهاب "ينشأ عن تأويل للإسلام يفسر كلمات القرآن تفسيرًا حرفيًا، وكأنه أمر بقتل الكفار في حرب مقدسة (جهاد) بغرض فرض المعتقدات الإسلامية على بقية العالم."[33] لكن لا يوجد معتقد إسلامي يقول "اقتلوا الكفار" كما يردد أعداء الإسلام. فالإسلام، كغيره من الديانات، يقدم إطارًا أخلاقيًا عامًا لتناول مسائل العنف. أما السؤال الحقيقي فهو عن تطبيق المسلمين هذا الإطار في مواقف معينة. وتعكس الاختلافات حول هذه المسائل تحليلات مختلفة بحيث لا يمكن أن تكون سببًا للعنف في ذاتها. وليس في الإسلام سلطة مركزية مثل الفاتيكان تضع تفسيرًا رسميًا للإسلام. والثقافيون مضطرون إلى نبذ كل قواعد التفسير العلمي حتى يصوروا أن العقيدة الإسلامية تسبب العنف، وإلى استبعاد كل عوامل السياق ويقوم بتحويل النصوص آليًا إلى أشياء جامدة. يقول عالم الأنثروبولوجيا طلال أسد إن الأديان لا يمكن اختزالها في جوهر واحد تكشف عنه نصوص تأسيسية. ولقد تفاعلت العقيدة الإسلامية طوال تاريخها مع ممارسات اجتماعية على نحو معقد، ولم تقدم خارطة تفصيلية شاملة لكل جانب من جوانب الحياة.[34]

لأول وهلة، قد يبدو أن الإصلاحيين يتجنبون هذه المشكلات لأنهم على الأقل يقرون بأن المعتاد هو التفسيرات المعتدلة للإسلام. لكن تصوراتهم للآثار العملية كثيرًا ما تكون اختزالية. وفي سعيهم إلى إثبات أن الأيديولوجية المتطرفة تملي العنف،

وجدوا أنفسهم مضطرين إلى تفصيل العلاقة بين الأفكار والأفعال. وهذا يسبب ضياع مسألة اختلاف معاني النصوص الإسلامية باختلاف الفاعلين واختلاف السياقات والأغراض. يغفل هذا التبسيط حقيقة أن الأطراف المختلفة تجد معاني مختلفة في النصوص الإسلامية في سياقات مختلفة وتوظفها لأغراض مختلفة. ويمكن التدليل على ذلك باستحضار مناظرات قديمة عن المعاني السياسية للإسلام. ففي أثناء الحرب الباردة، اختلف العلماء: هل يؤيد الإسلام الشيوعية أم الرأسمالية؟ اعتقد كثيرون، ومنهم برنارد لويس، أن للإسلام ارتباطا أصيلا بالشيوعية سببه أنهما يشتركان في التوجه نحو الشمولية – وهذه مقدمة لمقولات مثيلة غير مقنعة تشيع حاليًا. ويقدم آخرون أدلة مماثلة تشير إلى التوافق بين الإسلام والرأسمالية، فالدين في نهاية الأمر نشأ في ثقافة تجار.

أخذ البعض خطوة أبعد وتصوروا أنهم يلمحون عملية إصلاح يضطلع بها مجددون من داخل الإسلام، يدفعون الدين إلى شكل حديث، يعتمد على الإيمان الشخصي القائم على ضمير الفرد. ويرى باحثو التنمية في الولايات المتحدة المهتمون بالشرق الأوسط مثل ليونارد بيندر، أن هذا الفكر خطوة لازمة لظهور طبقة وسطى مؤيدة للرأسمالية في الدول الإسلامية. ومن المفارقات أن المجدد الذي اتخذ مثلًا على هذا التوجه كان سيد قطب الذي اعتبره بيندر مقدم "عنصر الفردانية"، الذي يمكن أن يمثل قاعدة ليبرالية إسلامية.[35] كان بيندر يشير إلى فكرة في كتاب قطب معالم في الطريق، وهي أن الهوية السياسية الإسلامية تقوم على حركة الفرد الحرة في اختياره جماعة المؤمنين على قبول الانتماءات القبلية أو العرقية أو القومية الموروثة. يرى قطب أن المجتمع الإسلامي يقوم "على رابطة العقيدة وحدها وليس على روابط أدنى أساسها الجنس واللون، أو اللغة والدولة، أو المصالح الإقليمية والقومية."[36] يؤكد قطب على أن تحرر الفرد عن طريق ضميره من سلطة الدولة الوطنية يتيح نشأة نموذج مجتمع إسلامي متحرر، "فوضى تجمُّع حرٍّ من المؤمنين الصادقين" لا يحتاج إلى قوانين أرضية.[37] يقول قطب:

> إن هذا الإعلان العام لتحرير "الإنسان" في "الأرض" من كل سلطان غير سلطان الله، بإعلان ألوهية الله وحده وربوبيته للعالمين، لم يكن إعلانًا نظريًا فلسفيًا سلبيًا ... إنما كان إعلانًا حركيًا واقعيًا إيجابيًا ... إعلانًا يراد له التحقيق العملي في صورة نظام يحكم البشر بشريعة الله، ويخرجهم بالفعل من العبودية للعباد إلى العبودية لله وحده بلا شريك ... ومن ثم لم يكن بد من أن يتخذ شكل "الحركة" إلى جانب شكل "البيان" ... ذلك ليواجه "الواقع" البشري بوسائل مكافئة لكل جوانبه... لكن الإسلام ليس مجرد "عقيدة" إن الإسلام كما قلنا إعلان عام لتحرير الإنسان من العبودية للعباد. فهو يهدف ابتداء إلى إزالة الأنظمة والحكومات التي تقوم على أساس حاكمية البشر للبشر وعبودية الإنسان للإنسان ... ثم يطلق الأفراد بعد ذلك أحرارًا - بالفعل - في اختيار العقيدة التي يريدونها بمحض إرادتهم - بعد رفع الضغط السياسي عنهم.[38]

في سياق الحرب الباردة، عندما كان التطرف الاشتراكي وليس الديني الخوف الأكبر، كانت هذه المقاطع بالنسبة إلى بيندر كافية لتقديم قطب كمعتنق لأفكار التحرر الفردي الحديثة من السلطة التقليدية والذاتية الدينية في سياق تجربة فردية حدسية لا تحتاج إلى رجال الدين التقليديين. في عام 1988، وصل بيندر إلى حد القول بأن "الدلالة السياسية لعمل قطب قد لا تتصف بالثورية العنيفة التي تبدو حاليًا"، بل إن فكرته عن الحرية الفردية يمكن أن تتيح "الظروف الاجتماعية اللازمة لظهور دولة برجوازية ليبرالية."[39] لكن بعد عشرين عامًا تم الاستشهاد بالمقتطفات نفسها في الحرب على الإرهاب كدليل على شمولية الإسلام السياسي، وقد اعتبر تقرير التفويض عن 11/ 9 كتاب معالم على الطريق مصدر فكر القاعدة. [40] ويشير هذا إلى أن الآثار العملية للنصوص الإسلامية البيّنة يشكلها السياق السياسي التي تقرأ فيه، وليس آلية حركة عنيفة أصيلة في هذه النصوص نفسها. حتى قطب نفسه قال إن دعوته إلى العنف تجاه الدولة المصرية ليس مبدأ

أيديولوجيًا، بل نتاج ظروف سياسية. في الليلة السابقة على إعدامه، كتب "كنا نظن أن الاعتقال مجرد اعتقال ينتهي إلى محاكمة عادلة، وعقوبات قانونية ... لم يفكر أحد في الرد بالقوة على العدوان."[41]

بسبب تأثير فكرة الارتباط المباشر بين الأيديولوجية والإرهاب، هناك خطر تجريم حيازة كتب مثل كتاب قطب معالم على الطريق في بريطانيا. في ديسمبر 2011، أدين أحمد فاراز في برمنغهام بتهمة حيازة كتب "متطرفة" وتوزيعها، منها كتاب معالم على الطريق، وحكم عليه بالسجن ثلاثة أعوام. (ألغت محكمة الاستئناف الحكم بعد سنة من السجن).[42] كانت أغلب نقاشات المحاكمة محاولات لتفسير كتاب معالم على الطريق. وفي منطوق الحكم، وصف القاضي الكتاب بأنه "مانوي"(*) انفصالي، ومفرط العنف، وادعى أنه يسيء تفسير تعاليم القرآن ليبرر رؤية منحرفة للإسلام.[43] منحت الحكومة نفسها الحق في تقرير أن كتبًا معينة شديدة الخطورة على مواطنيها، ولكي تفعل ذلك تحول القاضي إلى عالم لاهوت أو فقيه بالأمر الواقع، يميز بين تفسير قطب الخاطئ للإسلام وتفسير آخر يحظى بقبول رسمي. هذه الحرب الإصلاحية على الإرهاب صارت الحكومات فيها هي من يخبر أهل الدين بالمعنى الحقيقي لدينهم، وتدعم هذا بسلطة تجريم ما سواه. وهذا، في نهاية الأمر، يعني وضع قيد على حرية المؤمنين في استكشاف تراثهم النصي، وتفسيره بأنفسهم - ومن المفارقات أن هذا هو منهج من يوصفون بالأصوليين الذين تستهدف هذه السياسات تهميشهم. إن محاولات الحكومة أن تضع تفسيرًا رسميًا للإسلام بوصفه ديانة كبيرة مسالمة، بها من الخطأ مثل ما بالحملات التي تصور الإسلام باعتباره خطرًا كبيرًا.

(*) المانوية (Manichaeism) عقيدة أسسها الفارسي ماني (216 - 276) في عهد الإمبراطورية الساسانية. وهي توليفة من الغنوصية والمسيحية والبوذية والزرداشتية وعناصر أخرى متنوعة، ومن مبادئها الأساسية الصراع بين النور والظلام حيث تمثل المادة الظلام والشر. (المترجم)

البحث المحموم عن مسلمين معتدلين

من الناحية العملية، فإن تصنيف المسلمين إلى متطرفين ومعتدلين غير مستقر بالمرة. فالحد بين الفريقين يتبدل باستمرار مما يضع المسلمين المعتدلين في موقع غير آمن، تحت فحص دقيق للتأكد من أنهم بالفعل نأوا بأنفسهم عن أيديولوجية الإسلام السياسي. إن عملية تمييز صيغة معتدلة عن أخرى متطرفة لا تتم بتطبيق معايير موضوعية (مثل الدعوة إلى عنف سياسي ضد مواطنين آخرين)، بل بتطبيق مجرد لمنهجية معقدة يحكمها الارتياب، تفحص فيها المؤشرات الثقافية والدينية والسياسية للبحث عن علامات الولاء. على سبيل المثال، يستخدم إد حسين في كتابه الإسلامي سلسلة من الصفات للتمييز بين "الإسلام الحق" ("الروحاني"، "المعتدل"، "الصوفي"، "التراثي") وشكل مشوه من الإسلام وهو "أيديولوجية" ("متطرفة"، "ناشطة"، "سلفية"، "حرفية"، "معادية للغرب"، "سياسية").[44] هاتان المجموعتان من المصطلحات لا تلتزمان التصنيف الموضوع على نحو دقيق: فليس بالضرورة أن يكون الإسلام الروحاني تراثيًا، ولا الإسلام السياسي أن يكون حرفيًا، ويمكن أن يكون المرء صوفيًا ومعاديًا للغرب. فالاتجاهات الثقافية والمعتقدات الدينية والولاءات السياسية كلها مستقلة عن بعضها. لكن الإصلاحيين يميلون إلى افتراض أن الاتجاهات الثقافية والدينية للمسلمين يمكن أن تمثل مؤشرات على ولاءاتهم السياسية وإمكانية العنف.

في عام 2007، كتب بول بيرمان مقالًا في 28 ألف كلمة نشره في نيوريببليك، وخصصه لتقرير ما إذا كان الفيلسوف السويسري طارق رمضان معتدلًا أم متطرفًا. وكان رمضان قد مُنع من دخول الولايات المتحدة لأسباب تتعلق بالأمن القومي، لكنه كان كذلك زميل كلية سانت أنطوني، أكسفورد، وأستاذًا بجامعة إرازموس روتردام، وخدم ضمن فريق حكومي بريطاني لمحاربة التطرف. وفي كتاباته يعارض الحرفية في تفسير الإسلام ويدعو إلى استخدام "العقل في معالجة النصوص

حتـى يمكن التعامل مع تحديـات عصرها الجديدة، وتطـور المجتمعات الاجتماعي والاقتصادي والسياسي." وهو يقول إن هذه العملية ستكتشف أن الإسلام يشارك المجتمعات الغربية جوهر قيمها. لكنه كذلك يعارض السياسات الخارجية الغربية، ويضع نفسه داخل تراث الإسلام السياسي وشبكاته التنظيمية.[45] اتخذ بيرمان لمسار مقالـه ما سـماه "خطابًا مزدوجًا" عنـد رمضان، حتى يرى هـل وراء قناع الاعتدال متطرف خفي، وخلص إلى أنه في الواقع متطرف، ليس بسبب أي شيء قاله أو فعله، لكن لأنه أخفق في أن ينأى بنفسـه تمامًا عن التراث الفكري الإسـلامي، "ولا ينتج من هذا إلا إسـباغ الشرعية على الفكرة الإسـلامية الثوريـة، التي تميل بدورها، ولو بقدر ضئيل، إلى رفع مكانة الإرهاب."[46]

أمـا ديفيـد غودهـارت، وكان وقتهـا رئيـس تحرير مجلـة بروسـبكت البريطانية الليبراليـة، وأحـد إصلاحيـي الحرب عـلى الإرهـاب البارزين، فقـام بفحص حالة رمضـان، واعتـبره في فترة مـا نموذجًـا إيجابيًا للزعيم المسـلم الذي أصـاب بدعوة المسـلمين إلى اتخاذ القيم الغربية. لكن ذلـك الإعجاب توقف عندما حاول رمضان أن يتحـدث إلى العامة عن الأسـباب الأصلية للإرهاب، فقـال في صحيفة غارديان بوجـود "صلـة بـين الإرهـاب والسياسـة الخارجيـة."[47] اعتـبر غودهـارت هـذا خيانـة، وهاجم رمضان ووصفه بأنه "يسـعى إلى إثـارة الأحقاد"، وأنه "يتنصل من المسـئولية." وفي "خطاب مفتـوح" إلى رمضان، أعلن غودهـارت مفارقته رمضان كـما تفـرق الخيانة الأحبة، وقال فيه: "ظننت أنك مختلـف. كنتَ عصريًا واثقًا متعلمًا تدعو إلى إدماج المسـلمين، وضد البلقنـة الدينية والعرقية ... لقد أخطأت في الحكم عليـك."[48] بـدا رمضـان الآن مثلهم جميعًا: يقـول كلامًا طيبًا لكنـه في أعماقه ليس واحدًا منا. فقد حوله تعبيره عن رأي مختلف في أصول الإرهاب من مسـلم معتدل إلى مسـلم متطـرف. يقول كاتب العمـود الصحفي "الأوبزرفـر"، نيك كوهين، إن حركة معارضة الحرب على العراق في بريطانيا صارت خالية من المسـلمين المعتدلين بسـبب قيادة متطرفة.[49] فما الذي جعل شـخصية مثل سـلمى يعقوب، وهي أشهر

القيـادات الإسـلامية في حركـة معارضـة الحرب، إسـلامية متطرفة، وهـذا في نظر كوهين يعني أنها "عنصرية متعصبة لنوعها وكارهة للمثليين"؟[50] هل لأنها ترتدي الحجاب؟ أم لأنها مسلمة تختلف مع السياسة الخارجية الأمريكية البريطانية؟

أكثـر مـا يزعج الإصلاحيـين المسـلمون الغربيون الذيـن يدافعون عـن ضحايا عنـف الدول الغربيـة في مناطق أخرى من العالم. فصفة الاعتدال تقتضي أن ينسـى المسـلمون ما يعرفونه عن فلسطين والعراق وأفغانستان، ويعتنقون تهويمات الحرب على الإرهاب، وعليهم أن يحبسوا دينهم في المجال الخاص، وفي الوقت ذاته يهاجمون تفسـيرات المتطرفـين الخاطئـة للإسـلام، ويفـترض أن ينظـروا إلى أنفسـهم كأفراد ليبراليين، وفي الوقت نفسـه يعلنـون ولاءهم للجماعة الوطنيـة. وعليهم أن يضعوا سـلطة العقـل فوق الثقـة العمياء عـلى ألا يقودهم ذلـك إلى توجيـه الانتقادات إلى الغرب. ينبغي عليهم إعلان إدانة استخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية - إلا أن تكون حكوماتهم هي من يفعل ذلك، فلا عجب أن يصعب إيجاد مسلمين معتدلين.

ليبرالية الهوية

يشـبه ليبراليـو الحـرب على الإرهـاب سـابقيهم في الحرب البـاردة، فهـم جميعًا تطاردهـم فكرة وقـوف الحرية الفردية عقبـة أمام تكوين الهويـات الجمعية اللازمة لتحريك قضيتهم. وبالمقارنة بالثقافيين الذين يرفعون عقيرتهم بالدفاع عن الحضارة الغربية ضد التطرف الإسـلامي، فإن الإصلاحيين لا يملكون سوى شعارات بادية الضعـف عـن القيـم الليبرالية والتعدديـة والتسـامح. فهل يكفي هذا لشـن حرب ثقافية على أيديولوجية متكاملة مثل الإسـلام السـياسي تدعي أنها تسـير باسم الله؟ فمن ناحية، يتطلع الإصلاحيون إلى سياسـة خالية من الحماسـة الشعبية، ومن ناحية أخـرى، هم مضطـرون إلى محاكاة الادعـاءات الأيديولوجية الكـبرى. التي يرفعها أعداؤهـم المتطرفـون، ومـن ثم يصنعـون لغة لهم قوامهـا التعبير عـن صراع موت وحيـاة. لذلك كانوا مضطرين إلى اسـتعارة المذهب الثقافي من سـلة الأيديولوجية،

ويعتنقون فكرة مواجهة الغرب بتهديد ثقافي جوهري. بل إنهم قاموا بإعادة تعريف معنى الهوية الغربية: فبينما أخذت الصورة الثقافية للحرب على الإرهاب شكل حملة للدفاع عن هوية مسيحية يهودية، فالصورة الإصلاحية أخذت شكل معركة للدفاع عن القيم الليبرالية التي اعتبروها تعريفًا للغرب بعد عقد الستينيات.

مـن هذا المنظـور، كتـب صحفـي الأوبزيرفر، أنـدرو أنطـوني، كتابـه العواقب عـام 2007،[51] إذ يقـدم تصوره الليـبرالي لصدام الحضارات، وخطـوط المواجهة واضحة، على جانب هناك التنوير الغربي، وعلى الجانب الآخر، ما يسـميه "إظلام" العالم الإسلامي. يقول أنطوني إن العالم العربي يعاني "فقرًا في الفضول الفكري [و] جهـلًا متعمدًا."[52] وإن فشـله الثقـافي في إنتاج فكر عقلاني مسـتقل يعني ضرورة ألا يـتردد الليبراليون الغربيون في فرض قيمهم العالمية. ويقول إن الثقافة البريطانية كانـت "عبر القرون" تجنـح إلى تقدير "حقوق معينة وحريات ومسـئوليات وحماية وفرص"، بينما تقدر "ثقافات تقليدية كثيرة في العالم الثالث الفسـاد والتحيز الجنسي ومعـاداة المثليـة الجنسـية والقبلية والسـلطوية الأبوية." وهو لا يجـد بدًا من ضرب مثالـين: حالـة تزويـر في التصويـت بين بعـض الآسـيويين الجنوبيـين في برمنغهام، إنجلـترا، وحالـة تزوير امتحانـات في جامعة هنديـة.[53] وليس القصـد طرح رؤية إمبريقيـة (قائمـة على التجربة). ولا يهتم الرجل باستكشـاف سـبل مكافحة معاداة المثلية الجنسـية في الثقافـات التقليدية. إنما القصد هو أداء الهويـة، الرغبة في أن يرفع جيـش ليبرالي رايـة الغرب، حتى ينتهي احتكار المحافظين مصادر الطاقة السياسـية للحرب على الإرهاب.

تظهر صورة مشابهة في كتاب الصعيد الثاني، تأليف مارتن إيمس، وهو عبارة عن مجموعة كتابات عن 11/ 9 والحرب على الإرهاب. وفي قسم عن "العقل المتواكل" لدى "الذكر المسلم"، يقول إيمس: "لا شك أن نزعة البحث العقلاني ضعيفة جدًا حاليًا، وسـط كافة فئات الذكور المسـلمين."[54] وهو يرى أن "مشـكلة المسـلمين" تنبـع مـن إحبـاط ثقافي جنـسي، ويذهـب في تأملـه إلى أن غضب معـاداة الغرب في

كتابات سيد قطب الإسلامية مرده إخفاقه في جذب النساء أثناء إقامته في الولايات المتحدة في الخمسينيات. ويتخيل أن التفجيرات الانتحارية، وممارسة التعذيب في زنازين الشرطة العربية كلها نتاج إحباط جنسي أو عجز ذكوري. وهكذا، تفسر الكراهية المرضية، وعنف العدو في الحرب على الإرهاب بوصفها نتاجًا لثقافة غير صحية تكبت أو تسيء توجيه الرغبة الجنسية الذكورية، ثقافة تناقض ضمنًا ثقافة الحرية الجنسية الغربية لفترة ما بعد الستينيات. وإن تغطية النساء أجسامهن، باستخدام أنواع مختلفة من أغطية الرأس، لدليل على الرفض القاطع "للانفتاح" الجنسي الغربي.

كما يبدي إيمس قلقه من الفحولة التي تسبب تكاثر المسلمين. وهو يؤيد ما جاء في كتاب مارك ستين أمريكا وحدها، حيث يقول إنه في غضون عقود قليلة، ستخضع أوروبا لاستيلاء ديموغرافي من المسلمين بسبب ارتفاع معدلات تكاثرهم، فليس هناك دولة واحدة في غرب أوروبا تتزايد بمعدل 2.1 طفل لكل امرأة. ويضيف إيمس:

> يمكننا توقع أوروبا مختزلة نادرة السكان في عالم دون عداوة وقتل، وليس هذا عالمنا. إن معدل المواليد 6.76 في الصومال، و6.69 في أفغانستان، و6.58 في اليمن.

يرى إيمس أن تقدير أوروبا لاستقلالية النساء فيما يخص التكاثر الجنسي يعوقها في "حربها الديموغرافية" ضد المهاجرين من دول إسلامية؛ لأن النساء يقررن إنجاب عدد أقل من الأطفال.[55] تكمن مسألة الاختلافات الثقافية وراء القلق من الكبت الجنسي وارتفاع الخصوبة بين المسلمين، الذي يجعل المسلمين يمثلون تهديدًا، كما يرى إيمس، هو رفضهم التام للرؤية الأوروبية لمسألة النوع والعلاقات الجنسية، فيقول: "إن لم تكن الجغرافيا السياسية مجال معرفتي الطبيعي، فإن الذكورة هي هذا المجال"، ويقصد بذلك أن فهم العنصر السياسي الإسلامي لا يأتي من

طريق الجغرافيا السياسية بقدر ما يأتي من ثقافة تشوه الذكورة.[56] وبذلك، ينسج إيمس ثوبًا من خيوط ليبرالية وأخرى محافظة، وكلها يؤدي إلى مخاوف تقليدية وهي مخاوف تتغلغل في الثقافات الخارجية الغريبة. لكن هذا الإطار تحديدًا يختلف عن أنماط مألوفة من الرؤية العنصرية المرتبطة بلون البشرة، ويمكن أن تدعي الدفاع عن أسلوب حياة ليبرالي، وتتخذ صورة متجاوزة للعرق. وفي عام 2006، قال إيمس في مقابلة شخصية:

> هناك شعور ملح – ألا تحس به؟- في أن تقول: "لا بد للمجتمع الإسلامي أن يعاني حتى يرتب بيته". أي نوع من المعاناة؟ حظر السفر عليهم. الترحيل- لاحقا. تقليص حرياتهم. التجريد من الملابس وتفتيش كل من يبدو عليه ملامح الشرق الأوسط أو باكستان... إجراءات تمييز، حتى يتأذى المجتمع كله فيبدؤون جميعًا في التشدد مع أولادهم.[57]

المثير هنا هو أن بعض الإصلاحيين – ليبراليين ويساريين سابقين من جيل 1968، الذين شكلتهم تجارب سابقة في تنظيم الحملات عن قضايا النوع والشئون الجنسية والرقابة – حولوا القيم التي كانوا يدافعون عنها إلى رموز للهوية الغربية. فما كان من قبل دعوة للحرية في المجتمعات الغربية انحدر إلى دعوة للدفاع عن أسلوب حياة ليبرالي ضد أعداء أجانب.[58] وبرغم كثرة ترديد شعار قيم التنوير، فإن مبدأ التنوير (الإنساني العام)، وهو رفض كل سلطة تقف في طريق التفكير الحر لأفراد متساويين، صار، صراحة، غير متوافق مع حرب الإصلاحيين على الإرهاب: وليس هدفها تشجيع الفكر المستقل، بل إعادة تشكيل الهوية طبقًا لأجندة حكومية. على الجانب الآخر، فإن التجربة التاريخية الغربية (الخاصة) المتعلقة بتحرير الأفراد المستنيرين أنفسهم من سلطة الكنيسة الدينية صارت مرشحة بقوة من الإصلاحيين ليتخذها المسلمون نموذجًا يتبعونه. وفي محاولة لحسم هذا التوتر بين الإنساني العام

والخاص، أزال الإصلاحيون الفاصل بين الليبرالية بوصفها مجموعة من المبادئ الإنسانية العامة المرتبطة بحركة التنوير (التي يمكن أن تكون أساسًا لنقد المؤسسات الاجتماعية)، والليبرالية بوصفها ما سماه إدموند بيرك "ميراثًا" - أي المشترك من العادات والتقاليد التي يظن لزومها للحفاظ على طريقة حياة معينة - صارت الليبرالية شكلًا من سياسات الهوية.[59]

يقول أليكسيس دي توكفيل في كتابه الديمقراطية في أمريكا إن مواطني الولايات المتحدة الليبرالية "يعيش كل واحد منهم نائيًا، لا يعرف شيئًا عن مصير الآخرين جميعًا."[60] هذا الفراغ في الفلسفة الاجتماعية الليبرالية - أي عجزها عن إنشاء روابط مشتركة - هو ما أدى تاريخيًا إلى استعارة الليبرالية من اليسار، واعتناق أفكار المساواة الاجتماعية وحقوق الإعانة الاجتماعية حتى تضع نفسها في إطار ثقافة جمعية. لكن الحرب على الإرهاب قدمت مادة لاصقة مختلفة لضم المجتمع كله، فقد اتخذت القيم الليبرالية وكأنها سياسات هوية تتعلق بالأمن القومي وليست سياسات مساواة تتعلق بالأمن الاجتماعي، وكانت من قبل الأساس الثقافي لهوية غربية ومقياسًا عالميًا للحضارة. ولم يتضح هذا في أي مكان كما اتضح في صورة المثقف الليبرالي الذي يدعي تجاوز سياسات الهوية في ساحة الضمير المقدسة، التي يعلن منها غضبه على أعداء الغرب باسم القيم العالمية. إن التمركز الأيديولوجي الليبرالي المتجاوز الهوية هو ما سمح بجمع شتات الهوية الغربية نفسها.

في حملتها لتغيير الهوية الإسلامية، جرى تحول في الليبرالية نفسها، صارت أيديولوجية للحرب الشاملة ساقت دعاتها إلى ما سماه المُنظّر الإيطالي دومينيكو لوسيردو "تناقضًا أدائيًا مأساويًا."[61] فقد أعاد ليبراليو الحرب على الإرهاب جوانب ضعف البناء الفكري الذي ورثوه عن الحرب الباردة. فقد قالوا إن مشكلة التحديات السياسية المتطرفة التي تواجه المجتمع الغربي تكمن في أيديولوجيات أجنبية تنتج العنف بطبيعتها. وليتم ذلك، تبرأوا من العنف التأسيسي الذي يعتمد

عليه المجتمع الليبرالي: أي الحياة التي يعيشها "الآخرون" في ظل التصنيف العنصري، وهي "حالة استثناء" تعلق فيها المعايير الليبرالية على نحو دائم - باسم الدفاع عن أسلوب الحياة الليبرالي،[62] على ما في ذلك من مفارقة. إن محاربة عدو متطرف يصفه هنتنغتون بأنه "عدو مثالي" - لأنه "معادٍ أيديولوجيًا" و"مختلفًا جنسًا وثقافة" - تتطلب أن تصير الليبرالية سياسة هوية، دعوة لإعادة شحن بطاريات الانتماء، واتخاذ موقف الدفاع عن أسلوب حياة - عسكريًا وفكريًا وثقافيًا - وفي الوقت نفسه ادعاء سمت الحضارة الإنسانية العالمية.[63]

الفصل الرابع
أسطورة التحول إلى التطرف

ليس للدين علاقة بهذا. كنا نشاهد الأفلام، وتعرض علينا أفلام فيديو بها مشاهد الحرب في العراق. وقيل لنا إنه من واجبنا أن نفعل شيئًا كبيرًا. وعلى هذا اجتمعنا.

- حسين عمر في مقابلة شخصية بعد المشاركة في التخطيط لتفجير قطار أنفاق لندن، في 21 يوليو 2005

إن طريقة أي حكومة في فهم العنف الموجه إليها يكشف لنا عن طبيعة تلك الحكومة بالقدر الذي يكشفه لنا عن طبيعة خصومها مرتكبي العنف. بعد أن عُثر على أولريكا ماينهوف، المنتمية إلى فصيل الجيش الأحمر في ألمانيا الغربية، مشنوقة في زنزانتها عام 1976، قام المسئولون باستخراج مخها سرًا على أمل أن يستطيع متخصصو الأمراض العصبية معرفة سبب تخليها عن مستقبل ناجح كصحفية، لتشارك في تأسيس هذه المجموعة المسلحة اليسارية المتطرفة. كان مسئولو الحكومة يرون أن المصدر الطبيعي لعنفها هو عيوب بالمخ وليس الصراعات السياسية التي عانت منها ألمانيا بعد الحرب. وبالمثل، قام الطبيب النفسي جيه. سي. كاروذرز بفحص متمردي ماو ماو الذين اعتقلهم الجيش البريطاني في كينيا المستعمرة، وادعى اكتشاف "دليل

علمي ثابت" يثبت أن التمرد "لم يكن سياسيًا" بل مرضًا نفسيًا، وهذه النتيجة هي ما سوغت الحاجة إلى استمرار الحكومة الاستعمارية.[1]

في أعقاب 11/ 9، تم منع المناقشة العلنية لأسباب الإرهاب على نطاق واسع، بافتراض عدم وجود تفسير للإرهاب وراء ذهنية الشر التي لدى المعتدين. ساد تفسير أصحاب المذهب الثقافي المشهد تقريبًا، فقالوا إن الإرهابيين مدفوعون بهوس ديني أصيل في الإسلام، ولم يأخذوا خطوة واحدة نحو تفصيل هذا التحليل. أما من يريدون وضع غلالة من العلم على هذه المعادلة البسيطة، فلجأوا إلى والتر لاكير، صاحب أطروحة "الإرهاب الجديد" التي تميز بين أشكال سياسية أقدم للإرهاب، تدفعها القومية والشيوعية أو الفاشية و"العنف الأصولي الإسلامي" الذي يرى أنه "متجذر في الهوس الديني."[2] ولكن في عام 2004، ظهرت جوانب قصور هذا التفسير للإرهاب. فعندما أدركت الحكومات أن عمليات القتل والاعتقال لم تعد وحدها كافية لتحقيق النجاح، بدأت تبحث عن خطاب جديد يعدل مسار جهود مكافحة الإرهاب. وعليه صار من اللازم رفع الحظر عن نقاش أسباب الإرهاب. وبرز مفهوم التحول إلى التطرف كوسيلة يستخدمها صناع السياسة لاستكشاف طريقة صناعة الإرهابي لإتاحة أساس تحليلي لإستراتيجيات وقائية تتجاوز استخدام عنف الدولة.

يتولى بيتر نيومان إدارة المركز الدولي لدراسة التحول إلى التطرف في كينغز كوليدج، لندن، وهو أحد مؤسسي خطاب التحول إلى التطرف الجديد. وهو أيضًا باحث متواصل مع صناع السياسة في وستمنستر وواشنطن. كتب في 2008 عن قيمة مفهوم التحول إلى التطرف، يقول:

> في أعقاب الهجمات على الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001 ... أصبح الحديث عن "جذور الإرهاب" صعبًا جدًا فجأة، وادعى المعلقون أن هذا كان محاولة لإيجاد العذر وتبرير قتل المدنيين الأبرياء. ومع ذلك، كان واضحًا [وقتها]

أن مناقشة العوامل الكامنة وراء هذه الظاهرة الجديدة فيما يبدو أمر ضروري عاجل، لذلك بدأ الخبراء والمسئولون الإشارة إلى "التحول إلى التطرف" كلما أرادوا الحديث عن "ما يحدث قبل أن تنفجر القنبلة." وفي الجو المشحون بشدة عقب هجمات 11 سبتمبر، كان مفهوم التحول إلى التطرف هو الذي فتح الباب مرة أخرى لمناقشة القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية الكامنة وراء الإرهاب والعنف السياسي.[3]

وفي سياق الحرب المتصاعدة على الإرهاب، تمكنت هذه المناقشة الجديدة للتحول إلى التطرف من تقديم نفسها بوصفها البديل الأعقل، الأكثر ليبرالية من تفسيرات الإرهاب البسيطة التي طرحت بعد 11/ 9. سلمت هذه المناقشة بأن الإرهاب مشكلة يمكن دراستها وتحليلها وإخضاعها لحلول سياسية تتجاوز استخدام القوة المادية. أما في الواقع، فقد كان خطاب التحول إلى التطرف من بدايته مرتبطًا بمطالب صناعة سياسة مكافحة الإرهاب، وليس بالسعي إلى الدرس الموضوعي لكيفية تولد ظاهرة الإرهاب. وبدلًا من إرساء مبادئ فهم علمي لأسباب الإرهاب - ما سماه كانط "الاستخدام العام للعقل"، الذي يستهدف تنوير المجتمع - حصر خطاب التحول إلى التطرف نفسه في "الاستخدام الخاص للعقل" (أي الوفاء بحاجات "منصب أو مكتب حكومي معين")، مما قيد العملية الفكرية بحاجات المؤسسات الأمنية الحكومية.[4]

وعلى هذا النحو، ورث مفهوم التحول إلى التطرف من أول لحظة عددًا من المفاهيم الجاهزة المقيدة. فمن يرتكبون العنف الإرهابي يأتون من وعاء أكبر للإرهابيين يشتركون في أيديولوجية يستلهمون منها أفعالهم. ويمكن التنبؤ بدخول هذا الوعاء الأوسع للإرهابيين باستخدام عوامل نفسية أو فقهية فردية أو جماعية. وتمكن معرفة هذه العوامل الحكومات من وضع السياسات التي تقلل احتمال الإرهاب. إن دراسة التحول إلى التطرف، وهي كما يُدّعى تأمل لأسباب

الإرهـاب، محـدودة عمليًـا بسـؤال أضيق كثـيرًا: لماذا يؤيـد بعض المسـلمين تأويلًا متطرفًا للإرهاب يؤدي إلى العنف؟ هذا السـؤال بطبيعة الحال يعد العنف الإرهابي نتاجًا لطريقة تفسـير الإسـلام، وهكذا يسـتبعد أي تفكير في الإرهاب الذي يرتكبه غـير المسـلمين. ثمـة تمييز مسبق يجري بـين الإرهاب الجديـد، يعد في أصـل الدين الإسـلامي، والإرهاب القديم المرتبط بالعنف السـياسي الوطني أو اليسـاري، ولا يـكاد به سـؤال التحول إلى الإرهـاب. أما الإجابات عن سـؤال دوافع هذه العملية فستستبعد أي دور سببي لأفعال الحكومات الغربية أو حلفائها في مناطق أخرى من العالم. وتحل محلها مسـارات فقهية ونفسـية فردية لا علاقة لها بالظروف الاجتماعية والسياسية، ويدعى أنها السبب الأصلي في عملية التحول إلى التطرف. وبينما تعترف بعض التفسـيرات بالعامل السـياسي - باسـتخدام لغة مخففة مثل "الأحقاد بسـبب ألـوان ظلم حقيقية أو متخيلة" - فـإن هذا لا يحدث إلا لمواجهة دليل تجريبي دامغ، قبـل أن ينتقلـوا سريعًا إلى دنيا علم النفس أو الفقه المريحـة. وبينما لا ترى الصلة بين العنف الإرهابي والأسـباب السياسية، فإن النشاط السياسي السلمي للمجموعات الإسـلامية التي يُظن اشتراكها في الأيديولوجية مع الإرهابيين، تعد مظهرًا آخر من مظاهـر عملية التحول إلى التطرف، جذورها في مسـارات فقهيـة دينية و/ أو دينية، وهي بذلك تخرج من حيز السياسـة لأنها تعد متضامنة مع الإرهاب المسـتوحى من الدين. وكما يقول المؤرخ مارك سيدفيك في أحد التحليلات القليلة لخطاب التحول إلى التطرف:

> يؤكـد مفهـوم التحـول إلى التطـرف على الفـرد، وإلى حـد ما عـلى الأيديولوجية والجماعـة، ويتغافل بشـكل لافت عن الظروف الأوسـع - "الأسـباب الجذرية" إلى درجـة أنه صار من الصعب جـدًا الكلام عنها بعد 11/ 9. وهـي مازالت بعيدة عن نطـاق التحليـلات. وطالمـا تغافلنا عن الظروف التـي تفرز الأحقاد التـي يعلن عنها

المتطرفون الإسلاميون، فمن الحتمي أن يبدو المتطرف الإسلامي "متمردًا بلا قضية."[٥]

يتبع محللو التحول إلى التطرف هذا المسار فيقدمون لصناع السياسة ما يطلبونه. فبعد مقتل المخرج الهولندي ثيو فان غوخ في أمستردام في عام 2004، وهجمات 7/ 7 على منظومة النقل في لندن، برزت قضية الإرهاب الناشئ في الوطن الذي يضم مواطنين أوروبيين ينفذون أعمال عنف في الداخل. وبدأ المسئولون الحكوميون، في هولندا أولًا ثم في كل الدول، في استحداث سياسات مكافحة التحول إلى التطرف على أمل إجهاض هذا العنف. وكانوا يفترضون أن معرفة المؤشرات على التحول الفردي أو الجماعي إلى التطرف ستسمح بإنشاء منظومة إنذار مبكر تكشف العنف الديني. صارت السلطات تظن القدرة على فحص المواطنين المسلمين لكشف علامات التحول إلى التطرف، ثم التدخل لمنع الانزلاق إلى التطرف. وبدلًا من أن تقوم مراكز الأبحاث وأقسام دراسات التطرف بتزويد الحكومات بتحليل شامل لأسباب الإرهاب الناشئ في الوطن، فإنها - وقد نشأت في الجامعات بعد 11/ 9 لجذب تمويل حكومي جديد لأبحاث الأمن القومي - بدأت تضع نموذجًا للعملية التي يظن أن الفرد يمر بها حتى يصير مؤيدًا للأيديولوجيات المتطرفة التي يظن أنها تكمن وراء العنف الإرهابي. فلابد من تذكر أن مخاطبة السياق السياسي الأكبر للإرهاب لا يصلح نقطة بداية مع مسئولي الحكومة، حيث إن حدودهم الحاكمة للسياسة الخارجية في الشرق الأوسط وجنوب آسيا ثابتة كأنها منقوشة على الحجر.

تعد الفترة بداية من 2004 زمن فرص جديدة لمن رسخوا مكانتهم كعلماء في هذا المجال، ويتضمن ذلك تمويلًا جديدًا وجمهورًا جديدًا، في أوروبا أولًا، ثم في الولايات المتحدة، لا سيما بعد انتخابات 2008، حيث جاءت برئيس أراد نوعًا جديدًا من الحديث عن مكافحة الإرهاب، وواجه عامًا ونصف العام من ولايته الأولى، شهد فيها محاولة تفجير ميدان "تايمز سكوير" بسيارة مفخخة على يد مسلم

أمريكي. قال دزرائيلي(*) مرة في أوج التوسع الاستعماري البريطاني "الشرق مهنة." واستخدم إدوارد سعيد المقولة كلمة تقديم لكتابه الاستشراق. واليوم مكافحة التحول إلى التطرف مهنة، مع دخول باحثين شباب إلى صناعة صغيرة هي مراكز أبحاث الأمن القومي وأقسام دراسات الإرهاب ووحدات إنفاذ القانون لمكافحة الإرهاب والأعمال الاستخباراتية، للعمل على إنتاج نماذج التحول إلى التطرف. وبالطبع يريد باحثو العنف السياسي أن تستفيد المجتمعات من عملهم حتى يقل هذا العنف. لكن البحث العلمي الحقيقي يعني القيام بواجب تفحص الافتراضات الأساسية التي تميز حدود العلم، لا سيما عندما تكون تلك الافتراضات انعكاسًا لأولويات الحكومات، وهي نفسها أطراف في الصراع محل الدراسة.

كان مصطلح "التحول إلى التطرف" قبل 2001 يتردد استخدامه على نحو غير رسمي في الكتابات الأكاديمية ليشير إلى حدوث نقلة إلى السياسات المتطرفة (ولا يقصد المسلمون بهذا عادة)، ومع عام 2004، اكتسب المصطلح معناه الجديد الذي يدل على عملية نفسية أو دينية يتحول بها المسلمون إلى اعتناق آراء متطرفة. وبحلول عام 2010، كان ينشر ما يزيد عن مائة مقال عن التحول إلى التطرف في الدوريات العلمية المحكمة سنويًا. وفي هذا الفصل سأفحص عمل بعض الباحثين الرواد في التحول إلى التطرف، وأثبت أن تحليلاتهم مستمدة من الأهداف البعيدة والقريبة للحكومات؛ لأنها المستهلك الأكبر لكتاباتهم مما ينأى بها عن الدرس الموضوعي للظاهرة. وليس الأمر مجرد تعبير عن تحيزات بسبب التمويل أو الحيز المشترك بين الوكالات الحكومية ومراكز الأبحاث، أو ضغوط مؤسسية أخرى، بل بافتراضات أيديولوجية تحدد ما يعد مشروعًا أو غير مشروع في سياق هذا الخطاب. النتيجة أن باحثي التحول إلى التطرف يعجزون دائمًا عن تناول واقع الصراعات السياسية التي يدّعون أنهم يريدون فهمها. بل إنهم اخترعوا مفهومًا يدخل هذه التحيزات

(*) بينجامين دزرائيلي سياسي بريطاني تولي رئاسة الوزارة في بريطانيا مرتين من 27 فبراير إلى 1 ديسمبر 1868، ومن 20 فبراير 1874 إلى 21 أبريل 1880. (المترجم)

والأهواء في فكر المسئولين، والنتيجة أن هذا الفكر يشكل الممارسات والترتيبات التي تعد لمكافحة التحول إلى التطرف، مما يخلف تمييزًا وقيودًا غير مشروطة على الحريات المدنية. وليس منهجي أن أواجه استنتاجات باحثي التحول إلى التطرف بمجموعات بديلة من البيانات الإمبريقية، بل استكشاف الأطر الفكرية المستخدمة لفهم البيانات أينما وجدت، وإثبات أن البيانات المحدودة المتوفرة نفسها لابد أن تؤدي إلى استنتاجات مختلفة عمّا قدموا.

مزاج ثقافي نفسي أصيل

كتب والتر لاكير مقالةً في عام 2004 تمثل نقطة انطلاق مفيدة وجسرًا بين دراسات الإرهاب الأسبق وكتابات التحول إلى التطرف الناشئة وقتها. ولاكير من المطلعين المخضرمين على شئون واشنطن، برز اسمه في الخمسينيات ممثلًا عن إسرائيل في "التجمع من أجل الحرية الثقافية" الممول من سي آي إيه.[6] يبدأ مقاله بالتأكيد على أن "القاعدة تأسست وأحداث 11 سبتمبر وقعت ليس بسبب نزاع على أرض أو الشعور بظلم قومي، بل بسبب فريضة دينية - وهي الجهاد وتطبيق الشريعة." وموقفه الرافض لأي ارتباط بين الإرهاب والفقر أو قضايا كقضية فلسطين قائم على القول إن جماعات كثيرة تعاني الفقر أو الظلم، لكنهم لا يلجأون جميعًا إلى العنف. وبهذا يهبط من دائرة واسعة هي الاقتصاد أو السياسة إلى مستوى الفرد: "كيف تفسر أن من بين 100 ناشط مسلح يؤمنون بعدالة قضيتهم بالدرجة نفسها، لا يدخل إلا القليل منهم في الأعمال الإرهابية؟" وهنا نواجه السؤال التأسيسي لخطاب التحول إلى التطرف، الذي يقول إنه كان مهملًا حتى الساعة، وإن الإجابة عليه ستكشف سببًا أصليًا لا يشير إلى السياق الأساسي الأوسع، بل يركز على ما يسميه "مزاجًا ثقافيًا نفسيًا أصيلًا." إن صياغة السؤال السببي الأصيل على هذا النحو، وتقديم نموذج "المزاج الأصيل" يتيح بالطبع لوكالات الاستخبارات وإنفاذ القانون إمكانية إطار تحليلي يمكن استخدامه لأغراض المراقبة. إن الفكر

البحثي الذي يربط بين "مزاج أصيل"، ثقافيًا كان أو دينيًا أو مزيجًا منهما، وبين العنف الإرهابي يتيح لجامعي المعلومات الاستخباراتية أن يستخدموا هذا "المزاج الأصيل" مرادفًا للخطر الإرهابي، وأن يخططوا جهودهم في المراقبة على هذا الأساس.

يوجه لاكير اهتمامه إلى أوروبا ليثبت قوله، إذ يقول إنها "على الأرجح أضعف ميدان قتال" و"القاعدة الرئيسة لجماعات دعم الإرهابيين." ويزعم أن هذا نتاج عملية "أسرع بها نمو المجتمعات الإسلامية وزيادة التوتر مع أهل البلاد، والحرية النسبية التي تمكن المتطرفين من أن ينظموا أنفسهم في مساجد ومنظمات ثقافية معينة." وإن عجز "القادمين الجدد المسلمين" عن الاندماج في أوروبا – "وليس الاندماج الثقافي والاجتماعي هو ما يريده القادمون الجدد قطعًا" – ليعكس رغبة في الحفاظ على هوية دينية وعرقية. وقد أدى هذا بدوره إلى "تحول الجيل الثاني من المهاجرين إلى التطرف" الذي يتجلى في مشاعر حادة "بالسخط والعداوة" للسلطات والجيران غير المسلمين يغذيها عجز عن الإنجاز و"كبت جنسي." من هنا جاء "العدوان المطلق" الذي يسكن "البيئة التي نشأ في الإرهاب الإسلامي وجماعات دعم الإرهاب في أوروبا الغربية."[7]

يحتوي هذا العرض المبكر على أهم عناصر خطاب التحول إلى التطرف الحالي ومغالطاته، ويركز على معتقدات الأفراد الدينية ونفسيتهم مع تهوين أثر العناصر السياسية، والقول إن أصل الإرهاب ثقافة شبابية أوسع قوامها الغضب والعدوان، مع تقديم قائمة بالعوامل التي من شأنها أن تدفع الأفراد إلى دعم الإرهاب مثل الاتجاهات المعادية للغرب والأصولية الدينية والانعزال. ومصطلح "التحول إلى التطرف" بطبيعته أقرب إلى مزج عدد من المعاني التي ينبغي أن تكون متمايزة تحليليًا – السخط واغتراب الشباب والمعارضة المتطرفة والأصولية الدينية والميل إلى العنف. يسبق ذلك تقديم افتراضات متحيزة، ولا أساس لها عن التاريخ الاجتماعي والسياسي للمسلمين في أوروبا مع تأكيد عملية سببية تبدأ من "مزاج ثقافي نفسي

أصيـل" وتصل إلى العنـف دون أي دليل معتمد. وأخيرًا، مما يسـتحق الذكر غياب أي إشارة إلى لغة خطاب حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشأن الحاجة إلى خـوض حرب على الإسـلام المتطرف، أو الحرب على العـراق، أو توحد ملايين المسـلمين الأوروبيـين وغـير المسـلمين لمعارضتها معارضـة قويـة، ولا إخفاق هذه الحركات في منع الحرب بأساليب ديمقراطية.

يمكن اعتبار أعمال من كتب بعد لاكير في خطاب التحول إلى التطرف محاولات لمنهجـة الإطار الأسـاسي الذي وضعـه في 2004، ربما اتخذوا وجهـات عدة لكنهم ينطلقـون مـن النقطـة نفسـها. يـرى البعض أن مسـألة المعتقـد الدينـي - أي الجزء الثقـافي في المـزاج الأصيـل عند لاكير - هي الأهم. فإذا اسـتطعنا تمييـز مجموعة من المعتقدات الدينية - أي أيديولوجية - يشـترك فيها الإرهابيون مع دائرة أوسـع من المتطرفـين، ويرفضها المسـلمون المعتدلون، أمكن وضع نموذج تعـد فيه المعتقدات الدينيـة مـؤشرات تحـول إلى التطرف، وهـذه نقطة عـلى طريق التحـول إلى إرهابي. ويمكن تسـمية هذا بالمدخل الديني الفقهي للتحول إلى التطرف. يقدم هذا المدخل أساسًـا علميًا للمسـئولين الأمنيين لتوجيه موارد المراقبة والاستقصاء إلى أي جماعة من الناس تصادف اعتناقهم معتقدات دينية معينة - ولنقل السـلفيين. المشـكلة هي عدم وجود سبب حقيقي يجعلنا نربط بين هذه المعتقدات الدينية والعنف الإرهابي، وعليـه فإن النمـوذج الدينـي في التحول إلى التطـرف ليس إلا إسـباغ الشرعية على تدخل حكومي غير مفيد في الحياة الدينية الخاصة لأعداد كبيرة من المواطنين.

الاتجاه الثاني الذي ينطلق من مقالة لاكير، المنشورة عام 2004، هو التنبه للنفسية الفردية والجماعية. فنسـأل ما العملية التي تتفاقم فيها حالات بعض الأفراد الذهنية مـن اغـتراب أو سـخط حتى تصـل إلى المعتقـدات المتطرفـة، ولا يحـدث ذلك عند غيرهم؟ هـذا المدخل النفسي للتحول إلى التطرف يتيح الإمكانات التنبؤية نفسـها، كما يتيح تفسيرًا أكثر تعقيدًا؛ إذ ينظر إلى عملية نفسية مثل آلية حراك جماعية أو صراع مـع الهوية في علاقـة تفاعلية مع عملية اكتسـاب أيديولوجية متطرفة. وهكذا ينشـأ

مزيج معين من عوامل نفسية ومعتقدات دينية فيصير خير دليل لكشف التحول إلى التطرف. ويكمن في قلب المدخلين الديني والنفسي فكرة انتشار الأفكار المتطرفة. وكأنها فيروس قادر على تحويل الناس إلى متطرفين يتسمون بالعنف. وهذا يسوق هيئات إنفاذ القانون إلى محاولة منع تعرض الناس لهذا الفيروس، سواء وجد في محتويات كتاب أو مواقع إنترنت أو في كلمات دعاة أو نشطاء متطرفين.

وثمة نقطة أخرى تستحق الذكر. يهتم المسئولون الأمنيون بأنماط الاعتقاد والسلوك التي "ترتبط" باحتمال خطر الإرهاب، سواء كانت "تسبب" الإرهاب أم لا، لذلك فمسائل العلاقات السببية تهمل في هذا الخطاب، برغم زعم أصحاب المدخل الديني الاهتمام بالأسباب الجذرية. وبدلًا من تقديم إجابة عن سؤال: ما سبب الإرهاب - وهو السؤال الرئيس الذي يشترطه كانط في "الاستخدام العام للعقل" - فإن خطاب التحول إلى التطرف يزعم امتلاك إمكانات تنبؤية، وهو لا يملك إمكانات تفسيرية. إذ يتحدث الباحثون عمومًا عن عوامل أو مؤشرات ترتبط ارتباطًا إحصائيًا بالتحول إلى التطرف، يمكن أن تستخدمها وكالات الاستخبارات في مساعيها لاستكشاف الأخطار المستقبلة، وفي الوقت نفسه يمتنعون عن التفكير في سؤال السببية الأكبر.

التحول إلى التطرف بوصفه عملية دينية

في عام 2009، نشرت "مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات FDD" دراسة بعنوان "الإرهابيون الناشئون داخل الوطن في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة: دراسة إمبريقية لعملية التحول إلى التطرف" أجراها ديفيد غارتنستاين - روس ولورا غروسمان. وهي تقدم دراسة حالة بحثية تحاول أن تدلل على مركزية دور الدين في التحول إلى التطرف. هذه الدراسة نموذج نمطي لدراسات كثيرة في منهجها ونتائجها، لكنها تتميز بادعاء مؤلفيها الصرامة العلمية، "فحص إمبريقي للمظاهر

السلوكية لعملية التحول إلى التطرف لدى 117 إرهابيًّا جهاديًّا نشأوا في الوطن" – وتتميز بالاهتمام الذي استولت عليه من قِبل صناع السياسة في واشنطن.

السؤال الرئيس الذي تسعى الدراسة إلى الإجابة عليه: "ما إشارات الأيديولوجية الجهادية التي يمكن أن يقبل عليها الفرد، أو توضع في رأسه؟" أما بيانات الدراسة فهي بعض مقولات الإرهابيين أنفسهم، ونصوص المحاكمات والتقارير الصحفية التي تقدم معلومات سيرة "كل إرهابي إسلامي معروف نشأ في الوطن في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، قام بهجوم، أو حاول ذلك، أو دعم الإرهاب الإسلامي بشكل غير مشروع حتى نهاية أكتوبر 2008." وبناءً على هذه البيانات يزعم المؤلفان اكتشاف مجموعات من المؤشرات التي تتكرر على نحو يكفي للإيحاء بمسار مشترك للتحول إلى التطرف. ولا تعد هذه المؤشرات شروطًا كافية لإنتاج إرهابي لكنها علامات مفيدة لكشف احتمال الخطر.

توجه هذه الدراسة اهتمامها الرئيس إلى تغيرات سلوكية محددة ظهرت على الإرهابيين الناشئين في الوطن في مرحلة تحولهم إلى التطرف. فيدرس ستة مظاهر لعملية التحول إلى التطرف: اعتناق تأويل شرعي للإسلام، والثقة بمجموعة صغيرة من المرجعيات الدينية الصارمة أيديولوجيًا، واعتبار الغرب والإسلام متعارضين غير قابلين للتصالح، وإظهار درجة منخفضة من التسامح مع ما يعد انحرافًا دينيًا، والسعي إلى فرض معتقدات دينية على الآخرين، والتعبير عن آراء سياسية متطرفة.

تخلص الدراسة إلى أن العوامل الخمسة الأولى – وكلها مرتبطة بالأيديولوجية الدينية – متوفرة في عددٍ كافٍ من الحالات بحيث تدلُّ على أن

الفهم الديني للأفراد كان عاملًا قويًا نسبيًا في تحولهم إلى التطرف.

وبالدراسة عدد من المشكلات الواضحة يمكن رصدها من أول وهلة. فهي لا تشمل مجموعة ضابطة من غير الإرهابيين، ومن ثم فليس لها أساس لربط الإرهاب بالمظاهر الدينية التي حددتها. ولا يبدو أن المظاهر الستة لعملية التحول إلى التطرف لها أساس اختيار مقابل احتمالات أخرى. ويمكننا أن نسأل عن مدى فهم أي أيديولوجية عن طريق تقسيمها إلى ستة مظاهر دينية وسياسية محددة. وحتى إن تجاوزنا عن هذه المشكلات، فستظل أمامنا صعوبة اختيار الفئة المسماة الإرهاب الجهادي للدراسة، وافتراض أن هذا الشكل من الإرهاب له أسباب محددة تختلف عن غيره من أشكال العنف. ويتعارض هذا الافتراض حتى مع البيانات المحدودة التي جمعها غارتنستاين – روس وغروسمان. أما المظهر الأيديولوجي السادس في الدراسة، وهو ما تشير إليه بالتعبير "آراء سياسية متطرفة"، فملخصه كالتالي:

> تآمرت القوى الغربية على الإسلام لإخضاعه ماديًا وأخلاقيًا، وفي الوقت نفسه فقد المسلمون في العالم كله إيمانهم، فهم يفتقرون إلى القوة التي كانت لديهم في عصر النبي محمد. والاستجابة المناسبة الوحيدة لهذا الموقف الراهن هو العمل العسكري.

وقد ظهر أن الإيمان بهذه الرواية السياسية هو الأعلى من بين المظاهر قيد الدراسة، ولا توجد أي حالة غاب عنها هذا البعد السياسي. لكن الدراسة تسعى إلى تجاهل تضمينات بياناتها. وبما أن العنصر السياسي في التحول إلى التطرف، حسب ما ذكر المؤلفان كان أكثر حضورًا من الديني. فقد حذرا من استنتاج أن السياسة أهم من الدين، ووصفاه "بالسذاجة"، لأنه عندما يلتزم الأفراد بخوض حرب مادية ضد الغرب، فمن الطبيعي أن يحاولوا تبرير ذلك على مستويات متعددة – وهذا يهدم غرض النظر في تفسير الأفراد معتقداتهم، التي تسعى الدراسة إليه. ويسأل المؤلفان:

> هل سبقت صحوة الأفراد السياسية صحوتهم الدينية أم تلتها؟ بالنسبة للإرهابيين الناشئين في الوطن، الذين أظهروا علامات التحول إلى التطرف السياسي،

فإن الصحوة الدينية سبقت السياسية بنسبة 40.7 ٪. وفي المقابل، وجدنا أن التحول إلى التطرف السياسي سبق أي تحول إلى التطرف الديني بنسبة 11.6 ٪ (في نسبة 40.7 ٪ من الحالات الأخرى، ليس واضحًا ما إذا كانت الأيديولوجية الدينية كانت السابقة)، وعليه فإننا نرى أن نظرة تفصيلية على دور الأيديولوجية الدينية في تحول الإرهابيين الناشئين في الوطن إلى التطرف، لا بد أن تؤدي إلى أن الدين على الأرجح له دور مهم."[8]

لكن سواء كانت الصحوة الدينية أو السياسية هي السابقة في عملية تحول الفرد إلى إرهابي، فلن يكون لهذا جدوى إلا إذا افترضنا أن إحداهما تؤدي إلى الأخرى، ساعتها فقط، سيكون من المجدي أن نسأل عن ترتيب هذين المظهرين، ولا يقدم المؤلفان دليلًا إمبريقيًا على هذا الافتراض. وحسب إطار الدراسة نفسها، فإن التأويل الأقرب إلى المنطق للبيانات هو أن الصحوة الدينية ليست سابقة على التحول إلى التطرف السياسي أو العكس، وأن التحول إلى التطرف السياسي هو العامل الرئيس في التحول إلى إرهابي. على أية حال، بدون تقديم مقارنة بحالات أخرى للتحول إلى التطرف لم تؤدِ إلى الإرهاب، يستحيل استخلاص أي نتائج إيجابية تربط مجموعة معينة من المعتقدات بالإرهاب الجهادي.

لماذا هذا الحرص على تقليص دور العوامل السياسية، مع أن البيانات تشير إلى غير ذلك؟ يكمن جزء من الإجابة في السياسة التي يعتنقها ناشرو الدراسة وممولوها. و"مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات" واحدة من جماعات ضغط عديدة نشأت في أعقاب أحداث 11/ 9، وساعدت في توفير التأييد لحرب الولايات المتحدة على العراق. مولت الدراسة ثلاث مؤسسات خاصة، إحداها مؤسسة ليند آند هاربي برادلي التي تبرعت بأكثر من 1.2 مليون دولار "لمشروع المحافظين الجدد للقرن الأمريكي الجديد"، وقدمت ملايين الدولارات إلى مجموعات دعاية كراهية الإسلام

في الولايات المتحدة، مثل مركز سياسات الأمن، ومركز ديفيد هوروفيتز للحرية.[9] من مصلحة هذه الجماعات أن تجعل الأيديولوجية أصل الإرهاب، وليس التفاعل السياسي بين السياسة الخارجية والجماعات الإرهابية الإسلامية. وربما كان السبب الرئيس وجود انحياز لادعاءات امتلاك معرفة يمكن أن يطبقها القائمون على الأمن الوطني، دون إزعاج مؤسسي. وإن تقسيم التطرف الديني إلى مظاهر مختلفة يمكن ربطها علميًا بالإرهاب يعد لونًا من المعرفة التي يسهل على وكالات إنفاذ القانون والاستخبارات استخدامها. ومن جهة أخرى، فإن رسم صورة أدق فكريًا تمثل الوكالات الحكومية والإرهابيين في صراع سياسي دينامي، لن تقبل هذه الجهات على شرائها. ففي فقرة تمهيدية لدراسة "مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات"، يقدم براين جينكيز ميد، وهو أحد المحللين البارزين للإرهاب في مؤسسة "راند"، إشارة صريحة إلى إمكانية أن تستخدمها وكالات إنفاذ القانون والاستخبارات: "للمؤشرات التي حددها غارتنستاين - روس وغروسمان... قيمة... في تقرير هل يلزم نظرة دق أم لا نهدر الموارد المحدودة في شيء غير مضمون."[10] وطبقًا لما ذكره المؤلف الرئيس لدراسة "مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات" في موقعه على الإنترنت، فإنه يقدم

توجيهًا لأعضاء المؤسسة العسكرية الأمريكية الذين يستعدون لتكليفات انتشار في القرن الأفريقي وأفغانستان والخليج العربي. وهو يصمم دورات تدريبية، ووحدات تعليمية مخصصة لاستخدام الوكالات الحكومية الأمريكية، بما فيها مكتب دعم مكافحة الإرهاب التابع لوزارة الخارجية.[11]

التحول إلى التطرف كعملية نفسية دينية

لسياسة مكافحة التحول إلى التطرف في الولايات المتحدة وأوروبا صور عديدة، تشمل عمل مواءمات بين مناهج متعددة في حدود الافتراضات الأساسية المعروضة سابقًا بإيجاز. ويعكس البحث في التحول إلى التطرف هذا المدى من المناهج. فبينما للتفسيرات التي تركز على الأيديولوجية الدينية وحدها تأثيرها، هناك نماذج أشد تعقيدًا تضم عمليات وتفاعلات بين المسارات الدينية والنفسية الاجتماعية. فالمعتقدات الدينية وحدها لا تدفع الأفراد إلى العنف، بل هي الصورة التي تصير فيها الأيديولوجية أشد تطرفًا استجابة لما يسمى "ثغرة إدراكية" أو أزمة هوية أو عملية تكوين جماعة متضامنة. ويعني ذلك ضرورة اتباع طريقة أشد تعقيدًا في مكافحة التحول إلى التطرف، تراعي التداخل بين الدين والعواطف والهوية وديناميات الجماعة.

من أبرز الممارسين لهذا المنظور مارك سيغمان، إذ يعد كتاباه **فهم شبكات الإرهاب والجهاد بغير قائد: شبكات الإرهاب في القرن الحادي والعشرين**[12] معًا أشد المحاولات طموحًا لوضع نظرية شاملة في التحول إلى التطرف. وصار نموذجه معروفًا بنظرية "شلة شباب" بسبب تركيزه على أهمية الصداقة والقرابة في عملية التحول إلى التطرف. وكما ذكر سابقًا، فإن سيغمان طبيب نفسي، وكان ضابط عمليات في سي آي إيه متخصصًا في أفغانستان، وكان مقره إسلام أباد من 1987 حتى 1989، حيث أدار "برامج من طرف واحد مع المجاهدين الأفغان."[13] (من يجري بحثًا عن أسباب "الجهاد" أفضل ممن كان مسئولًا ينظم تمويل حكومة الولايات المتحدة للجهاد الأفغاني ضد السوفيت؟ ولا عجب في أنه ليس لتاريخ بعينه أي دور في تحليله.) وكان سيغمان كذلك مستشارًا لدائرة شرطة نيويورك سيتي (NYPD) لسنوات، وفي عام 2008 عُيّن باحثًا مقيمًا بها.[14]

واتساقًا مع الافتراضات الأساسية لكتابات التحول إلى التطرف، يرفض سيغمان التفسيرات التي تراعي الظروف الاقتصادية أو السياسية ولا يعدها ذات أهمية، على أساس أن هذه الظروف تؤثر على ملايين الناس ولا يصير إرهابياً إلا عدد قليل منهم. وهو يختلف مع من يعتقد أن الأيديولوجية الدينية تكفي وحدها لصنع إرهابي: تنطوي هذه الرؤى على نظرة سلبية واضحة للإرهابيين، الذين يواجهون القوى الاجتماعية أو يكونون عبيدًا لأفكار جاذبة، ويقول على نحو مقنع إننا نحتاج إلى أن نسأل كيف يفسر الإرهابيون الظروف الأساسية التي تواجههم، وكيف يستجيبون بالسعي إلى خلق كفاح مشترك. يتناول سيغمان هذين السؤالين مدعيًا الصرامة الأكاديمية، ومدعيًا استخدام مناهج العلوم الاجتماعية (الإحصاءات ونظرية أخذ العينات وتقنيات المسح والقياس وتحليل البيانات) في دراسته للتحول إلى التطرف. لكن هدف الدراسة نفسه يفتقر إلى أي تعريف موضوعي. وأقرب شيء إليه قوله بأنه مهتم بتحليل حالة

> الرجال المسئولين عن هجمات 11 سبتمبر 2001، وكل من على شاكلتهم الذين يهددون الولايات المتحدة والغرب نيابة عن مجتمع أكبر، بوصفهم طليعة تسعى إلى إقامة صورة معينة من اليوتوبيا الإسلامية.

وقد أتاح له هذا، كما يقول، قاعدة بيانات من خمسمائة شخص "مرتبطين بمنفذي هجمات 11/ 9. وبناء على هذه العينة، يدعي أن أبرز سمة في الصورة الجهادية هي أن

> الحركة الاجتماعية العالمية للإرهاب الإسلامي قامت على حد بعيد على الصداقة والقرابة ... فحوالي ثلثي من في العينة كانوا أصدقاء لأناس آخرين اجتمعوا معًا على الإرهاب أو كان لهم ارتباط سابق به.

ثم يخلص إلى وجود مسارين يؤديان إلى الإرهاب: "شـلة شباب" قرروا جماعيًا أن ينضموا إلى منظمة إرهابية، والانضمام إلى صديق من أصدقاء الطفولة صار بالفعل إرهابيًا. من هنا فإن الروابط الاجتماعية "تأتي قبل أي التزام أيديولوجي."

يدخل سيغمان إلى تناول العملية التي يتحول فيها مجموعة من الشباب إلى التطرف، فيحاول تجديد ديناميات الجماعة التي تؤدي بهم إلى حد دعم الإرهاب. فيحدد أربعة خطوط في هذه العملية: **أولًا**، شعور بالغضب الأخلاقي بشأن مظلمة يُظن وجودها في العالم. **ثانيًا**، "تأويل محرك" مثل القول بوجود حرب على الإسلام، يضع هذا الغضب في سياق صراع أخلاقي أوسع. **ثالثًا**، خبرات شخصية، كالتمييز تعد "مظهرًا آخر للحرب على الإسلام." **رابعًا**، الشبكات المحرضة.

> ولا يمكن أن يساعدهم على عبور الفاصل بين التعبير عن غضبهم والتحول إلى إرهابيين إلا أناس آخرون يشاركونهم غضبهم ومعتقداتهم وخبراتهم، لكنهم سبقوهم في درب العنف، وعلى استعداد لاكتشافه معهم.

وهكذا أدى "ولاء طبيعي وعميق للجماعة يتبع سيناريو سلفيًا عنيفًا إلى تحول شباب مسلمين في حالة اغتراب إلى إرهابيين مهووسين." يرى سيغمان أن إدماج الغلو الديني مع دينامية جماعية هو أصل التحول إلى التطرف.

ويقول إن الاستجابة ينبغي أن تكون منهجًا إصلاحيًا في الحرب على الإرهاب. فينبغي أن يفهم صناع السياسة أن "الحرب على القاعدة بوصفها حركة اجتماعية هي بالأساس معركة على قلوب المجتمع المسلم وعقوله." وملخص كلامه كالتالي: يمكن للضبط المجتمعي أن يجهض عملية التحول إلى التطرف عن طريق تقليل الاغتراب، وإن الحلم الأمريكي بفرص متساوية وبالفردانية هو خير سبيل لدمج المسلمين، وإن حرب العراق أثمرت عكس ما أرادت، لأنها أججت الغضب الأخلاقي. وفوق هذا كله ينبغي على الحكومات أن تتعاون مع الزعماء المسلمين

المناصرين للغرب فتساعدهم على إقناع الشباب المسلمين بأن الولايات المتحدة ليست "في حرب على الإسلام."[15] يقدم عمل سيغمان أساسًا تحليلياً لمن يفضلون منهجًا إداريًا في التعامل مع ما يشعر به المسلمون من مظالم، أي استخدام أساليب القوة الناعمة لاحتواء السخط المتطرف ونشر القيم المشتركة دون طرح أسئلة كثيرة عن مصادر التطرف.

كان لتركيز سيغمان على الشبكات الاجتماعية أثر كبير على فهم وكالات الاستخبارات وإنفاذ القانون عملية التحول إلى التطرف، وكان لها تضمينات كثيرة بالنسبة إلى المحققين. فإذا كان إرهابيو الغد هم على الأرجح المخالطين لإرهابيي اليوم، فهذا يتيح لهذه الوكالات صيغة بسيطة لتحديد المشتبه بهم: وقد صار الاشتباه بسبب المخالطين أحد ركائز العمل الشرطي المرتبط بمكافحة الإرهاب. لكن الادعاء بأن الروابط الاجتماعية هي السبب الأصيل في الإرهاب ادعاء متهافت. فحتى لو قبلنا الافتراض بأن الإرهاب ينتشر كالفيروس من شخص مصاب إلى مخالطيه، فكل ما فعلناه هو وصف عملية انتقال العدوى، لكننا لم نقل شيئًا عن سبب وجود الفيروس نفسه. الأهم من ذلك أن عمل سيغمان يشترك مع غيره من كتابات خطاب التحول إلى التطرف في عجزه عن التمييز بين المعتقدات المتطرفة وأساليب العنف. فبرغم هدفه المعلن باستكشاف طريقة الإرهابيين في تفسير موقفهم، وكيف يقررون استجاباتهم، فإننا لا نجد مناقشة للظروف التي يختار فيها العنف على غيره من الوسائل. وحتى لو كان نموذجه يقدم تفسيرًا مقبولًا لكيفية انتشار الأفكار المتطرفة، فإنه لا يقول شيئًا عما يجعل معتنقي هذه الأفكار يفضلون العنف على وسائل أخرى لدعم قضيتهم. وبطبيعة الحال، لا يمكن الإجابة عن سؤال العنف إلا بافتراض وجود أيديولوجيات عنيفة بطبعها. والصورة الجاهزة هي سيناريو السلفي المطبوع بمزاجه العنيف، ولا يحتاج إلا إلى آلية الصداقة لتفعيله. يقول سيغمان فيما يخص القاعدة: "وكثير غيرها من الجماعات الإرهابية التي تتعاون في عملياتها [إن] الأيديولوجية السلفية تحدد رسالتها، وتضع أهدافها

وتوجه تكتيكاتها."[16] بعبارة أخرى، تجمع الشباب هذا يكثف الإيمان بمعتقداتهم التي تمثل رؤية كونية دينية متطرفة، والأرجح أن العنف يلي ذلك. وحتى يمثل ذلك العنف خطرًا إرهابيًا، فإن الشرط الوحيد الضروري المطلوب هو أن تستطيع هذه الشبكة الاجتماعية أن تجد "الجهاد السلفي العالمي"، حتى تحصل على المهارات والموارد.[17] وهكذا يرى سيغمان أن الإرهاب الجهادي نتاج عملية تطبيع اجتماعي عن طريق الصداقة والقرابة، ثم تكثيف متصاعد للمعتقدات التي تؤدي إلى قبول الأيديولوجية السلفية، ثم تواصل مع مصدر معرفة وتمويل.[18] يقع في قلب هذا النموذج افتراض لم يختبر بأن الأفكار الدينية الخطيرة هي أصل العنف.

كوينتان فيكتوروفيتش، أحد رواد الدعوة إلى النموذج الديني الاجتماعي النفسي للتحول إلى التطرف، وهو يتبع منهجًا مشابهًا. وكان قد قضى عدة أشهر في لندن عام 2002 يجري عملًا ميدانيًا إثنوغرافيا (علم الإنسان الوصفي) على جماعة "المهاجرين"، وهي جماعة إسلامية متطرفة أسسها عمر بكري محمد. نشر هذا البحث في عام 2005 بعنوان "صعود الإسلام المتطرف: التطرف الإسلامي في الغرب"[19]، بعدها عمل في سفارة الولايات المتحدة بلندن، بعد هجمات 7/ 7 الإرهابية، عندما صارت حكومة الولايات المتحدة مهتمة اهتمامًا كبيرًا بإمكانية تحول مسلمي بريطانيا إلى التطرف. وتكشف البرقيات الدبلوماسية التي نشرها موقع ويكيليكس لاحقًا أن سفارة الولايات المتحدة في لندن قدمت منحًا بمقدار 50 ألف دولار لدعم مشروعات مكافحة التطرف بين مسلمي بريطانيا، بما في ذلك إمكانية رعاية "نوع مناهض للتطرف" من أفلام بوليوود.[20] أنشأ فيكتوروفيتش شبكة علاقات في بريطانيا، وراقب أثر سياسة الحكومة البريطانية في منع التطرف العنيف. في بداية 2011، وفي ظل اهتمام البيت الأبيض بوضع سياسات مشابهة، تم تعيين فيكتوروفيتش في مجلس الأمن القومي، وكلف بوضع سياسة إدارة أوباما في مكافحة التطرف.[21]

يسعى فيكتوروفيتش في "صعود الإسلام المتطرف" إلى الإجابة عن السؤال: لماذا ينجذب آلاف البريطانيين الشباب إلى جيش الحركات الإسلامية المتطرفة، التي مقرها قواعد أو فروع في المملكة المتحدة، بما فيها "حزب التحرير" و"أنصار الشريعة" و"المهاجرون" و"القاعدة." و"المهاجرون" هي الحالة موضع الدراسة. وينصب الاهتمام، كما في دراسة سيغمان، على اتجاه الجماعات نحو وضع المظالم أو الأحقاد في "إطار" تفسيري، وعلى أهمية عملية التطبيع الاجتماعي، واعتناق منهج الجماعة في تفسير الواقع بغرض إنشاء "شبكة من المعنى المشترك." لكن هذا التفسير للتحول إلى التطرف يضيف المزيد من مستوى التعقيد مع استبقاء الافتراضات التأسيسية نفسها. فهو يقدم مفهوم "الثغرة الإدراكية"، التي تعني أزمة نفسية تهتز فيها معتقدات سابقة مستقرة ويصير الفرد مستقبلًا لآراء وزوايا رؤى مختلفة. قد يحدث هذا بسبب محنة شعورية (كوفاة أحد أفراد الأسرة) أو خبرات تمييزية أو قهر سياسي أو ارتباك في الهوية، أو نتيجة "تصعيد في الوعي" أو إقناع من الناشطين. ومن تحدث لديهم الثغرة الإدراكية ربما يسعون إلى إيجاد إجابات دينية عن حالة السخط التي أدت إليها، عن طريق الدخول في عملية "بحث ديني." وأخيرًا، فإن التعرف على شبكات المتطرفين يهيئ الأفراد للمشاركة في الحركة، بوصفهم ناشطين مستقبليين، فيتم "تثقيفهم" حتى يقبلوا المرجعية الدينية لزعماء الحركة، ثم يعتنقوا أيديولوجيتهم.[22]

يبدأ فيكتوروفيتش دراسته بعرض حالة عضوين سابقين في جماعة المهاجرين - عاصف محمد حنيف وعمر خان شريف - حاولا في عام 2003 تنفيذ هجوم انتحاري لصالح حماس في بار "مايكس بليس" في تل أبيب. يتحول باقي النص إلى محاولة بليغة لتفسير كيف يكون لهذين المواطنين البريطانيين الاستعداد لعمل عنيف. ورغم أن فيكتوروفيتش جعل موضع دراسته نشطاء متطرفين، واستخدم المقابلات الشخصية وملاحظات المشاركين، فإن هؤلاء لم يكونوا إرهابيين، ويضيع هذا التمييز عند شروعه في وضع نموذج للتحول إلى التطرف. كانت أغلب أنشطة

جماعـة المهاجرين أيديولوجية، ولكن الجماعة كانت تؤيد العنف في سـياقات معينة. وكان بعض النشطاء ونشطاء سابقون قد تورطوا في أعمال عنف. لكن فيكتوروفيتش لا يكاد يناقش العوامل التي أجازت أو حرمت استخدام العنف داخل الجماعة. بل إن عمر بكري محمد اسـتخدم مفهوم "عقد الأمان" في التسـعينيات ليجيز التنسـيق مع الجهات الأمنية البريطانية، وبمقتضاه لم يكن مسموحًا لأتباعه في بريطانيا مخالفة القانـون، وعـلى الأرجـح، كان الرجـل نفسـه مصدر معلومـات في مقابل السـماح لحركتـه بنـشر أيديولوجيتهـا بحريـة.[23] لكنـه في ينايـر 2005، أشـار إلى تكثيـف الحـرب على الإرهـاب، وإلى الضغوط الناجمة عنها على المسـلمين في بريطانيا، وقال إن هـذه مسـوغات لإبطال ذلك العقد، ولأول مرة شـجع أتباعـه على الانضمام إلى القاعدة. [24] اللافت والمهم هو أن هذا التحول لم يحدث بسـبب إعادة تفسـير فقهي مطلقًا، أو بسبب تغيرات في نفسية الجماعة، بل بسبب تغير السياق السياسي.

في بحـث فيكتوروفيتـش، كـما في بحـث سـيغمان، يتخـذ السـؤال عـن سـبب المعتقدات الدينية المتطرفة بديلًا عن السـؤال عن سبب العنف. ويقر فيكتوروفيتش نفسـه في نهايـة بحثـه أن العمليـة النفسـية الاجتماعية التـي يتحول فيهـا الأفراد إلى نشـطاء في الجماعات الإسـلامية المتطرفة "لا تختلف كثيرًا" عن مثيلتها في الجماعات الإسلامية المتطرفة المسالمة، أو عن الحركات الاجتماعية غير الإسلامية، ولو اختلف محتوى الأيديولوجية، من هنا يسـتحيل اسـتخدام عرضه لهـذه العملية في الوصول إلى تفسـير لسـبب نشـأة العنف.[25] ومثل غيره من الباحثين في موضوع التحول إلى التطرف، يصيب فيكتوروفيتش بقوله إن الظروف السياسـية والاقتصادية لا تكفي وحدها لتفسـير الانخـراط في الأعمال المتطرفـة. ويدعم ذلك بقول تروتسـكي، في كتابه تاريخ الثورة الروسية: "إن وجود ألوان الحرمان وحدها لا يكفي لإثارة تمرد، ولـو كان، لظلـت الجماهير في ثورة دائمة." وعليه، فإن السـؤال الحقيقي، كما يقول، هو "لماذا يختار بعض المظلومين الانضمام إلى جماعات إسـلامية ولا يفعل آخرون؟" وهو سـؤال الرد عليه يكون ببحث المسـارات النفسـية والدينية.[26] وهذا اسـتنتاج

يختلف عن استنتاج تروتسكي الذي يتبع قوله المقتبس عاليه، والذي استبعده نص فيكتوروفيتش:

> من الضروري أن يجعل إفلاس النظام الاجتماعي، بعد أن ينكشف تمامًا، هذه الألوان من الحرمان لا تطاق، وأن الظروف والأفكار الجديدة لابد أن تفتح منفذًا لقيام ثورة. وفي سبيل الأهداف العظيمة التي ترجوها هذه الجماهير نفسها، فإنها ستثبت قدرتها على تحمل ضعف هذا الحرمان بل ثلاثة أضعافه.[27]

إن رفض فيكتوروفيتش هذا النموذج الذي يجعل العلاقة آلية ومباشرة بين المظالم والعمل الثوري مفهوم ومقبول. لكن هذا يؤدي به إلى الالتفات إلى المسار الإدراكي والديني لدى الفرد، ومن ثم يتجاهل الاحتمالات الأخرى التي يشير إليها نص تروتسكي، والتي تؤكد على ما تراه الجماهير من شرعية الوضع الحالي، وقبول بدائل أخرى - أي العامل السياسي. ومن هذا المنظور يكون السؤال: ما الظروف السياسية مجتمعة مع أي الروايات السياسية (ولو تم التعبير عنها بلغة دينية) اللازمة لإجازة أنواع معينة من العنف في سياق حركة معينة؟ ويعجز نموذجا سيغمان وفيكتوروفيتش عن إثارة هذا السؤال أو معالجته.

نماذج التحول إلى التطرف كأدوات مراقبة شرطية

يشترك سيغمان وفيكتوروفيتش في الاعتقاد بأن التحول إلى التطرف عملية دينية نفسية بالأساس، يتحول فيها الأفراد إلى إرهابيين بفعل معتقدات وهويات دينية خطيرة تفعّلها ديناميات الجماعة أو ثغرات إدراكية، وقد شاع أثر هذا الرأي بين هيئات إنفاذ القانون. ففي عام 2007، نشر قسم الاستخبارات ومكتب مكافحة الإرهاب التابعين بدائرة شرطة مدينة نيويورك دراسة بعنوان: "التحول إلى التطرف في الغرب: الخطر الناشئ في الوطن"، تلخص صورة مبسطة من هذا النموذج في التحول إلى التطرف. وكانت تلك أول مرة يقرر فيها دائرة الشرطة بمدينة نيويورك

أن ينشر وثيقة تدعي أي خصائص بحثية علمية. وكان هدف ذلك، كما تم الإعلان، هو "المساهمة في الحوار الدائر بين وكالات الاستخبارات وإنفاذ القانون حول أفضل سبل مواجهة هذا الخطر الصاعد." يدعم التقرير خبراء من الخارج، مثل براين جينكيز ميد من مؤسسة راند، كما يظهر تأثره الشديد بعمل سيغمان وفيكتوروفيتش. وهو يتخذ "أيديولوجية الجهاد" محركًا رئيسًا لعملية التحول إلى التطرف، ويطرح أربع مراحل يمر بها الفرد من كونه "غير مميز" إلى كونه شخصًا "احتمال ضلوعه في تخطيط عمل إرهابي أو تنفيذه احتمال مرتفع". والمراحل هي "ما قبل التحول إلى التطرف" (قبل التعرض "للإسلام السلفي الجهادي")، تعريف الذات (حيث بداية استكشاف الإسلام السلفي نتيجة ثغرة إدراكية تؤدي إلى انهيار هوية حالية والارتباط بعلاقات مع معتنقي أفكار مشابهة)، التوجيه العقدي (التكثيف المتصاعد لمعتقداتهم التي تؤدي إلى الاعتناق الكامل نتيجة التطبيع الاجتماعي داخل الجماعة)، ثم التحول إلى الفكر الجهادي (أي قبول المسئولية الفردية عن المشاركة في الجهاد). وتصور هذه المراحل الأربع "بالقُمع" الذي يخرج منه الأفراد العاديون إرهابيين، بعد أن صارت معتقداتهم الدينية أشد تطرفًا. تقول دراسة دائرة شرطة نيويورك سيتي إن كل مرحلة في عملية التحول إلى التطرف لها مجموعة مميزة من المؤشرات التي تسمح بتكوين تنبؤات عن مخاطر إرهابية مستقبلة. على سبيل المثال، تحوي المرحلة الثانية من عملية التحول إلى التطرف "إشارات نمطية" تشمل:

- الانعزال عن الحياة السابقة والاقتراب من أصحاب الأفكار المماثلة.
- الانضمام إلى جماعة من أصحاب الأفكار المماثلة أو تكوينها بهدف تقوية الالتزام بالإسلام السلفي.
- الإقلاع عن التدخين وشرب الخمر والميسر وملابس عصابات الهيب هوب الحضرية.
- ارتداء ملابس إسلامية تقليدية وإرسال اللحية.

- الانخراط في النشاط الاجتماعي وقضايا المجتمع.

تقر الدراسة بأن هذه السلوكيات "مراوغة وغير إجرامية"، لكن الحاجة إلى "التعرف على من يدخلون هذه العملية في مراحلها الأولى قدر الإمكان" يعني أن جمع المعلومات بناء على هذه المؤشرات هو "الأداة الحاسمة في المساعدة على تجنب هجوم محتمل".[28]

تؤسس دراسة دائرة شرطة نيويورك سيتي تحليلها على أحد عشر مخططًا حقيقيًا ومزعومًا وقعت في الولايات المتحدة وأسبانيا وهولندا وكندا واستراليا، كلٌ يضم عددًا من المنفذين. وهذه العينة ليست فقط أصغر من أن يبنى عليها ادعاءات معرفة مؤكدة عن العلاقة بين السلوكيات الدينية والإرهاب، بل إنها كذلك تضع في سلة واحدة أفرادًا من سياقات اجتماعية وسياسية مختلفة اختلافًا كبيرًا، بالإضافة إلى عدم وجود مجموعة ضابطة من أفراد يتوافقون مع نمط السلوكيات الدينية المرتبطة بالتحول إلى التطرف ولا يصيرون إرهابيين. فمن أجل إثبات وجود ارتباط بين مجموعة سلوكيات دينية والإرهاب، من الضروري إثبات أن الإرهابيين أقرب إحصائيًا إلى اجتياز عملية تظهر فيها هذه السلوكيات. والواقع أن سلوكيات الأفراد الذين تربطها دراسة دائرة شرطة نيويورك بالتحول إلى التطرف شائعة بين أعداد كبيرة من الناس الذين لا يتحولون أبدًا إلى إرهابيين. كما أن الدراسة لا تهتم بحالات الإرهاب التي لا ينفذها المسلمون، مثل النشاط الإرهابي الذي يقوم به أفراد في حركات أقصى اليمين. وإن القصور عن مقارنة حالات من الإرهاب لها دوافع أيديولوجية مختلفة يعني تجاهل الدراسة احتمال وجود مؤشرات خطر لا تقتصر على المسلمين، بل تطبق على الإرهاب بصفة عامة. وإن الادعاء بأن الإرهاب الذي يرتكبه مسلمون تدفعه عملية تحول إلى التطرف تختلف عن غيرها من أشكال الإرهاب ينبغي، إن أُعلن، أن يستمد من الدلائل القائمة على الحالات المتاحة التي تثبته ولا يلقى كمسلمة في تصميم الدراسة. وأخيرًا، حتى مع التقيد بالعدد القليل من الحالات التي تصفها دراسة دائرة شرطة نيويورك سيتي، وتجاهل غياب مجموعة

ضابطة، وغياب مقارنات مع أشكال أخرى من الإرهاب - فإن الدراسة تقدم دليلًا ضعيفًا على وجود ارتباط بين السلوكيات الدينية والأعمال الإرهابية؛ لأن تأكيداتها على الربط بين السلوكيات الدينية والأعمال الإرهابية هي انطباعية اعتباطية على وجه العموم، وتفتقر إلى أي قدر من الصرامة التحليلية.

وبناء على تأكيد سيغمان وفيكتوروفيتش على أهمية دور دينامية الجماعة في التحول إلى التطرف، يولي دائرة شرطة نيويورك سيتي أهمية كبرى لتحديد سبل مساهمة التطبيع الاجتماعي في خلق أيديولوجية متطرفة لدى الأفراد، وتشير إلى هذا بتعبير "حضانات التحول إلى التطرف". قد تكون مساجد، لكن الأماكن الأكثر شيوعًا هي "المقاهي وأماكن تجمع سائقي الأجرة والنزل الرخيصة والسجون والاتحادات الطلابية والمنظمات الأهلية ومقاهي النرجيلة ومحال القصابين ومكتبات بيع الكتب [أو] مواقع الإنترنت المتطرفة وغرف الدردشة."[29] وهكذا فعلى يد دائرة شرطة نيويورك وسيغمان وفيكتوروفيتش، صار البحث العلمي في التحول إلى التطرف مخططًا لمراقبة جماعية لتجمعات المسلمين.

أظهر تحقيق نشرته "أسوشيتد برس" في سلسلة مقالات بداية من أغسطس 2011، أن قسم الاستخبارات في دائرة شرطة نيويورك سيتي برئاسة ديفيد كوهين الضابط المخضرم، الذي عمل لأكثر من ثلاثين عامًا في سي آي إيه، قد درس كل جانب يستحق المراقبة أو الاختراق في حياة المسلمين في نيويورك وما حولها. وقد أُعدت قائمة تحوي أكثر من 250 مسجدًا في نيويورك ونيوجيرسي، ومئات الأماكن الأكثر جذبًا مثل الروابط الطلابية والمقاهي والمطاعم ومكتبات بيع الكتب ومنظمات المجتمع المحيط، وقد اعتبرت جميعًا ذات احتمال خطورة أمنية لأسباب منها تقبل آراء دينية محافظة، أو جذبها روادًا منتظمين. وقد أُرسل فريق سري معروف بالوحدة الديمقراطية ضباطًا متخفين (معروفين باسم "الممشطون")، ومخبرين معينين (الزاحفون على المساجد) ليتلصصوا على هذه "المواقع المهمة"، أو ليتلصصوا على ما يقال من باب "العداوة للولايات المتحدة."[30] استثمرت

الوحدة موارد في عمل خرائط "تجمعات سكنية" لجماعات عرقية مختلفة في المنطقة الممتدة بين ثلاث ولايات، بغرض "قياس المشاعر"، وتحديد المواقع، "التي يلتقي فيها أعضاء المجتمع ببعضهم. وقد تم تحديد المجتمعات المراد مراقبتها على أساس أصولها في 28 دولة ذات أغلبية إسلامية، وكذلك التجمعات التي توصف بأماكن "المسلمين الأمريكيين السود". راقب طاقم المبادرة المغربية في دائرة شرطة نيويورك سيتي المطاعم وصالات الرياضة ومحال الحلاقين وأسواق اللحوم ومشروعات التاكسي المغربية - وأعدت قائمة تحوي سائقي التاكسي المغاربة المعروفين.[31] وتم بحث حالة المسلمين الذين غيروا أسماءهم لتبدو أقرب إلى التقاليد الأمريكية أو من اتخذوا أسماء عربية، وتم عمل كتالوج لهم في ملفات دائرة شرطة نيويورك سيتي بها معلومات استخباراتية سرية.[32] كان أحد مهندسي برنامج المراقبة هذا لاري سانشيز المحلل التابع لسي آي إيه، والذي عمل في قسم الاستخبارات من 2002 حتى 2010 مع احتفاظه بعمله النشط في سي آي إيه. وقال مرارًا لمعاونيه إن أساليب القسم قائمة على التقنيات الإسرائيلية المستخدمة في الاحتلال العسكري للضفة الغربية.[33] ومن الواضح أن هذا النشاط كله لم يكن مبنيًا على اشتباه معقول في نشاط إجرامي. وطبقًا لبيان رسمي من مساعد رئيس قسم الاستخبارات توماس غالاتي، فإن عمل وحدة الديموغرافية لم يسفر عن أي أدلة جنائية بين عامي 2006 و 2012، وقبل ذلك على الأرجح.[34]

يوجد في قسم الاستخبارات في دائرة شرطة نيويورك سيتي جزء آخر هو وحدة التحليل، وكان على رأسها حتى فترة قريبة ميتشيل سيلبر الذي اشترك في تأليف دراسة دائرة شرطة نيويورك سيتي عن التحول إلى التطرف. وتتكون هذه الوحدة من مجموعتين من المحللين المدنيين مسئولين عن التحليل الثقافي للمجتمعات الإسلامية في الولايات المتحدة وفي الخارج.[35] ولدى قسم الاستخبارات في دائرة شرطة نيويورك سيتي برنامج للجهود الدولية، وهو برنامج الاتصال الدولي، وله مكاتب في أحد عشر عاصمة أجنبية. وقد تجاوزت ميزانية الدائرة لمكافحة الإرهاب

وعمليـات الاسـتخبارات في عـام 2010 مائـة مليـون دولار، ويعمل بها حسـب التقارير ألف ضابط[36].

إن اسـتخدام المرشدين أمر أساسي في إستراتيجية دائرة الشرطة لمكافحة التحول إلى التطـرف. ففـي 2012 قرر طالب أمريكي مسـلم أن ينهي علاقته بالقطاع، وأن يتحدث علانية. فأخبر وكالة أسوشـيتد برس أنه أمر بالتقاط صور داخل المسـاجد وجمع أسـماء لأناس أبرياء يحضرون حلقات دراسـية عن الإسلام، وأن "يستدرج" مسـلمين ليدلوا ببيانات سـاخنة. قال شـاميور رحمان، ابن التاسـعة عشرة، إنه كان يتبع إسـتراتيجية شرطية اسـمها "اختلق وامسـك" وهي تتضمـن افتعال محادثات عن الجهاد أو الإرهاب، ثم الإمسـاك بالرد وإرساله إلى وحدة استخبارات الدائرة. وكان يجنـي أكثـر من ألف دولار شـهريًا عن هذا العمل. بدأ شـاميور رحمان العمل مع الشرطة بعد سلسـلة من حالات الاحتجاز بسبب تعاطي الماريجوانا، اقترب منه شرطـي في ملابس عادية في أحد سـجون كوينز، وسـأله إن كان يريـد أن يغير اتجاه حياته. كان من بين مهامه التجسـس على رابطة الطلاب المسـلمين بكلية جون جاي بمانهاتـن، إذ طلـب منـه تدوين "الخطـاب المتطرف" قـال رحمان إنه لم ير أي نشـاط إجرامي أو أي شـخص يرتكب خطًا قط. وفي النهاية شعر أن عمله مع دائرة شرطة نيويورك سيتي "مقوض للدستور."[37] وطبقًا لتحقيق أسوشيتد برس، بحلول عام 2006 كانت الشرطة قد أحصت إحدى وثلاثين رابطة طلاب إسـلامية ووصمت سـبعًا منها بأنها "مثـيرة للقلق"، هنتر كوليدج، وكليـة لا غارديا للمجتمع، وكوينز كوليدج.[38] وكثير من الكليات بها مرشدون أو عملاء متخفون بين جموع الطلاب. وفي حالـة أخـرى، أرسـلت الدائرة ضابطًـا متخفيًا وسـط الطـلاب المحتجين على العملية الإسرائيلية "الرصـاص المصبوب" في هجمات 2009. تظاهر الضابط بأنه متعاطف متحمس للقضية الفلسـطينية، وسـعى إلى الانخراط مع الناشطين. وكان عادة يستخدم لغة عنيفة محرضة محاولًا توريط من حوله، لكن دوره انتهى ولم ينجح في الحصول على أي حالات واضحة. ثم قابل العميل شـابًا في السـابعة والعشرين،

اسـمه أحمد فرحاني، مولود في الجزائر وله تاريخ من المشـكلات الصحية والعقلية، وكان قد أودع رغمًا عنه تحت الوصاية الطبية النفسـية ثلاثين مرة في السنوات العشر الأخيرة. وظل العميل المتخفي يضغط على فرحاني ليشـتري سلاحًا حتى وافق، ثم تمت محاكمته بتهمة التخطيط المفترض لنسـف أكبر كنيس في مانهاتن.[39] حكم على فرحاني بعشر سـنين سـجن مع الترحيل عنـد انتهاء المدة إلى الجزائـر. وكانت إدانته هي الأولى بمقتضى قانون مكافحة الإرهاب في ولاية نيويورك الذي صدر استجابة لأحداث 11/ 9.[40]

وما إن شاعت هذه التكتيكات فيما يتعلق بالمسلمين، أمكن تطبيقها على غيرهم. إذ إن الدائـرة تراقـب مجموعات سياسـية مسـالمة مثـل جماعات المجتمـع الأمريكي الأفريقي التي تحتج على عنصرية الشرطة والجماعات المؤيدة للقضية الفلسطينية.[41] أعلنت مجلة نيويورك ريفيو أوف بوكس دليلًا قويًا على أن قسم الاستخبارات تسلل وسـط منظمي حركة "احتلوا وول ستريت" وتجسـس عليهم وضيق عليهم بشكل يتسـم بالعدوانية. ويسـتحضر هذا العمـل تاريخًا طويلًا للقطاع من التجسـس على النشـطاء السياسـيين المسـالمين. ففي أثناء الحرب الباردة، اسـتهدفت كتائبه الحمراء الشيوعيين وأعضاء الاتحادات التجارية ومنظمات الحقوق المدنية والمتطرفين السود. وبحلول 1970، كانت الدائرة قد أعدت ملفات لأكثر من 1.2 مليون من سـكان نيويورك، كان يتشارك فيها مع محققين خصوصيين ومسئولين أكاديميين، وأصحاب أعـمال محتملـين.[42] وقد رفع الناشـطون قضيـة جماعية في العام التالي عرفت باسـم "هاندشو ضد قسم الخدمات الخاصة" بشأن إزعاج الدائرة للجماعات السياسية. وتـم التوصل إلى دليل هاندشـو الإرشـادي في اتفـاق تم بعـد 14 عامًا، فرض على دائرة شرطة نيويورك سيتي أن تُقصر تحقيقاتها في النشاط السياسي على الحالات التي يوفر فيها معلومات محددة بأن سلوكًا إجراميًا على وشك الحدوث.

وبعـد مرور عام عـلى 11/ 9، قال الرئيس الجديد لاسـتخبارات الدائرة، ديفيد كوهين، في محكمة فيدرالية:

إن القيود الهدامة والمفروضة على دائرة شرطة نيويورك سيتي من دليل هاندشو في هذا العالم المتغير لتعوق جهودنا كل يوم، [إذ تجعل] من المستحيل كشف خطط الهجوم، [وهذا يضع] هذه المدينة وشعبها في خطر كبير لا مبرر له.[43]

وأعيد كتابة الدليل الإرشادي مع إزالة شرط أن تكون التحقيقات مرتبطة بنشاط إجرامي معين. بعدها تم إحياء تكتيكات الكتائب الحمراء القديمة، وهذه المرة هدفها الرئيس تجمعات المسلمين في نيويورك. لم يكن أحد يملك صلاحيات الإشراف على الدائرة ليتأكد هل أنشطتها الاستخباراتية ومكافحة الإرهاب تنتهك الحقوق المدنية (برغم أن مجلس مدينة نيويورك صوت في أغسطس 2013 على تعيين مفتش عام كعلاج محتمل). تكشف رسالة إلكترونية من مسئول كبير في إف. بي. آي. إلى شركة الاستخبارات الخاصة ستراتفور، نشرها موقع ويكيليكس في عام 2012 عن علم بأن أنشطة الدائرة في مكافحة الإرهاب غير قانونية، وأنها تواصل خبرات تاريخية سابقة في المراقبة الشرطية السياسية:

أكرر لك بأننا سنضحك معًا، ونرفع كؤوس الشراب يومًا ما عندما ينكشف كل شيء تورط فيه [قسم الاستخبارات بالقطاع في السنوات العشر الأخيرة – فلابد لكل شيء أن ينكشف. وهذه الأشياء ستجعل [المدير السابق] لإف. بي. آي. جيه إدجار] وهوفر، وكوينتيل، والكتائب الحمراء، وغيرها يبدون هواة مبتدئين بالمقارنة ببعض الأنشطة الشريرة الصريحة القبيحة وانتهاكات حقوق مواطني الولايات المتحدة التي تورطوا فيها.[44]

ومن المفارقات المثيرة للسخرية أن إف. بي. آي. التي تتبع نموذجاً في التحول إلى التطرف يشبه ما تعرضه تقرير دائرة شرطة نيويورك سيتي، تستخدم نفسها أنشطة "شريرة."[45]

أولوية السياسة

سـواء كانت نماذج التحول إلى التطرف قائمة على الدين وحده، أو تحوي عنصرًا نفسـيًا اجتماعيًا، فإنها شـجعت مؤسسـات الأمن القومي على الاعتقاد بأنها تجهض هجمات إرهابية مستقبلة من خلال المراقبة المكثفة لحياة المسلمين الروحية والعقلية. وكما ذكر سابقًا، فقد تم وصف الأيديولوجية الدينية المتطرفة بأنها نوع من الفيروس يصيب مـن يتعرض له بذاته أو مع عمليات نفسـية. لكننا رأينـا أن أدبيات التحول إلى التطرف عاجزة عن تقديم إثبات عملي مقنع على وجود علاقة سـببية بين المعتقد الدينـي والعنـف، ولا يوجد دليل له أي ارتباط إحصائي دال بين مؤشرات التحول إلى التطرف والعنف الإرهابي. بل إن مفهوم التحول إلى التطرف نفسه غالبًا ما يخلط بـين الميـل إلى العنف، والانجـذاب إلى أفكار متطرفة، مما يجعل السـؤال عما يسـبب العنـف غـير منفصل بالقدر الكافي عن السـؤال عـما يجعل الناس يعتنقـون منظومة معتقدات وأيديولوجيات معينة.

يعـد عالم الاجتماع الفرنـسي أوليفييه روا مرجعية تحظى باحـترام كبير فيما يخص المسـلمين الأوروبيين، له بحث لم ينل ما نالته كتب أخرى له عن الإسلام يقول فيها إن الأجدى الفصل بين الدين والعنف: "عملية التحول إلى التطرف العنيف ضعيفة الصلـة بالممارسـات الدينيـة، ولا يـؤدي منهـج ديني متطـرف كالسـلفية إلى العنف بالـضرورة."[46] إن "القفـزة إلى الإرهـاب" لا يكـون بدفعة دينية، بـل الأقرب إلى الحقيقة أنها تشـترك في "عوامل كثيرة مع غيرها من أشـكال التمرد السياسي (اليسار المتطـرف) أو السـلوكي، كالهـوس بالعنف الانتحاري المفاجئ كـما يظهر في نموذج إطلاق النار العشـوائي في المدارس ("المتتالية الكولومبية")."[47] فربما اسـتخدمت جماعـات معينة مفردات سـلفية للتعبـير عن تصوراتها، لكن ذلـك في حد ذاته ليس دليلًا على أن الأيديولوجية الدينية تسبب العنف، بل إن الأمر وما فيه أن الإشارات

الدينية تمنح غطاء من الشرعية. إن الأيديولوجية الدينية أقرب إلى التأثير كعنصر لتماسك الجماعة وليس بوصفها الدافع لارتكاب أعمال إرهابية.

برغم المشكلات التحليلية لمفهوم التحول إلى التطرف فإنه ما زال واسع القبول بين صناع السياسة في أوروبا والولايات المتحدة. أما الاحتمالات البديلة لفهم الإرهاب، لا سيما اعتباره نمطًا من الفعل السياسي، فنصيبها التجاهل. تبحث وكالات المراقبة الشرطية عن كتابات تعطيها تركيبات سحرية للتنبؤ بمن سيكون إرهابيًا في المستقبل، أما السؤال التفصيلي عن سبب تحول شخص بعينه إلى إرهابي وليس آخر يعيش في السياق السياسي نفسه، فلا نصيب له في التحليل والأحسن أن يعتبر خارج أفق التوقع.[48] لقد تم تخصيص موارد ضخمة لإيجاد صيغ تفسيرية للتحول إلى التطرف، ولم تظهر صيغة مقبولة حتى الآن. في أحسن الأحوال، يمكن تصور الطريق المؤدي بالشخص إلى الإرهاب على مستوى فردي بعد الحدث. وعليه فإن أفضل منهج تتيحه وكالات إنفاذ القانون هو التحقيق في التحريض النشط والتمويل أو الإعداد للعنف الإرهابي، وليس منظومات المعتقدات التي يظن خطأ أنها ممهدات الإرهاب. من ناحية أخرى، فإن المستوى الأوسط للسؤال عن الظروف التي ترفع أو تخفض شرعية مثل هذه الأنشطة بالنسبة إلى أي طرف سياسي (حركة اجتماعية كانت أو حكومية) سؤال يستحق التحليل لما يرجى منه من نتائج مطلوبة. وكذلك سؤال المستوى العام عما إذا كانت هناك حركات اجتماعية وحكومات نشأت متعارضة بطبعها، وهل التفاعل بين هذه الأطراف السياسية المختلفة ينتج سياقًا يصير فيه العنف تكتيكًا مشروعًا.[49] أي دراسة موضوعية ستدرس كيف تضع الأطراف الحكومية وغير الحكومية نفسها كمقاتلين في صراع كوكبي بين الغرب والإسلام المتطرف، وتدرس الظروف التي تدفعها إلى اختيار تكتيك العنف، مع الاهتمام الكبير بالعلاقات بين الأطر التي تمنح كلًا منهما الشرعية.

ميزة هذا المنهج هي تحقيق الاتساق بين المعروف عن سير الإرهابيين أنفسهم وأفعالهم ووصفهم لأنفسهم، ومن يعلنون تأييد العنف الإرهابي. ولنأخذ حالة

أنـور العولقي. منذ 2009 حتـى مقتله بلا حكم قضائي في ضربة طائرة بدون طيار في سبتمبر 2011، كانت حكومتا المملكة المتحدة والولايات المتحدة تعدانه مصدرًا من أشد أنواع الإرهاب خطورة على بلديهما، وكان متهمًا بنشر التطرف بين المسلمين الأمريكيين والبريطانيين عن طريق اسـتخدامه لليوتيوب والفيسـبوك والمراسلات الإلكترونيـة. كان العولقـي مواطنًـا أمريكيًا ولد في نيو ميكسـيكو، تعلـم في اليمن ثـم عـاد إلى الولايـات المتحـدة عـام 1991، وعاش بها اثنـي عشر عامًـا، ثم قضى عامـين في المملكـة المتحدة ثـم عاد إلى اليمـن. وطبقًا للجهات الأمنيـة، فإن معرفته بالثقافتـين العربية والغربية جعلت تأثيره بين مسـلمي الغـرب أكبر. وبداية من عام 2008، اعتبر شـخصية تسـتطيع مـن مقره في اليمـن أن يدفع بمسـلمي الغرب في طريق الإرهاب باسـتخدام اتصالات الإنترنت في تقديم الأسـس الدينية والنفسـية التـي يظن أنهـا لازمة لعمليـة التحول إلى التطـرف - ابن لادن جديـد، لكنه أخطر لقدرته على التأثير في مسلمي الغرب الساخطين. وفي ذلك الوقت، كان وكلاء إف. بي. آي. يراقبون تحركاته على الإنترنت عن كثب، وكان بريده يحوي سـبعين رسـالة إلكترونية يوميًا في المتوسـط.[50] ويبـدو أن إدارة أوباما وضعت العولقي على قائمة القتـل بـلا حكم قضائـي في ينايـر 2010،[51] توقف مسـئولو الحكومة عن وصف العولقـي بأنه مـروّج للتطرف، وبدأوا يشـيرون إليه كإرهابي نشـط. ولإثبات ذلك استشـهدت الإدارة بتحقيـق مـع عمـر فاروق عبـد المطلب، بعـد محاولته الفاشـلة نسـف طائرة مسـافرة من أمستردام إلى ديترويت في يوم عيد الميلاد عام 2009. وفي أثناء التحقيق، قيل إن عبد المطلب كشـف تورط العولقي في المخطط على المسـتوى الإجرائـي. لم يُختبر هذا الادعاء في المحكمـة قط، لكن وزيرة الأمن الداخلي جانيت نابوليتانو قالت إن العولقي كان ضالعًا بنفسه في التخطيط للهجمات.[52] وقال مدير المخابـرات جيمـس كلابر إن العولقي انضـم إلى القاعدة في الجزيـرة العربية، وكان يـؤدي "دورًا رئيسًـا في إعـداد التوجـه الإسـتراتيجي" للجماعـة. وفي بريطانيا اتهم العولقـي بالضلـوع الإجرائي في مخطط لاسـتغلال ثغرات في أمـن المطار عن طريق

المراسلة الإلكترونية مع رجب كريم، الموظف في "الخطوط الجوية البريطانية". [53]

أما نضال حسن الذي نفذ هجوم فورت هود في تكساس في نوفمبر 2009، وفيصل شاه زاد الذي حاول تفجير سيارة مفخخة في ميدان تايمز في نيويورك في مايو 2010، فكانا من بين آلاف تواصلوا مع العولقي بالبريد الإلكتروني، مع ذلك ليس هناك دليل على أنه وجه أيًا منهما لارتكاب عمل عنيف. والشيء الذي لا يقبل الشك هو أن العولقي في ذلك الوقت كان ينشر مواد على الإنترنت تدعو إلى العنف ضد الغرب. وقد امتدح نضال حسن وسماه "بطلا" بسبب هجومه على فورت هود الذي قتل فيه 13 شخصًا. وتشير الوثيقة التي نشرها بعنوان "44 طريقة لدعم الجهاد" في يناير 2009 افترضت طرقًا مختلفة لدعم "المجاهدين" منها الدعم المالي والدعوة والتدريب. لكن نص الوثيقة كان مبهمًا فيما يخص تعريف المجاهدين ومن يقاتلونهم، لكنه كان واضحًا في أن نضالهم عالمي الأفق وموجه ضد "الغرب" كله، حيث يرى الغرب منظومة ثقافية معادية للإسلام. وقد خلص إلى أن كل من يفكر بوضوح يمكنه أن يتبين أي الجماعات تقاتل اليوم بحق من أجل الإسلام. [54]

كانت أيديولوجية العولقي مختلفة عن ذلك تمامًا قبل عشرة أعوام. فقد بدأ عام 2000 في تسجيل سلسلة محاضرات عن حياة محمد والأنبياء والصحابة. هذه التسجيلات باللغة الإنجليزية ذاعت على نطاق واسع، وحققت له نسبة متابعة ضخمة. كان العولقي واثقًا فصيحًا وذكيًا وقادرًا على ربط قصص التراث الإسلامي بالحياة في الغرب اليوم. وبرغم أنه كان يفتقر إلى مؤهلات عالم الدين، كان يعد شخصية كاريزمية جاذبة لحب الناس بموهبته في إلقاء التعليقات الملفتة. عندما وقعت هجمات 11/ 9، قال للصحفيين: "مستحيل أن يكون من فعلوا هذا مسلمين، وإذا ادعوا أنهم مسلمين فقد انحرفوا عن دينهم." أدان الهجمات على المدنيين، بغض النظر عن الظلم الذي تقترفه حكوماتهم – وعلى هذا الأساس عارض حرب الولايات المتحدة على أفغانستان بقدر معارضته لهجمات 11/ 9. قال إن أمريكا مسئولة عن دعم الحكومات القمعية في الشرق الأوسط، مع ذلك فهي ليست عدوًا

عسكريًا، وتمنى ألا تكتسب آراء ابن لادن تأييد الناس. وفيما يخص مفهوم الجهاد ميز بين نوعيه المشهورين حاليًا: "الأكبر" وهو جهاد النفس، و"الأصغر" وهو استخدام القوة المادية للدفاع عن النفس. وقال إن الجهاد أولًا سعي شخصي للرقي بالنفس وجهاد المجتمع ليخلص نفسه من الفساد. وقال للصحفيين:

> فإذا جاءت قوات خارجية غازية، فعلينا أن نجاهد للدفاع عن أنفسنا، وهنا يحدث القتال المسلح. ومن ثم فإن القتال الفعلي ليس إلا طرفًا من الجهاد، وهو قوة دفاعية لحماية الدين.[55]

وقد ميز بين الإرهاب الذي يستهدف المدنيين، وهو ما يعارضه، والانتفاضات داخل سياقات محلية محددة تهدف إلى حماية المسلمين من الاحتلال العسكري، وهذا ما يؤيده. وكان قد أمضى الصيف في زيارة إلى أفغانستان وهو طالب في الجامعة في سن المراهقة في نهاية الثمانينيات، وتضمن ذلك قضاء بعض الوقت مع المجاهدين الذين يقاتلون الاتحاد السوفيتي، والذين كانوا في ذلك الوقت يتلقون دعم الولايات المتحدة. وفي التسعينيات أبدى تأييده للتمرد الشيشاني على الجيش الروسي. والمؤكد أن حكومة الولايات المتحدة التي حققت في حالته بدقة بعد 11/ 9، كانت تعد العولقي معتدلًا. بل إنه دُعي إلى حفل غداء في البنتاغون، بوصفه إمام أكبر مسجد في العاصمة واشنطن، منطقة وسط المدينة، في محاولة من الجيش الأمريكي للتواصل مع مسلمي التيار الرئيس الأمريكيين، بل إنه ألقى خطبة الجمعة في كابيتول هيل.[56]

في العام التالي شنت إف. بي. آي. سلسلة حملات لمكافحة الإرهاب على المؤسسات التعليمية والبحثية والتجارية والخيرية الإسلامية في فيرجينيا الشمالية، حيث مقر العولقي، فأثار ذلك غضبه لأن هذه المؤسسات استُهدفت لمجرد أنها إسلامية. وصف العولقي لجمهوره كيف صوب العملاء بنادقهم على النساء والأطفال وقيدوهم لساعات. وقال: "إن لم تناضل من أجل حقوقك، ستنتزع

منك خطوة خطوة، حتى لا يكون لديك شيء." ودعا الأمريكيين المسلمين إلى الاتحاد والتعاون مع "المنظمات الإسلامية بتوجه سياسي وتوجه نحو الحقوق المدنية" لمعارضة الحرب على الإرهاب، التي أصبحت حربًا على المسلمين.[57] دفعت هذه الحملات العولقي إلى إبداء انتقادات تهكمية للحرب على الإرهاب واعتبارها عدوانًا على دينه. لكن اعتراضاته صيغت بلغة الحقوق المدنية والحاجة إلى التنظيم السياسي للدفاع عن المجتمع. وأوحت إشاراته إلى مالكولم إكس وإتش راب براون بأن الإستراتيجية الصحيحة للمسلمين الأمريكيين هي الاستفادة من تاريخ الراديكالية السياسية والنضال المجتمعي للسود. "لم ينالوا حقوقهم منحة"، بل اكتسبوها من خلال النشاط السياسي. ولكن العولقي نفسه قال لأصدقائه إنه صار أكثر وعيًا بحقيقة تجريم الولايات المتحدة للمسلمين وسياساتها الخارجية العدوانية، وإنه ينوي مغادرة البلاد. وفي مارس 2002، انتقل إلى المملكة المتحدة، حيث واصل دعوة المسلمين إلى النشاط السياسي للدفاع عن حقوقهم المدنية ومعارضة السياسة الخارجية الخاصة بالحرب على الإرهاب. بعدها بعامين استقر في اليمن في منطقة شبوة في الجنوب.[58]

ظهر أول مؤشر على تغير موقف العولقي في ديسمبر 2005، مع نشر محاضرته "ثوابت على طريق الجهاد" على الإنترنت. وفيها ترجم إلى الإنجليزية نصًا ليوسف العييري - محارب سعودي قديم في الجهاد ضد السوفيت في الثمانينيات، ثم صار ناشطًا في تنظيم القاعدة في السعودية قبل أن يقتله النظام السعودي في عام 2003 - وقد استغل الترجمة كفرصة لتقديم تعليقه. تبدأ المحاضرة بالإشارة إلى أن الأمم القوية "تستعد على جبهات عديدة، دينية وسياسية واجتماعية واقتصادية وإعلامية وجماهيرية شعبية، إلخ" لقتال الإسلام، وإن كثيرًا من المسلمين ينخدعون بالظن أنه ليس عليهم الرد بالمثل. لم يعد العولقي يعتقد أن الجهاد جهاد داخلي، بل إنه الآن واجب على كل مسلم قادر أن يقاتل في كل مكان في العالم نصرةً لله. فالجهاد، كما يقول العولقي، ليس رقيًا بالذات، أو حتى تحرير بعض المناطق من الاحتلال

الأجنبي، بل إن هدفه الحقيقي هو "محو الكفر من الدنيا"، وهو جهاد سيستمر إلى يوم الدين. معنى ذلك أن "الجهاد عالمي وليس ظاهرة محلية." وقد أعيد تعريف الجهاد الآن بوصفه حربًا عالمية للدفاع عن الإسلام ضد الغرب دون حدود زمنية أو مكانية. في هذه النقطة من مسيرة العولقي، ظل تحديد المناهج التي يجب أن تستخدم في الحرب غير واضحة. المهم أنها تشمل أنواعًا مختلفة من القوة (عسكرية وثقافية وأيديولوجية)، وهي عالمية المدى ومفروضة على المسلمين كافة.[59]

في صيف عام 2006، اعتقلت السلطات اليمنية العولقي. وحسبما أورد سكوت شين، الصحفي في نيويورك تايمز، سُجن أول مرة بسبب "نزاع قبلي"، ولكن بعد هذا الاعتقال الأول أمر جون نيغروبونتي، مدير المخابرات الأمريكية وقتها، الحكومة اليمنية أن تبقيه في السجن. وبعد احتجازه لمدة عام ونصف العام، وبضغط متصاعد في اليمن لإطلاق سراحه، عكست حكومة الولايات المتحدة قرارها.[60] وتم إطلاق سراح العولقي دون توجيه تهمة في ديسمبر عام 2007، وبعدها بقليل أجرى مقابلة شخصية مع معظّم بيغ، وهو مسلم بريطاني تعرض للاعتقال في غوانتانامو وصار بعدها داعية للدفاع عن حقوق السجناء. وفي جزء من المحادثة لم ينشر في حينها، قال العولقي لبيغ إنه تعرض "للإساءة" وهو في السجن، لكنه لم يُرد الدخول في التفاصيل أو رفع دعوى. وقال أيضًا إن عملاء إف. بي. آي. استجوبوه أثناء احتجازه، وكانوا على علم بما يلقاه من معاملة.[61]

كان العولقي قبل اعتقاله في اليمن قد بدأ يرى العالم محاصرًا في صراع عالمي بين الغرب والإسلام. والآن، بعد خبرة السجن والتعذيب المرجح أنه بالتنسيق مع الحكومة الأمريكية، فقد تخلى عن أي تحفظات لديه تخص استهداف المدنيين في البلد التي يحمل جنسيتها. وفي غضون شهور من إطلاق سراحه، أنشأ مدونة وموقعًا جديدًا على الإنترنت. واستمرت أغلب مواده المطبوعة على شكل فتاوى ردًا على أسئلة شخصية بشأن موضوعات كالطلاق والصيام، لكنه بدأ أيضًا في إعلان تأييده الصريح لاستخدام العنف ضد الولايات المتحدة. وبحلول صيف 2009 كانت

رسـائل العولقـي الإلكترونية الجماعية تصف أي مسـلم يقاتل في صـف أمريكا ... بأنه وحش بلا قلب، يقصد الشر ويبيع دينه بحفنة دولارات.[62] وفي مارس التالي، في مقابلـة شـخصية مع "الجزيـرة"، أعلن تأييـده لمحاولة عمر فـاروق عبد المطلب تفجير الطائرة المتجهة إلى الولايـات المتحدة. وأضاف: "لو كانت الطائرة حربية أو هدفًا عسـكريًا أمريكيًا لكان أفضل"، وحتى الأمريكيون المدنيون أهداف مشروعة لأنهـم صوتوا للمرشـحين المؤيدين للحرب.[63] وفي تصريـح آخر قال: "أليس من المفارقات السـاخرة أن تكون العاصمتان المحاربتان للإسـلام، واشنطن ولندن من مراكـز "الجهـاد" في الغـرب؟ فقد صـار الجهاد أمريكيًـا كفطيرة التفـاح، وبريطانيًا كشـاي العـصر."[64] ولو كان بين المسـلمين الأمريكيين نـزوع إلى عنف الإرهاب، لكانـت تلك الفترة هي الأنسـب لأعـداد ضخمة من متابعـي دروس العولقي عن سير أعلام التاريخ الإسلامي أن يحملوا السلاح - مستغلين، مثلًا، سهولة الحصول عـلى السـلاح في الولايات المتحـدة - ويرتكبـوا المذابح. أما ما حـدث فعلًا فهو أن الأعداد الضخمة التي كانت تتابع الرجل انفضت عنه بعد انكشاف آرائه من خلال وثائق مثل "44 طريقة لدعم الجهاد".

كيـف نفسر تحـول آراء العولقـي في العقد الأخير مـن عمره؟ بالتأكيـد لا يتوفر دليل على أن صحوة دينية دفعته إلى اعتناق فهم ديني مختلف جذريًا. فإن فقه الجهاد عنده كان دائمًا يحوي مفهوم ضرورة القوة العسكرية للدفاع عن الإسلام في ظروف معينـة. لكـن تلك الـضرورة في فهمه القديم تكون في سـياقات محليـة محددة، حيث يسـعى المسـلمون إلى تحرير أنفسـهم من الاحتلال الأجنبي، وفي نهاية عام 2005، بـدأ يؤمن بأن المسـلمين يواجهـون صراعًا عالميًـا وليس مجرد سلسـلة من الحروب المحليـة، وأن ذلـك الصراع له أبعاد أيديولوجية وعسـكرية. ومـن المنظور الفقهي، كان السـؤال الرئيـس في الدعـوة إلى هذا الموقف هـو هل يخالف المعتقد المسـتقر في الفقه الإسـلامي، وهـو أن المواطن ملتزم التزاماً تعاقديًـا باحترام قوانين الدولة ولا يجـوز مخالفتهـا حتى إذا دخلـت الدولة في حرب مع أخرى ذات أغلبية إسـلامية أو

أطـراف أخـرى مسـلمة. لكن التغـير في موقف العولقـي لا يمكـن رده إلى تغير في الموقـف الفقهي من الالتزام الإسـلامي بحفظ العهـود. والحقيقة أنه لم يحاول في أي منشـوراته أن يدحض الاعـتراض الفقهي الواضح على موقفه،[65] رغم أنه يسـعى جاهـدًا إلى تقديم خطاب إسـلامي يجيـز فكرته الجديدة عن الحـرب العالمية متعددة الأبعـاد. لكن الملفت هـو أن مفهومه عن الحرب العالمية يعكس خطاب الحرب على الإرهاب نفسـه، الذي لا يعترف بحـدود جغرافية ويشـير إلى صراع متعدد الأبعاد ولـه آفاق ماديـة وأيديولوجية. كان العولقي دارسًـا نابهًا لهذا الخطـاب، وعلى علم بدعوات مؤسسة راند إلى "معركة أفكار" وإلى خلق "إسلام معتدل مؤيد للغرب - وهو ما سـماه إسـلام راند."[66] الجديد فعلًا في تصريحات العولقي من نهاية 2005 وما تلاها لم يكن موقفه الفقهي، بل تأويله الجديد للظروف السياسـية التي يعيشـها المسـلمون. فإن المصدر الأول لفكرته عن حرب عالمية للدفاع عن الإسلام هو تلك الهوية الحربية التي تتمثلها سياسات الحرب العالمية للحرب على الإرهاب.

وفي درس ألقـاه في عـام 2010 بعنوان "دعوة إلى الجهـاد"، يصف تكون موقفه الجديد.

> لسنا ضد الأمريكيين لأنهم أمريكيون، بل ضد الشر. وقد تحولت أمريكا كلها إلى أمة للشر. إن ما نراه من أمريكا هو غزو دول [لا يسـمع بها]، نرى أبا غريب وبغرام وغوانتانامـو، نرى صواريخ كـروز والقنابل العنقودية. ولقد رأينا في اليمن منذ قليل مـوت ثلاثـة وعشرين طفلًا وسـبع عشرة امـرأة. لا يمكن أن نقـف مكتوفي الأيدي في وجه هذا العدوان، وسـنقاتلهم كما يقاتلوننـا، ونحرض الآخرين على فعل الشيء نفسه. أنا نفسي ولدت في الولايات المتحدة وعشت فيها واحدًا وعشرين عامًا. كانت أمريكا وطني. كنت داعية للإسـلام، أدعو إلى العمل الإسـلامي السـلمي. لكن مع الغـزو الأمريكي للعراق، وتواصل العدوان الأمريكي على المسـلمين، لم أسـتطع أن أوفـق بـين الحياة في الولايات المتحدة، وكوني مسـلمًا حتى خلصت إلى أن الجهاد ضد أمريكا فرض على كل مسلم قادر.[67]

إن صح هذا التفسير لما دفع العولقي لدعم الإرهاب ضد الولايات المتحدة، ولا داعي للشك فيه، فإن تحوله إلى التطرف يتسق مع النمط التاريخي للنشطاء السياسيين الذين يعتنقون الإرهاب عندما يفشل العمل السياسي في تحقيق التغيير - من الفرنسيين الذين بدأوا حملات تفجير بعد هزيمة "كومونة باريس"،(*) حتى جيش التحرير الجزائري الذي ناضل من أجل إنهاء الاستعمار الفرنسي، وحتى "إعلان حالة الحرب" من جانب تنظيم "ويذر أندرغراوند" بعد قمع الحكومة حملات الطلاب ضد حرب فيتنام.

إن التيار الرئيس من محللي التحول إلى التطرف الذي نظروا في تطور فكر العولقي يواجهون معضلة. إذ تقول نظرياتهم إن سياسات الحرب على الإرهاب ليست الدافع له للانتقال من العمل السياسي إلى دعم العنف ضد الولايات المتحدة، ولابد أن السبب عملية نفسية أو دينية كبيرة. ولا تظهر مثل هذه العملية في حياته بعد 11/ 9، لذلك فهم يحاولون نقل النقطة الزمنية التي تحول فيها إلى التطرف إلى تاريخ سابق، ثم يفترضون أن هذه العملية حدثت في التاريخ المزعوم، وهي فترة لا نعرف عنها الكثير. معنى ذلك أن تعريف التحول إلى التطرف اتسع ليشمل أي نوع من المعارضة السياسية للوضع الراهن، أو أنه عندما كان يعد معتدلًا، كانت تصريحاته العلنية مجرد غطاء، وأنه كان يبطن الدعوة إلى العنف ضد الولايات المتحدة. وسعى محللو التحول إلى التطرف إلى دعم الافتراض الأخير، فذكروا الادعاء بأن ثلاثة من مختطفي الطائرات في 11/ 9 كانوا من مرتادي المساجد التي كان إمامها العولقي في 2000 و2001.[68] مع ذلك، وبرغم تكرار التحقيقات، لم يظهر أي دليل قط يثبت أن ذلك كان أي شيء سوى محض مصادفة، وهذا ما خلصت إليه إف بي آي.[69]

(*) اللجنة الثورية التي حلت محل بلدية باريس في الثورة الفرنسية عام 1789. (المترجم)

عجزت نماذج التحول إلى التطرف الرسمية عن تفسير تحول العولقي إلى داعم للعنف ضد الولايات المتحدة، بل وشجعت الزعم بأن دعايته على الإنترنت كانت فيروسًا أيديولوجيًا يمكن أن يصيب شباب المسلمين في الغرب، ويثير موجة من الاهتمام بالهجمات الإرهابية. كان السبب الرسمي الذي قدمته إدارة أوباما لقتل العولقي دون حكم قضائي هو قيامه بدور إجرائي نشط في تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية. تؤكد الورقة البيضاء المكونة من ست عشرة صفحة أصدرتها وزارة العدل تلخص حيثياتها القانونية المزعومة لأعمال القتل المستهدفة أن الحكومة تملك قانون سلطة قتل مواطن أمريكي، إذا قرر "مسئول كبير مطّلع" أن الهدف شخصية كبيرة في القاعدة أو أي جماعة موالية، ويمثل "خطرًا بهجمة عنيفة ضد الولايات المتحدة" وأن القبض عليه ليس ممكنًا.[70] تستخدم عبارة "خطرًا محدقًا" استخدامًا فضفاضًا يسمح بأن يدخل تحته أي شخص يمكن وصفه بالعمل النشط مع القاعدة، ما يرتبط بها من منظمات. ورغم أن أحد الشروط اللازمة لهذه العمليات حتى يسمح بها القانون الدولي أن تقع في قلب المعركة، فإن الحرب على الإرهاب تعامل كأن العالم كله ساحة لها. لذلك، وقعت ضربات جوية بطائرات بدون طيار في باكستان واليمن والصومال، وكلها أماكن ليست في حالة حرب رسمية مع الولايات المتحدة. ومع كل محاولات وضع غطاء شرعي زائف على سياسة قائمة الاغتيالات، فإن السبب الحقيقي لاغتيال أنور العولقي هو اعتباره محرضًا على التطرف، وأنشطته الأيديولوجية قادرة على دفع المسلمين الغربيين إلى ارتكاب العنف الإرهابي. لكن يستحيل إثبات هذا الدور إلا في وجود نماذج مقبولة للتحول إلى التطرف بها أيديولوجية جهادية تدفع الناس إلى العنف.

ولا توجد إلا حالة واحدة يتوفر فيها دليل ظاهر على أن تصريحات العولقي عملت طبقًا لهذا النموذج – وهي حالة روشونارا تشودري التي حاولت طعن البرلماني البريطاني ستيفن تيمز في مكتب دائرته في مايو عام 2010. ففي مقابلات شخصية مع ضباط الشرطة بعد الحادث ذكرت أنها استمعت إلى المئات من دروس

العولقـي، ونتيجـة لذلـك، فقـد اعتقدت أن مـن واجبهـا تنفيذ أعمال عنـف دفاعًا عـن الإسـلام، لكنها كذلك تحدثـت عن غضبها مـن الحرب العراقيـة، وقالت إنها استـهدفت تيمز لأنـه صوت تأييدًا لها.[71] مـن الصعب أن نتيقن ممـا لدينا من مادة كيـف اجتمعـت الأيديولوجيـة الدينية والمعتقدات السياسـية في دفع تشـودري إلى محاولـة الطعـن. ولكـن لأن العلاقة بين الأفـكار والأفعال مبهمة، فـلا يجب تجريم الأفـكار. فإذا كان السـبب الحقيقـي وراء قرار إدارة أوباما اغتيـال العولقي هو منع فيروسـه الأيديولوجي من التفشي في الجمهور الغربي، فإن هذا يعني تأسيس القرار عـلى نموذج مغلوط للتحـول إلى التطرف، كذلك انتهاك هذا المبـدأ الليبرالي بأغلظ طريقـة ممكنـة. وقد كانت هنـاك بدائل أخرى لم تكتشـف. يقول فـواز أ. جرجس، وهو عالم سياسة بكلية لندن للاقتصاد، إن اليمن اتهمت العولقي رسميًا بالتحريض عـلى العنـف في أكتوبـر 2010. ويقـول إن الإعلان عـن محاكمة عادلـة كان يكفي لعمل اتفاق مع الزعماء المحليين في جنوب اليمن لتسليم العولقي للسلطات اليمنية ليواجـه المحاكمة. وقد قال أحد كبار الزعماء في مقابلة شـخصية وقتها إنه يقبل هذا العرض.[72]

في الحالات التي نفذ فيها مسـلحون أمريكيون أعمال عنف أو شرعوا فيها تظهر الصـورة نفسـها. يتحـدث المنفذون عـن الظروف السياسـية التي سـاقتهم إلى فعل ذلـك وليـس عـن أيديولوجيتهم الدينيـة. في فبرايـر 2006، كان فيصل شـاه زاد، المهاجر الباكسـتاني المقيم في نيويورك، يقلب رأسه في السؤال عن استجابة المسلمين للحـروب في العراق وأفغانسـتان ونكبة الفلسـطينيين والعنصرية ضد المسـلمين في الغرب. فكتب رسـالة إلكترونية إلى مجموعة من الأصدقاء مؤداها أن الإسلام يحرم قتـل المدنيين الأبرياء، لكنـه لا يعرف كيف يحدث الاحتجاج السـلمي تغيرًا: "هلا عرفتمـوني طريقـة لإنقـاذ المظلومـين؟ وطريقة للرد عندمـا تطلق علينـا الصواريخ ويسفح الدم المسلم؟" بعد تظاهر الملايين بقوة وفشلهم في منع الحرب على العراق، لم تكن هناك إجابات سهلة لهذه الأسئلة. بعد ثلاثة أعوام صارت الأسئلة شخصية

أكثـر. فقـد وسـع الرئيس أوباما حملـة ضربات الطائـرات بدون طيار في باكسـتان. وبينـما كانت وسـائل الإعلام الأمريكية تحلـم باغتيالات لا مخاطـرة فيها بإمكانات تكنولوجيـة جديدة، تتجـاوز الحدود الجغرافية، ارتفع معدل القتل في باكسـتان، لا سـيما في منطقة الباشتون موطن شاه زاد. قتلت الطائرات الأمريكية بدون طيار 98 مدنيًا بريئًا في باكستان في عام 2009، حسب تقديرات مكتب الصحافة الاستقصائية في لندن.[73] وفي أبريل، أرسـل شـاه زاد رسالة إلكترونية أخرى إلى أصدقائه يهاجم فيها السياسـيين الباكسـتانيين لفشـلهم في الدفاع عن البلاد ضد هـذه الهجمات.[74] كأن شـاه زاد في هذه الفترة قد حسم الأسئلة التي طرحها من قبل، وصار يؤمن بأن قتـل المدنيـين يمكن تبريره كجزء من حـرب دفاعية مفترضة ضـد الغرب. وبعدها بشـهرين، وصـل إلى باكسـتان لينضـم إلى طالبـان، وفي مايـو التـالي حـاول تفجير سـيارة مفخخة في ميدان تايمز سـكوير. وعند استجوابه قال للقاضي إن شروعه في الهجوم كان ردًا على احتلال الولايات المتحدة للعراق وأفغانستان وضرباتها الجوية بطائرات بدون طيار في الصومال واليمن وباكسـتان. وقال إنه يعد نفسه "مجاهدًا"، جنديًـا مسـلمًا. رد القـاضي بأن ضحايـاه المقصودين لم يكونوا محاربـين يغزون دولًا أخرى، بل مدنيين. فرد شـاه زاد: "نعم، الشـعب يختار الحكومة،" فسـأله القاضي: "بمـن فيهـم الأطفال؟" مرت فترة صمت طويلة قبل أن يقول شـاه زاد أخيرًا: "إن ضربات الطائرات في أفغانسـتان والعراق لا ترى الأطفال، لا ترى أحدًا. إنها تقتل النساء والأطفال، تقتل الجميع."[75] مرة أخرى، الإرهابي كان يحاكي أعمال الحرب على الإرهاب.

في حالـة نضـال حسـن، الطبيـب النفسي العسـكري الـذي نفذ هجـوم فورت هـود، يبدو أنه كان يتصارع مـع دوره في الجيش الأمريكي، منذ بداية حرب العراق عـام 2003، فمـن ناحية، اقتـضى ولاؤه للجيش الأمريكي أن يحارب مسـلمين في مناطـق أخـرى مـن العالم في حـروب يعدها ظالمة. ومـن ناحية أخـرى، هل يقتضي ولاؤه للمسـلمين في مناطـق أخرى من العالم أن يـترك الجيش الأمريكي - أو يقاتل

ضده؟ كانت سياسات الهوية ذات الطابع العسكري في الحرب على الإرهاب تعتمل في أعماق نفسه. فمن 2003 حتى 2007، عندما كان طبيبًا مقيمًا في برنامج الطب النفسي بمركز والتر ريد الطبي العسكري القومي في بيثيسدا في ميريلاند، سئل مباشرة هل يقاتل مسلمين آخرين، وهل هو مؤهل حقيقة لموقف المعترض دينيًا، إنه ليس مؤهلًا له. ففي عرض أكاديمي كان عليه تقديمه، اختار مناقشة التأويلات الإسلامية لجواز استخدام العنف. وأسر إلى زميل أنه تقدم لموقعه التالي لجامعة الخدمات العسكرية للعلوم الصحية. وفي عرض آخر سئل هل الحرب على الإرهاب في الواقع حرب على الإسلام، واقترح دراسة بحثية تسأل هل المسلمون في الخدمة العسكرية يعانون صراعات بين ولائهم للولايات المتحدة وولائهم لإخوانهم المسلمين في مناطق أخرى من العالم.[76] وفي نهاية مارس 2008، راسل حسن أنور العولقي إلكترونيًا يطلب منه "بعض التعليقات العامة عن المسلمين في الجيش الأمريكي." كان مجمل ما أرسله 18 رسالة إلكترونية، وتلقى ردين، لم يجب أيهما عن سؤاله الأصلي أو تقترح عمل أي شيء. تم تعيين حسن للعمل في المركز الطبي العسكري في درنال، فورت هود، تكساس، في يوليو 2009، وأجرى جلسات نفسية مع جنود مصابين بصدمات بسبب مشاركتهم في الحروب في العراق وأفغانستان. وبناءً على روايات مرضاه، طلب من رؤسائه العسكريين التحقيق في احتمال وقوع جرائم حرب، وتم رفض الطلب.[77] في أغسطس، تم تخريب سيارة حسن، وبعد القبض على الجاني، اتضح أنه لاحظ ملصقاً إسلاميًا على مصدات سيارة حسن، فدفعته إلى ذلك كراهية الإسلام. بعدها بشهرين، صدرت تعليمات الجيش إلى حسن بأنه سينقل إلى أفغانستان قريبًا. فصارت معضلته القديمة الدائمة أمرًا عمليًا ملحًا، وليست جدلًا أكاديميًا. لم يعد قادرًا على أن يحمل في نفسه ذلك الانقسام بين هويتيه المتعارضتين.[78] في الشهر التالي دخل مركز تعبئة فورت هود، وفتح النار من مسدس نصف آلي له منظار ليزر، فقتل 12 جنديًا أمريكيًا وأحد موظفي وزارة الدفاع، وجرح 42 آخرين.[79]

الفصل الخامس
قلـوب وعقـول

ساءني في أول الأمر وصفي بالمتطرف، فلما أمعنت التفكير، أخذت أستمد من هذا الوصف شعورًا متزايدًا بالرضا.

- مارتن لوثر كينغ الابن، رسالة من سجن برمنغهام سيتي

في أبريل عام 2010، دُعيت تاليا لادور - فريشر، نائبة سفير إسرائيل في المملكة المتحدة وقتها، للتحدث بجامعة مانشستر بشمال إنجلترا. وكانت إسرائيل في السنة السابقة قد شنت هجومًا مدمرًا على غزة عرف باسم "عملية الرصاص المصبوب"، أدانه القاضي الجنوب أفريقي البارز ريتشارد غولدستون في الشهور السابقة على محاضرة لادور - فريشر. كُلف القاضي برئاسة لجنة لتقصي الحقائق تابعة لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة عن الحرب في غزة، ووصف تقريرها ما قامت به قوات الدفاع الإسرائيلية بجرائم حرب، وربما بجرائم ضد الإنسانية. وفي مانشستر حيث المواجهة المرة مستمرة لسنوات بشأن قضية إسرائيل وفلسطين، خطط ناشطو الحقوق الفلسطينية لتحدي نائبة السفير فيما يخص الاتهامات الواردة في تقرير غولدستون أثناء إلقائها محاضرتها. لكن الترتيبات الأمنية الصارمة منعت الناشطين من دخول المبنى. تجمع الناشطون عند المخرج المؤدي إلى موقف سيارات الجامعة

أملًا في مواجهة لادور - فريشر وهي تغادر الجامعة. عندما ظهرت سيارتها منعوها من التحرك لثوان، فاندفعت السيارة وسط الحشد وانطلقت سريعًا.[1] وكان من بين الواقفين أمام السيارة جميل سكوت، طالب في السابعة عشرة، وعضو في حزب العمال الاشتراكيين. أصابت السيارة جميل وهي تندفع وسط المحتجين ورفعته على مقدمتها فأصيب بعرج بسيط.

أثار الاحتجاج رد فعل عنيفًا من رون بروزور، سفير إسرائيل في المملكة المتحدة وقتها:

> إن ما يحدث في الجامعات البريطانية التي يمولها دافعو الضرائب شيء صادم. التطرف لا ينتشر في هذه الأماكن التعليمية، بل يتفشى. وإن أذني مستعدتان تنتظران سماع أعلى درجات الإدانة لهذا السلوك من المسئولين عن الجامعة وكذلك والسلطات المحلية.[2]

وعلى الفور، ذهب ضباط شرطة مانشستر الكبرى إلى بيت جميل واعتقلوه للاشتباه في إثارة الفوضى العامة. ادعت لادور - فريشر أنه ألقى بنفسه على زجاج السيارة الأمامي عدة مرات وهو يردد شعارات معادية للسامية. لكن أحد حراس الأمن بالجامعة ممن شهدوا الحدث نفى ذلك سريعًا، فلم توجه أي اتهامات إلى جميل. لكن الأمر لم ينته عند هذا الحد. فمنذ 2008، كانت شرطة مانشستر الكبرى واحدة من القوات التي تدير مشروعًا لمكافحة التطرف عرف باسم "تشانل" (القناة) - وهو جزء من برنامج بريطانيا لمنع التطرف العنيف - هدفه عمل ملفات لشباب لا يشتبه في ضلوعهم في نشاط إجرامي، لكنهم، رغم ذلك، يعدون منجرفين في اتجاه التطرف. يتضمن البرنامج منظومة مراقبة واسعة تشمل ضمن ما تشمل، ضباط شرطة ومعلمين وأخصائي رعاية صحية ورعاية شباب، حيث يحدّدُ المتجهون إلى التطرف ثم يقدم لهم الإرشاد والتوجيه والتعليم الديني

بغرض عكس عملية التحول إلى التطرف. وفي بعض الحالات تم نقل سكن هؤلاء الأفـراد إلى أحيـاء جديدة لفصلهم عـن تأثيرات محلية تعد ضارة. بلـغ عدد الأفراد الذين اعتبرهم برنامج تشـانل متوجهين محتملين إلى طريق التطرف 1120 فردًا بين عامـي 2007 و2010، كان مـن بينهـم 290 فردًا دون السادسـة عشرة و52 دون الثانية عشرة، وكان 90 ٪ منهم مسلمين (النسبة الباقية اعتبرت متجهة إلى التطرف نحو أقصى اليمين).[3] وفي نهاية 2012، حدد مشروع تشانل حوالي 2500 شخصًا بوصفهـم مخاطـر محتملة.[4] وضع الدليل الإرشـادي الرسـمي للمـشروع - المتأثر بتركيز سـيغمان وفيكتوروفيتش على عملية التطبيـع الاجتماعي والثغرات الإدراكية - قائمـة مـؤشرات احتمال التحـول إلى التطرف، ومنها تـرك المخالطين الحاليين إلى شـبكة اجتماعيـة جديدة، والمرور بأزمة هوية أو انفصـال عائلي، والتعبير عن "مظالم حقيقية أو متخيلة."[5]

كانـت العوامل التي جعلت الشرطة تعتبر "جميـل" حالة مخاطرة، وتقرر أن تبدأ معه "تدخلا" ببرنامج تشـانل، هي أنه مراهق له أب مسـلم (رغم أنه لا يقدم نفسه كمسـلم)، انضم إلى حزب سـياسي يسـاري بالإضافة إلى اشتراكه في حدث الجامعة المذكور. بدأ ضباط وحدة الشمال الغربي لمكافحة الإرهاب (CTU) الاتصال بوالديْ جميل وخالته ومدرسـته. ثم تواصلوا مع جميل نفسه، وأخبروه أنهم أدخلوه في شيء يسـمى "مشروع تشـانل" لأنهم يعتبرونه معرضًا للتحول إلى التطرف الإسلامي أو التطرف اليسـاري، وأنه سيظل في المشروع لعامين أو ثلاثة، وستقصر إلى عام واحد إذا تحسـن سـلوكه. وبدأ في برنامج إرشـادي مع ضابطين من ضباط وحدة الشـمال الغربي لمكافحة الإرهاب. قابل الضابطان جميل في بيت خالته لمناقشة المخاوف بشأن "مسـاره السـياسي". قالا إنهما يشـعران بالقلق من مشاركة جميل في مظاهرة سياسية في سـن صغـير. وتركزت المناقشـات على مـن يخالطونه: الأعضـاء في حزب العمال الاشـتراكيين ومـا ينظمه من حمـلات مثل "اتحدوا ضد الفاشـية" والجماعـة الثقافية المناهضـة للعنصريـة "أحب الموسـيقى وأكره العنصرية". وتسـاءلا هـل "يتعهده"

أناس أكبر سنًا، كما سألاه عن أسماء الناشطين وانتماءاتهم السياسية. زار الضباط مدرسته قبل مظاهرات اليسار في مانشستر ونصحوه بعدم الاشتراك في هذه الأحداث أو التحدث إلى غيره من الطلاب عنها. يقول جميل: "كانت محض ترهات. كانت مغالية ومبالغًا فيها إلى أقصى حد، لكنها كانت مخيفة في ذلك الوقت". وعندما نظم أستاذ العلوم السياسية رحلة تعليمية إلى مؤتمر حزب المحافظين في مانشستر، اتصل الضباط بالمدرسة وأكدوا على عدم إشراك جميل، وقالوا له إن ذلك من أجل سلامته، وإنهم يخشون عليه الاختلاط بمجموعة شريرة. يقول جميل:

> أربكتني العملية كلها التي استمرت عامين... كنت على دراية تامة بأنني لست في فئة الإرهاب، لكنهم قالوا لي إنني أراقب وأوجه في سياق برنامج لمكافحة الإرهاب.

قال جميل للشرطة إنه لا يعرف أي شخص متورط في الإرهاب أو العنف:

> غالبًا ستربط الناس نفسها في سور بوضع قفل دراجة حول أعناقهم. هؤلاء ناشطون.

لكن جميل شعر أن الضباط الذين كان يظن أنهم "في غاية الود" قُدّمت لهم

> مفاهيم شديدة الالتباس من قادتهم، لم [تكن هذه] محاولة للسيطرة على الإرهاب [بل] محاولة لنزع الاهتمام بالسياسة ونشر الخوف، وجعل الناس يشعرون بعدم الأمان داخل أحيائهم.

تكرر اتصال الضباط بوالديه وخالته وكليته للضغط عليه لينهي نشاطه السياسي. وفي إحدى المرات اتصل الضباط بوالدة جميل، ونصحوها بالانتقال إلى حي آخر،

وأخبروها بأن وحدة الشمال الغربي لمكافحة الإرهاب يمكن أن تطلب من إدارة الإسكان بالسلطة المحلية أن تجد لها بيتًا جديدًا.

> أذكر شعوري بالإهانة لمجرد أنني اتخذت قرارًا سياسيًا بالانخراط في عالم السياسية، وأن من أتحدث معهم وأناقشهم يُتَّهمون بإعدادي لنشاط سياسي مستقبلي متطرف. كانوا [الضباط] يحاولون دائمًا القيام بدور المعلمين وتقديم نماذج أتبعها... وبالطبع لم يعجبني ذلك، لأنني لم أكن في حاجة إلى تعليمهم أو نموذجهم، لأنني كنت ببساطة أمارس حقي في الاحتجاج.[6]

"البركة التي سيسبح فيها الإرهابيون"

في بريطانيا برز فكر جديد عن التحول إلى التطرف داخل دوائر الأمن القومي، بداية من 2004، وصار أساسًا لواحدٍ من أعقد برامج المراقبة والضبط الاجتماعي يجرب في دولة غربية في العقود الأخيرة. كان ذلك هو "برنامج منع التطرف العنيف" المعروف اختصارًا "بالمنع"، الذي بدأته حكومة طوني بلير في 2006. وأساس البرنامج اعتقاد بضرورة وضع برنامج موجه إلى جمهور أوسع من الناس الذين لا تدخل أنشطتهم وسلوكياتهم ومعتقداتهم في دائرة الجريمة، لكنها طبقًا لمسئولين حكوميين تنم عن التطرف، هذا بالإضافة إلى العمل الاستقصائي الذي تنفذه محليًا قوات الشرطة ووكالة الاستخبارات الداخلية (MI5)، ومهمتها الأساسية وقف كل من كانت أنشطته مجرمة بحكم التشريع البريطاني لمكافحة الإرهاب واسع المجال. وهذه الفئة الأخيرة الأقدم، تشمل تدخلات خشنة مثل التحقيقات الجنائية وترحيلات الأجانب وفرض أوامر انضباطية، تسمح للحكومة بإخضاع المشتبه بهم، دون الحاجة إلى محاكمة، لحظر التجول والتنصت الإلكتروني، وفرض القيود على من يزورهم وعلى السفر واستعمال الإنترنت.[7] أما بلغة مكافحة الإرهاب، فهناك حاجة إلى "تدخلات ناعمة" تستهدف دائرة أوسع. تفترض نظريات التحول

إلى التطرف أن الإرهابيين المحتملين يمرون بسلسلة مراحل وصولًا إلى التطرف، والمرحلة الأخيرة منها فقط هي ما يتضمن نشاطًا إجراميًا فعليًا. يقول مسئولو الاستخبارات إن الحكومة لا يسعها الانتظار حتى يتحول التطرف إلى إرهاب، ولابد من تدخلات في مرحلة مبكرة من العملية، وهي على نوعين: الأول يخص الأفراد، والثاني المجتمعات. على المستوى الفردي، المراقبة الشرطية مطلوبة في بداية مرحلة التحول إلى التطرف، بالتعامل مع المتطرفين الذين لم يتخطوا عتبة السلوك الذي يعد نشاطًا إجراميًا يقتضي المحاكمة، لكنهم في خطر اتخاذ هذه الخطوة. وإن المقصود بالشراكات مع منظمات المجتمع وقوات الشرطة والسلطات المحلية، هو تحديد هؤلاء الأفراد استرشادًا بنموذج الحكومة في التحول إلى التطرف. وعلى المستوى المجتمعي من شأن هذه الشراكات أن تمثل تحديًا أيديولوجيًا أمام التطرف. وعليه، يجب تمكين الزعماء المسلمين بدعمهم ماليًا لكسب القلوب والعقول وضمان الولاء للديمقراطية الليبرالية الغربية، سعيًا إلى عزل المتطرفين، ومنع انتشار أفكارهم.[8] خصصت الحكومة مئات الملايين من الجنيهات لبرنامج "منع" حتى صار عمليًا سياسة الإسلام الحكومية.

اختير تشارلز فار لإدارة البرنامج الجديد،[9] وكان وقتها رئيس دائرة مكافحة الإرهاب بوكالة الاستخبارات الخارجية البريطانية إم آي 6 (MI6)، وكان قد شارك في عمليات سرية في أفغانستان والأردن. وهو يصف أسلوبها الأساسي بقوله:

> هناك مجموعة من الناس تحولوا إلى التطرف، واعتنقوا التطرف العنيف، والحل الوحيد معهم في هذه الدولة هو التحقيق الجنائي والمحاكمة. وهناك مجموعة أكبر تشعر بدرجة من الاستياء، إن لم تكن الكراهية تجاه الحكومة والدولة والمجتمع، وهم يمثلون البِركة التي يسبح فيها الإرهابيون، وبدرجة معينة سيكونون متضامنين معهم، وبالتأكيد لن يبلّغوا عما يرونه من أنشطة أمام أعينهم. علينا الوصول إلى هؤلاء، فإن لم نصل إليهم، ربما تحولوا أنفسهم إلى التطرف، وإن لم يحدث فإنهم سيخلقون بيئة

يمكـن للإرهابيـين أن يعملوا فيها بدرجة من الأمـان الذي لا نريده ... وهذا إلى حد ما هو هدف برنامج "منع".[10]

كانـت الطريقة الأساسـية لقياس نجاح "منع"، كـما يقول فار، هي التأكد من أن برامج الحكومة "تغير اتجاهات المجتمع"[11] وقبلها بعام واحد، عملت إم آي 6 مع الوكالة القومية لمراقبة الاتصالات (GCHQ)، وقوات الشرطة المحلية في إدارة عملية تعاونية لجمع المعلومات الاسـتخباراتية باسم "بروجكت ريتش بيكتشر" [مشروع الصورة المتكاملة] وضعت قائمة بها ثمانية آلاف مسلم يعدون متطرفين.[12]

كان لبرنامـج "منع" ميزانية ضخمة وكان عمله يتوزع على عدة دوائر حكومية. فقـد أدخل إلى السياسـة السـلطات المسـئولة عن المـدارس والجامعات والسـجون وهيئـة مراقبـة المفرج عنهم، ومنع جرائم الأحداث وكذلـك الفنون، جندت قوات الشرطـة 300 فـردًا جديدًا عبر البـلاد للعمل في "منع" في فـرق مكافحة الإرهاب الموجودة.[13] خصصت نصف ميزانية "منع" لمكتب وزارة الخارجية والكومنولث، الذي أطلق حملات دعائية في باكسـتان والشرق الأوسـط "لمواجهة ادعاء المتطرفين الـكاذب بـأن المملكة المتحدة مكان يُظلم فيه المسـلمون". أنفـق نصف مليون جنيه عـلى إنتاج سلسـلة مـن الإعلانـات التليفزيونية تذاع في باكسـتان عن شـخصيات بريطانية مسـلمة بارزة.[14] وقد عمل "فريق مخصوص مكون من أهم المتخصصين في اللغات على شرح السياسـات البريطانية ودور المسلمين في المجتمع البريطاني، في وسـائل الإعلام المكتوبة والمرئية والإلكترونيـة".[15] وقد خصص 20 مليون جنيه سـنويًا في إنجلـترا وويلز للسـلطات المحلية ومنظمات المجتمـع لتمويل مشروعات مكافحـة الأيديولوجيـة المتطرفـة. كانت مسـئولية السـلطات المحليـة، نظريًا، هي تنظيم عملية تشاور مع المجتمع لتحديد ما إذا كانت المنطقة بها مشكلة تطرف، وإن وجدت، أفضل السـبل للتعامل معها. وعمليًا، اشتركت كل مناطق السلطة المحلية الأربع والتسـعين بأكثر من ألفي مسـلم مقيم (طبقًا لتعداد 2001، وهو أول تعداد

يسأل عن الديانة) في برنامج "منع"، تحت ضغط المكاتب الحكومية الإقليمية التي كانت توصل سياسة الحكومة المركزية. كان تخصيص الميزانية يتم بالنسبة إلى عدد المسلمين الموجودين في كل منطقة. إذ افترضت الحكومة أن خير مقياس لمستوى التطرف هو حجم السكان المحليين من المسلمين، وكان ذلك، كما يرد في رسالة إلكترونية حكومية "مؤشرًا عامًّا سريعًا لقياس خطر التحول إلى التطرف."[16] كانت الصيغة مكونة من توصيف ديني يخضع للمعارضة القانونية في ظل قوانين مكافحة التمييز، لو أعلن وقتها.

في العامين الأولين لتطبيق "منع"، كان التدفق المالي على المناطق المحلية يستهدف تقوية المجتمع المدني للتيار الإسلامي الرئيس. إذ دُعي السكان المسلمون إلى توليفة غريبة من المشروعات تتدرج من المقبول الذي لا أثر له حتى ما وصل إلى حد السخافة. وصنعت بعض المجموعات اسطوانات دي في دي (DVD) عن رهاب الإسلام (الإسلاموفوبيا)، وعرضت مسرحيات عن التسامح. وتمت الاستعانة بصبية مسلمين للمشاركة في مباريات كرة سلة وكرة قدم وملاكمة. وتم تقديم تدريب على القيادة (الاجتماعية) للسيدات المسلمات. وعقدت دورات تعليمية في اللغة الإنجليزية لأئمة المساجد، كما دعوا إلى رحلات إلى المتحف البريطاني. حصلت المساجد على أموال للتجديدات، والتدريب على الحوكمة الجيدة. وشمل التمويل الحكومي رعاية عرض للفنون الإسلامية. رحب كثير من المسلمين بهذه المبادرات المتنوعة، لكنهم كانوا يشعرون بالقلق من أن تلك الخدمات لم تكن تقدم إلا تحت شعار برنامج مكافحة الإرهاب الذي يوجه اهتمامه إلى المسلمين خاصة. في العادة لا تتسم المنظمات التي تقدم مثل هذه الخدمات بالشفافية فيما يخص مصدر التمويل، لكنها تخشى أن تفقد مصداقيتها، إذا عرف ارتباطها بوحدات مكافحة الإرهاب التابعة للشرطة. وفي مناطق كثيرة، اكتشف عدد من قادة المجتمع المعروفين، الذين لا يتمتعون بدعم كبير من المجتمعات التي يدعون تمثيلها، لكنهم على صلة وثيقة بالسلطة المحلية، أنهم يستطيعون الحصول على تمويل من "منع" لمشروعات صغيرة

دون الحاجة إلى تحمل عبء عمليات المساءلة المعتادة. ففي برادفورد، تم اختيار مجلس المساجد لتنفيذ أعمال "منع". والمجلس مظلة مؤسسية نشأت قبل خمسة وعشرين عامًا، ويعد منذ زمن طويل الحارس على بوابة الدخول إلى مسلمي برادفورد. يقول أحد مديري السلطة المحلية: "لا نسعى إلى إنشاء منظمات جديدة"، فتجاهل المؤسسات القائمة يعني "فترة من الفوضى."[17] في غياب عملية صنع قرار ديمقراطية حقيقية، كثيرًا ما تظهر نزاعات طائفية بين أطراف مختلفة للسكان المسلمين، مع تنافس قادة المجتمع على التمويل. يصف أحد موظفي السلطة المحلية في ميدلاندز تخصيص تمويل من "منع" بأنه شيء مقبول تمامًا لأنه يعني "وظائف للأبناء".

> يظهر أثر كبير للسياسات الذكورية هنا، وتبرز قضية قادة المجتمع. من له الحق في أن يعد من قادة المجتمع؟ وأين مكان النوع هنا؟ فبعض الجماعات الإسلامية الذكية ذات الصلات تأخذ المال وتفعل به ما تريد، لأنهم أصدقاء أصحاب النفوذ. وهنا يدب الفساد والانقسامات.[18]

في الوقت نفسه، اجتذب تدفق الموارد على المجتمعات الإسلامية اهتمام قطاعات أخرى من سكان المناطق التي تعاني القدر نفسه من الحرمان، ولا يصيبها من نهر التمويل الحكومي شيء بسبب الهوية العرقية أو الدينية. فبدلًا من توحيد الجاليات للعمل معًا في قضايا مشتركة، تسبب "منع" في تقطيع النسيج الاجتماعي المهترئ أصلًا، إذ وضع المسلم في مواجهة غير المسلم في التنافس على المزايا المحلية التي تمنحها الحكومة.

كان الأثر الرئيس لبرنامج "منع" في هذه المرحلة المبكرة هو جذب منظمات المجتمع المدني الإسلامية إلى فلك الحكومة بدرجة أكبر، دون أن ينشغل الموظفون الحكوميون بـ أين تنفق تلك المنظمات المال. وبمرور الوقت، مع تحديد الحكومة

المركزية أهدافها بدقة أكبر، اقترب برنامج "منع" أكثر من السمة الأيديولوجية. وتم إصدار صورة جديدة من البرنامج في 2009، تركز أكثر على المشروعات التي تحارب ما كان يشار إليه "بالأيديولوجية التي تغذي الإرهاب"، والأشخاص الذين "يهدمون قيمنا المشتركة".[19] تعرف هيزل بليزر، وزير الشئون الحكومية في خطاب إعلان البرنامج الجديد هذه الأيديولوجية بأنها

> اعتقاد بسمو المسلمين [على غيرهم]، بأمر إلهي بإخضاع العالم لهيمنة إسلامية، وبإقامة خلافة دينية، وبفرض غير ديمقراطي لقانون ديني على كافة المجتمعات.

وأصل هذه "الأيديولوجية قراءة مغلوطة للإسلام" هي السبب الأصيل للإرهاب، وإن مكافحتها تقتضي أن يكون البريطانيون أقل تسامحًا.

> هذا البلد فخور بتراثه في العدل والأخلاق وبترحيبه بالتنوع والتسامح مع الآخرين. وهذه نقطة قوة عظيمة، لكن حركة البندول خرجت عن السيطرة.[20]

ويقدم تشارلز فار، مدير مشروع "منع" تعريفًا آخر للأيديولوجية المتطرفة.

> [ثمة] آراء في بعض المناطق هنا تقول إن الثقافة الغربية شر، وإن المسلمين الذين يعيشون في هذه البلاد لا ينبغي لهم الانخراط في المؤسسات الثقافية الغربية، وهذا تعبير مخفف، وفي الثقافة الغربية نفسها...، وليس في هذا عنف ولا يؤدي بالضرورة إلى الإرهاب، لكنني أرى بوضوح أنه من غير الواقعي لهذه الحكومة أو أي حكومة أخرى أن تقول إنها لن تواجه ذلك.[21]

المخاطرة والأيديولوجية

كان تأثير فكر مكافحة التمرد واضحًا في برنامج "منع". تكرر الوثائق الحكومية التـي تقدم البرنامـج الحديث مرارًا عن عـزل المتطرفين عن جموع التيار الإسـلامي الرئيس، عن كسـب قلـوب الأغلبية وعقولهم في المجتمعات المسـتهدفة، عن وضع إسـتراتيجية تعاونية تشـارك فيها وكالات شرطية وغير شرطيـة لتجميع معلومات تفصيلية عن المتطرفين والسـكان المسلمين عمومًا. وهذه كلها من معالم إستراتيجية لمكافحـة التمـرد. لكـن إدارة برنامـج لمكافحـة التمرد داخـل بريطانيا نفسـها بهذه الطريقة أمر غير مسـبوق. فذلك يعني طمس الحدود التقليدية بين المجالين الداخلي والخارجـي، والعمليات الحربية والشرطية والقوة المادية ومعركة الأفكار. وكما ورد في إستراتيجية الأمن القومي لحكومة المملكة المتحدة لعام 2008:

> إن التمييـز بين "الداخـلي" و"الخارجي" لا يصلح في عـالم متصاعد فيه تحديات الأمـن الداخـلي بسـبب العولـمة... وكذلـك تنطمـس المقابلـة بـين القوة "الخشـنة" و"الناعمـة"... ومـن منظـور أعـم، تقتـضي التحديـات الأمنيـة الكـبرى اسـتجابة متكاملة تتجاوز حدود الوزارات والسياسة التقليدية.[22]

في هـذا العـصر الجديد، وجب عـلى كل الدوائر الحكومية أن تكـون متصلة بآلة مكافحة الإرهاب، بحيث يكون الرئيس التنفيذي للسلطة المحلية في لانكشاير على قدر أهمية قائد الجيش في لاشـكار نجاه. أجبر برنامج "منع" أعضاء السلطة المحلية عـلى أن يعتبروا أنفسـهم مشـاركين في ميـدان معركـة أيديولوجية يمثـل المواطنون المسـلمون فيها السـاحة البشريـة - وهذا تعريـف للذات يختلف تمامًـا عن الموظف العام المسـئول أمام الشـعب. فالآن سيتم تطبيق نماذج مكافحة التمرد التي صممت وراء البحار في المستعمرات، داخل الوطن، على العدو الداخلي.

مـن نتائج هـذا الطمس للحدود تداخـل نمطين من الممارسـة الشرطية. فالرؤية التقليديـة لمنظومـة القضاء الجنائي تشـمل مفهوم سـلم الأدلة المتصاعـد الدرجات الـذي ينبغـي عـلى الحكومـة أن ترقى درجاتـه قبل أن يحق لها اسـتخدام مسـتويات متصاعدة من القوة. فإن توقيف شـخص وتفتيشـه يسـتلزم عادة قـدرًا معقولًا من الاشتباه، وللقبض على شخص يستلزم دليلًا قويًا على ارتكاب جريمة، كما أن اتهام شـخص يسـتلزم ترجيح صلاحية هذا الدليل للتقديم في المحكمة، ويستلزم سجن شخص أن يكون الدليل فوق أي شك يعتري هيئة المحلفين. من جانب آخر، ينطلق فكر مكافحة التمرد من الحاجة إلى جمع معلومات استخباراتية عن تضاريس الساحة الأيديولوجيـة. ويلـزم هنا معرفـة العمليـة الأيديولوجية التي يتحول بها شـخص معتدل إلى متطرف حتى يتسـنى وضع إسـتراتيجية لمنع هذا التحول وعكس اتجاهه - وهـذا نوع من المعرفـة يختلف عن دليل الفعـل الجنائي. فالعدالـة الجنائية تقتضي السـؤال عن تورط الشخص في نشاط إرهابي، أما فكر مكافحة التحول إلى التطرف فيسـأل هل تنذر معتقدات الفرد بخطورة التطـرف. وفي إطار برنامج "منع" كانت وكالات مكافحة التطرف المحلية تتعامل بقدر أكبر من المنهجية في قياس الخطورة. وبـدت هذه المرحلـة الانتقالية منطقية من منظـور ما. فنظرًا لما يحدثـه الإرهاب من ضرر، عـلى الدولـة، كما يقول أصحاب هذا المنظور، أن توسـع مـن تعريفها للخطر الذي يجره من ينشـطون في التحريض على الأنشـطة الإرهابية أو تمويلها أو الإعداد لها. لكن هذا المنهج له مشكلاته. أولًا، يفترض قدرة نماذج التحول إلى التطرف على تقديـم وصف دقيق للعلاقة السـببية بين الأفكار المتطرفـة والأعمال الإرهابية، وأن هـذه النماذج قادرة على وضع تنبؤات صادقة إحصائيًـا بقدر يكفي لتنفيذ إجراءات تدخـل لمكافحـة التحـول إلى التطـرف. مع ذلـك، فإن هـذه النماذج تثبـت صحتها بالفحص الدقيق. ثانيًا، أدت بالحكومات إلى اعتبار التعبير عن أفكار معينة أمر غير مقبـول. معنـى هذا عمليًـا تحولك إلى هدف لمبـادرات مكافحة الإرهـاب، حتى لو

كنت ملتزمًا تمامًا بالقانون. وفي هذه النماذج مشكلات عميقة من المنظور البراغماتي الخاص بوقف الإرهاب، ومن منظور الحريات المدنية.

الخطر الثالث أن المسلمين البريطانيين تحولوا في مخيلة مسئولي مكافحة الإرهاب من مواطنين تُسأل الحكومة أمامهم إلى مجندين محتملين في تمرد عالمي يهدد إمكانات انتصار الدولة في العراق وأفغانستان وغيرها. ولأن نظرية التحول إلى التطرف جعلت اتجاهات السخط ومعارضة السياسة الخارجية علامات لخطر تطرف محتمل، صار القائمون على أمر الحكومة يرون قطاعًا من شباب المسلمين مجندين محتملين، وليسوا محتجين لا يعدو موقفهم أن يكون معارضة الحرب على الإرهاب. صاروا ينظرون إلى شباب المسلمين وكأنهم جميعًا يقفون على حد سكين بين أيديولوجية القاعدة والولاء للدول الغربية. إن ما طمسه فرض هذا الإطار الثنائي المكون من معتدلين ومتطرفين على نسيج غني بالأشكال في الحياة الإسلامية البريطانية، هي تلك الأشكال الجديدة من الهوية التي كان يبدعها شباب المسلمين بمنأى عن هذين القطبين. فقد انشغلوا عن ذلك، وصاروا هدفًا لحملات أيديولوجية تستهدف تغيير معتقداتهم واتجاهاتهم من خلال برامج تواصل إستراتيجية. وقد ضاع الهدف الذي كان محددًا بوقف الإرهاب وسط مشروع أكبر لإعادة تشكيل هويات المسلمين.[23]

كان ذلك المشروع، جزئيًا، مسألة تدخل في قضايا التأويل الفقهي. تلقت مؤسسة اسمها الطريق الراديكالي الأوسط 350 ألف جنيه إسترليني لتنظم استعراضًا متنقلًا "لعلماء التيار الإسلامي الرئيس" ليطوفوا بريطانيا "لمواجهة الدعاية المتطرفة"، "وليعلنوا أنها ليست إسلامية."[24] وفي ويلسول تم تدريب الأئمة لكي "يتعرفوا على الأفراد الذين يبدون علامات تأويل خاطئة للقرآن."[25] وفي برادفورد، تلقى مجلس المساجد 80 ألف جنيه إسترليني لوضع مناهج تعليمية للمدارس التي تقدم النصوص الدينية برسالة تتوافق مع برنامج "منع". كان مسئولو "منع" يتحدثون وكأن الفرق الدينية ترث معاني سياسية بعينها. فالسلفيون مثلًا يصنفون متطرفين

والمتصوفة معتدلين، أو "الديوبنديين" متطرفين و"البريلويين" معتدلين. وهكذا بدأت الحكومة عمليًا في نشر نسختها الخاصة من الإسلام الطيب لتعادل نسخة تنظيم القاعدة من الإسلام الشرير. لاحظت أسماء جاهنجير، مبعوثة الأمم المتحدة الخاصة للحرية الدينية أو الاعتقاد هذه الاتجاهات، فقالت في تقريرها لعام 2008 عن المملكة المتحدة:

> ليس دور الحكومة البحث عن "أصوات الإسلام الحقيقية" أو أي دين أو معتقد آخر. ولأن الأديان أو أرباب أي معتقد ليسوا كيانات متجانسة، ينصح بالاعتراف بتنوع الأصوات، ووضعها في الاعتبار ... وإن أهل كل دين أو معتقد هم الذين يعرفون محتوياته.[26]

أنشئت وحدة للمتخصصين في وزارة الداخلية البريطانية في 2007، لاكتساب خبرة بجوانب الحملات الأيديولوجية لبرنامج "منع". بلغ عدد أعضاء وحدة البحث والمعلومات والاتصال (RICU) تسعة وعشرين في عام 2009، وتجاوزت ميزانيتها 4 مليون جنيه إسترليني.[27] كان هؤلاء الأعضاء يرسلون قائمة بقضايا الساعة التي يظنون أنها ذات أهمية للمسلمين والنقاط الرئيسة لتصور الحكومة، حتى يمكن نشرها بأفضل صورة ولحماية شرعية الحرب على الإرهاب في الخطاب العام. دربت وحدة البحث والمعلومات والاتصال السلطات المحلية على تقنيات التواصل الإستراتيجي لمكافحة التحول إلى التطرف، وأصدرت مذكرات موجزة عن استخدام المصطلحات المناسبة، وأجرت استقصاء عن اتجاهات المسلمين، وكلفت متخصصين بإجراء بحث أكاديمي عن هوية الشباب المسلمين، كيف يستخدمون الإنترنت، وأثر مختلف رسائل مكافحة التطرف على جماهير المسلمين في الداخل والخارج.[28] كانت وحدة البحث والمعلومات والاتصال صورة جديدة من دائرة البحث والمعلومات (IRD) التي أنشئت بوزارة الخارجية عام 1948،

واستمرت في العمل طوال فترة الحرب الباردة. كان هدف دائرة البحث والمعلومات خوض معركة أفكار ضد الشيوعية والوطنية المعادية للاستعمار، عن طريق محاولة التأثير على ما يكتبه الصحفيون والمثقفون. وفر مسئولو دائرة البحث والمعلومات معلومات سرية عمن يفترض أنهم شيوعيون داخل الحركة العمالية في المملكة المتحدة أثناء عرض تقارير موجزة عن الإعلام ووكالات حكومية مختلفة، وتعاونوا مع سي آي إيه في التمويل السري لأنشطة ثقافية تهدف إلى تقويض الشيوعية.[29]
كان دين غودسن من المحافظين الجدد، وقد عمل مديرًا للأبحاث في مركز أبحاث "بوليسي إكستشانج" وكان له أثر كبير على سياسية برنامج "منع". وقد كتب مقالًا في ذا تايمز عام 2006، دعا فيه إلى إحياء أساليب الحرب الباردة في الحرب على الإرهاب.

> أثناء الحرب الباردة، كان دور مؤسسات مثل دائرة الأبحاث والمعلومات بوزارة الخارجية تأكيد تفوق الغرب على منافسيه الشموليين. فقد كانت مجلات مثل إنكاونتر تقف في صف واحد مع مؤيدي الغرب من السوفيت. فإذا أردنا أن ينتشر شكل معتدل من الإسلام، ينبغي أن نسترد ثقتنا بأنفسنا أولًا.[30]

وكما يعرف القراء المطلعون، كانت إنكاونتر ممولة من سي آي إيه. وساحة معركة الأفكار حاليًا - أي محاولة الدولة أن تضع مفردات الخطاب العام عن التطرف - مكانها المدونات والفيسبوك واليوتيوب وغرف الدردشة، وليست صفحات الدوريات الأدبية. وهي ما يوجه برنامج "منع" اهتمامه إليه مع المجتمعات المحلية في حرب التأثير.

المعارضة بوصفها تطرفًا

في مارس عام 2010، خطط اتحاد الدفاع الإنجليزي (EDL) المعادي للإسلام، وهو يميني متطرف، لمسيرة في مدينة بولتون بشمال إنجلترا. وقبل المظاهرة بيوم واحد، قام اثنان من موظفي السلطة المحلية بتوزيع منشورات في مساجد بولتون بعد صلاة الجمعة، تنصح المصلين بعدم الخروج إلى المظاهرة، وتجنب وسط المدينة. وتلقى الطلاب بالمدارس رسائل تنصحهم بعدم الخروج إلى وسط المدينة يوم السبت. معنى هذا أن المطلوب من المسلمين البقاء في بيوتهم أو أحيائهم أثناء المظاهرة. كان الأمر أشبه "بفترة إغلاق للمجتمع" كما قال أحد النشطاء المحليين.[31] في اليوم نفسه، التزمت الأسر المسلمة بيوتها، وأغلقت المناطق الإسلامية طوال اليوم، وكونت الشرطة حلقة حول وسط المدينة لمنع شباب المسلمين إذا حاولوا دخول المدينة. كانت النتيجة نجاح اتحاد الدفاع الإنجليزي في احتلال وسط المدينة بلا مقاومة من السكان المسلمين. ومثل مظاهرة اتحاد الدفاع الإنجليزي، كانت المظاهرة المعارضة لها من قبل جماعة "اتحدوا ضد الفاشية"، مكونة بالأساس من متظاهرين من خارج المدينة. لكن قبض على قادتها مبكرًا، ومن تلك اللحظة كانت الشرطة تحتوي المحتجين المناهضين للفاشية بسهولة، لكن كان يُسمح لمتظاهري اتحاد الدفاع الإنجليزي بالسير أمام مجلس المدينة. في الماضي كان من الصعب على الشرطة منع الشباب المحليين من مواجهة الجماعات اليمينية عندما كانوا يتظاهرون في المدن الشمالية إلا باستدعاء أعداد كبيرة من الضباط إلى المناطق الآسيوية، وكان في ذلك مخاطرة بمواجهات عنيفة كالتي حدثت في أولدهام وبرتلي وبرادفورد في 2001. في عصر برنامج "منع"، أتيح منهج جديد. فقد كان دور مجلس بولتون للمساجد محوريًا في ذلك اليوم، وهو يتلقى دعمًا ماليًا كبيرًا من برنامج "منع"، وهو مشارك في عملية مكافحة التحول إلى التطرف مع السلطة المحلية والشرطة. وبذلك يستطيع قادة الشرطة الاعتماد على أن مجلس المساجد والسلطات المحلية سيلتزمون بتعليماتهم. فقد وافق مندوبو مجلس المساجد على توصية الشرطة بمنع المسلمين

مـن دخول وسـط المدينة، وجلسـوا مع ضباط الشرطـة في مركز تحكـم العمليات، يسـاعدونهم في التعرف على الشـباب على شاشـات دوائر تليفزيونية مغلقة. في رأي الشرطـة، لم يكن اتحـاد الدفاع الإنجليزي يمثل خطرًا متطرفًـا. لكن الخطر الحقيقي هو أن يتسـبب وجود اتحاد الدفاع الإنجليزي في زرع التطرف بين شباب المسلمين. وفي رأي السـكان المحليـين المسـلمين، كان ذلـك معنـاه مصادرة حق المسـلمين في الاحتجاج على اتحاد الدفاع الإنجليزي المعادي للمسـلمين. وكان سخطهم موجهًا إلى "ممثلي" المجتمع بالقدر نفسه الموجه للشرطة.

كان قـادة المجتمـع أكثـر اهتمامًـا ببنـاء إقطاعياتهم العرقيـة من التحدث باسـم الناس الذين يدعون تمثيلهم، ويمكن الاعتماد على هؤلاء في ترديد ما يقوله مسئولو الحكومـة كالببغـاوات: فالإرهاب مصدره فيروس التطرف، وخير وسـيلة للقضاء عليه هي حفنة من القيم البريطانية. خلق برنامج "منع" صناعة صغيرة لمجموعات ومنظمات مسـتعدة أن تطبع وجهًا إسلاميًا على رسـالة الحكومة. أما من لديهم رأي آخـر في مسـائل السياسـة الخارجية مثلًا - فيتعرضـون للضغط. وفي ليلـة إصدار صورة جديدة من إسـتراتيجية "منع" في مارس 2009، كتبت الحكومة رسـالة إلى المجلـس الإسـلامي البريطاني، وهو أبرز المنظمات الإسـلامية القوميـة، تقول فيها: "إن لم يستقل داوود عبد الله، نائب الأمين العام، من منصبه، فستقطع العلاقات مع المنظمة. وكان عبد الله قد وقع حديثًا على ما سمي "بإعلان اسطنبول"، الذي يدعو المسـلمين إلى مقاومـة الحصار الإسرائيلي على غزة. فقد قـال موظفو وزارة الداخلية أن اختبـار التطرف الأهم للمنظمات الإسـلامية القومية هو الاسـتعداد التام لإدانة "حمـاس". وبالطبـع لم يطلب من أي منظمة قومية أخـرى انتقاد انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها إخوانهم في الدين في أجزاء أخرى من العالم.

أما على المسـتوى المحلي، فقد كان اختبار التطـرف أكثر مكرًا ومراوغة. لم يوجد لـه تعريـف موضوعي، لكنه عمليًا يشـمل مسـائل في السياسـة الخارجيـة - كآراء الشـباب المسـلمين في وجود القوات البريطانية في أفغانسـتان مثلًا - وأسئلة مبهمة

عن الثقافة والهوية والقيم البريطانية. وكما أخبرني موظف شاب مسلم يدير برنامجًا يموله "منع" في لندن: "الإلحاح على الهوية البريطانية يسبب الاغتراب، ويجعلنا نتحول إلى "آخر"، يحتاج إلى أن يدرس ويدار ويحتوى. إن كل مؤتمر نذهب إليه عن "منع" يصوغ الأشياء بهذه الطريقة."[32] إن الهدف المفترض من "منع" هو نشر القيم الليبرالية، لكنه يشمل إطلاق أحكام على اتجاهات الناس أبعد ما تكون عن الليبرالية. وكما قالت عضو المجلس سلمى يعقوب، فإن مصير هذا البرنامج هدم ما يريد أن يبنيه.

> إن إنكار شرعية المعارضة الديمقراطية لسياسة الحكومة الخارجية من جانب المسلمين، وإن سياسة الحكومة في عدم دعم أو عدم الاعتراف إلا بالمسلمين الذين يلتزمون خط الحكومة، من شأنها أن تقوي قبضة المتطرفين الحقيقيين، الذين يقولون إن انخراطنا في العملية الديمقراطية خطأ أو غير مجدٍ. يكمن خطر هذا المنهج في أنه يسهم في تقليص مساحة المعارضة الديمقراطية داخل المجتمع الإسلامي. فإذا كانت المنظمات الإسلامية غير مقبلة على توفير مساحة للمناقشات الحساسة خوفًا من اتهامات التطرف، أين يذهب هؤلاء الشباب. وكيف ينفسون عن آرائهم واهتماماتهم. الإجابة واضحة. يتم التعبير عنها في نطاق خاص وسري، والمتطرفون الحقيقيون مستعدون للاستماع الجاد، ولتقديم حلول بسيطة.[33]

توجد نقطة سياسية عميقة وراء هذا الطرح البراغماتي: كل أقلية سكانية تختزل هويتها فيما يقبله الآخرون، يتملكها الخوف على حقوقها. ففي السنوات الأولى لحركة الحقوق المدنية الأمريكية، كان مارتن لوثر كينغ يعد متطرفًا. وفي نهاية الأمر تم تقديمه في التيار الأمريكي الرئيس بوصفه الصوت المعتدل في مقابل متطرفين أحدث وأشد. لكن كينغ كان يفهم أنه لولا وجود هؤلاء المتطرفين في المشهد، لما حققت حركته هذا النجاح. كذلك فإن مسلمي بريطانيا يحتاجون إلى وجود رجل مثل مالكولم إكس، بقدر حاجتهم إلى المعتدلين.

ما إن جاء ائتلاف المحافظين والديمقراطيين الليبراليين إلى الحكم في صيف 2010، حتى قطع قدرًا كبيرًا من تمويل "منع" لمؤسسات المجتمع المدني الإسلامية. وفي الوقت نفسه، توجهت السياسة إلى إيجاد تعريف أدق للتطرف يغطي أي رفض للقيم البريطانية، ووضعت الأيديولوجية في قلب تحليلها للتحول إلى التطرف. وتم وضع بيان صريح بالآراء يحدد المعتقدات التي تعد مؤشرات للتطرف مثل الاعتقاد بأن "الغرب في حرب دائمة مع الإسلام، وعدم شرعية التعامل بين المسلمين وغير المسلمين في هذه البلاد أو غيرها، وأن المسلمين الذين يعيشون هنا لا تجوز لهم المشاركة أو الانخراط الفعال في مجتمعنا الديمقراطي."[34] كانت مراجعة حكومة الائتلاف بسياسة "منع" في يونيو 2011، أوضح من كل ما سبقها في تأكيد أن التطرف غير العنيف يؤدي مباشرة إلى الإرهاب، وقد زاد عدد المتخصصين الحكوميين الذين شاركوا في مشروع تشانل، وقد تلقوا انتقادات على تركيزهم الحصري على السكان المسلمين، فاتخذت خطوات لإدراج عدد محدود من متطرفي أقصى اليمين وأقصى اليسار في عمليات تحديد أشخاص منهم ثم التدخل بغرض منعهم. وفوق ذلك تجدد الحرص على أعمال مكافحة الإرهاب في الكليات والجامعات.[35] فقد تعرض أعضاء هيئة التدريس في الجامعات لضغط متزايد حتى يقدموا معلومات لضباط برنامج "منع" عن الطلاب المسلمين الذين يبدو عليهم الاكتئاب أو الاغتراب النفسي عن أسرهم، أو يحملون ضغائن سياسية أو زاروا مواقع إنترنت متطرفة.[36] وذات مرة (على الأقل) قدم اتحادٌ طلابيٌ قائمة عضوية جمعية طلابية إسلامية لشرطة مكافحة الإرهاب. وقد تشاركت سي آي إيه في هذه الأسماء التسعمائة مع تفاصيل شخصية أخرى.[37]

مع حلول عام 2011، صار واضحًا أن الآليات التي وضعها برنامج "منع" قابلة للتطبيق على نطاق مختلف من المهام السياسية. فقد ورد في رسالة إلكترونية من قائد شرطة سكوتلانديارد لمكافحة الإرهاب إلى هيئة التدريس الجامعية

"ليونيفيرستي كوليدج لندن" (UCL) المسئول عن برنامج "منع" ما يصور الجو الجديد:

> مع عودة جموع الطلاب إلى "العمل"، نتوقع تجدد قوة الاحتجاجات والمظاهرات. والصورة آخذة في التكون ونحن نراقب الموقف.

وتضيف الرسالة الإلكترونية:

> سأكون شاكرًا إذا كان بمقدوركم في الكليات المختلفة أن تلتقطوا أي معلومات مفيدة تساعدنا جميعًا على توقع المظاهرات أو الفعاليات، أرجو أن توافوني بها.

قبلها بشهرين اندلعت في لندن احتجاجات طلابية واسعة معارضة لزيادة المصروفات الدراسية. لم تتوقع الشرطة تلك الدرجة من الغضب، فصارت شديدة الحرص على تأمين معلوماتها الاستخباراتية عن أنشطة الطلاب السياسية. وفي الشهر نفسه نظم دين غودسن من مركز أبحاث بوليسي إكستشينج حلقة نقاشية عن الاحتجاجات الطلابية بعنوان "صعود تطرف الشارع". كان واضحًا أن مصطلح "التطرف" يستخدم للإشارة إلى أي شكل من أشكال المعارضة العميقة. قال بيتر كلارك، القائد السابق لقيادة مكافحة الإرهاب في سكوتلانديارد لجمهوره من مسئولي الأمن: "علينا أن نقارن - فكريًا على الأقل - بين طموحات بعض من مجموعات المحتجين الحالية والإرهابيين. والفرق فيما أراه لا يتعلق بقصدهم، بل باستجابتنا له."[38] صار جموع الطلاب أقرب إلى الطبقة العاملة، وإلى التنوع العرقي من ذي قبل، وزاد نشاطهم في الاحتجاجات، ضد الهجمات العسكرية الإسرائيلية، مثلًا، ومصروفات الدراسة، وسحب منح الإعاشة التي تمكن الراغبين من الالتحاق بالجامعة. في هذا السياق، تم اعتبار النشاط داخل الجامعات الصورة التالية من التطرف التي سيتوجه إليها اهتمام جهاز برنامج "منع". وبسبب عجز البرنامج

عن التمييز بين الأفكار المتطرفة والعنف الإرهابي، كانت عناصره تصلح تمامًا لمهمة مكافحة حركات لاحتجاج الجديدة ضد نزيف الخدمات العامة وعربدة 1 ٪ من الشعب. فقد صُنفت حركة "احتلوا لندن"، وهي اعتصام احتجاجي أمام كاتدرائية سانت بول، على غرار حركة احتلوا "وول ستريت" - صنفت كخطر متطرف، حسب ما جاء في وثائق الشرطة التي نشرت بمقتضى قانون حرية المعلومات.[39]

كانت الفروع الخاصة في بريطانيا تمثل دائمًا العمود الفقري للشرطة السياسية. وتوجد هذه الوحدات في كل قوة محلية ومهمتها كشف أخطار تقويض النظام، أي من جانب اليسار المتطرف، وحركة السلام، دعاة الاتحادات المهنية وأنصار البيئة ونشطاء حقوق الحيوان والقوميين الأيرلنديين. وهي تعمل كعيون محلية وآذان للدولة الأمنية، بعد أن توثقت صلة العمل مع إم آي 5 (MI5) (وكالة الاستخبارات الداخلية)، ولا تقوم بنفسها بعمليات اعتقال أو بدء محاكمات.[40] مع نهاية الحرب الباردة، صار من الصعب تبرير دور إم آي 5 والفروع الخاصة في المراقبة الشرطية السياسية. وبرغم بقاء الهياكل القديمة، لم يكن دورها واضحًا. وقد قدمت هجمات 11/ 9 و7/ 7 الحيثيات المطلوبة لإعادة تنظيم شامل. تحولت الفروع الخاصة إلى مكافحة الإرهاب ووحدات استخبارات مكافحة الإرهاب، لتعمل بالتعاون مع ثمانية مكاتب إقليمية تتبع إم آي 5 في إنجلترا بأسرها. وارتفع عدد ضباط الشرطة العاملين في مكافحة الإرهاب من 1700 إلى 3000 بين عامي 2003 و2008، كما تضاعف العاملون في إم. آي. 5، حتى وصلوا إلى حوالي 3500.[41] عادت الشرطة السياسية بشكل جديد مع برنامج "منع". ومن جديد نشرت البيروقراطية الأمنية البريطانية أذرعها حتى وصلت إلى مهمة كشف التقويض السياسي (يسميه القانون الآن "التحول إلى التطرف") وليست مخاطر استخدام العنف ضد المدنيين. من الناحية العملية، بعد برنامج "منع" تجربة أشكال جديدة من مكافحة زعزعة النظام للقرن الحادي والعشرين، يمثل شباب المسلمين قاعدة مناسبة لاختباره.

ومع تضاؤل الاحترام الذي كان يحظى به الجهاز الأمني، كان من الأصعب على إم آي 5 والشرطة العمل دون عمليات مراقبة، كما كان الحال عمومًا أثناء الحرب الباردة. لكن مع الاستعانة بعدد من الوكالات غير الشرطية في عمل شبكات جمع معلومات استخباراتية، ثم تغليف عملهم بلغة مكافحة التطرف، استطاعوا تحقيق مدى واسع من مراقبة الناس الذين يتم تحديدهم على أساس معتقداتهم السياسية وأنشطتهم المشروعة.

الاختزالية الإستراتيجية

اعتمد نجاح "منع" على إيجاد شراكة مع منظمات إسلامية تستطيع توصيل رسالة الحكومة في مكافحة التطرف. وقد أثيرت مسألة من يتحدث باسم مسلمي بريطانيا على نحو مكثف. فمن ناحية، تم تصوير المسلمين وكأنهم كتلة واحدة يمكن أن يحسن تمثيلها منظمة غير منتخبة يستطيع القائمون عليها عقد لقاءات خاصة مع وزراء الحكومة، والتفاوض حول اتفاق بشأن موقف المسلمين في المجتمع البريطاني. ومن ناحية أخرى، كشفت الحاجة إلى هذا اللون من الزعامة الخوف من أن المسلمين ليسوا كتلة واحدة في الحقيقة، بل إنهم منقسمون حول هويتهم والصالح لهم. لم يكن الأمر يتعلق بسؤال قيادات المجتمع أن يمثلوا مجتمعًا قائمًا بالفعل، بقدر ما كان يتعلق باختلاق قصة عن وجوده ثم الحفاظ عليها. أما السؤال الحقيقي المطروح فهو: من يتحدث "إلى" مسلمي بريطانيا وليس "عنهم".

في أوائل التسعينيات، رحبت الحكومة بتشكيل المجلس الإسلامي البريطاني (MCB)، ورأت فيه مرشحًا مناسبًا لهذه المهمة: هيئة من المسلمين المعتدلين، يمكنها أن تعبر عن السخط السياسي داخل المجتمعات الإسلامية داخل إطار محسوب، مقابل الرعاية الرسمية، كان عدد من نشطاء المجلس الإسلامي البريطاني على صلة بـ"جماعة الإسلام"، أقدم المنظمات التي تمثل الإسلام السياسي في جنوب آسيا،

لكن ذلك كان أقل أهمية من استعدادها لتنفيذ قرار الحكومة. ومع بداية الحرب على أفغانستان والعراق، بعد 11/ 9، صار موقف المجلس الإسلامي البريطاني أكثر خطورة، وأجبره ضغط قواعده على عدم الإذعان فيما يخص احتلال أفغانستان، وأعلنت بقوة أن الحرب على العراق ستزيد الإرهاب. زاد النقد الموجه إلى المجلس الإسلامي البريطاني بوصفه منظمة متطرفة، وفي صيف 2006، أعلن الوزراء أنه لم يعد يعتبر الممثل الرئيس للمسلمين في بريطانيا.

في الأعوام التالية، تقدمت منظمتان لملء الفراغ، لكل منهما شبكات خارجية توجهها، وكلتاهما تريد أن تنخرط بقوة في جهاز المراقبة الحكومي، وتعلن دعمها للتحليل الرسمي القائل إن الأيديولوجية هي ما يدفع التحول إلى التطرف، والعلاقة بينه وبين السياسة الخارجية ضعيفة. كانت الأولى: المجلس الإسلامي الصوفي (SMC)، وقد تلقى ما لا يقل عن 203 ألف جنيه إسترليني من تمويل "منع" في عامي 2008 و2009 ليرسخ مكانتها كمنظمة قيادة مجتمعية.[42] تم تنظيم عروض متنقلة ومؤتمرات وإطلاق قناة تليفزيونية. وتمت الاستعانة بمركز استشارات كبير للعلاقات العامة، بلو روبيكون، ليضع إستراتيجية تسويق ويشرف على تنفيذها. أعلن الأمير تشارلز والحكومة دعمهما للمجلس. وقد صرحت هدية ميراهمادي، وهي ناشطة من المحافظين الجدد تقيم في الولايات المتحدة شاركت في إنشاء المجلس الإسلامي الصوفي مع شبكة صغيرة من المسلمين البريطانيين، بأن المنظمة جزء من محاولة تدعمها الحكومة لنشر الصوفية بوصفها صيغة مفضلة للإسلام: "قصدنا اعتبار الصوفية أكثر اعتدالًا من السلفية."[43] وكانت مؤسسة راند، وهي مركز الأبحاث الرائد في الشئون العسكرية في الولايات المتحدة، قد قالت في العام السابق إن الحكومات الغربية ينبغي أن تخوض "حرب أفكار" ضد "التطرف الإسلامي" في أوروبا عن طريق تمكين المسلمين التقليديين والصوفيين لأنهم كما قالت "حلفاء الغرب التقليديون."[44] منذ ذلك الحين، أخذت ميراهمادي في الدعوة النشطة في واشنطن إلى سياسة أمريكية أشد لمكافحة التطرف، من شأنها زيادة الضغط على

المسلمين الأمريكيين من أجل الالتزام الأيديولوجي: "يجب ممارسة الضغط على الجالية لمواجهة الأيديولوجية - كما فعل برنامج "منع" في بريطانيا. ولابد من ملاحقة الجالية حتى تنشط في هذا المسعى."[45]

كان من بين المشروعات المرتبطة بالمجلس الإسلامي الصوفي مركز للشباب يستهدف المسلمين في منطقة لونغسايت في مانشستر، وكان قد تلقى نصف مليون جنيه إسترليني من بنود تمويل "منع" لتوفير أجهزة رياضية واستشارات مهنية، وإرشاد ديني يستهدف نشر رؤية مكافحة التطرف. "بعض أنشطة المركز ستكون ترفيهية"، كما ينص بند التمويل. "لكن التركيز الحقيقي سيكون على مكافحة التطرف، ورد الناس عنه." وسيستخدم مع هؤلاء الناس "تدريب روحي وفكري وأيديولوجي" لتغيير آرائهم. وأوصى أمر التخصيص بإدخال أجهزة تكنولوجيا المعلومات لأنها مفيدة في متابعة ما يزوره الناس من مواقع على شبكة الإنترنت، وفي جمع المعلومات الاستخباراتية، وقد أدرج ذلك كأحد حيثيات إنشاء المركز. فدعوة الناس إلى عضوية المركز، والاستفادة من خدماته، من شأنها المساعدة في "جمع البيانات وإنشاء قاعدة بيانات." كما سيتيح مشاركة للمعلومات في الاتجاهين مع الوكالات (الشرطية) المحلية، بما في ذلك تسمية الشباب الحي المطلوب "استهدافهم ثم اجتذابهم إلى البرنامج."[46]

وسرعان ما اتضح افتقار المجلس الإسلامي الصوفي إلى المصداقية بين الشباب المسلمين، وعجزه عن أداء دوري القيادة والمراقبة اللذين تتوقعهما الحكومة.

أثمرت المحاولة الثانية لإنشاء مؤسسة إسلامية صورية عن مؤسسة كويليام التي أسسها في أبريل 2008 إد حسين (مؤلف كتاب الإسلامي الأكثر مبيعًا قبلها بعام) ومجيد نواز، وكلاهما ناشط في "حزب التحرير" قبل أن يخيب أمله فيه ويعتنق أجندة برنامج "منع" الحكومية. كان للمؤسسة أثر ضخم في شرعنة الرواية الرسمية للتحول إلى التطرف. كان حسين ونواز شابين يتسمان باللباقة

والحـرص على أعلى مسـتوى من الأناقة، وكانـا دائمي الظهـور في الإعلام في دائرة الحـوار، يؤكـدان دائمًا أن القضايا السياسـية مثل حرب العراق لا علاقة لها بتفسـير الهجمات الإرهابية في بريطانيا، وأن أصل المشـكلة هو تسييس الإسلام، وأن أفضل ما تفعله الدول لمكافحة الإرهاب هو أن تنشئ إسلامًا غربيًا منبت الصلة بالسياسة. أطلقت المؤسسـة برنامجًا ضخمًا لنشر الوعي بالتحول إلى التطرف، يشـمل جلسات تدريبية لآلاف من ضباط الشرطة والمسـئولين العاملين في السـلطات المحلية في كل البلاد، ينشرون رسالتهم عن المسلم الصالح والمسلم الطالح.[47] وبدعم من وزراء الحكومة، كانت المؤسسة تقدم المشورة للمدارس فيما يخص السلوكيات التي "يمكن أن تبين أن الشـاب يقع تحت تأثير المتطرفين وينشـأ لديه ذهنية يمكن أن تسـوقه إلى قبـول أعمال العنف ثم ارتكابها." وشـملت المـؤشرات التي في القائمـة التعبير عن أيديولوجيـة سياسـية، كتأييـد "النظام السـياسي الإسـلامي، والاسـتناد إلى النص الدينـي كمصدر وحيـد للأخلاق"، و"ذهنيـة المؤامرات" واعتبـار الغرب مصدرًا للشر في العالم، والحرْفية في قراءة النصوص الإسـلامية.[48] تلقت مؤسسـة كويليام أكثـر من مليون جنيه إسـترليني من صنـدوق برنامج "منع" في عاميـه الأولين.[49] لكن الأمور تعقدت فجأة في نهاية 2009، عندما أجرى إد حسـين مقابلة شـخصية مع صحيفة الغارديان، أقر فيها أن برنامج "منع" "يجمع معلومات استخباراتية عن أنـاس لا يرتكبون جرائـم إرهابية"، وقـال إن هذا الفعل "جيـد" و"صائب".[50] سـبب هذا إحراجًا في الوقـت الذي كان يحاول فيه الـوزراء طمأنة عموم الناس أن "منع" لا يتضمن جمع معلومات استخباراتية، بل هو مجرد دعم للمجتمع ومشاركة معـه. أجـبرت الحكومة عـلى الابتعاد عن المؤسسـة. حاول حسـين ونـواز في العام التـالي اسـترداد مكانة المؤسسـة لـدى الائتلاف الحكومـي الذي يقـوده المحافظون الجدد، واعتلوا السـلطة في مايو 2010. بدت فرصهم سـانحة، نظرًا لوجود عضو البرلمـان ووزيـر التعليم في الحكومة الجديدة مايكل غوف في مجلس إدارة المؤسسـة، وهـو من المحافظين الجدد. أصدر غوف كتابًا موتورًا مغلوطًا في عام 2006 بعنوان

"7/ 7 درجة مئوية" يدعو فيه إلى حرب باردة جديدة ضد "الإسلام السياسي"، وينصح بريطانيا أن تنفذ اغتيالات للمشتبه بضلوعهم في الإرهاب، حتى ترسل "إشارة واضحة على قوة عزمها". ويقول فيه ربما لزم "تعليق مؤقت للحريات لمنع 'الإسلام السياسي' من تدمير الحضارة الغربية."[51] كان غوف يعد وسط زملائه من المحافظين خبيرًا موثوقًا به في شئون المسلمين في بريطانيا. فإذا نفذت توصيات غوف، صارت مؤسسة كويليام بالتأكيد في عون الحكومة الجديدة. قرر حسين ونواز الإعلان عن خدماتهما فأصدرا مخططًا يعرض طريقة لتنفيذ سياسة "منع" على نحو أكثر صرامة. كانت هذه الوثيقة معدة لنقاش خاص بين الوزراء وكبار المستشارين، إذا دعت إلى استهداف "أيديولوجية إسلامية أوسع"، وشملت قائمة من إعدادهما بالجماعات التي ينبغي أن يحظر تمويلها من الأموال العامة أو التعامل مع الحكومة، وهي تضم أغلب المنظمات الإسلامية الكبرى في المملكة المتحدة. أول من اقترح فكرة القائمة هو تشارلز مور رئيس مركز البحث "بوليسي إكستشينج" في خطاب في مارس 2008 عن "منهج محافظ محتمل للتعامل مع الإسلام في بريطانيا." فقال إن الحكومة ينبغي أن تحتفظ بقائمة المنظمات الإسلامية التي لا تحرض على العنف "لكنها تدعو إلى اتجاهات معادية للمجتمع، ولهذا ينبغي ألا تتلقى أموالًا عامة أو اعترافًا رسميًا." يقع في هذه الفئة أي جماعات لها صلة بالإخوان المسلمين أو "جماعة الإسلام" (الجماعات الإسلامية) أو أفراد مثل طارق رمضان.[52] لكن مسودة مؤسسة كويليام تسربت، فلزم إلغاء الخطة. بنهاية 2010 تلاشت مصداقية المؤسسة لدى الحكومة، ولم يعد لها أي قاعدة جماهيرية تستند إليها. انخفض تمويلها إلى أدنى درجة، فاضطر العاملون بها إلى تركها. ومع زيادة اهتمام الولايات المتحدة باستيراد الفكر البريطاني في مكافحة التحول إلى التطرف، غادر إد حسين المملكة المتحدة، وحصل على زمالة بمجلس العلاقات الخارجية في واشنطن (CFR)، وبدأ مجيد نواز العمل في مركز أبحاث جوجل "جوجل أيدياز" في برنامجها لمكافحة التحول إلى التطرف، بشراكة مع مجلس العلاقات الخارجية.

المراقبة متعددة الهيئات

من حق الشرطة ووحدة إم آي 5 أن تضع المسلمين تحت المراقبة، إذا توفر اشتباه معقول في ضلوع حقيقي في الإرهاب. ويصح كذلك أن يقدم أصحاب المهن التخصصية كمستوى رعاية الشباب والمعلمين بما لديهم من قنوات متاحة معلومات للشرطة، إذا دعت الأسباب إلى الاعتقاد بأن شخصًا ما ضالع في عمل إجرامي. لكن "منع"، كما ذكر سابقًا، سعت إلى اجتذاب أصحاب المهن التخصصية الذين يقدمون خدمات محلية غير شرطية لتوفير معلومات بشكل روتيني إلى شرطة مكافحة الإرهاب، ليست عن أفراد على وشك ارتكاب عمل إجرامي، بل عن الآراء السياسية والدينية وعن سلوكيات الشباب، فقد كان من مهام "منع" الكبرى إقامة علاقات وثيقة بين نظام المراقبة الشرطية لمنع الإرهاب ومقدمي الخدمات المحلية غير الشرطية، بهدف تسهيل تدفق هذه المعلومات عن أفراد يعتبرون معرضين لخطر التطرف.

بدأت محاولة دمج المراقبة الشرطية في وكالات الحكومة المحلية في أوائل الثمانينيات، مع إعادة تنظيم المراقبة الشرطية تحت قيادة مفوض شرطة العاصمة، كنيث نيومان، (وكان قبلها رئيس شرطة "رويال أولستر كونستابيلولاري"، في أيرلندا الشمالية). وقد جرت محاولة إصدار تشريع لدمج الوكالات الاجتماعية ووكالات الإعانات في عملية المراقبة الشرطية. وتم تقديم ذلك بوصفه أحد أشكال دعم "المراقبة الشرطية المجتمعية"، لكن هدفه كان إدخال المراقبة الشرطية إلى المدارس وغيرها من الهيئات التي تقدم خدمات عامة. هذا المنهج الجديد الذي يسعى إلى تنسيق العمل الشرطي مع الهيئات الاجتماعية انعكس على "مشروع قانون الشرطة والدليل الجنائي لعام 1982"، الذي اقترح في صورته الأصلية صلاحية التفتيش في السجلات السرية التي لدى المهنيين المتخصصين.[53] ذكر محامي الحقوق المدنية بول يوتنغ أن القانون زاد من احتمال التعدي على الحريات

المدنية؛ لأن "الحدود المهنية الصحيحة بين أدوار الأخصائيين الاجتماعيين، وضباط مراقبة المفرج عنهم وموظفي الحكومة المحلية، والمعلمين، ورجال الشرطة، صارت متداخلة."(54) قامت حملات شعبية للدعوة إلى مساءلة الشرطة في أوائل الثمانينيات أدت إلى تقليص هذه الأخطار، وتم إلغاء فكرة صلاحية التفتيش في السجلات بعد أن صار مشروع القانون "قانون الشرطة والدليل الجنائي" لعام 1984. مع ذلك ظلت فكرة التنسيق بين أعمال الهيئات الاجتماعية والشرطة قائمة، وأدت إلى أن هذه الشراكات متعددة الهيئات صارت شائعة.

بعد 7/7، درس مسئولو الأمن في بريطانيا طريقة تعامل نظرائهم الهولنديين مع مقتل المخرج ثيو فان غوخ على يد مسلم هولندي متطرف في العام السابق. تأثرت هيئة بلدية أمستردام بنموذج فيكتوروفيتش في التحول إلى التطرف، وبدأت برنامجًا شاملًا لمكافحة التطرف استنسخته بعدها مدن هولندية واسكندنافية أخرى. نقطة انطلاق البرنامج هي إدخال المراقبة في سلسلة من الهيئات الرسمية وغير الرسمية، على أمل إنشاء نظام إنذار مبكر يكشف التحول إلى التطرف.(55) لم تكن الشرطة وحدها المجندة لهذا، بل ضم البرنامج الأخصائيين الاجتماعيين والمعلمين ونشطاء المجتمع في شبكة جمع معلومات استخباراتية لمكافحة الإرهاب. وفي أمستردام نشأت وكالة باسم "بيت المعلومات" لتكون المركز الذي يتلقى فيه أهل المهن التخصصية غير الشرطية توجيهات بشأن مؤشرات التطرف، ثم تجمع تدفقات المعلومات، وعند الضرورة، تبلغ بها الجهات الأمنية. كان أغلب من وضعوا في تصنيف الإرهابيين المحتملين من الملتزمين بالقانون، لذا لم تكن للتدخلات التي تلت تحديد أسمائهم أن تشمل توجيه اتهامات جنائية، واستبدل بها المتابعة والإرشاد والتوجيه الديني، أو أحد أشكال التدخل المختلفة الأخرى. كان هدف مشروع "تشانل"، وهو جزء من برنامج "منع" التدخل في حياة الأفراد، وهي الفكرة نفسها بعد تعديلها لتناسب السياق. كانت هيئات المراقبة غير الرسمية القائمة على شكل شراكات متعددة الهيئات للتعامل مع العصابات والسلوك المعادي للمجتمع وغير

ذلك، تستخدم لأول مرة لأغراض مكافحة الإرهاب. وبهذا استخدمت إمكاناتها كأدوات لتوجيه آراء الشباب السياسية وتشكيلها في مجتمع مشبوه.

مشروع "تشانل" محاط بالسرية. ووثائق التوجيه السرية مبهمة فيما يتعلق بكيفية تسمية الأشخاص المحالين إلى المشروع، والإجراءات المحددة التي تتخذ بعدها. تقول إحداها إن "الآراء المعلنة" أحد المؤشرات المحتملة للتحول إلى التطرف، وتذكر أن من بين الأفكار التي تشير إلى وجود خطر فكرة "رفض مبدأ سيادة القانون وسلطة أي حكومة منتخبة في هذه البلاد." يقول مسئولو وزارة الداخلية إن أحد أهم مؤشرات التحول إلى التطرف الرأي القائل إن الغرب في حرب ضد الإسلام. وتقدم الجلسات التدريبية في برنامج "منع" المزيد من الإرشاد عن كيفية التعرف على المتطرف. وقد حضر حوالي 15 ألف موظف في السلطة المحلية "ورش عمل رفع الوعي ببرنامج 'منع' (WRAP)"، للتدريب على مؤشرات التحول إلى التطرف.(56)

كل العاملين في مشروع "تشانل" ملتزمون باتفاقات سرية تمنعهم من التحدث علنًا. مع ذلك، أمكن وضع تصور لأنواع السلوك التي يستدل بها مشروع "تشانل" على شباب بعينهم، وما يلي ذلك من إجراءات، بناء على مقابلات شخصية مع خمسة أخصائيين اجتماعيين شاركوا في تقديم إجراءات تدخلية تابعة لبرنامج "تشانل" في أربع مدن إنجليزية، وأربعة من أخصائيين رعاية الشباب الذين دُعوا إلى المشاركة في تحديد الشباب المعرض للخطر في مواقع مختلفة. أحد أخصائيي رعاية الشباب ممن طلب منهم، حسب قوله، العمل في أصعب الحالات التي تم تحديدها في مدينته، قال إنه لم يجد أي حالة يحتمل أن يكون الشاب فيها متجهًا إلى التطرف. وإن كل ما في الأمر أن لهم آراء سياسية قوية عن المسلمين في بريطانيا وغيرها من دول العالم. كان أصغر من عمل معه صبي في التاسعة من عمره، وقال إنه يشعر أن هذه الإحالات تجري لأن هيئة التدريس حاليًا أقل قدرة على التعامل مع العنصرية والصراع متعدد الأعراق داخل الفصول، فيلجأون إلى مشروع "تشانل" ليتولى الأمر عنهم. كان

المعلمـون في المـاضي يشركون الطلاب لحسـم هـذه القضايا. وفي إحـدى الحالات، تم إرســال شـاب لأنه اتهم المعلم بالعنصرية في التعامل مع المسـلمين في الفصل. لم يكن بين من أرسـلوا إلى أخصائي رعاية الشباب المذكور أي شاب لديه أيديولوجية منهجيـة أو أي اهتـمام أو معرفـة حقيقية بالإسـلام - مجرد نظريـات مؤامرة ممتزجة بسياسة هوية مانوية.

يذكر أخصائي رعاية شـباب آخر حالة أرسـل فيها شـاب إلى برنامج "تشـانل" لأنـه وزع أحـد منشـورات "حـزب التحريـر"، وقـد فعل ذلـك كرد فعـل لتوزيع طـلاب آخرين لمنشـورات الحزب القومي البريطاني اليمينـي المتطرف. وفي حالات أخرى، تم إرسـال الشـباب، كما قيل، لأنهم عبروا عن آرائهم بشأن فلسطين أو ضد القوات البريطانية في أفغانستان أو لدخولهم على مواقع إنترنت متطرفة. قال لي أحد أخصائيي رعاية الشباب إنه

> تلقـى كـمًا هائـلًا من طلبـات الشرطة للتعـاون معهم، فمثـلًا يطلبون منا أسـماء أنـاس في اجتماعـات [ويطلبون منـا ذلك بصيغة طلب] مثل "هـل يمكنك أن تتكلم مـع ..." وعندما نرفـض، تقول الشرطة لنا "أنتـم تعرقلون مسـيرتنا"، وقد حاولوا هدم مؤسسـتنا، ثـم تهديدنا، لكننا رفضنـا إطلاعهم على معتقدات مـن نعمل معهم ورؤاهم وآرائهم.[57]

يقول أخصائي آخر في رعاية الشباب:

> ينتظـر منك تبليغ معلومات إلى مجلس إدارة "منع"، مثل عمل خريطة لتحركات الأفراد. عليك تبليغ معلومات عن فرد في خطر. لكن عليك كذلك أن تقدم معلومات عن الصورة العامة، حتى منعطفات الشـوارع التي يقف عندها الشباب من خلفيات متعددة، وأي المسـاجد يرتادونها، وهكذا. ربما يُظن أن هذه إجراءات لا تنطوي على شر و[أنها] امتداد لاتجاه عام قام برسم خريطة للسلوك المعادي للمجتمع، مثلًا.[58]

في عـام 2008، أصـدرت الحكومـة حزمـة أدوات لتشـجيع المعلمـين عـلى المسـاهمة في برنامـج "منع". وطلبـت منهم أن يراقبوا الطلاب لكشـف علامة تنذر بالتطـرف، وقدمت إرشـادًا عن كيفية كشـف نقـاط التحول في الأطفـال المعرضين للخطر، وأوصت المدارس بإنشـاء صلات مع الشرطـة وغيرها من الشركاء لتبادل المعلومـات.[59] جمـع ضبـاط الشرطة العاملـون في برنامـج "منع" قوائـم لمدارس ابتدائيـة وثانوية في أحيائهم مصنفة حسـب مسـتوى الخطر المقدر لها، ثم سـعوا إلى تجنيد المعلمين كمصادر للمعلومات الاستخباراتية. وفي عام 2009، أرسلت وحدة مكافحة الإرهاب الشرطية في ميدلاندز رسـالة إلكترونية عن مشروع "تشانل" إلى المتلقين، ومنهم معلمون وأخصائيو رعاية شباب، تقول:

> نرجو أن تبلغونا عن الأشخاص، من أي عمر، الذين تظنون أنهم تعرضوا لعملية تحـول إلى التطـرف ... فقد أثبت الدليل أن التحـول إلى التطرف يمكن أن يحدث من سن الرابعة.

أما المشاركون في مشروع "تشانل" فكانوا سيتلقون

> جلسـات من علـماء حقيقيين في الإسـلام يسـتطيعون تفنيد رسـائل الداعين إلى التطرف، وتوضيح السياق الذي ترد فيه الآيات المقتبسة من القرآن.[60]

اتصلـت هاتفيًا بالضابط الذي أرسـل الرسـالة الإلكترونية أسـاله كيف يمكن وصـف طفـل في الرابعة من عمـره بأنه يتحـول إلى التطرف؟ فقال: يمكنهم رسـم صـور قنابل في كتـب تدريباتهم، أو أن يقولوا أشـياء مثل "كل المسـيحيين أشرار"، أو "نريـد دولـة إسـلامية"، أو "يقول أبي: ينبغي قتل كل الغربيـين." وقال إن زيارة ريـاض الأطفـال لتوجيه المعلمين إلى كشـف هذه العلامـات كان أمـرًا مفيدًا؛ لأن الأطفـال الصغار ليسـوا أذكياء بـما يكفي لمعرفة ما لا ينبغي قولـه.[61] كانت الفكرة

فيما يبدو هي استخدام الأطفال كمصادر معلومات استخباراتية عن والديهم. قال أحد من تكلمت معهم من أخصائيي رعاية الشباب، إنه يعتقد أن الضغط الكبير من الشرطة كان السبب في زيادة أعداد الشباب الذين نرسل أسماءهم لمجرد التعبير عن آراء سياسية قوية عن القوات البريطانية في أفغانستان مثلًا.

تتولى لجنة ترأسها الشرطة وتضم متخصصين آخرين مناقشة الحالات التي تم وصفها بالتعرض للخطر. وبناء على هذه التقييمات، يوصى ببرنامج توجيهي أو تعليمي ديني بغرض تعديل أيديولوجية الفرد. وينتظر من أخصائيي رعاية الشباب، أو غيرهم من المتخصصين، أن يبلغوا اللجنة بعد كل جلسة بتفاصيل المناقشات التي جرت، وما إذا كان الشخص مازال يمثل خطرًا محتملًا. وهناك مداخل مختلفة، ففي بعض الحالات يكون التركيز على قضايا وجدانية، أو جوانب إحباط بسبب عدم إتاحة فرص التقدم في الحياة. ويتم تقديم الإرشاد، وربما المساعدة، في إيجاد عمل. وفي حالات أخرى، يستخدم الحوار الأيديولوجي والفقهي لمواجهة رؤية الفرد للعالم.

في أغلب الأحيان لا يعرف الشاب أنه هدف للتدخل كجزء من مبادرة للوقاية من التطرف العنيف. وربما لا يعرف الوالدان، لا سيما إن كان يشتبه في كون الأسرة مصدر الأفكار المتطرفة. سئل أخصائي رعاية شباب ذات مرة أن يقابل شابًا في مدرسة وأن يصادقه دون أن يشعره بأنه تم تحديده كشخص معرض لخطر التطرف. وتدريجيًا كان يقدم له التوجيه سعيًا لتغيير آرائه بشأن الحرب في أفغانستان. ذكر أخصائي رعاية الشباب لي أن من يدعون إلى العنف فعلًا لا ينخرطون مطلقًا في أي عملية إرشادية. لكن الذين يحالون إلى برنامج "تشانل"، لهم أفكار أرق تتعلق بالهوية، وليس بالعنف، وغالبًا ما يكون دافعهم شعورًا بأن السياسة الخارجية الغربية مبهمة، وتكيل بمكيالين ومليئة بالتناقضات. من عناصر استجابة أخصائي رعاية الشباب قوله إن من واجب المسلمين الذين يعيشون خارج ديار الإسلام

الالتزام بقوانين البلاد التي يقيمون فيها. عنصر آخر هو العمل على أن يعبّر الشباب بصراحة عما يشعرون به كمسلمين في بريطانيا، وهذا غالبًا ما، يشمل رواية خبرات أساسية شكلت آراءهم السياسية. ويتحدد المبلغ المالي الذي يتلقاه أخصائيو رعاية الشباب حسب عدد الحالات التي يتولونها، وحسب المدة الزمنية المستغرقة في علاجها، ومن ثم فلديهم حافز لإثارة أهمية مشكلة التطرف في الأحياء، وفي إطالة فترة التدخل نفسها.

يظهر برنامج "تشانل" بوجهين في الأدبيات الرسمية. يقدم بوصفه داعمًا للأفراد المعرضين للخطر بطريقة تماثل إجراءات حماية الأطفال المصممة لحماية الصغار من سوء المعاملة. ومن ناحية أخرى، يشار إلى ما به من بُعد جمع المعلومات الاستخباراتية. يعبر عن ذلك نورمان بتيسون، القائد السابق لشرطة وست يوركشاير، وأحد مهندسي "تشانل"، بقوله:

> له أهداف مزدوجة وهي ربط الانخراط في المجتمع باستخلاص معلومات استخباراتية مجتمعية بهدف التدخل بالتعاون مع شركاء والمجتمع نفسه عندما يتم تحديد خطر ما.

وقوله إن دور ضباط الشرطة الذين ينفذون "تشانل"

> هجين بين دورين تم تحديدهما ليكونا عمودي الأساس لهذا المنهج - الانخراط في المجتمع، وتطوير عمل الاستخبار المجتمعي.[62]

يتم الاحتفاظ بملفات "تشانل" لمدة ست سنوات على الأقل، لكن يمكن أن يُحتفظ بها إلى أجل غير معلوم إن دعت الضرورة. وفي إحدى الهيئات المحلية، تنص وثيقة تلخص الأساس القانوني لمشروع "تشانل" على أن البيانات التي تجمعها

سيحتفظ بها حتى يبلغ الشخص المتحرى عنه مائة عام.[63] ونظرًا لأن هذه الملفات تحوي معلومات شخصية تفصيلية عن الآراء الدينية والسياسية للشباب المشتبه في تطرفهم، فإن الأسئلة عمن يمكنه الاطلاع عليها وتحت أي ظروف، أسئلة حيوية. ولأنه لا يتم تحديد الأفراد على أساس الاشتباه الجنائي، فلا يصح أن تتاح المعلومات في ملفات الحالات لوحدة إم آي 5، أو محققي شرطة مكافحة الإرهاب، إلا أن يتوفر أساس آخر معقول للاشتباه في أن الأفراد ضالعون في نشاط إجرامي خطير. فإذا تم تسليم الملفات، فإن "تشانل" يكون شريكًا مهمًا في عمل جمع المعلومات الاستخباراتية العامة لوحدة إم آي 5، بتقديم نوع من البيانات يتداخل مع أشكال أخرى من المراقبة – لكنه جاء عن طريق تعاون مصادر حكومية مدنية، ومنظمات مجتمعية لا تدري أن ما تجمعه من بيانات يتحول إلى معلومات استخباراتية لدى إم آي 5. رفض مدير برنامج "منع" تشارلز فار أن يحدد الظروف التي تتيح لوحدة إم آي 5 الحصول على بيانات "تشانل". ففي رد اختيرت كلماته بعناية، على هذا السؤال، يقول إن أي شخص محل تحرٍّ من إم آي 5، ينبغي ألا يكون هدفًا لعملية داخل "تشانل" في الوقت نفسه. كان المقصود من ذلك تعزيز الانطباع بوجود خط فاصل بارز بين تحريات إم آي 5 وعمل برنامج "منع" القائم على المجتمع، وطمأنة الناس أن مشروع "تشانل" لن تستخدمه إم آي 5 كباب خلفي مفتوح على حياة أناس يخضعون بالفعل لعملِ تحري. ثمة نقطتان هنا لابد من ذكرهما. أولًا، تملك إم آي 5 بالفعل صلاحيات مراقبة واسعة لاستهداف الأشخاص الذين يعدون خطرًا على الأمن القومي، وبالتالي فالباب الخلفي لن يضيف كثيرًا. ثانيًا، فإن الأفراد الذين تحيلهم المدارس والجامعات إلى "تشانل" كثيرًا ما يكونون محل تحري إم آي 5. فإذا لم تكن البيانات بالفعل متبادلة بين إم. آي. 5، ومشروع "تشانل"، كيف يمكن تجنب أشكال التداخل التي يستبعدها فار في أرض الواقع؟ لكن المشكلة الحقيقية هي أن محاولة فار للطمأنة لا تستبعد السيناريو الأقرب، وهو أن "تشانل" تتيح منفذًا

للحصـول على معلومات عـن حياة من يكونون على هامش الشـبكات الاجتماعية، ويخضعـون للتحريات بالفعل من جانب إم آي 5، كوسـيلة رخيصة للحصول على معلومـات تفصيلية عن أفراد لا يعدون خطرًا على الأمـن القومي، لكنهم يخالطون أشـخاصًا يعتبرون كذلك. ويفسر هذا تأكيد "تشانل" على جمع معلومات عن أفراد العائلة وآخرين في الشبكة الاجتماعية للشاب. وعلى أي حال، فإن وحدات مكافحة الإرهـاب في الشركـة التـي تملك هـذه الملفات تضـم ضباطًا مـن إم آي 5، يفترض تمكنهـم مـن الحصول على هـذه البيانات مبـاشرة.[64] وقد رد فار على هذه الأسـئلة بالجملة المعهودة: "من السياسـات الراسـخة للحكومات المتعاقبة ألا تؤكد أو تنفي عند الرد على أسئلة تتعلق بالهيئات الاستخباراتية والأمنية."[65]

إن مـشروع "تشـانل" لا يثـير قضايا كبـيرة تتعلق بالخصوصية فحسـب، بل إنه موصوم بالتمييز. فلأنه يعمل جزئيًا على أساس اعتبار السلوكيات الدينية مؤشرات التطرف، ولأن ما يزيد عن 90 ٪ من الحالات التي يتعامل معها مسـلمين، يبدو أن رقابته تقوم على الهوية الدينية. وهناك أيضًا عدد من الصعوبات العملية تثير الارتياب في المشروع. أولًا، لا يوجد داع للظن بأن سياسة الهوية إسلامية مبهمة، وهي تؤخذ في المعتـاد كمـؤشر للخطر، وأنها إرهاص بتنفيذ أعمال عنـف ضد مواطنين آخرين. عندمـا يتم إشـعار بعض شـباب المسـلمين بالغربـة داخل مجتمعهـم، ويرون بعض الحـروب التـي تخوضها حكومتـا المملكة المتحـدة ولولايات المتحـدة، فقد يصلون إلى الاعتقـاد بأن الغـرب بالفعل يحارب الإسـلام. لكن الافتراض بـأن هذه الآراء يمكن اتخاذها مؤشرات لخطر إرهابي يفتقر إلى الدليل. ثانيًا، إن تجنيد أصحاب مهن تخصصية غير شُرطية للانخراط فيما يمكن اعتباره مهمة جمع معلومات استخباراتية لمكافحة الإرهاب، يهدم قيمهم المهنية المتعلقة بالثقة والسرية. فهناك تناقض صريح بـين مقتضيات العمل الشرطي القائم على جمع معلومات عن الناس وأعمال التعليم والتربيـة القائمـة على تمكين الطلاب من التفكير النقـدي، وتعلم التعبير عن آرائهم

بطـرق فعالـة. ينبغي أن يتمكن الشـباب من التعبير بحرية كاملة عـن آرائهم داخل المـدارس ونـوادي الشـباب دون التورط في منظومـة مكافحة الإرهـاب. إن تمكين الشـباب من هذا هو الطريق الأضمن لتقليل انجذابهم للعنف السـياسي من برنامج تديره الحكومة للسيطرة الأيديولوجية. لكن مع دولة سياستها الخارجية غير محبوبة على الإطلاق، فإن جيلًا من الشـباب قادرًا على التحليل النقدي لما يحدث في العالم، وينظم نفسه لتغييره يمثل مصدرًا للقلق أكثر من الإرهاب نفسه.

الفصل السادس
لا حرية لأعداء الحرية

"سنستفزكم حتى ترتكبوا أعمالًا إرهابية، ثم نسحقكم".

- سي. بي. زوباتوف، قائد الشرطة القيصرية

في أغسطس عام 2010، وضع أنطونيو مارتينيز، وهو في الحادية والعشرين من عمره، رسالة على صفحته في الفيسبوك:

متى يدرك هؤلاء الصليبيون أنهم لا يمكن أن ينتصروا؟ كم حياة أخرى مستعدون للتضحية بها. الله أكبر.(*)

وكتب في الشهر التالي تعليقه:

السيف قادم ودولة الظلم أوشكت على الزوال إن شاء الله ... لا تستثنوا العالم الحر (لا تتوقعوا عالمًا حرًا) نحن عبيد العلي الأعلى، ولا تنسوا هذا أبدًا!(**)

(*) أورد المؤلف نص مارتينيز بأخطائه اللغوية، التي لا تبرزها الترجمة لأنها لا تؤثر على المعنى إلا في الاقتباس التالي.

(**) كلمة (except) قد تعني الاستثناء، وقد تحتمل خلط الشاب بينها وبين (expect)، لذلك أوردنا الترجمة بالاحتمالين. (المترجم)

وبعضها بيومين أضاف:

كل من يخالف الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، أكرهكم من كل قلبي.[1]

نشأ مارتينيز في أسرة من نيكاراغوا، تعيش في ميريلاند على أطراف واشنطن العاصمة، وكان ضالعًا في المخدرات والجرائم الصغيرة وهو في سن المراهقة. لكنه وجد عملًا في مجال البناء، وبدأ ينظر إلى الدين ليجد لحياته معنى. بدأ يعد في يومياته اقتباسات من الكتاب المقدس، وكتب عن إعجابه بمحاربي الساموراي الذين كانوا يبذلون حياتهم في المعركة، وأضاف:

كم أتوق إلى مصير كهذا، حتى أذكر إلى الأبد كمحارب لا يعرف الخوف.[2]

تم تعميد مارتينيز، لكن المسيحية لم تناسبه، "قال إنه جرب موضوع المسيحية، لكنه لم يستطع فهمها"، كما تذكر صديقة سابقة له.[3] ثم اعتنق الإسلام، وقال أصدقاؤه إنه ساعده في تنظيم حياته.[4] غير اسمه إلى محمد حسين، وبدأ يصف نفسه على صفحته على الفيسبوك بأنه "مجرد أخ صغير خرج من طرق الضلال واعتنق الإسلام."[5] لكن الصيغة الإسلامية التي اعتنقها مارتينيز كانت مختلفة عما يمارسه بقية السكان المسلمين. بدأ مارتينيز تصفح مواقع الإنترنت المتطرفة في مكتبة عامة، مثل موقع "مسلم الثورة" الذي يديره يونس عبد الله محمد، الذي قابلناه في الفصل الثالث.[6] وبدأت تعليقاته على الفيسبوك تعكس رؤيته الجديدة بأن الغرب في حرب ضد الإسلام، ويضطهد المسلمين في العالم كله. وفي غضون شهرين، اطّلع أحد مسلمي الحي، جندته إف. بي. آي. كمرشد قبلها بمدة، على تعليقاته تلك، وقام بإبلاغ الوكالات الفيدرالية عنه.[7]

كان نشاط مارتينيز على الإنترنت قانونيًا تمامًا. فقد كان يعبّر عن آرائه الدينية والسياسية وحسب، ويحظى هذا النشاط بحماية التعديل الأول للدستور. فإن

أعـدادًا كبيرة من الناس في الولايات المتحـدة يعتقدون، مثل مارتينيز، أن الغرب في حرب ضد الإسـلام، ليس بسـبب تعرضهـم لغسـيل مخ عن طريـق مواقع إنترنت أو دعـاة، لكـن لأنهم يقـرأون الأخبـار ويسـتنتجون أن حكومة الولايـات المتحدة كمؤسسـة لها رؤية محددة للإسـلام تجعلها أميل إلى استخدام العنف العسكري ضد الشـعوب المسـلمة. بل إن هناك عددًا ضخمًا داخل جهاز الأمـن القومي الأمريكي نفسـه يعتقـدون أن الغرب في حرب ضـد الإسـلام. في 2011، كان ضباط الجيش الأمريكي الذين يتلقون تدريبًا في كلية هيئة القوات المشتركة يتعلمون أن:

> الإسـلام أعلن الحرب على الغرب فعلًا، وعلى الولايات المتحدة تحديدًا، ويشهد على ذلك ما يزيد عن ثلاثين عامًا من التاريخ العنيف.

وفي عرض قدمه الفريق ماثيو إيه دوولي، تم تسريبه إلى مجلة ويرد، دعا إلى:

> توجيـه الحـرب إلى السـكان المدنيين عنـد الـضرورة (وإن السـوابق التاريخية في درزدن وهيروشيما وناغازاكي يمكن تطبيقها على تدمير مكة والمدينة...).

وأضاف:

> إما أن يتغير الإسلام أو سنسهل له تدمير نفسه.[8]

برغم أن ما عبّر عنه مارتينيز من آراء كانت مشروعة وتشاركه فيها أعداد ضخمة من الناس، يحق للمرء أن يتسـاءل: هل الشباب المسلمون الذين يعتنقونها أقرب إلى الانخراط في النشـاط الإرهابي في المستقبل؟ ولو كان الأمر كذلك، فلابد أن نسأل: هـل ينبغي لهيئات إنفاذ القانـون أن تركز مواردها على مثل هؤلاء الأفراد كجزء من إستراتيجية وقائية من الإرهاب؟ يعتقد إف. بي. آي. في هذا ويبرر رؤيته من خلال

نماذج للتحول إلى التطرف قائمة على معرفة أكاديمية، ويقول إنها تفيد في قياس درجة اقتراب أنشطة الأفراد الدينية والسياسية من التحول إلى الإرهاب. وعلى غرار نموذج دائرة شرطة نيويورك سيتي في التحول إلى التطرف الذي ناقشناه في الفصل الرابع، يتكون نموذج إف بي من أربع مراحل يمر بها الفرد، بداية من اعتناق الإسلام حتى يصير إرهابيًا جهاديًا.[9] في المرحلة الأولى "يؤدي الإحباط وعدم الرضا عن الدين الذي يعتنقه الفرد حاليًا إلى تغيير منظوماته العقدية"، وتؤدي مشاهدة "الخطب ومشاهد الفيديو النارية" إلى جعلهم أكثر عرضة للتحول إلى الإرهاب. في المرحلة الثانية، يعتنق الفرد "قضية متطرفة بعينها" دون أن يرغب بالضرورة في عمل أي شيء لدعمها. ويرفع التفاعل مع المواد المتطرفة على الإنترنت الفرد خطوة أبعد في عملية التحول من الاعتناق إلى الجهاد. وما إن تكون "الأيديولوجية المتطرفة محل قبول" المسلم الجديد، فإنه يصل إلى المرحلة الثالثة، وهي الخطوة السابقة على ممارسة الإرهاب الفعلي، ولو لم ينخرط فعلًا في أنشطة تدعم هذه القضية.[10] وليس من الصعب أن نلاحظ كيف أدى تطبيق نموذج إف. بي. آي. في التحول إلى التطرف في حالة مارتينيز إلى خلق انطباع بأنه يمثل خطرًا كبيرًا. الواقع المؤكد أن الشاب كان في عالم بعيد عن عالم الإرهابيين الدمويين النشطاء الذين تعرضهم برامج تليفزيونية مثل "24"، و"الوطن" بشكل روتيني، هؤلاء هم المراهقون والشباب الذين يعدهم إف. بي. آي. أعظم خطر على الأمن الداخلي للولايات المتحدة. يعتقد إف. بي. آي. أن "القاعدة" لم تعد كتنظيم هيكلي قادرة على تجنيد المسلمين الغربيين، وتدريبهم وإدارة عمليات معقدة منسقة. بل إنها أيديولوجية تدفع بعض الشباب في طريق التحول إلى التطرف على أربع مراحل، حتى يصير إرهابيًا يتصرف من تلقاء نفسه، ولا يحتاج دعمًا تنظيميًا من أي شخص.

الأكثر من ذلك أن عملاء إف. بي. آي. يعتقدون أن متابعة الشباب في مراحل التحول إلى التطرف غير كافية، وأنه لا يمكن الاعتماد على المراقبة وحدها؛ لأنها قد

تغفل عن تطورات حاسمة يدعون أنها قد تحدث في غضون شهور قليلة. كذلك يعتقدون أن الأمر قد يستغرق أعوامًا قبل أن يتحول التطرف البسيط إلى انخراط في النشاط الإرهابي الفعلي، وقد يكون إغلاق ملف الحالة لأن فترة المراقبة قصرت عن الإشارة إلى أي نشاط إجرامي وسط هذه الأفكار، والمطالبة بأن يجعل إف. بي. آي. مكافحة الإرهاب على رأس أولوياته، وأن يتخذ موقفًا استباقيًا من الأخطار المفترضة، فقد كان اتباع إستراتيجية عنيفة أمرًا حتميًا. وهي إستراتيجية استفزازية تتضمن استخدام عملاء محرضين لاختبار استعداد الأفراد الذين يعبرون عن آراء متطرفة للتحول إلى نشاط إجرامي في ظروف هيئتها الحكومة بإتقان حتى يمكن لها القبض عليهم ومحاكمتهم. وكما تقول إحدى دراسات مؤسسة راند: لابد من استخدام العملاء المحرضين "لتشحيم" عملية صنع القرار لدى المشتبه بهم.[11] والافتراض: هو إذا استطاع عميل إف. بي. آي. السري أو المرشد التابع له من خلال عمليات تحريض معدة تفصيلًا تستمر لعدة شهور، أن يهيء الظروف التي تدفع الشباب الذي تحول إلى التطرف إلى التآمر على ارتكاب أعمال إرهابية - يمدها إف. بي. آي. بأسلحة زائفة - فهذا دليل كاف لإثبات أن الشخص كان بالفعل في الطريق إلى التحول إلى إرهابي. فإذا كانت المشكلة الكبرى في المدخل الوقائي إلى مكافحة الإرهاب هو معرفة هل الشخص غير الإرهابي حاليًا سيصبح إرهابيًا في المستقبل، فإن حل إف. بي. آي. لها هو طرح سؤال مختلف، وهو هل يمكن لشخص ليس إرهابيًا الآن أن يتحول إلى إرهابي على يد إف بي آي؟

هذا ما فعله إف. بي. آي. في حالة مارتينيز، تم تكليف المرشد المخصص له بمهمة مصادقته. بعد فترة قصيرة، قال المرشد لمارتينيز إنه يريد أن يُعرّفه على "أخ أفغاني" يتفق معه في آرائه - وهو عميل إف. بي. آي. متخف. تم استصدار أذون تفتيش لحاسبات المكتبة التي استخدمها مارتينيز، ووافقت فيسبوك على تقديم سجلات بكل تعليقات مارتينيز ومراسلاته.[12] لم تنشر كل تفاصيل المحادثات التي أعقبت

ذلك بين مارتينيز والمرشد والعميل المتخفي. بعضها تم تسجيله - باستثناء لحظات محورية - بسبب ما سماه إف. بي. آي. "عطل في جهاز التسجيل"، لا سيما في المراحل الأولى، عندما بدأت أفكار مارتينيز تتغير من أفكار مبهمة عن ظلم المسلمين إلى امتلاك خطة عمل محددة تستهدف الهجوم على مركز تجنيد عسكري محلي.[13] في نقطة معينة من تطور العلاقات بدأ مارتينيز يتكلم بتحديد أكبر عن رغبته في الانضمام إلى ما سماه "صفوف المجاهدين". كتب في إحدى محادثاته على الإنترنت:

> الجهاد هو كل ما أفكر فيه في نومي ويقظتي، وأبكي أحيانًا لأنني لست هناك والكفار يقتلون إخواننا وأخواتنا.[14]

في هذه المرحلة كان يخطط للسفر إلى باكستان أو أفغانستان.

> كل مسلم في هذه البلاد ... يعلم أن أمريكا في حرب ضد الإسلام، ولا يفعلون شيئًا حيال ذلك ... لا يتقدم أحد لفعل أي شيء. وعلينا أن نكون أول من يضغط على الزناد.[15]

سرعان ما تغيرت الخطة من السفر إلى الخارج إلى تنفيذ هجوم على مركز تجنيد تابع للجيش في كاتونزفيل، ميريلاند. طلب مارتينيز من المرشد أن يشتري سلاحًا لهذا الغرض. اقترح عميل إف. بي. آي. المتخفي ترتيب الحصول على سيارة مفخخة. وفي لقاء آخر، بعدها بثلاثة أسابيع، قدم العميل المتخفي سيارة رياضية متعددة الأغراض، وما قال إنه مكونات قنبلة وأداة تفجير. المشكلة أن مارتينيز لم يكن يعرف القيادة، فكان عليه أن يتدرب على القيادة في ساحة انتظار للسيارات، وكان الهجوم مخططًا له في الصباح التالي. أوقف مارتينيز السيارة الرياضية وبها القنبلة الوهمية أمام المقر المستهدف - المركز المهني للقوات المسلحة في بالتيمور

ناشيونال بايك – ثم تراجع مع المرشد إلى نقطة متابعة، وحاول تفجير القنبلة، فيما ظن أنه أول ضربة ضد جيش الولايات المتحدة الذي يقهر المسلمين. لكن بدلًا من الانفجار المتوقع، اندفع عملاء إف. بي. آي. واعتقلوه. اتُّهم مارتينيز بالشروع في استخدام سلاح دمار شامل، والشروع في قتل مسئولين فيدراليين. بعدها اعترف بأنه مذنب وحكم عليه بالسجن لمدة خمسة وعشرين عامًا.

إن قصة مارتينيز ليست غريبة بأي حال، بل إنها الحالة النمطية في تكتيكات إف. بي. آي. الحالية في الحرب الداخلية على الإرهاب. درس الصحفي الاستقصائي تريفور آرونسون تسعًا وأربعين قضية إرهابية منذ 11/ 9 كان فيها عميلًا محرضًا من إف بي آي، ومنها أشهر قضايا الإرهاب في السنوات العشر الأخيرة. وفي الحالات كلها كان أحد عملاء إف. بي. آي. "لا يقدم الخطة فقط، بل الأداة وفرصة تنفيذ الخطة الإرهابية."[16] وبدون مساعدة إف. بي. آي. بالمال والسلاح، وغالبًا الخطة المحددة نفسها، لم يكن المتهم ليستطيع تنفيذ أي خطة. وهناك دليل في كل حالة على أن عملاء إف. بي. آي. المحرضين كانوا يتلاعبون بأناس ضعاف بسبب حالة نفسية أو مشكلات إدمان مخدرات، فيدفعونهم إلى المشاركة في أعمال عنف مخططة لم تكن لديهم أي نية لتنفيذها دون المحرض. وهذه هي المواطن غير المسجلة في المحادثات مع المتهمين (وهذا ما يبرر بأعطال فنية، وهو تبرير ضعيف، كما يقول آرنسون).

كنت إسلاميًا تابعًا لمكتب التحقيقات الفيدرالي

في ديسمبر 2001، اعتقل إف. بي. آي. شهيد حسين بتهمة إدارة عملية إصدار تراخيص قيادة مزيفة. كان مهاجرًا باكستانيًا منح حق اللجوء السياسي في التسعينيات، وهو الآن يواجه تهم فيدرالية واحتمال الترحيل. ومثل كثيرين غيره من المهاجرين المسلمين بعد 11/ 9 المتهمين في قضايا جنائية، فقد عرض عليه أن يبقى في الولايات المتحدة إن وافق على أن يكون مرشدًا لدى مكتب التحقيقات.

وسرعان ما اكتشف حسين أن قدراته في التحايل يمكن أن تكون مفيدة للحكومة. في عام 2003، ومن مقر إقامته في ألباني، نيويورك، أخذ يتلاعب باثنين من المسلمين الملتزمين بالقانون، محمد حسين وياسين عريف - حتى يتورطا فيما ظنا أنه اتفاق قرض تجاري. وعندما عرضت النيابة القضية على المحكمة عرضتها بوصفها عملية جمع أموال لدعم الإرهاب، وحكم على الرجلين بالسجن خمسة عشر عامًا. وعندما سأل الصحفيون وكيل النيابة هل هناك صلة بين عريف والإرهاب؟ قال: "ليس لدينا دليل على ذلك، لكنه يعتنق الأيديولوجية."[17] ثم استخدم إف. بي. آي. حسين لأعمال سرية أخرى في باكستان ولندن قبل أن يعود إلى الولايات المتحدة، ويستقر في نيوبورغ، وهي مدينة متهالكة شديدة الفقر تقع على بعد ستين ميلًا شمال نيويورك سيتي، حيث زرع نفسه في المجتمع الإسلامي المحلي متخذًا شخصية رجل الأعمال الثري. وبعد عام من البحث عن أهداف محتملة، شك أغلبهم في أنه عميل إف بي آي، وقابل جيمس كرومتي، وهو أمريكي أفريقي في الخامسة والأربعين من عمره، كان يتردد على المسجد المحلي. كان يعمل في النوبات الليلية في وولمارت، وكان قد قضى عامين في السجن في الثمانينيات لبيعه الكوكايين للأفراد. وعندما التقيا لأول مرة في ساحة انتظار السيارات، قال له كرومتي: "هل رأيت ما فعلوه بأهلي هناك في أفغانستان؟ هؤلاء السفلة." حينها وقع حسين على منجمه.[18]

عمل حسين للسيطرة على كرومتي لمدة أربعة أشهر، فأمطره بالمديح والمال والوجبات المجانية. ولم يسجل إف. بي. آي. ما تم بينهما من أحاديث في ذلك الوقت (وكثير من التسجيلات اللاحقة بها فراغات - وبالطبع يقع اللوم على الأعطال الفنية)، وفي النهاية، بدا أن كرومتي، وقع تحت أسر الكرم الفياض لصديقه الجديد الثري، واستدرج إلى المشاركة في محادثات تدخل فيها معاداة السامية ومهاجمة المعابد اليهودية. لكنه لم يكن متحمسًا لفعل أي شيء عدا الكلام. وعندما أعطاه حسين كاميرا لتصوير الأهداف المحتملة باعها فورًا مقابل خمسين دولار، وظل لشهور لا يفعل شيئًا. ثم اختفى لمدة ستة أسابيع، وقال لحسين إنه سينتقل إلى كارولاينا

الشمالية. والحقيقة أنه ظل في نيوبورغ، لكنه كان يريد أن يتوقف حسين عن ملاحقته. لكن حسين واصل الضغط قائلًا لكرومتي إنه لم يفعل أي شيء لتنفيذ الخطة: "إنك حتى لم تبدأ الخطوة الأولى، هيا تحرك يا أخي." لكن عندما خسر كرومتي وظيفته صار في أشد الحاجة إلى المال، عاد إلى الاتصال بحسين الذي عرض عليه 250 ألف دولار وإجازة أسبوعين في بورتوريكو ومحلاً للحلاقة وسيارة بي إم دبليو، إن وافق على المشاركة في خطة لتفجير معبدين يهوديين في برونكس. وقال: "أخبرتك أنني سأعطيك 250 ألف دولار، لكنك لا تريدها يا أخي." استسلم كرومتي لحسين الذي كان يعرفه باسم مستعار هو "مقصود"، وقال له: "أوافق، تبًا لكل شيء. لا يهمني، لك ذلك يا مقصود." قال حسين في شهادته بالمحكمة لاحقًا إن "250 ألف دولار' كانت شفرة الخطة وليست عرضًا ماليًا، لكن ذلك لم يبد معقولًا، فأقر بأنه لم يخبر المشرفين عليه في إف. بي. آي. ولا كرومتي بالمعنى السري للمبلغ. بعد موافقته، حاول كرومتي أن ينسحب من الخطة، وقال لحسين إنه لا يستطيع أن يفعل ذلك، فقال له حسين إن إخوانه "الإرهابيين" يمكن أن يقطعوا رأسه."[19]

كُلف كرومتي بتجنيد آخرين من داخل المجتمع المسلم في نيوبورغ. وتم استدراج ثلاثة رجال أمريكيين أفارقة آخرين هم: أونتا ويليامز، ولاجير بين، وديفيد ويليامز (ليس قريبًا لأونتا)، وعرض عليهم مبالغ مالية ضخمة. كان أونتا ويليامز، وأمه مدمنة كوكايين، قد بدأ بيع المخدرات في سن الرابعة عشرة، وسجن لفترة. وكان بين مصابًا بالفصام، وكان يتردد على المصحات العقلية، ويحتفظ بزجاجات البول في غرفة نومه.[20] اعتنق ديفيد ويليامز الإسلام في سن المراهقة عن طريق أحد أعمامه، لكن أقارب آخرين أدخلوه إلى تجارة المخدرات، فقضى خمس سنوات في السجن. استقر في كوينز، نيويورك. وعندما أطلق سراحه في سن الرابعة والعشرين، وجد عملًا في مطعم والتحق بالجامعة. لكن عندما أصيب أخوه الأصغر بسرطان الكبد قرر العودة إلى نيوبورغ لمساعدة أمه التي اضطرت إلى ترك عملها للعناية به. عندما علم حسين أن ديفيد يخاف على حياة أخيه، وأن أسرته عاجزة عن تحمل تكاليف

الرعايـة الصحيـة، عرض أن يدفع تكاليف عملية زرع كبـد، بشرط أن ينضم ديفيد إلى مخططه.[21]

لم يكد بين يقول شـيئًا في لقاءاته مع حسـين ورجال نيوبـورغ الأربعة الآخرين. لكن كرومتي والاثنين اللذين يحملان اسم ويليامز أدركوا سريعًا أنه كلما زاد غلوهما في الحديث عن النشـاط الإجرامي، زاد ما يعطيه حسـين من مال. فبدأوا في التمثيل عليـه بأن يقولا الأشـياء التـي يعتقدون أنـه يحب سـماعها، ويتوقعـون أن يكافئهم عليها بالمال. ادعى كرومتي أنه سرق أسلحة وألقى قنابل على أقسام شرطة وسُجن بجريمة قتل وزار أفغانستان، وكان كل هذا محض اختلاق. لم يكن يعرف أن حسين يتلاعب به. ولم يكن يحدث أي شيء عندما يغيب حسين وتحريضه على وضع الخطة. فقـد كان الإرهابيون المزعومون يفضلون الجلوس يتعاطون المخدرات، ويمارسـون ألعـاب الفيديو. وطبقًا لكلام عمته كان ديفيـد ويليامز يهلوس بفعل عقار بي. سي. بي. (PCP) المخـدر طوال تلك الفـترة، ولم يكد يعي ما يحدث.[22] والأرجح أنه كان سيمضي تلك الفترة في السجن لولا أن عملاء إف. بي. آي. كان يعملون على تأجيل تقديـم مـا يخص ارتكابه جرائم لأنهم يريدون أن يوقعوه في مخططهم.[23] لم يكن أي من الأربعة يمتلك مالًا أو سـيارة أو أسـلحة أو أفكارًا يسهم بها. قدم حسين الخطة والمركبات والمعدات. وعندما أعطى حسين كرومتي 1800 دولار وطلب منه شراء سلاح، عجز المجرم العتيد المزعوم عن عقد صفقة لشرائه وأعاد المال كما هو.

قبل أيام قليلة من الهجوم الذي خطط له حسين، أخذ الرجال الأربعة في سيارته إلى كونيتيكـت ليريهـم منظومة الصواريـخ الزائفة التي قال إنها تصلح للاسـتخدام لإسـقاط طائـرات حربية – فقد تحدثوا عن اسـتخدام السـلاح في مطار سـتيوارت بالقرب من نيوبورغ. ولم يتضح أبدًا ماذا كان يظن الرجال الأربعة في هذه اللحظة، لكنهم بعدها زعموا أنهم كانوا يحتالون على حسين للحصول على المال الذي وعدهم به (والذي قال إنه في انتظارهم في صندوق بريد شركة يو. بي. إس. للبريد السريع) ثـم يختفـون دون أن يفعلوا أي شيء، وكان هذا متسـقًا مع سـلوكهم إلى حد ما. من

ناحية أخرى، ربما أغرتهم المبالغ المالية الضخمة بالاشتراك في المخطط. وهناك دليل على أنهم ظنوا أن الأمر لن يعدو أن يكون إتلاف ممتلكات في مبانٍ خاوية. المؤكد أنه بدون نقود حسين وتلاعبه ما دخلوا مطلقًا في الإرهاب.

في 20 مايو عام 2009، أخذ حسين الرجال الأربعة في سيارته إلى برونكس، وكانت مهمة كرومتي زرع ما كان يعتقد أنه أجهزة تفجير في شنط سيارات منتظرة أمام معبدين يهوديين، وقام الآخرون بالمراقبة. ظهر فريق التكتيكات والأسلحة الخاصة التابع لإف. بي. آي. (FBI SWAT) عند عودة كرومتي إلى سيارة حسين، كسروا النوافذ واعتقلوا الرجال، واتهموهم بمحاولة استخدام أسلحة دمار شامل. صورت التغطية الإخبارية القضية باعتبار أن الرجال الأربعة إرهابيون يكرهون أمريكا، ويحترفون العنف الجماعي، ويحركهم الإسلام المتطرف.

في الحقيقة، لم يكن هناك ما يشير إلى أن كرومتي ومن معه مجندون محتملون في القاعدة. وما بدا في أول الأمر أنه ما جذب كرومتي إلى مخطط إف. بي. آي. هو غضبه من سياسة الولايات المتحدة الخارجية. وبالنسبة للثلاثة الآخرين، فقد كانوا مسلمين وفقراء بما يكفي لجعلهم عرضة للإغراء المالي، وحمقى إلى درجة تصديق أنهم سيتلقون آلاف الدولارات عن عملية هم عاجزون عن تنفيذها تمامًا. لم يبد الثلاثة آراء متطرفة أو سخطًا جراء ما يتعرض له المسلمون من ظلم في مناطق أخرى من العالم قبل ظهور حسين. كان أربعة نيوبورغ ببساطة يكافحون للبقاء في مواجهة الفقر والإدمان ومشكلات الصحة النفسية. إن ما أنفقته الحكومة لضمان إدانتهم - إذ تلقى حسين 100 ألف دولار بين راتب ومصاريف - كان يكفي لتوفير ما كانوا يحتاجونه لتحويل حياتهم تمامًا، سواء بعمل له أجر منتظم أو خدمات صحية. تصف عمة ديفيد ويليامز، أليشا ماكويليامز، الحالة بأنها عرض تليفزيوني أخرجته الحكومة وليس تحقيقًا جنائيًا حقيقيًا.

بدلًا من إهدار كل هذا المال في إعداد عرض تليفزيوني، كان يمكنكم افتتاح مركز تدريب في نيوبورغ، كل هؤلاء أصحاب سوابق جنائية. وتعرفون حال نيوبورغ، إنها أشد المناطق فقرًا.

وهي تقارن ما حدث لابن أخيها ببرامج حكومية قديمة كانت تستهدف النشاط السياسي الأمريكي الأفريقي.

كوينتلبرو. الفهود السود. استخدام المرشدين في الكنائس في الأربعينيات والخمسينيات. كل هذا عاد لكن الواجهة هي المسلمون. لم يتغير سوى الاسم، لكنهم يستخدمون مصطلحات مختلفة.24

برغم أن القاضية كولين مكماهون حكمت بالسجن خمسة وعشرين عامًا على الأربعة جميعًا، انتقدت منهج إف بي آي:

الحكومة وحدها قادرة على تحويل السيد كومتي إلى إرهابي، فهو رجل تماثل سهولة خداعه ما يحدث في مسرحيات شكسبير ... أعتقد بلا ظل للشك أن الجريمة ما كانت لتقع لولا [أن] الحكومة حرضت عليها، وخططت لها وأنضجتها.[25]

كان ينبغي، من حيث المبدأ، وضع تكتيكات التحريض التي مارسها إف. بي. آي. في الاعتبار عند نظر القضايا في المحكمة، لكن ذلك لم يحدث. ففي كل قضية تتعلق بالإرهاب، حاول المتهمون الدفع بالاستدراج في المحاكمات بعد 11/ 9، فباءت المحاولة بالفشل. كان هذا الدفع القانوني يتكون من جزأين: أولًا تقديم الدليل الواضح على أن الحكومة حثت المتهم على ارتكاب الجريمة. ثانيًا، إذا نجح المتهم في إثبات هذا الحث أو الاستدراج، يقع العبء على الحكومة في إثبات دون أي قدر مقبول من الشك أن المتهم كانت لديه نية ارتكاب الجريمة. وفي النهاية

تؤول هذه القضايا إلى إصدار حكم يتسم بالذاتية يحدد مسألة نية المتهم أو توجهه نحو ارتكاب الإرهاب. وحتى الآن يقبل المحلفون دفع النيابة المغلوط بأن الآراء المتطرفة - مثل الغضب من السياسة الخارجية - دليل على الاستعداد لارتكاب أعمال إرهابية. وفي هذه القضايا يؤيد المحلفون ضمنًا الطرح الأساسي للتحليل الرسمي لعملية التحول إلى التطرف، أي إن الأيديولوجية تسبب العنف.(26) وعمليًا، جرمت سلوكيات المسلمين المرتبطة بالمراحل الأولى في نموذج خرافي للتحول إلى التطرف - برغم أن هذه السلوكيات قانونية تمامًا طبقًا للتعديل الأول للدستور.

لو تغاضينا عن قضايا الحريات المدنية، فهناك مشكلات خطيرة من منظور براغماتي. أقلها ضرورة إثبات ارتباط إحصائي دال بين المؤشرات الأيديولوجية للتحول إلى التطرف والعنف الإرهابي، حتى يتوفر بعض الدعم للرأي القائل إن الأيديولوجية تسبب الإرهاب. وسيلزم كذلك إثبات أن التحريض هو أنجع طريقة تستجيب بها منظومة مكافحة الإرهاب لهذا الموقف. ويواجه الأمران اعتراضات قوية. فكما رأينا في الفصل الرابع، فإن محاولات الأكاديمية لإثبات صلة بين مؤشرات التحول إلى التطرف (مثل التعبير عن الأيديولوجية الدينية) والعنف الإرهابي تنهار أمام النظر النقدي السليم. تسعى مثل هذه الدراسات دائمًا إلى تتبع الطرق التي يتحقق بها إيمان الفرد بأيديولوجية متطرفة، بافتراض أن الأيديولوجيات المتطرفة تسبب العنف - لكن هذا هو ما ينبغي إثباته وليس التسليم به. والحقيقة أن التعبير عن معتقدات دينية معينة أو عن غضب من السياسة الخارجية، لا يمكن اعتباره إرهاصات احتمال تحول الفرد إلى إرهابي، الأهم من ذلك أن منظومة مكافحة الإرهاب التي تراقب مؤشرات التحول إلى التطرف بافتراض أن لها قيمة تنبؤية، ستكون أسوأ في تجنب الهجمات من منظومة تركز اهتمامها على أفراد يحرضون على أعمال الإرهاب أو يمولونها أو يعدون لتنفيذها. إن حشد قدر ضخم من المعلومات من أعداد كبيرة ممن يسمون متطرفين يصعب

تحديد المعلومات الاستخباراتية، التي لها قيمة حقيقية عن الإرهاب. فأكثر الحالات التـي أخفقت حكومة الولايات المتحدة فيهـا في منع الأعمال الإرهابية لم تكن تفتقر إلى المعلومات، وإنما إلى عدم تحديد أهميتها وسـط أطنان بيانات المراقبة التي تجمعها حكومة الأمن القومي.

تفاقمت هذه المشـكلة بعد 11/ 9، بعد أن ترسـخ تصور إف. بي. آي. أن دوره في مكافحة الإرهاب هو جمع معلومات استخباراتية على مستوى واسع عن التحول إلى التطـرف غير المرتبط بـأي عمل جنائي. كان مفتاح هـذه النقلة هو ما حدث من تغـيرات في قواعـد إف. بي. آي. الداخليـة، فيما عرف بدليل النائـب العام. ظهرت محتويـات الدليـل أول مرة في عام 1976، في أعقاب كشـف حالات سـوء المعاملة في برامـج مكافحـة التخريـب في عـصر رئاسـة هوفـر لإف. بي. آي.، مثـل برنامج كوينتلبرو، الذي كان يسـعى إلى نزع مصداقية حركات سياسـية شرعية ومضايقتها وتجريمهـا. أوضـح الدليـل أن دور إف. بي. آي. ليس إجراء عمليات اسـتخباراتية داخلية مفتوحة. ولا يجوز استخدام أساليب التحقيق التدخلية إلا في حالة وجود

> حقائق محددة مبينة توفر أساسًـا عقليًا للاعتقاد بأن شخصًا أو جماعة مرتبط فعلًا أو احتمالًا بأنشـطة تتضمن اسـتخدام القوة أو العنف، وتتضمن، أو سوف تتضمن، انتهاكًا للقانون الفيدرالي.[27]

وكان مـن الضروري تسـجيل أسـاس بدء هـذه التحقيقات، حتى يتوفر مسـار للمراجعـة، إذا رفعت دعـاوى بوجود تجاوزات حكومية فيما بعـد. لكن التعليمات التـي تضمنها الدليل أخذت تتعدل، بحيث صـارت صلاحية جمع المعلومات تفقد ارتباطها تدريجيًا بوجود دليل أفعال إجرامية مكتملة أو محتملة.

بعـد 11/ 9، اتبـع إف. بي. آي. مذهـب الإجهـاض في مكافحـة الإرهـاب – وهـو ما دعا إليـه جون أشـكروفت، النائب العام آنـذاك بوصفـه "نموذجًا جديدًا

للوقاية."[28] وكان الأساس هو الاعتقاد بأن المبادئ المعتادة لسيادة القانون - أي التحقيق في حالة وجود اشتباه معقول في وجود قصد جنائي لدى الأفراد - لا تكفي لمعالجة الإرهاب. لذا وجب توسيع المراقبة لتشمل جماعة أكبر من المشتبه في تحولهم إلى التطرف. وفي الخط نفسه، راجع أشكروفت دليل إف. بي. آي. بغرض تخفيض شروط بدء تحقيقات مكافحة الإرهاب.[29] فبينما لم يكن يستخدم المرشدون إلا في حالة وجود دليل قوي على نشاط إجرامي، تم التوسع في استخدامهم بعد 11/ 9. ويعرض فيليب مدّ، المدير التنفيذي المشارك لفرع الأمن القومي في إف. بي. آي، نتائج استخدام المنهج الجديد. "المذهب الوقائي بطبيعته يسمح بإدراج أناس في التحقيقات لم يرتكبوا أي خطأ.[30] وكان تعيين مدّ بغرض إدارة عملية تحويل إف. بي. آي. إلى وكالة تجسس على غرار نموذج إم. آي. 5 البريطانية، والانتقال بالمكتب من مستوى التحقيق في حالات فردية إلى مستوى جمع معلومات واسعة النطاق عن المجتمعات الإسلامية عمومًا. وكان فيما سبق نائبًا لمدير مركز إف. بي. آي. لمكافحة الإرهاب، في الفترة التي كان المركز فيها يعذب المشتبهين بالإرهاب، وفي فترة الإعداد لحرب العراق، عندما اتفق مع وزير الخارجية وقتها كولن باول، قبل خطابه الشهير المشئوم في الأمم المتحدة المبني على معلومات ملفقة. قدم مدّ برنامجًا إلى إف. بي. آي. باسم "مجال الإدارة" تضمن إنتاج خرائط إلكترونية تبين بالتفصيل أماكن تجمع الجماعات العرقية، مع تزويد هذه المعلومات بقواعد بيانات عن التعاملات المالية وأنشطة الإحسان وبيان بالوظائف وما إلى ذلك. صار ذلك أساسًا لتخصيص الموارد وتجنيد المرشدين لأحياء معينة - وهو بحق نوع من إلصاق الاشتباه على أساس العرق.[31] وإن دليل إف. بي. آي. للتحقيقات والعمليات الداخلية الذي يطبق توجيهات النائب العام يدعو العملاء إلى تجنب الاشتباه على أساس العرق "وحده" أو الجنس أو الوطن الأصلي أو الدين. لكنهم يسمحون بجمع المعلومات المتعلقة بسلوكيات عرقية "يصح الاعتقاد بارتباطها بعنصر جنائي أو إرهابي في مجتمع عرقي" - وفي وجود نموذج إف. بي. آي. في التحول إلى التطرف يسمح

بمراقبة كافة الممارسات الإسلامية. ويسمح كذلك بتحديد مواقع تجمع المجتمعات العرقيـة [و] مواقـع الأعـمال التجاريـة، وغيرها من المبـاني ذات الأغلبيـة العرقية، ويفترض أن هذا يشمل المساجد.[32]

في عـام 2008، قدم خليفة أشـكروفت، مايكل موكاسـاي، مجموعة أخرى من الإرشـادات تعـرّف إف. بي. آي. صراحة بأنـه "وكالة اسـتخباراتية وكذلك وكالة لإنفـاذ القانـون"، ولهـا صلاحيـة جمـع بينـات المراقبة ونشرهـا بـصرف النظر عن ارتباطها بأي سلوك غير قانوني، بالمعنى التقليدي.[33] وظهر موكاسي منذ فترة قريبة في مؤتمـر للمحافظـين يدعو إلى نظريـات المؤامرة كارهة للإسـلام.[34] ومن مارس 2009 حتـى مـارس 2011، أجرى عمـلاء إف. بي. آي. 42.888 قياسًـا للأمن القومي - أي تحقيقات مبدئية لأناس أو جماعات - باستخدام التوجيهات الجديدة، التـي لا تلتزم بشرط وجود أسـاس من حقائـق لهذه الاشـتباهات.[35] وعند إجراء هذه "القياسـات" يسـتخدم إف. بي. آي. مرشدين ومقابلات شخصية غير رسمية ومراقبات مباشرة دون أي حدود زمنية.[36] ومع حلول عام 2011، كان المكتب قد أدخل مجموعات الاسـتخبارات الميدانية في مكاتبه الميدانية وعددها سـتة وخمسون، وكـما ورد رفع عدد محللي الاسـتخبارات من 1100 في أكتوبـر 2001 إلى ما يقرب مـن 3000.[37] وتـم تخصيـص 4.9 بليون دولار مـن ميزانيته البالغـة 8.1 بليون دولار للاسـتخبارات ومكافحـة الإرهـاب.[38] وقـد تباهى مـارك إف. جوليانو، المدير المسـاعد لقسـم مكافحة الإرهـاب في إف بي آي، بأنهم نجحـوا في تحويله من وكالـة تحقيقات إلى وكالة اسـتخبارات - أي إن المكتـب الآن يجمع كميات ضخمة مـن المعلومات غـير المرتبطة بأفعال جنائية معينة.[39] إن نـماذج التحول إلى التطرف توهـم بأن جمع المعلومات بهـذه الطريقة مازال يرتبط بمنع الجريمة. لكن الحقيقة أن تحـول مكتب التحقيقات الفيدرالي جعله أقل تأثيرًا في كشـف المخططات الإرهابية الفعلية، بينما المخططات التي يشـغل نفسـه بتصنيعها باستخدام العملاء المحرضين تعطي مظهرًا سطحيًا بوجود برنامج فعال في مكافحة الإرهاب.

لاستخدام العملاء المحرضين تاريخ طويل. يصف موريس لابورت تكتيكات التحريض في عرضه لتاريخ الشرطة السرية القيصرية المعروفة باسم "أوخرانا" بأنها "حجر أساس" الدولة الشرطية.[40] كانت "أوخرانا" تمتلك نظام ملفات مبتكر يحوي بطاقات عن نصف مليون روسي، مزودًا بثبت أصدقائهم السياسيين والمعارف غير السياسيين، والأشخاص ذوي الصلة بأصدقاء المشتبه بهم، ولا يعرفهم شخصيًا - ويظل هذا هو أساس عملية جمع المعلومات الحديثة - إلا أن الوكالات الحالية تستخدم برامج حاسوبية متخصصة قادرة على عمليات معالجة لكميات أكبر كثيرًا من بيانات الشبكة الاجتماعية في أساليب ورقية في القرن الماضي.[41] عرّف نموذج الدولة الشرطية القيصرية طريقته للنظام الاستعماري الأمريكي في الفلبين عندما أنشئ قسم المعلومات الشرطية هناك عام 1901 على يد هنري آلين، الذي كان ملحقًا عسكريًا أمريكيًا في روسيا في تسعينيات القرن التاسع عشر.[42] زرع هذا القسم مئات العملاء الفلبينيين المأجورين في كل أنحاء البلاد، مما جعل "من المستحيل تقريبًا أن تختمر أي إعدادات تحريض ذي بال دون علمنا"، كما كتب آلين إلى الرئيس ثيودور روزفلت.[43] وقد استخدمت طرق عمل الملفات عن الحياة الخاصة للمعارضين، مثل نشر معلومات مغلوطة في الإعلام، وزرع عملاء محرضين بين المتمردين المسلحين، بغرض مكافحة المجموعات الوطنية المتطرفة في مانيلا. وقد ثبتت فاعلية التحكم في المعلومات كأداة في يد السلطة الاستعمارية بما يعادل القوة المادية. يذكر المؤلف ألفريد دبليو. ماكوي، أن أثناء الحرب العالمية الأولى:

> تم تجريب المناهج الشرطية حتى أتقنت في المستعمرات الفلبينية، ثم نُقلت إلى الوطن بسوابقها وموظفيها لإقامة جهاز أمن داخلي للولايات المتحدة ... بعد سنوات من السيطرة على إمبراطورية وراء البحار، كان العرق فيها هو إطار التحديد والفعل، عاد المخضرمون الاستعماريون إلى الوطن ليوجهوا العدسة نفسها إلى

أمريكا، واعتبار المجتمعات العرقية بها مستعمرات داخلية تحتاج إلى إجراءات ضبط قهرية، وليسوا مواطنين.[44]

على هذا الأساس أنشئ جهاز داخلي للأمن القومي. ومع نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، أتم برنامج كوينتل التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي إدخال هذه الوسائل في منظومته، فاستخدم المحرضين والمرشدين لاختراق اليسار والقوميين في بورتوريكو، والحركة الطلابية وحركة الحقوق المدنية وجماعات اليمين المتطرف. فقد تحول حوالي 1500 من 8500 عضو بالحزب الشيوعي الأمريكي إلى مرشدين بمكتب التحقيقات الفيدرالي في أوائل الستينيات من القرن العشرين. ومع نهاية ذلك العقد، انتقل العملاء الذين كانوا يعملون بالاستخبارات الخارجية الأمريكية إلى مجال الاستخبارات الداخلية الناشئ للتجسس على الحركات الراديكالية. ومن مكونات إستراتيجيته الأساسية التلاعب بالنشطاء السياسيين لدفعهم إلى ارتكاب أعمال جنائية تمكن مكتب التحقيقات الفيدرالي من اعتقالهم ومحاكمتهم. كان العملاء المحرضون يتسببون في إفشال الاجتماعات، ويبدأون المظاهرات والتقاتل بين الجماعات المتنافسة وهجمات على الشرطة وتفجيرات.[45] وقد تسبب التحريض في حالة وفاة أحد المرشدين على الأقل. ففي 15 مايو عام 1970، أطلقت شرطة سياتل النار على لاري يوجين وارد، فأردته قتيلًا وهو يحاول الفرار من مشهد شروع في تفجير مكتب عقارات اتهم بالفصل العنصري في المدينة. وظهر أن وارد كان مرشدًا لدى مكتب التحقيقات الفيدرالي كجزء من خطة لإفشال "الفهود السود".[46]

بلغ عدد المرشدين لدى مكتب التحقيقات الفيدرالي في عام 2008، 15 ألفًا على الأقل - تم الكشف عن الرقم في طلب الاعتماد لميزانية ذلك العام بمبلغ 12.7 مليون دولار مطلوبة لتغطية تكاليف برامج حاسوبية لتتبع المرشدين وإداراتهم.

ونسبة المخصصين منهم لاختراق المجتمعات الإسلامية في الولايات المتحدة غير معروفة، لكن المرجح أنها نسبة كبيرة، نظرًا للأولوية التي يوليها إف. بي. آي. لمكافحة الإرهاب، وتحليل التحول إلى التطرف. ويعتقد أيضًا أن مصادر المعلومات المجتمعية غير الرسمية المعروفة بـ"الجيوب الخلفية"، ثلاثة أضعاف ذلك.[47] كثير من المرشدين تدفعهم المكافأة المالية، وهناك آخرون يفعلون ذلك ليحلوا مشكلات تتعلق بالهجرة. في هذه الحالات، يجري تهديد المسلمين غير الحائزين على إقامة دائمة في الولايات المتحدة بالترحيل إذا رفضوا العمل لدى إف بي آي. ولدائرة الأمن الوطني أيضًا طريق خاص لمنح الإقامة الدائمة، معروفة ببطاقات إس (s) الخضراء، التي يمكن منحها المهاجرين الذين يعملون مرشدين لدى إف. بي. آي.- وقد أطلق عليها بطاقة "الوشاة" الخضراء. وفي إطار "برنامج مراجعة الطلبات والقرارات المحكومة" تسمح دائرة الأمن الوطني لمكتب التحقيقات الفيدرالي بتأجيل النظر في طلبات الجنسية أو رفضها، إذا كان المتقدم مسلمًا أو يُظن أنه مسلم.[48] ويضطر آخرون إلى العمل كمرشدين تحت تهديد الاتهام الجنائي أو إعلان معلومات شخصية محرجة. يروي الصحفي تريفور آرونسون أن أحد مسئولي مكافحة الإرهاب الكبار في مكتب التحقيقات الفيدرالي قال له: "كنا نذهب إلى المصدر ونقول له نعلم أن لك علاقة جنسية، فإذا عملت معنا لن نخبر زوجتك."[49]

من دوافع قبول العمل كمرشد رفع اسم الشخص من قائمة الممنوعين من السفر جوًا. وتعد حالة مايكل ميغليوري وهو شاب في الثالثة والعشرين من عمره اعتنق الإسلام نموذجًا لأثر الضغط الذي يمارسه إف بي آي. فقد وضع في قائمة الممنوعين من السفر جوًا بعد أن رفض لقاء إف. بي. آي. بدون محام، إذ كان يعتقد أن العملاء الفيدراليين أرادوا أن يستجوبوه لأنه التقى ذات مرة عرَضًا بمحمد عثمان محمود الذي اتهم بالتورط في مخطط تفجير قنبلة في بورتلاند، أوريغون، بعد عملية أعدها عميل محرض. فإذا أراد أن يجند ميغليوري كمرشد، فهذا يفسر الانزعاج من وجود

محام. عندما أراد ميغليوري الانتقال إلى إيطاليا ليعيش مع أمه، أجبر على السفر بحرًا إلى أوروبا لأنه ممنوع من السفر جوًا في الولايات المتحدة. ولكن عندما اقتربت السفينة من ساوثهامبتون، جاءت إليها الشرطة البريطانية في قارب سريع، وصعدت على متن السفينة واحتجزته لحوالي تسع ساعات للاستجواب، وبالطبع بتحريض من إف. بي. آي. صادر ضباط الفرع الخاص البريطاني هاتفه الخلوي وذاكرة بيانات وكتابًا في النحو العربي، بناءً على جدول 7 من تشريع محاربة الإرهاب الذي يسمح بالاحتجاز والتفتيش في موانئ الدخول، ويجرم الامتناع عن إجابة الأسئلة.[50]

كان لاستخدام إستراتيجية التحريض لضمان إدانات بالإرهاب لمسلمين أمريكيين تأثيرات بعيدة المدى تتجاوز دائرة الأفراد المدانين. نظرًا للعدد الكبير من المرشدين الذين يعملون داخل المجتمعات الأمريكية المسلمة، أدرك رواد المساجد ومنظمات المجتمع الإسلامي احتمال وجود مرشد بينهم يدون الأسماء والمحادثات ويرسل المعلومات إلى الحكومة. ومع طمس القائمين على المحاكمات في إطار الحرب على الإرهاب للفاصل بين التعبير الذي يحميه التعديل الأول للدستور والنشاط الإجرامي، فقد شعر كثيرون أن الأمان في تجنب مناقشة موضوعات معينة مثل السياسة الخارجية الغربية إلا مع أقرب الأصدقاء والعائلة. ومع اعتبار المناقشات العلنية أمرًا خطيرًا أخذت علاقات الثقة داخل المجتمعات الإسلامية تتآكل. إذ قرر من لديهم آراء ناقدة للحكومة عدم التعبير العلني عن أنفسهم. ومع انتشار الخوف، تختفي تدريجيًا القنوات التقليدية في التعبير عن النشاط السياسي، مثل الخروج إلى الشوارع للاحتجاج. وطبقًا لنظريات التحول إلى التطرف الرسمية، فإن الجو الذي يتعذر فيه على المسلمين التعبير الحر عن المعارضة السياسية للإمبريالية الأمريكية جو يساعد على منع الإرهاب. لكن الواقع هو أنه كلما زاد الغضب من السياسة الخارجية، ورأى الغاضبون مجتمعهم وقد شله الخوف ويتجنبون التعبير الصريح، زاد احتمال دعم الإرهاب بينهم. إن خير وسيلة لمنع العنف هو مجتمع إسلامي قوي

نشـط واثـق ومتمتـع بحقوقه المدنيـة كاملة، وقادر على إشراك الشـباب في مناقشـة القضايا التي تهمهم.

التأثير الثاني لاسـتخدام إسـتراتيجية التحريض هو تشويه فكر الناس عن الخطر الإرهابي الداخلي. فقد اختلق إف. بي. آي. سلسلة من الإدانات بالإرهاب اعتبرها صنـاع السياسـة والمحللـون حقيقيـة. وتجاهلـوا الحقيقة وهـي أن هـذه القضايا ما كانـت لتحدث لولا تلفيـق إف بي آي. هذا يعني أن التوجـه الرئيس لتحليل حجم الإرهـابي وطبيعته هو جزئيًـا نبوءة يحققها المتنبئ بها وتعكـس اختيارات لأهدافها. فإذا زاد عدد المقبوض عليهم في سـنة، فالأرجح أن هذا بسـبب زيادة عدد عمليات العمـلاء المحرضـين التي ينفذهـا مكتب التحقيقـات الفيدرالي وليـس نتيجة زيادة مستقلة في التخطيط الإرهابي. فإذا كان المسلمون يمثلون أغلبية المتهمين بالإرهاب في الولايـات المتحـدة، فإن المسـئول عـن قدر كبير من هـذا هو مكتـب التحقيقات الفيـدرالي، لأنه من يوجه عمليـات التحريض، ولا يتضمن هذا مقياسًـا موضوعيًا لمصدر الخطر الإرهابي. ففي العقدين السـابقين على عام 2010، قتل 348 شخصًا في أعـمال عنف سياسي ارتكبهـا اليمين المتطـرف الأمريكي في الولايـات المتحدة. وبالطبـع فـإن عدد من قتلـوا في هجـمات 11/ 9 أكبر كثيرًا من هذا بفعل مسـلمين كانـوا موجوديـن في الولايات المتحـدة بصفتهم زوارًا أجانب. لكـن عدد من قتلوا في أعمال عنف سـياسي نفذها مواطنون أمريكيون مسـلمون أو مقيمون مسـتقرون بالولايات المتحدة أقل كثيرًا، بلغ عددهم عشرين شخصًا بين 1990 و2010.[51] ولكـن لأن مكتب التحقيقـات الفيدرالي يعتبر الأمريكيين المسـلمين خطرًا من نوع خاص، فإنه يسـتهدفهم باسـتخدام عملاء محرضين بدرجة أكبر كثيرًا من استهداف اليمين المتطرف. نتيجة ذلك أن مكتب التحقيقات الفيدرالي يعلن كل شهرين أو نحو ذلك عن عملية اعتقال كبيرة لمشـتبه إرهابي مسـلم، مما يحافـظ على حرب الولايات المتحدة على الإرهاب مسـتعرة، وكذلك على صناعـة الأمن الوطني وميزانيتها التي

تبلغ المليارات، مع التغافل عن خطر اليمين المتطرف، وبالتالي يتم تعزيز الصورة النمطية للمسلمين بوصفهم أميل إلى الإرهاب بطبيعتهم.

نأخذ على سبيل المثال حالة جيمس كمنجز، وهو نازي جديد من ولاية "مين" بعد أن ورث 2 مليون دولار، استطاع أن يحصل على كمية من المواد المشعة، وربما كان يخطط لتصنيع "قنبلة قذرة" - قبل أن تقتله زوجته عام 2008، بعد أن عانت لسنوات من سوء المعاملة داخل البيت.(52) ولم تكد القضية تظهر في وسائل الإعلام. مثال آخر، ويليام كرار، العنصري الذي يعتقد في تفوق الجنس الأبيض، وهو من نونداي، تكساس. كان يحتفظ بمخزن أسلحة سري يحوي بنادق آلية وأجهزة تفجير عن بعد وقنبلة سيانيد هيدروجينية قادرة على تدمير مبنى على مساحة ثلاثين ألف قدم مربع. لم يصدر تصريح صحفي عن وزارة العدل عند القبض عليه في عام 2003، كما يحدث بانتظام عندما تتضمن القضايا المتعلقة بالإرهاب مسلمين، ولم يدع إلى مؤتمر صحفي للإعلان عن اكتشاف أسلحة كيماوية. والحقيقة أن القبض على كرار لم يكن ليحدث لولا أنه أرسل طردًا يحوي وثائق مزورة إلى عنوان لم يقصده.(53) عندما أصدرت دائرة الأمن الوطني الأمريكي تقريرًا استخباراتيًا عن اليمين المتطرف بعد أربعة أشهر من تولي الرئيس أوباما السلطة في 2009، كان رد فعل المحافظين لاذعًا جدًا إلى درجة إنكار التقرير، وتم منع الوحدة التي أصدرته من إجراء أي عمل من لأعمال المراقبة.(54) وفي التسعينيات، استخدم مكتب التحقيقات الفيدرالي، عمليات مدبرة لاستهداف نشطاء اليمين المتطرف الذين يتسمون بالعنف، لكن حالات التوقيف الأحدث لم تكن نتيجة عمل متخفٍّ - فإن اكتشاف مخازن أسلحة كمنجز وكرار كان محض مصادفة. على الناحية الأخرى، فقد اخترق مكتب التحقيقات الفيدرالي جماعات من الداعين للسلام والنشطاء المؤيدين للفلسطينيين المحتجين من أنصار حماية البيئة والفوضويين (المؤمنين بالأناركية) المسالمين.(55)

بالإضافة إلى تشويه التصور العام للخطر، فإن عمليات التحريض التي يقوم بها عملاء المكتب ربما تحدث آثارًا تدميرية في مناطق معينة. في أكتوبر 2010، ألقي القبض على فاروق أحمد شمالي فيرجينيا إثر عملية تضمنت محرضًا عميلًا لمكتب التحقيقات الفيدرالي. يبدو أن فاروق كان يخطط للسفر إلى أفغانستان ليحارب الوجود العسكري الأمريكي هناك، لكن العملية الوهمية المدبرة من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي تضمنت خطة يدفع فيها إلى تفجير محطات مترو أنفاق في العاصمة.[56] وبرغم أن تفجير المترو كان من بنات أفكار المكتب، فإن عملية الاعتقال جعلت المسئولين قلقين من أن يكون مترو الأنفاق في العاصمة معرضًا فعلًا للإرهاب. فتم توفير الأمن بكثافة كرد فعل للمخطط الخيالي. وتم استحداث تفتيش آلي للأفراد والحقائب. وقال المسئولون إنه وإن كانت فكرة تفجير المترو مصدرها مكتب التحقيقات الفيدرالي، فقد صارت شائعة اليوم، وينبغي أن تأخذ بجدية كخطة يمكن أن يستخدمها آخرون[57]. ومن التكاليف الخفية الأخرى حل مجموعة نسائية محلية كانت تسمي نفسها جماعة الأمهات المسلمات، تصادف أن زوجة أحمد كانت عضوًا بها. شوهت سمعة المجموعة بسبب هذا الارتباط بعد تغطية إعلامية لهذا الاعتقال المهم، وأنهت أنشطتها، برغم أن زوجة أحمد لم تتهم بأي جريمة. فقد كانت المجموعة متورطة في أنشطة متطرفة مثل قص كوبونات التخفيضات وتبادل وصفات الطهي، ومشاهدة برنامج "الجنس والمدينة."[58]

مراكز التأثير

نظم عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي بهيوستن، تكساس، على عجل لقاء غداء بثلاثين من قادة المجتمع الإسلامي بالمدينة. وكان فيصل شاه زاد، مواطن أمريكي من كونيكتكت، باكستاني المولد، قد حاول منذ فترة قصيرة تفجير سيارة مفخخة في ميدان تايمز. أخبر العملاء القادة المجتمعين في مطعم هندي أن مكتب التحقيقات الفيدرالي سيقوم بزيارات للمسلمين في منطقة هيوستن؛ لجمع

معلومـات أكثر عن التحول المحتمل إلى التطرف للشـباب داخـل الحي. كان منظم اللقـاء غلام بومبايوالا، رجل أعمال محلي أمريكي باكسـتاني على صلة وثيقة بمكتب التحقيقـات الفيدرالي. شـهد الحضور عـرض مكتب التحقيقـات الفيدرالي شرائح تهـدف إلى شرح عمليـة التحول إلى التطرف، وعلامات الإنـذار التي ينبغي البحث عنهـا. والاجتماع صورة نمطية من محـاولات المكاتب الميدانية التابعة لإف. بي. آي. في طـوال الولايات المتحدة وعرضهـا لخلق صلات مع أناس يعتبرونهم مراكز تأثير في المجتمعات الإسـلامية. وتعد الحكومة هذه الشراكات مع المجتمعات ذات أهمية محورية لمكافحة التحول إلى التطرف بين المسلمين الأمريكيين.

إن بومبايـوالا داعـم قـوي لهـذا المنهج، وقد أنشـأ في السـنوات القليلـة الماضية صداقـات وثيقـة مـع وكلاء إف. بي. آي. المحليـين الذيـن يعملـون في مكافحـة الإرهـاب. وكان مشـهورًا بـإدارة سلسـلة مطاعـم ناجحـة في التسـعينيات. وبعد 11/ 9، انخرط في الأنشـطة المجتمعيـة، معتقدًا أن القيادات الإسـلامية وإف. بي. آي. لهـما مصلحـة مشـتركة في منع تحول الشـباب إلى التطـرف، وباسـتخدام تأثيره كمصدر رئيس للتمويل الخاص للمسـاجد فإنه يشـجع الأئمة للبحث عن الشباب غير المعروفين الذين يحضرون الصلوات، ومن يتوقفون عن الحضور ويخرجون عن شبكة علاقاتهم الاجتماعية، ومن يغيرون مظهرهم، فيقول:

> يسـاعدنا إف. بي. آي. مسـاعدة حقيقيـة في تحديـد ما نبحث عنـه ... فإذا رأيت شخصًا يتغير ما بين ليلة وضحاها، فيرسل لحيته، ويبدأ في ارتداء ملابس مختلفة، لابد لنـا أن نعـرف ماذا يحدث. ربما يحتاج هذا الولد بعض العون ... إذ كيف لنا أن نعرف إن كان هناك من يضلله.[59]

تأتي فكرة أن إرسـال اللحيـة أو التحول إلى ارتداء ملابس إسـلامية تقليدية من علامـات الانـزلاق إلى الإرهاب من نمـوذج إف. بي. آي. في التحـول إلى التطرف

ذي المراحل الأربع. كما يُلقي بومبايوالا دروسًا في المساجد من وقت لآخر عن المسئوليات التي تقع على عاتق المسلمين في أمريكا بعد 11/ 9.

> أقول للناس بعد 11/ 9، خذوا حرية التعبير وحرية الصحافة والحرية الدينية وضعوها جميعًا في صندوق أحذية فارغ ثم ضعوه في خزانة الملابس. أمريكا لم تعد كما كانت قبل 11/ 9. فلتكن مواطنًا مسئولًا.

ويقول إن المسلم ينبغي أن يتجنب "الكلام المنفلت" الذي يعرفه بأنه:

> الشعور العدائي تجاه أمريكا أو أي شيء يتعلق بهجمات 11/ 9، أو أي شيء يتعلق بالعراق أو أفغانستان. لماذا تصرح بأقوال كهذه دون ضرورة؟

يتلقى نحو خمسين مسجدًا في شبكة بومبايوالا رسالة إلكترونية كل خميس تحوي النقاط الرئيسة التي ينبغي أن تذكر في خطبة الجمعة.

> أي رسالة نود أن نوصلها لعموم الناس، يمكن أن تصل من خلال الأئمة كل جمعة، حين يجلس أمامهم من 500 إلى ألف شخص، ويمكن أن يطرحوا هذه النقاط كلها في خطبهم.[60]

يقول بومبايوالا، إنه ذات مرة قامت شبكته المجتمعية بدور في توفير معلومات استخباراتية، كانت أساسًا لأحد تحقيقات مكافحة الإرهاب التي يجريها إف بي آي. وكان من بين من صدر عليهم أحكام نتيجة لها طالب باكستاني اسمه عدنان ميرزا، وأحد أسباب الإدانة اتفاقه على توفير دعم مادي لطالبان في صورة تبرع قيمته 550 دولارًا. وهو يقول إنه كان يرسل المال إلى مستشفى مصرح له من الحكومة الباكستانية، وفي النهاية تم استخدام هذه الأموال في مشروعات خيرية

محلية في هيوستن. وقد تبين أن أحد أصدقاء ميرزا كان مرشدًا لمكتب التحقيقات الفيدرالي، كما صادقه عميل متخفٍ. كان ميرزا قد وصل إلى الولايات في أغسطس 2001، وقد التحق بكلية المجتمع بهيوستن، ونشط في مشروع لمساعدة المشردين. كما بدأ برنامجًا إذاعيًا لتعليم الأمريكيين الإسلام. وهو في لحظة كتابة هذه السطور رفع شكوى يدعي فيها أن المشورة القانونية التي أتيحت له لم تكن فعالة.[61]

يقدر ستيف جينتري، المدير التنفيذي لبرنامج إف. بي. آي. لمكافحة الإرهاب في هيوستن، أن ربع تحقيقاته بدأت نتيجة معلومات من شركاء من المجتمع الإسلامي. يقول العملاء في مكتبه إن العلاقات المجتمعية لا توفر المعلومات الاستخباراتية فحسب، بل إنها تمثل قناة لا غنى عنها لتوصيل رؤية المكتب في قضية التحول إلى التطرف إلى المجتمع الإسلامي. وأحد الأمثلة على ذلك، عندما بدأت قوات حلف الناتو عمليات القصف في ليبيا، فقد أعد إف. بي. آي. قائمة بالمقيمين الليبيين لإجراء مقابلات شخصية معهم – وقد تجاوز عددهم 800 شخص في الولايات المتحدة.[62] كان إجراء مقابلات بهذا العدد يثير في الماضي اتهامات بالاضطهاد العرقي. أما الآن فإن إف. بي. آي. يجهض المعارضة، بأن يخبر مسبقًا شركاءه في المجتمع ماذا سيفعل، فيعملون معًا لاحتواء أي غضب يترتب عليه.[63]

يبين مثال ليبيا مدى ارتباط أنشطة إف. بي. آي. في مكافحة الإرهاب بالعمليات العسكرية في الخارج. ففي مركز القيادة والسيطرة داخل المبنى الإداري الجديد في مكتب التحقيقات الفيدرالي في هيوستن، توجد على الحوائط ساعات توضح المناطق الزمنية المختلفة في الولايات المتحدة، وإلى جانبها ساعتان واحدة للعراق والثانية لأفغانستان. قبل 11/ 9، قاد الضابط الميداني بهيوستن التحقيق في الجرائم المالية لمديري شركة إنرون التنفيذيين. لكنها لم تعد ترى الآن لهذا العمل أولوية قصوى، بل إن قائمة أولوياتها يتصدرها ضمان أمن البنية التحتية الإستراتيجية للغاز والنفط بهيوستن من خطر الإرهاب. وحسب أحد التقديرات، فإن حوالي ثلث عملاء المكتب العاملين في مكافحة الإرهاب لديهم خبرة عسكرية في الشرق

الأوسط قبل الالتحاق بالمكتب. ومنهم براد ديردورف، المشرف على إحدى كتائب مكافحة الإرهاب الخمس بالمدينة. وكان مثل المدير السابق لمكتب التحقيقات الفيدرالي "روبرت مولر" ينتمي إلى البحرية. يعتقد ديردورف أن مبادئ مكافحة التمرد التي تعلمها في الصومال أثبتت فائدتها لعمله في مكافحة التحول إلى التطرف في المجتمعات الإسلامية في تكساس. ويقول إن الخطوة الأولى في المكانين هي فهم ثقافة المجتمع الذي يصدر الخطر منه. الخطوة الثانية هي تحديد مراكز التأثير في المجتمع، وإنشاء علاقات معها يمكن أن تثمر على مستوى المعلومات الاستخباراتية الخاصة بالتحول إلى التطرف، وفي بناء قاعدة لحملة أيديولوجية في المجتمع ضد التطرف.(64)

> ننظر إلى الشبكات الاجتماعية التي تحيط بمن يمثلون مراكز تأثير. وبعد عمل دقيق يصير لدينا مجموعات شبابية مرتبطة بالمستهدفين [من التحقيق] الذي نجريه، أو ندرك قابلية التجنيد في المكان، أو نعرف أن هناك حراكًا ما أو نشاطًا سياسيًا يجب أن نفهمه.

يقول ديردورف إن هذا النوع من الشبكات الاجتماعية المجتمعية يسمح بوجود المعلومات الاستخباراتية الواردة من مصادرنا في سياقها. وهي كذلك تتخذ أساسًا لإستراتيجية أوسع باستخدام القوة الناعمة لخوض معركة أيديولوجية، باستخدام مراكز التأثير بوصفهم رسلاً لهم مصداقية أكبر مما لحكومة الولايات المتحدة.

درس ديردورف سياسة "منع" البريطانية في رسالته للماجستير بعنوان "مواجهة التطرف العنيف" التي كتبها في 2010 أثناء دراسته بمدرسة الدراسات العليا البحرية للحصول على درجة علمية في الأمن الوطني. وقد جذبه لها "تطبيق 'القوة الناعمة' [على] مكافحة الإرهاب على المستوى الأيديولوجي."(65) وقد كتب أن الولايات المتحدة طرف في "حرب أيديولوجية ستجري على التراب الأمريكي،

حـرب أفـكار" تحتـاج إلى الاسـتعانة بـدروس عمليـات مكافحـة التمـرد في العالم كله.[66] ويقول إنه تعلـم أن إنشاء علاقات بين العملاء الفيدراليين و"مراكز التأثير من الجماعات الدينية والثقافية" ضروري لسببين.[67] أولاً، بما أن مصادر المعلومات عن أنشـطة التعبير عن الرأي السياسـية والدينية يمكن اعتبارها مؤشرًا للتحول إلى التطـرف، فإن هذه الجماعات سـتقوم "بلفت انتباه جهات إنفـاذ القانون إلى الأفراد الداعـين إلى التطرف، وكذلـك الأفراد الذين "يتسربون" مـن التعليم الديني للتيار الرئيس في مرحلة مبكرة من عملية التحول إلى التطرف." ثانيًا، تمكن هذه العلاقات مراكـز التأثير من نشر رسـائل نيابة عن الحكومة عن الطريـق الصحيح الذي ينبغي أن يسـلكه المسلم في أمريكا، عن طريق تعزيز الصلة بـ"الهوية الأمريكية" وتوصيل "الأسس الأخلاقية والفقهية لأيديولوجية بديلة إلى المتطرفين الإسلاميين."[68]

ومهما كان التعريف القانوني لحرية التعبير، فالحق في حرية التعبير في الواقع تحكمه معايـير غير رسـمية تحدد درجة القبول - وهي قواعد غـير مكتوبة تحدد الآراء التي يمكن أن تعلن صراحة. وقد نفذت ترتيبات القوة الناعمة التي دعا إليها ديردورف ونفذهـا عـن طريق التلاعب بهـذه المعايير، مما صعب التعبير عـن آراء معينة. كانت تعليمات بومبايوالا لأهل هيوسـتن المسـلمين عن الحدود الجديدة لحرية التعبير بعد 11/ 9 تتسق تمامًا مع هذا البرنامج. أدى رجال الأعمال المسلمون دور مركز التأثير هـذا في مناطـق عديدة من الولايـات المتحدة. بادعاء أنهم يمثلـون المجتمعات التي تبعدهم عنها ثرواتهم. إذ يرون أن مهمتهم الأساسية هي تقويم المهاجرين المسلمين على نحو يجعلهم أقرب للثقافة الأمريكية، بالتعاون مع الحكومة الأمريكية في محاربة إرهاب لا تعريف محكم له، بنيّة سـليمة وفهم ضئيل لأهمية الحقوق المدنية. أما وقد تشربوا الرواية الرسمية للتحول إلى التطرف، فقد آل بهم الأمر إلى مساعدة الحكومة على السـيطرة عـلى المعارضة. وكانت النتيجـة أن صارت بعض الانتقـادات القوية الخاصـة بالسياسـة الخارجيـة الغربية غير مقبولة، فسـاد جو من الرقابـة الذاتية. أما بومبايوالا نفسـه، فشـعر أنه لا يسـتطيع أن يكون واضحًا مع المجتمع بشـأن عمله

مع مكتب التحقيقات الفيدرالي. فيقول: "ثمة أشياء كثيرة لا يستطيع العوام أن يستوعبوها، ولا يمكنك أن تتحدث عنها بصراحة."(69)

يتصور عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي أن مجتمعات المهاجرين المسلمين تتكون من كتل موحدة على رأس كل منها راع كالأب - مثل القبائل التي تصور كثير من عملاء إف. بي. آي. الحربيين السابقين أنهم كانوا يواجهونها في الصومال والعراق وأفغانستان قبل أن ينضموا إلى المكتب. يفوت هذا التصور أن هذه المجتمعات كالنسيج المعقد متعدد الخطوط والألوان، ليس لما فيه من اختلافات عرقية فحسب، بل بسبب تداخل علاقات القوة فيه من طبقة وجنس وسن. إن اختيار ممثل للمسلمين لا تحدده مؤشرات إمبريقية مثل النفوذ أو عدد أفراد صلاة جماعة أو تنظيم. والمجتمعات لا تأتي جاهزة بزعمائها - فإن تحديد زعيم قرار سياسي. وإن الزعماء المحتملين الذين يناصرون الحقوق المدنية غالبًا ما يصورون سلبًا بوصفهم ناقلين لأفكار متطرفة ينتظر أن تحول الناس إلى إرهابيين. وبينما اعتنق خطاب إدارة أوباما فكرة تكوين شراكات مجتمعية مع المسلمين المعتدلين في حربها الداخلية على الإرهاب، فالواقع أن الدور المسموح للمجتمعات بأدائه في منع الإرهاب تم اختزاله في جمع المعلومات الاستخباراتية والرقابة الذاتية على الآراء المتطرفة.

ليس ممثلو المجتمعات دائمًا واعين بأن ارتباطهم بالمكتب هدفه جمع المعلومات الاستخباراتية. فقد بينت الوثائق التي حصل عليها اتحاد الحريات المدنية الأمريكية، بموجب قانون حرية المعلومات لعام 2011، أن إف. بي. آي. في كاليفورنيا استخدم صلاته المجتمعية كمبادرة استخباراتية لجمع معلومات عن آراء المسلمين الأمريكيين وانتماءاتهم الدينية والسياسية، وتخزينها بطريقة منهجية، كجزء من برنامج إدارة المنطقة. وكان المسلمون المشتركون في برامج التواصل المجتمعي هذه يفترضون أن هدفها توفير آلية محاسبية لمكتب التحقيقات الفيدرالي، حتى يتيسر التعامل مع القضايا المتعلقة بممارساته. ولم يدركوا أن هذه البرامج مجرد وسيلة من

وسائل المراقبة. فقد أعد العملاء سجلات بأرقام الضمان الاجتماعي ومعلومات تعريفية أخرى، وبيانات عن الآراء السياسية في مناسبة واحدة على الأقل. وفي حالة أخرى، قام عميل بمراجعة سجلات الدراجات البخارية لشخص قابله في إفطار رمضاني في إحدى الجمعيات الإسلامية في سان فرانسيسكو، وقد وصف أحدَ الحضور في سجلات إف. بي. آي. بأنه "تقدمي جدًا"، ووصف آخر بأنه "غربي جدًا في مظهره ورؤيته."[70]

يرفض كثير من المحافظين الشراكات المجتمعية برمتها؛ لأنهم يرون أن الإسلام نفسه هو المشكلة، ويرون في التعامل مع المنظمات الإسلامية خضوعًا لأعداء الغرب. ويريدون معاملة كل المسلمين كمشتبه بهم. أما الليبراليون فيرون عمومًا أن الشراكات في إنفاذ القانون مع المجتمعات أمر جذاب، ويؤسسون آراءهم في المقام الأول على التحول إلى الرقابة المجتمعية في التسعينيات، التي يرى كثيرون أنها نجحت في الحد من الجريمة مع تقليص انتهاكات الحقوق. تتخذ الفترة التي تولى فيها وليام براتون قيادة دائرة شرطة لوس أنجلوس نموذجًا يحتذى. والافتراض الأساسي أن إنشاء علاقات بين دوائر الشرطة وزعماء المجتمع سينتج عنه تبادل مفيد للطرفين، تعرف فيه الشرطة حاجات المجتمع ويكتسب المجتمع ثقة بالشرطة، فيكون على استعداد أكبر لتقديم المعلومات. وهذا يقلل الصراع ويحل التناقض بين مكافحة الجريمة واحترام الحقوق. هذه الصورة تمثل الشرطة فيها دور من يحل مشكلات الحي، مع الاستفادة القصوى من المعلومات الاستخباراتية وإنشاء علاقات صادقة تقوم على الثقة بالمجتمعات. لكن الواقع يقول إن العمل الشرطي الموجه إلى المجتمع لم يعمل بهذه الطريقة قط. بل إنه يدخل إلى ما يسمى منهج "النوافذ المحطمة" في إنفاذ القانون، الذي يعتمد على توقيف أعداد كبيرة بسبب "نوع الحياة" التي يعيشونها، وجرائم المخدرات الصغيرة، بغرض حفظ النظام في أحياء الطبقة العمالية، ولإثبات أن إنفاذ القانون "مستثمر" مجتمعيًا. فما يسمى الرقابة (الشرطية) المجتمعية يكون في أغلب الأحوال رقابة شرطية معادية للمجتمع؛ لأنها تسببت في

زيادات ضخمة في أعداد الشباب الأفروأمريكيين واللاتينيين الذين يحبسون بسبب جرائم مخدرات ما كانت لتلاحق وتدان لو كان مرتكبوها شبابًا أثرى "وأبيض" من ذلك. إن الرقابة الشرطية المجتمعية هي التي تهتم بأسباب التصدعات الاجتماعية في أمريكا، ولا تعتمد على منظومة عادلة جنائية موجهة عرقيًا للسيطرة على سكان ساخطين غير مبالين.[71]

مهما كانت مزايا الرقابة الشرطية المجتمعية في التعامل مع قضايا المخدرات وجرائم العصابات، فإن استخدامها لمكافحة الإرهاب شأن آخر. فالشراكات المجتمعية لا تستطيع ضمان أي وسيلة لتحقيق المساءلة أو المشاركة في عملية صنع القرار؛ لأن طريقة تحقيق إف. بي. آي. في الإرهاب تتقرر في العاصمة واشنطن، وتدفعها قوى سياسية ظلت المنظمات الإسلامية الأمريكية عاجزة عن مواجهتها. كما أن المسلمين الأمريكيين لن يقدموا أي معلومات عن الإرهاب مهما بلغت الثقة بها؛ لأنهم لم يصادفوا قط حالة تجنيد إرهابي. وفي الواقع فإن الشراكات بين إف. بي. آي. والمجتمعات الإسلامية للتعامل مع الإرهاب كانت دائمًا جزءًا من إستراتيجية فوقية لمنع التحول إلى التطرف تتجاوز كثيرًا مسألة وجود جرائم وشيكة. فإن المسلمين المعتدلين الذين يجندون للقيام بهذه الأدوار نادرًا ما يكونون من دعاة الحقوق المدنية الذين لديهم التزام أمام الحكومة. والأغلب أنهم من أبواق الحكومة التي تنقل رسالتها السياسية إلى أفراد المجتمع وليس العكس.

الفصل السابع
بعد الانفجار

استيقظت هذا الصباح

وقال عين(*) الـ إف بي

الذي تحت سريري

إنني استيقظت هذا الصباح

عين الـ إف بي

الذي تحت سريري

أخبرَني بكل ما حلمت به الليلة الماضية، بكل كلمة قلتها.

- ريتشارد رايت، أغاني عين الـ إف بي

في مساء الرابع من نوفمبر 2008، حيث اتضح توجه أوباما إلى الفوز بالانتخابات الرئاسية، تلقى عثمان أحمد اتصالاً هاتفيًا من ابنة عمه تقول فيه إن ابنها حسن ذا السبعة عشر عامًا مفقود.

(*) يلعب الشاعر على الجناس بين حرف (I) بالإنجليزية الذي يختصر كلمة "Investigation" في حروف (FBI) وكلمة "Eye" بمعنى عين أي مخبر سري.

ذهبنا إلى المستشفيات وأقسام الشرطة ولم نجد شيئًا. وفي منتصف الليل تقريبًا توقفنا عن البحث ونمنا، وظننا أنه ربما ذهب إلى بيت أحد أصدقائه بسبب الانتخابات، ليشاهد معه النتائج. بالطبع لم تستطع أمه النوم. في السابعة صباحًا أبلغنا الشرطة أن ابننا مفقود.

عرف أحمد أن أسرتين صوماليتين-أمريكيتين أخريين في مينيابوليس قد أبلغتا عن فقدان ابنين لهما في ذلك الصباح. فبدأ يتصل بأسر أخرى ليجد من عنده معلومات أكثر. ذهبت إحدى الأسر إلى شقة ابنها فوجدت مسار رحلة طيران متجهًا إلى الصومال تضم كل الأبناء المفقودين. أدركوا أن أبناءهم ذهبوا ليقاتلوا في صف "الشباب"، حركة التمرد الصومالية. يسترجع أحمد الموقف فيقول:

لم يخطر ببالنا أنه سيعود إلى الوطن الذي هربنا منه بسبب الحرب الأهلية والفوضى. لم يخطر هذا ببالنا قط أنه سيعود يومًا إلى الصومال وينخرط في القتال. كانت مفاجأة.[1]

قضت الأسرة الشهور التالية في تعاون وثيق مع الـ إف. بي. آي. لتحديد مكان برهان وتيسير عودته إلى الولايات المتحدة. ظهر عثمان أحمد في التلفاز القومي ليجذب الانتباه إلى القضية، وفي مارس 2009، قدمت شهادته في جلسة استماع إحدى لجان الأمن الوطني في مجلس الشيوخ الأمريكي عن التجنيد لحركة "الشباب" الصومالية في أمريكا. وبعدها في مايو، اتصل برهان بأمه وسألها: "هل إذا عدت إلى أمريكا، سيعتقلونني ويودعونني في غوانتنامو؟" حاولت قدر طاقتها أن تطمئنه، وأن ترسل له المال ليغادر الصومال. فقد بدا أنه يريد أن يترك حركة "الشباب."[2] لكن الأسرة أُبلغت في الشهر التالي أن برهان قد قُتِل، والأرجح أن الغرض كان منعه من أن يكون مصدرًا استخباراتيًا لحكومة الولايات المتحدة.[3] يقول أحمد:

بذلنا كل جهد ومال وأقارب لنا في الوطن لإعادته. وما أن أقنعناه بالعودة، وأرسلنا له بالمال لشراء تذكرة وتخطي الحدود، حتى اكتشفوا أمره، وقتلوه على الفور؛ لأنه كان سندًا للحكومة الأمريكية.(*)

كان برهان واحدًا من واحدٍ وعشرين شابًا يفترض أنهم سافروا من توين سيتيز في مينيسوتا بين 2007 و2009 للانضمام إلى معسكرات التدريب التي تشرف عليها حركة «الشباب» في الصومال، والتي اعتبرتها وزارة الخارجية الأمريكية «منظمة إرهابية أجنبية» في فبراير 2008. وقد قيل إن المجندين من مينابوليس اشتركوا في كمين للإيقاع بالقوات الأثيوبية في صيف 2008. في أكتوبر، نفذ شيروا أحمد، وهو طالب سابق بمينيسوتا في السادسة والعشرين من عمره، هجومًا انتحاريًا في شمال الصومال، قَتل فيه اثنين وعشرين، وادعت إف. بي. آي. أنها الحالة الأولى التي ينفذ فيها مواطن أمريكي تفجيرًا انتحاريًا إرهابيًا. وقد أعلن عن مقتل محمد حسن في سبتمبر بعد سفره إلى الصومال بعشرة أشهر، وكان يدرس الهندسة بجامعة مينيسوتا ونائبًا لرئيس اتحاد الطلاب الصوماليين. وكان خامس من ماتوا من مينيابوليس.[5] وقد دفن بجوار صديقه تروي كاستيغار، الذي سقط وهو يقاتل مع حركة «الشباب»، كان كاستيغار شابًا أبيض نشأ في ضواحي هينيبين كاونتي، وصادق الصوماليين في مينيابوليس، واعتنق الإسلام وسمى نفسه «عبد الرحمن».

استجابت إف. بي. آي. لحالات الاختفاء هذه بأن دشنت «عملية راينو»، وهي أكبر عملية تحقيق لها في الإرهاب منذ 11/ 9. أعلن مدير المكتب روبرت مولر أن الصوماليين يتعرضون لعملية تحول إلى التطرف في مينيسوتا. وحذر السيناتور جوزيف ليبرمان من احتمال أن الصوماليين قد «يعودون إلى الولايات المتحدة في أي وقت وقد تحولوا تمامًا إلى التطرف، وتدربوا تدريبًا كاملًا على تكتيكات الإرهاب - بغرض شن هجوم هنا - وإدخال التفجيرات الانتحارية والسيارات المفخخة إلى مدننا، وقد سلمنا منها حتى الآن».[6] من المنطقي هنا أن نسأل: هل يمثل المجندون

الأمريكيـون في صفوف حركة «الشـباب» تهديـدًا للولايات المتحـدة، بالنظر إلى ما يقـره التنظيم من صلات «بالقاعدة»؟ لكن الدليل المتوفر يبين أن «الشـباب» كانت تركـز حصريًـا على الحـرب الإقليميـة في شرق إفريقيـا، وكان المجنـدون الأجانب مفيديـن لها لأغراض الدعاية المحلية، وليسـوا منفذين محتملـين لهجمات إرهابية في الغرب. وردًا على سـؤال عن احتمال هجمة من «الشـباب» عـلى الولايات المتحدة، قال لي إ.ك. ويلسون الذي يقود فريقًا من عملاء إف. بي. آي. في مكتب مينيابوليس الميداني المسئول عن التحقيق في التهديدات الإرهابية من القرن الإفريقي: "لا تتوفر معلومـات حقيقية، ولا اسـتخبارات حقيقية تقول إنها في إطـار التنفيذ أو التخطيط أو إنها ستحدث".[7] مع ذلك فقد حاول كثيرون الإعلان عن وجود التهديد. ومن الأشـياء الدالة، أن عضو الكونغرس بيتر كنغ قال في جلسـة استماع عن التحول إلى التطرف الإسـلامي في يوليو 2011 أن اعتبار «الشـباب» منخرطة فقط في هجمات شرق إفريقيـا «فقـر في الخيال»؛ وبذلك صـارت القدرة على اختلاق سـيناريوهات للخوف مقدمة على التحليل القائم على الدليل.[8]

يشـير مسـئولو مكافحـة الإرهاب إلى الفـترة التي تـلي هجومًا إرهابيًـا مباشرة، عندما يهرع المحققون إلى التعرف على الجناة ومنع أي توابع بلحظة ما بعد الانفجار (postboom). ومنذ أواخر 2008 فصاعدًا، عاش الوكلاء الفيدراليون في حالة ما بعد الانفجار فيما يخص الأمريكيين الصوماليين، برغم عدم وجود أحداث في الولايات المتحـدة. وقد حوصرت المجتمعات الصومالية في مينيابوليس وسـانت بول.[9] أما أولئـك الذين تطوعوا للقتال في الصومال فربـما كانوا مقاتلين في حرب أهلية بعيدة وحسب، ولا نية لديهم للهجوم على الولايات المتحدة، لكنهم في القانون الأمريكي مدانون بالإرهاب؛ لأن «الشـباب» مصنفة مسـبقًا تحت هـذا الوصف. وبالتالي فإن من يسـاعد الآخرين على السفر إلى الصومال ليتطوع مع «الشباب»، بإعطائهم المال مثـلًا، قد يواجه اتهامات بالدعم المالي للإرهاب. على هذا الأسـاس، ادعى العملاء الفيدراليون حيثيات واسعة المدى تخول لهم الوجود في كل مكان يتجمع فيه الشباب

الصوماليون - في الكليات والمدارس الثانوية ومراكز التسوق والمكتبات - يسألونهم عمن اختفوا. دخل العملاء البيوت بمجرد الطلب ودون إذن من النيابة وراقبوا المساجد وسعوا إلى تجنيد المرشدين، وقد حكى الطلاب الصوماليون عن عملاء إف. بي. آي. أنهم تكلموا معهم في مكتبات الجامعة، أو اتصلوا بهم هاتفيًا وأمروهم بترك دروسهم ليجيبوا عن أسئلة.[10] وقد بدا لطلاب جامعة مينيسوتا أن عملاء إف. بي. آي. يعدون قائمة بالطلاب المسلمين في الجامعة، ويستجوبونهم الواحد تلو الآخر عن هوياتهم ومعتقداتهم الدينية وآرائهم السياسية.[11] كما استُوقف أمريكيون صوماليون في المطارات استجوبهم مسئولو إدارة أمن النقل بساعات. وفي 2010، هاجم ضابط بإدارة أمن النقل في غير ساعات العمل رجلاً صوماليًا في مينيابوليس وقال له إنه يكره المسلمين، وإن الصوماليين يجب أن يرجعوا إلى إفريقيا، وكان قد هدد صوماليًا آخر بمسدس محشو في واقعة أخرى.[12] على بعد أميال جنوب مينيابوليس، في مول أوف أمريكا حيث يلتقي الشباب الصوماليون، لا سيما في احتفالات العيد، يستوقف حراس الأمن ويستجوبون ألفًا ومائتي صوماليًا في المتوسط سنويًا كجزءٍ من مبادرة مكافحة الإرهاب، التي يتشاركون فيها المعلومات مع هيئات إنفاذ القانون. ويجمع موظفو «المول» (مركز التسوق) معلومات شخصية، بما فيها تواريخ الميلاد، والانتماء العرقي وأسماء أصحاب الأعمال مع صور المراقبة، وترسل كلها إلى إف. بي. آي. عن طريق مركز التجميع المحلي وهو مركز تموله الحكومة الفيدرالية تجمع فيه بيانات المراقبة من مصادر رسمية وشخصية عديدة. وكان ثلثا من تم استجوابهم من الأمريكيين الأفارقة، ومن أصول آسيوية وعربية أو غيرها من الأقليات.[13] وفي الوقت نفسه ازدادت صعوبة إرسال المال إلى الأهل في الصومال، إذ خضعت المصارف المحلية للضغط الحكومي لرفض تنفيذ تعاملات مع الصومال. وفي 2012، احتج الأمريكيون الصوماليون أمام أفرع «ويلز فارجو» بعد أن رفض إرسال تحويلات مصرفية إلى الصومال، وبذلك لم تعد هناك مؤسسة مالية واحدة في مينيسوتا تقبل إجراء هذه المعاملات المالية - في الوقت الذي كانت

تضرب فيه المجاعة آلاف الأسر التي تعتمد على تحولات الأموال من دول الشتات. (14)

العرق والحقوق والمتطرفون

عـدد الصوماليـين الموجودين في توين سـيتيز هـو الأكبر في أمريكا الشـمالية، إذ يعيش ثلاثون ألفًا من أصول صومالية في مينيسوتا، حسب مسح أجري بين 2008 و2010. (15) وأما قلب الجالية الصومالية في مينيابوليس فهو حي سيدر- ريفرسايد شرقي منطقة وسـط البلد، المعرفة باسـم ليتل مقديشيو. وأبراج ريفر بلازا بلوحاتها الملونة على الطراز الموندريني تؤوي أكثر من ثلاثة آلاف صومالي مكدسين معًا. (16) وفي سـانت بول يوجد ألفان يمثلون أغلبية صومالية يعيشـون في سـكاي لاين تاوز في شـارع سـانت أنتـوني أفينيو، وهي بناية خرسـانية عالية بشـعة تسـتحق اسـمها "تايتانيـك". بـدأ الصوماليون التوافد على مينيسـوتا في نهايـة الثمانينيات، وزادت الأعـداد في العقد التالي مع اسـتعار الحرب الأهلية في بلادهـم. كثير من هذه الأسر قضـت سـنواتٍ في مخيـم داداب للاجئـين في كينيا، قبـل أن يكونوا ضمـن فئة قليلة مختارة سمح لها بدخول الولايات المتحدة. ومينيسوتا لها تاريخ في توطين اللاجئين، وصـارت الموقـع الرئيـس لتوطـين الصوماليين في الولايـات المتحدة. لكـن الدعم العام الذي أتيح للاجئين منذ التسـعينيات انخفض؛ مما أثر سـلبيًا على توفير السكن والطعـام والرعايـة الصحية. وقد شـاعت صورة نمطية عن اللاجئـين الصوماليين بأنهم كسـالى يتكلـون على ما يتحصلون عليـه من معونات ولا يبحثـون عن عمل، لكـن ذلك غير دقيـق. فكثير من الأسر يعولهـا فرد واحد يعاني أو تعاني مشـكلات في صحتهـم الذهنيـة نتيجة الحرب الأهلية. وقد وجدت الدراسـات المسـحية التي أجريـت في بدايـة القرن الحادي والعشريـن أن 37 ٪ مـن الصوماليات و25 ٪ من الصوماليـين في توين سـيتيز تعرضوا للتعذيب قبل الوصول إلى الولايات المتحدة، ويعانـون مشـكلات بدنية ونفسـية جـراء ذلك. والأهـم من ذلك أن فقرهم سـببه

نـدرة فرص العمل وما يصاحبـه من تمييز عنصري. وكما يقـول إهوتو علي الباحث بجامعـة كولومبيـا في 2011، إن الصوماليين في مينيسـوتا "بدأوا يشـعرون بوجود الجـدار وأنهم لا يسـتطيعون التقدم والصعود ... وكأنهـم يتعلمون معنى العنصرية المؤسسية". وتتخذ هذه العنصرية أشكالاً عنيفة. فبعد 11/ 9 بقليل وقع هجوم على صومالي في السادسة والستين كان ينتظر حافلة، ومات على إثرها في المستشفى. [17]

مـع تطـور التحقيـق الفيدرالي بشـأن الشـباب المفقودين، تم اسـتدعاء عشرات الأصدقاء والمعارف للمثول أمام هيئة محلفين عليا فيدرالية. تسبب هذا الاستجواب الجماعي الذي أجراه المحققون الفيدراليون في خلق جو من الخوف والريبة والارتباك بـين الصوماليـين في توين سـيتيز. تذكر نيمكو أحمـد، وهي إحدى المسـئولات عن تنظيـم المجتمـع الأمريكي الصومـالي، وتعمل حاليًـا في مجلس مدينـة مينيابوليس، مجموعة من شباب الجامعة تم استدعاؤهـم.

> لم يكونـوا يعرفون المطلـوب منهم. فقد كانوا مجرد طلاب حديثي السـن. ويعلم كثـير منهم أن بعـض أصدقائهم ذهبوا إلى الصومال، لكنهـم لم يكونوا يعرفون كيف ولا أيـن ولا لماذا. وكان النـاس يتملكهم الرهاب من مكتـب التحقيقات الفيدرالي. فقـد أصبحنا فجأة هدفًا للدولـة وكنا محور كل ألوان التحقيـق، وتم إبلاغ كل فئات النـاس أن عليهم التحدث إلى مكتب التحقيقـات الفيدرالي. كانت لحظةً تملّك الفزع فيها كل الناس. [18]

مـن الناحية الفنية، كانت أغلب مقابلات إف. بي. آي. طوعًا، لكن المسـتهدفين كانـوا يوضعون في موقف المجبريـن. فالحدود القانونية المبهمة بشـأن الدعم المادي للإرهـاب تعنـي صعوبة تحديد هل قـرار الكلام بحرية عن الصـلات بالصوماليين المفقوديـن سـيؤدي إلى تـورط المتحـدث جنائيًـا، كما أن إعطـاء معلومـات مضللة للمكتـب قد يؤدي إلى الإدانة بسـبب تقديـم إفادات كاذبة للعميـل الفيدرالي. ففي

إحدى حالات التحقيق، تم استجواب أمريكي صومالي في السادسة والعشرين في موقع عمله، وتمت إدانته بتقديم إفادة كاذبة لعملاء المكتب بشأن من كان معه في سيارة في رحلة إلى سان دييغو. وحكم عليه بالحبس ثمانية أشهر.[19] "كان حجم عدم الثقة من جانب حكومة الولايات المتحدة كبيرًا، لا سيما وكالات الأمن القومي مثل إف بي آي"، كما يذكر العميل الخاص إيه. كيه. ويلسون.

في بداية 2009، بدأ الفرع المحلي لمجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية (CAIR)، والمنظمة الوطنية للحقوق المدنية للمسلمين، في مساعدة الصوماليين الذين يلتمسون المشورة بشأن كيفية التعامل مع استجواب المكتب. يقول لوري سارويا، المدير التنفيذي لمكتب العلاقات الأمريكية الإسلامية في مينيسوتا: "كان من أهم الأشياء في تلك الفترة أن يعرف الناس حقوقهم الدستورية ويتمسكوا بها."

> أقمنا جلسات تدريبية في كل مينيسوتا، وتواصلنا مع 30 ألف صومالي. كانت رسالتنا بسيطة: "إن كان لديك معلومات عن أي نشاط إجرامي في مجتمعك، فهذا هو الوقت المناسبة للإبلاغ عنها، يجب أن تبلغ عنها، لكنك كذلك يجب أن تحمي نفسك وتتعلم."

نظم مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية شبكة اتصال بمحامين حتى يكون للمستجوبين تمثيل قانوني. يقول سارويا: "فوجود محامٍ كان سبيلاً آمنًا لأعضاء المجتمع يساعدهم في مقابلات مكتب التحقيق."[20] لكن تقديم مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية التمثيل القانوني في مقابلات مكتب التحقيقات الفيدرالي استثار إدانة أعداء المنظمة في واشنطن. فعضو الكونغرس بيتر كنغ اتهم مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية برعاية سياسة عدم التعاون مع مكتب التحقيقات الفيدرالي، مما يدل كما قال على توجهٍ عام من المسلمين الأمريكيين نحو عدم التعاون مع هيئات إنفاذ القانون.[21] أما مسألة وجود محامين في المقابلات فقد مست عصبًا حساسًا؛

لأنها مثلت تهديدًا بوضع حدود لأنواع التحقيقات التي يسمح المكتب بإجرائها. وإن تطبيق نموذج التحول إلى التطرف كان يعني توسيع أنواع التحقيقات لتتجاوز حالات الاشتباه في النشاط الإجرامي، وتتبع الأفراد الذين تظهر عليهم المؤشرات التي قد تفضي بهم إلى التحول إلى متطرفين. لكن أي محامٍ كفء سيقاوم أي نوع من الاستجواب غير الرسمي يتعلق بآراء الشباب الدينية والسياسية يقصد به كشف احتمال توجه المستجوبين إلى التطرف، استنادًا إلى التعديل الدستوري الأول، وينسحب هذا على الأسئلة التي تتعلق بشبكاتهم الاجتماعية وحياتهم اليومية. فإن حضور المحامين في هذه المقابلات يجبر المحققين على التركيز على الإرهاب وليس المدى الواسع الذي تغطيه مؤشرات احتمال التحول إلى التطرف.

واجهت الأسر التي تأثرت بحالات الاختفاء ورطة عويصة. فإن تعاونوا مع إف. بي. آي. في محاولة البحث عن أبنائهم، فهذا يعني احتمال صدور أحكام بالسجن الطويل عليهم عند عودتهم إلى أمريكا، وهل كان هناك سبل أخرى للبحث عن أبنائهم ومساعدتهم على ترك حركة "الشباب" دون التورط مع الحكومة الأمريكية؟ فالواقع أن بعض الشباب الذين توجهوا إلى الصومال في 2007، خاب أملهم في الحركة في الصومال، وعادوا بهدوء من تلقاء أنفسهم إلى الولايات المتحدة. تسبب إحساس الخوف في تفجر خلافات حول هذه المسألة في المجتمع الصومالي، وحول مسألة أكبر؛ وهي هل يوثق بالحكومة أن تعامل الصوماليين معاملة عادلة؟ ولا توحي الخبرة السابقة بذلك. فبعد 11/ 9 كان ضباط الشرطة يتجولون بسياراتهم في الأحياء الصومالية في مينيابوليس يتلقطون الفتيان من الشوارع، ويأخذونهم إلى إحدى الحارات في المدينة، ويوسعونهم ضربًا، ويؤذونهم على أساس عنصري "ويسبون الإسلام بسباب فاحش". حتى اعتاد الصوماليون على اقتحام الشرطة بأعداد كبيرة للحي لأقل الأسباب مع استخدام القوة المفرطة. وقد حاول نشطاء

المجتمع التعامل مع هذه القضايا لسنين، باستخدام قنوات الاتصال التقليدية في المجتمع وتحقق بعض التقدم. مع ذلك، فليس من المستغرب أن يظل التشكك في هيئات إنفاذ القانون عاليًا.[22]

من ناحية أخرى، حاول عثمان أحمد، وعم آخر لبرهان حسن اسمه عبد الرزاق بيحي، أن يقنعا المجتمع بأن خير سبيل هو عدم التمسك بالحق في حضور محام في مقابلات مكتب التحقيقات الفيدرالي، وأن يبلغوا عن أي شاب يبدو عليه التمسك بأي أيديولوجية إسلامية، وأن يقبلوا بأن المجتمع الصومالي يعاني بشدة من مشكلة تحول إلى التطرف. وقد رسما صورة غير دقيقة بالمرة للمجتمع الصومالي في مينيسوتا، وكأنه مليء بالمتعاطفين مع حركة "الشباب" الصومالية، مما أزال الفارق بين إيمان مبهم بضرورة الدفاع عن الصومال ضد الغزاة الأجانب، والنشاط الملموس في دعم حركة "الشباب". حذر أحمد في لجنة استماع لمجلس الشيوخ من أن القائمين على التجنيد لحركة "الشباب"

> لهم تمثيل جيد، ليس في مساجد بعينها فحسب، بل في كل مكان يتركز فيه صوماليون أطفالاً وشبابًا، مثل المراكز الاجتماعية ومدارس التشارتر (الاعتماد الخاص)(*) التي يديرها صوماليون. وأحيانًا يتخذون موقع قادة في المجتمع الصومالي ويقدمون المشورة للسياسيين وغيرهم من الهيئات التي تسعى للتواصل مع المجتمع الصومالي.[23]

كما أخبر عملاء المكتب بشكوكه في الآراء السياسية لبعض الناس:

> نعرف أناسًا يؤيدون حركة "الشباب"، وأي معلومات أو شكوك لدينا سنقدمها لهيئات إنفاذ القانون.[24]

(*) مدارس عامة مجانية لها بعض الاستقلالية عن المنظومة الرسمية وهي مفتوحة لجميع الأطفال دون شروط مسبقة. (المترجم)

افترض بيحي وأحمد أن المجندين الشباب لابد أن تعدهم مجموعة خطيرة إرهابية قاعدتها في مينيابوليس، واتهما أئمة أكبر مساجد المدينة، مركز أبي بكر الصديق الإسلامي، حيث كان يقضي المجندون الشبان لحركة "الشباب" أوقات فراغهم، بأنهم من يقومون خفية بغسيل مخ الشباب، ويمولون وقائع الاختفاء. وبعد وضع المسجد السلفي تحت المراقبة، ووضع المسئولين عنه على لائحة الممنوعين من الطيران، برأ مكتب التحقيقات الفيدرالي هؤلاء المسئولين من هذه التهم. بل إن المسجد هو الذي اتهم بيحي وأحمد بعدم وضع مصالح المسجد في اعتبارهما، وبكونهما دمى في أيدي الحكومة الأمريكية. تنافس كل طرف في النزاع على كسب ود الحكومة الأمريكية ومواردها بادعاء أنه في وضع أفضل لمنع تحول الشباب إلى التطرف. كان بيحي واحدًا من المسلمين الأمريكيين القليلين المستدعين لدعم جلسة استماع بيتر كنغ في الكونغرس، وقد أدلى بشهادته فيها، وقد ظهر في واشنطن بوست بوصفه مثالًا للزعيم المسلم الجديد المستعد لأداء دور نشط في مكافحة التحول إلى التطرف.[25] وفي سعي مشابه، حاول أحمد إقناع أعضاء في مجلس الشيوخ بواشنطن بضرورة تمويل الفكر الصوفي داخل المجتمع المسلم الأمريكي، لأنه، كما قال، مناف للتطرف بطبيعته.[26] كان بيحي وأحمد يرجوان الحصول على تمويل فيدرالي مخصص لمكافحة التطرف. ومن المفارقات أن المجتمعات الصومالية الأمريكية شديدة الفقر التي تعيش في توين سيتيز لم تكن لتحصل على زيادة في المخصصات الحكومية إلا بإبراز التحول المزعوم إلى التطرف. بلغ أحمد ما أراد فصار جزءًا من مشروع ممول فيدراليًا. وقد اشترك مع ستيفان واين، الطبيب النفسي بجامعة إلينوي في شيكاغو، في بحث عملية التحول إلى التطرف بين الشباب الأمريكي الصومالي في مينيسوتا، بتمويل من قسم العلوم السلوكية وعلوم وتكنولوجيا العوامل الإنسانية ودائرة الأمن الوطني.[27]

أما المسئولون عن مسجد أبي بكر الصديق، فقد وجدوا بعد فترة ارتياب في أول الأمر، أنهم يستطيعون إقامة علاقات أوثق مع مكتب التحقيقات الفيدرالي،

مما جعل أحمد وبيحي يشعران بأن الحكومة الفيدرالية خانتهما، رغم أنهما دافعا عنها أمام الجميع. كان الصيد العظيم بالنسبة للمكتب هي المعلومات الاستخباراتية عن الشباب السلفيين الذين يرتادون هذا المسجد، فإذا استطاع مسئولو المسجد أن يقوموا بدور الرقابة الشرطية الذاتية، في إبعاد رواد المسجد عن الاهتمام بالسياسة الصومالية، كان هذا خيرًا على خير. وفي يوليو 2011، نشب عراك داخل المسجد أثناء حديث للإمام حاول فيه توجيه الشباب إلى تقليل اهتمامهم بما كان يحدث في الصومال، وأن يزيدوا اهتمامهم بحياتهم في مينيابوليس. وقف شاب واتهم المسئولين في المسجد بالتخلي عن الصومال والصراع الدائر فيها، ثم لكَمَ رئيس مجلس إدارة المسجد.[28]

كان ذلك الحدث بالنسبة للأئمة وقادة المجتمع وغيرهم من الشخصيات المهمة في المجتمع الصومالي، جديرًا بالتواصل في شأنه مع عدد من الهيئات الفيدرالية. بدأت إدارة أمن النقل ووزارة الأمن الوطني ووزارة العدل والجمارك وحرس الحدود برامج التواصل الاجتماعي مع الأمريكيين الصوماليين في توين سيتيز. مولت المؤسسة العسكرية الأمريكية امرأة أمريكية صومالية من مينيسوتا لعمل فيديو وثائقي عن التحول إلى التطرف. وتم تمويل ناشطي المجتمع من وزارة الخارجية لزيارة الجاليات الصومالية في أوروبا للتحدث إليهم بوصفهم مسلمين أمريكيين. كما نظم المكتب الميداني في مينيابوليس التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي أنشطة في مجلس المدينة ولقاءات مع الكبار ومؤتمرات شبابية وموائد مستديرة في سعي لرفع مستوى مصداقيته. والمفترض أن هذه تمثل فرصًا لأعضاء المجتمع لعرض مخاوفهم بشأن طريقة إجراءات التحقيقات. لكن كما أقر المكتب بشكل سري، لم يكن هناك احتمال بأن يؤثر المجتمع على طريقة إجراء هذه التحقيقات. بل إن مكتب التحقيقات الفيدرالي كان يرى في هذه الاجتماعات وسيلة لتصويب ما سماه عملاؤه "مفاهيم خاطئة" تنتشر في المجتمع، مثل احتمال سجن المشتبهين دون محاكمة أو استهدافهم بطائرات بدون طيار (كانت تلك المخاوف متسقة مع السياسة

الأمريكية الرسمية، حتى في حالات كان المشتبه بهم مواطنين أمريكيين).[29] هدف ثانٍ هو تشجيع قادة المجتمع على تقديم ما لديهم من معلومات عن الشباب إلى العملاء الفيدراليين. ويذكر العميل الخاص إيه. كيه. ويلسون مثلاً، أن غياب الأب وغياب أخ أكبر أو عم يشغل دوره قاسم مشترك في عدد كبير من حالات تحول الصوماليين إلى التطرف. ويمكن إضافة مؤشرات أخرى لهذا الخطر:

> تغير مفاجئ في الممارسات الدينية أو هجر مجموعة أصدقاء أو مسجد إلى آخر، دون سبب واضح. أو ربما الابتعاد عن جماعة أقران والميل إلى العزلة والانحراف عن مجموعة دينية معينة.

يقول ويلسون، نتيجة لتواصل المكتب، تعلم قادة المجتمع الصومالي أن يعدوا هذه المؤشرات علامات ينبغي الانتباه إليها وتوصيلها إلى عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي. وعليه فقد بدأ المكتب تلقي نصائح عن الشباب الذين يأتون هذه المظاهر السلوكية أو المواقف التي "يتصرف فيها الولد على نحو مختلف فجأة".[30]

قامت دائرة الشرطة المحلية في سانت بول بدور كبير في جمع المعلومات الاستخباراتية لمكافحة الإرهاب، مع إخفاء أنشطتها في لغة الرقابة المجتمعية. وقد وضعت دائرة شرطة سانت بول (SPPD) برنامجًا اسمه برنامج التواصل مع مجتمع المهاجرين المسلمين الأفارقة (AIMCOP) ممولاً جزئيًا بمنحة مقدارها 670 ألف دولار من وزارة العدل عام 2009. والفكرة من برنامج التواصل مع مجتمع المهاجرين المسلمين الأفارقة هي الوصول إلى طريقة في الرقابة المجتمعية "لمنع التحول إلى التطرف وتقليل الجريمة العنيفة وزيادة منع الجريمة" في المجتمع الأمريكي الصومالي في سانت بول. احتوى جزء كبير من البرنامج على ضباط شرطة ينخرطون في أعمال التواصل المجتمعي عن طريق إنشاء دوريات رياضية مخصصة للشباب برعاية الشرطة وتحت إشرافها. والفكرة أنه كلما فتح المجال للتفاعل مع

الناس خارج مجتمعهم، كان الشباب أقدر على الاندماج الناجح في التيار الرئيس في المجتمع الأمريكي؛ وكان المرجو أن تعمل هذه التفاعلات على تشجيع الشباب على الثقة بضباط الشرطة.[31] ومن قائمة أهداف البرنامج "التعرف على الأفراد المعرضين لخطر التحول إلى التطرف والانخراط في العصابات والجريمة العنيفة والتدخل لمنع ذلك"، فالهدف التعرف على "الشباب المعرض للتطرف" وحفظ تفاصيلهم في قاعدة بيانات والتشارك في "استخبارات محدثة" مع شركاء إنفاذ القانون الآخرين.[32] قدمت دائرة شرطة سانت بول نفسها لوزارة العدل على أساس أنها تؤدي دورًا مفيدًا في مكافحة الإرهاب، وأنها قادرة على بناء علاقات مع المجتمع بسهولة أكبر من الهيئات الفيدرالية، ومن ثم الحصول على استخبارات أنفع في منع التحول إلى التطرف. وكانت ميزانية الرقابة الشرطية للمدينة قد خفضت في فترة التقشف، وقد تم الحفاظ على الأجر الإضافي لضباط الشرطة من خلال تمويل هذا البرنامج.

كان مساعد القائد دينيس جنسن مهندس برنامج التواصل مع مجتمع المهاجرين المسلمين الأفارقة، وقد بنى البرنامج على رسالة كتبها للماجستير في الأمن الوطني في مركز الدفاع والأمن الوطني التابع لكلية الدراسات العليا البحرية، نشأت بعد 11/ 9 للوفاء بالحاجة للخبراء في مكافحة الإرهاب من داخل قوات إنفاذ القانون على المستوى المحلي والقومي. يقول جنسن في رسالته:

> بعد 11 سبتمبر 2001، صار جليًا أن هيئات إنفاذ القانون الفيدرالية والمحلية تفتقر إلى القدرة على جمع المعلومات الاستقصائية من المجتمع المسلم. على المستوى الفيدرالي، لم يكن المحققون يفتقرون إلى نقاط اتصال داخل المجتع فحسب، بل إنهم أضروا بعلاقات قائمة لضعف فهمهم الثقافي عند سعيهم إلى جمع المعلومات ... يتضح أن بناء علاقة قوية بين الشرطة المحلية والمجتمع المسلم مسألة جوهرية للدفاع

عـن أمريـكا ضد أعمال الإرهاب. وإن مفتاح هذه العلاقـات هي الثقة بين الجماعات وفهم الاختلافات الثقافية.[33]

وكـما أكد منظـرو مكافحة التمرد عـلى أهمية المعرفة الثقافيـة في خوض الحروب الاستعمارية، فقد صارت أفكار الثقافة مهمة في مكافحة الإرهاب المحلي. واستولت على دوائر إنفاذ القانون في توين سـيتيز فكرة وجود كيان منفرد ثابت اسـمه الثقافة الصوماليـة، يمكن أن يكون هدفًا معرفيًا للشرطـة، وإن التحكم في هذه المعرفة من جانب الهيئات الحكومية من شـأنه المسـاعدة في عملية دمج هذا المجتمع في المجتمع الأكبر وكسب ثقته. كانت اللقاءات مع أعضاء في المجتمع هي وسيلة اكتساب تلك المعرفة وتطبيقها. سألني جنسن: "لا أعرف كم عمرك، لكن هل تذكر أنهم في فيتنام كانوا يتحدثون عن كسب قلوب الناس وعقولهم؟"[34]

كانـت نقطـة البداية عند جنسـن هـي التقرب إلى من سـماهم "كبـار" المجتمع. "إذا وثق كبار المجتمع بضباط الشرطة، فإن أغلب المجتمع سـيتعاونون مع دائرة الشرطة."[35] وعليه فقد تم تخصيص ضباط شرطة لتوجيه الشباب في ثماني مواضع إسـكان شعبي في سانت بول، فكانوا يساعدونهم مثلاً في عمل الواجبات المدرسية، وقـد تـم جـذب ثلاثمائـة شـاب صومـالي إلى الـدوري الريـاضي الشرطـي. وكان جنسـن يرجو أن يفضي الانخراط في الرياضة إلى "أن ينشـغلوا بمثل هذا النشـاط، بـدلاً من التفكير في الصـلات بالوطن الأصلي، كما تعرف."[36] ويدعي جنسـن أن هـذه العلاقـات أنتجت المعرفـة الثقافية التـي كان يرجوها (برغم أن أنـواع المعرفة التـي أنتجتهـا هذه العملية بـدت غريبة: على سـبيل المثال، فإنه اعتقـد أن "في ثقافة الصوماليـين، من المقبول أن تكذب على الناس، إن كان في ذلك فائدة للأسرة). [37]
كـما أتاح المشروع معلومات اسـتخباراتية مهمة لعملية التحـول إلى التطرف، فمثلاً يقول إنه تم الحصول على معلومات عن المساجد التي اعتبرت متطرفة، وتم إرسال المعلومـات إلى مكتـب التحقيقـات الفيـدرالي.[38] وكانـت فكـرة جنسـن أن دائرة

الشرطة المحلية لم تكن تثير الخوف الذي يثيره مكتب التحقيقات الفيدرالي، وبذلك يمكن أن يمثل مصدرًا أغنى للمعلومات عن المجتمع. وهو يقول:

إنهم يكرهون إف بي آي، لسبب ما. كان إف. بي. آي. قد قام بأعمال عنيفة بعض الشيء بعد 11/ 9. لكننا نحصل على معلومات من المجتمع فيقولون لنا من السيئ ومن مآله سيئ. لأننا بنينا معهم علاقة عمرها خمس أو ست سنوات.[39]

سألت الرقيب جينيفر أودونل التي تعمل في برنامج التواصل مع مجتمع المهاجرين المسلمين الأفارقة: كيف يتم وصف الشباب الذين تحولوا إلى التطرف وتحديدهم؟

بالتأكيد، إذا ظننا أن هناك شابًا أميل إلى العزلة والانسحاب، فإننا نحاول التواصل معه أكثر. تلقينا معلومات عن احتمال السفر إلى إفريقيا والعودة منها، ونرسل كل المعلومات إلى إف بي آي. أعلم أنه وصلتنا أخبار مشكلات في المدرسة، مشكلات مع عصابات، ولم يصلنا شيء محدد على المستوى الأكبر وهو التجنيد لصالح حركة الشباب أو ما شابه ذلك.

سألتها: أليس الانعزال والانسحاب سلوكًا طبيعيًا لدى المراهقين؟ قالت: "صحيح، لكنهم يقضون وقتًا طويلًا على الإنترنت، ويغيرون نوع ملابسهم ويغيرون فلسفتهم ... ويبدأون في الحديث عن أشياء أكثر تطرفًا."[40] مرة أخرى، اعتبرت إحدى هيئات إنفاذ القانون التعبير عن الآراء الراديكالية مؤشرًا على وجود خطر إرهابي محتمل، دون الالتفات إلى قضايا الحريات المدنية. إن دائرة الأمن الوطني ترى برنامج التواصل مع مجتمع المهاجرين المسلمين الأفارقة نموذجًا محتملاً يمكن أن يتبعه غيرها من دوائر الشرطة المدنية.

تمرد وطني

يحتل السؤال التالي قلب تحقيقات إف. بي. آي. وجلسات الاستماع بالكونغرس الخاصة بتحول الصوماليين إلى التطرف: ما الذي يدفع مجموعة من الشباب الأمريكيين الصوماليين، ولد أغلبهم في الصومال لكنهم عاشوا معظم حياتهم في الولايات المتحدة، إلى السفر إلى منطقة حرب في شرق إفريقيا ليتطوعوا بالقتال في صفوف حركة "الشباب"؟ رغم أن من جيل آباء هؤلاء في المجتمعات الصومالية في توين سيتيز من يعدون أنفسهم محظوظين؛ لأنهم استطاعوا الفرار من الصومال وأن يبدأوا حياة جديدة في الولايات المتحدة، يحاولون جاهدين أن يفهموا لماذا اختار أبناؤهم الرجوع. في يوليو 2011، عقدت لجنة البرلمان للأمن الوطني برئاسة بيتر كنغ جلسة استماع تدعي محاولة الإجابة عن هذا السؤال. ومما لا يصدق أن شهادة الخبراء التي استمرت أكثر من ساعتين لم يرد فيها مرة واحدة ذكر السياق السياسي للغزو الأثيوبي للصومال في 2006، رغم أنه جزء مهم في تفسير تطوع بعض الأمريكيين الصوماليين للانضمام إلى التمرد. بل إن الشهود الذين كانوا يقدمون الأدلة في جلسة الاستماع صوروا قادة المجتمع الأمريكي المسلم وكأنهم يرفضون التعاون مع هيئات إنفاذ القانون، وقالوا إن التحول إلى التطرف يدفعه "أيديولوجيات معادية للغرب" وضعفٌ في التمسك بـ"القيم الأمريكية". بل إنهم أنفقوا وقتًا يطرحون فيه الفكرة السقيمة أن إيران هي من تمول حركة "الشباب". والواقع أن جلسة الاستماع تحولت إلى نقاش حول الخطر الذي يعرض الصوماليون أمريكا له، بوصفه في الأساس مشكلة ولاء وطني، وليس مجرد أفراد معدودين تطوعوا للقتال مع حركة "الشباب" في بلاد بعيدة.[41]

تقدم وسائل الإعلام الرئيسة في الولايات المتحدة إلى الأمريكيين صورة مشوهة عن الصومال تشوّهًا لا إصلاح بعده، حتى إن الفيلم الذي ظهر عام 2001 بعنوان "بلاك هوك داون" (إسقاط الصقر الأسود) ما كان إلا حكاية خرافية أبطالها

العسكريون الأمريكيون يقاتلون الإرهابيين المسلمين السود الذين يموتون مجهولين في فيضان من الدماء، لأنه يروى كاملاً من منظور الجنود الأمريكيين. والفيلم تصوير مثقل بالإضافات للحملة الأمريكية في عام 1993 التي استهدفت القبض على قائد الميليشيا محمد فرح عيديد، وقتل فيها أكثر من ألف صومالي وثمانية عشر أمريكيًا، ويصور الفيلم الصوماليين في أحسن الأحوال بأنهم مساكين يستحقون الإحسان، وفي أسوأ الأحوال متعصبين همجيين بهم نزوع ثقافي للتناحر القبلي. ولا تتعلم من الفيلم شيئًا عن التاريخ السياسي الحقيقي للصومال، ومساهمة الولايات المتحدة في انهياره. لكن هذه الأحداث تستند إلى سياسة الحرب الباردة أكثر مما تستند إلى أي سمات ثقافية في الشعب الصومالي.

كانت حكومة الجنرال محمد سياد بري حليفًا رئيسًا للولايات المتحدة في إفريقيا في الثمانينيات، وكانت الولايات المتحدة تمدها بأسلحة بمئات الملايين من الدولارات برغم سجلها المعروف في الإساءة لشعبها. لم يكن هذا المستوى من الدعم العسكري الخارجي مسبوقًا في تاريخ إفريقيا في ذلك الوقت، وكان مقصودًا به التفوق على الحكومة الشيوعية المدعومة من السوفيت في إثيوبيا المجاورة.[42] اعتلى بري السلطة في الصومال عام 1969، بعد تسع سنوات من استقلال البلاد عن الاستعمار البريطاني والإيطالي. وقد أجبر في الثمانينيات على تنفيذ برنامج تعديل هيكلي مدمرة حتى يحصل على قروض من صندوق النقد الدولي، وقد أدى هذا إلى انهيار الاقتصاد الرعوي، وتنامي الاعتماد على الغذاء المستورد، وكذلك مستوى البطالة في الحضر.[43] ومع منتصف العقد واجه نظام بري معارضة متصاعدة، إذ لم يعد إلا أوتوقراطية عشائرية تسجن قادة المعارضة وتصفيهم. وبدأ بري يستخدم ضد شعبه ترسانة الأسلحة الضخمة التي تكونت برعاية أمريكية. وكان ضباط الجيش الذين دربتهم الولايات المتحدة على أساليب القمع السياسي مطلقي الأيدي، لا سيما في شمال البلاد حيث نشأت حركة انفصال. قتل عشرات الآلاف وتحول مليون ونصف إلى لاجئين في 1988 و1989، نزحوا من الصومال إلى دول الجوار.[44] وبحلول عام

1991، نجح الشمال في الخروج عن سيطرة بري الذي أبعد عن السلطة بعد تمرد مسلح، مخلفًا وراءه دولة ممزقة مفلسة في مجاعة. تسببت سياسة الهوية العشائرية في تفريغ الدولة نفسها، ومزقت الأمة إلى فرق متناحرة مسلحة تتقاتل من أجل السيطرة على مقديشيو لمدة عقد كامل في غيبة دولة مركزية فاعلة. (45)

في نهاية 2002، حلت الولايات المتحدة محل الفرنسيين في القاعدة الاستعمارية الفرنسية السابقة في كامب ليمونيير في دولة جيبوتي المجاورة، واستخدمت تسعمائة فرد من العسكريين والمخابرات فيما سمي القوة المشتركة المدمجة في القرن الإفريقي. واعتبرت الصومال قاعدة إعداد هجمات على أمريكا، برغم أن عدد مقاتلي القاعدة في البلاد كان يعد على الأصابع. مع ذلك، تم تجنيد مجموعات عديدة من الميليشيا الصومالية للعمل مع سي آي إيه في الحرب على الإرهاب. وسرعان ما بدأت هذه الميليشيات اعتقال الأفراد الذين تشك في أنهم متطرفون إسلاميون وقتلهم، وكان هؤلاء عادة من الأئمة ومن يصلون بالناس في المساجد المحلية الذين لا علاقة لهم بالإرهاب. وأحيانًا كانوا يسلمون أسراهم إلى القوات الأمريكية في جيبوتي. كانت سي آي إيه تأمل أن يحكم الصومال مجموعة من أمراء الحرب المنفيين في كينيا الذين شكلوا حكومة انتظار عرفت باسم الحكومة الفيدرالية الانتقالية (TFG)، بعد أن تستولي الميليشيا المدعومة من الوكالة على العاصمة. لكن حملة سي آي إيه أحدثت عكس ما أرادت. فقد أدى السخط على عنف الميليشيا إلى تنامي تأييد الشبكة الشعبية المعروفة باتحاد المحاكم الإسلامية، التي نجحت في 2006 في طرد الميليشيات المدعومة من وكالة الاستخبارات المركزية من مقديشيو.(46) كان قوام اتحاد المحاكم شيوخًا تقليديين كانوا يعلمون القرآن في القرى، وعلماء دين محليين يحكمون في النزاعات حسب فهمهم للشريعة بهدف فرض قدر من النظام على المدينة التي سادتها الفوضى. لم يكن هناك كلام عن الإرهاب الدولي، وكان الجناح الشبابي الأشد عنفًا، أي حركة الشباب، عنصرًا هامشيًا.(47) حققت المحاكم

شـعبيةً لأنها، في المقام الأول، بسطت الأمن على أجزاء كبيرة من البلاد بعد أكثر من عقـد عـلى العنف الداخلي، لكنهم لم تكن لديهم خطة واضحة للحكم. شـعر بعض الصوماليين في دول الشـتات في أوروبا وأمريكا الشـمالية أنهم يستطيعون العودة إلى الصومـال في أمـان أكثر من ذي قبل، وبعد عودتهم مـن زياراتهم اجتذبوا غيرهم في المجتمعات الصومالية بحكايات عن غياب العنف والجريمة في ظل حكم المحاكم.

أمـا في واشـنطن فقد اسـتعر القلق. صُوِّر اتحـاد المحاكم على أنه جـزء من خطر الإسـلام السـياسي العالمي، وبدأت إدارة بوش في البحث عن سـبل جديدة للقضاء عليـه، فتوجهـت إلى الغريم الإقليمـي الدائم للصومـال، إثيوبيا، فمنحت جيشـها تمويـلًا ودعمًا لوجسـتيًا لتنفيذ غزو من جانب واحد في ديسـمبر 2006.[48] وبدعم جـوي أمريكي مع قوات العمليات الخاصـة الأمريكية على الأرض، تمكن عشرات الآلاف مـن القـوات الأثيوبيـة من التغلـب سريعًا على اتحـاد المحاكم الإسـلامية، ووضعت مكانهـا الحكومة الفيدرالية الانتقالية. ولد الغزو الإثيوبي سـخطًا عارمًا. وفي هذا يكتب الصحافي الاستقصائي جيرمي سكاهيل:

> كان الاحتلال [الإثيوبي] يتصف بالوحشـية ضد المدنيين الصوماليين دون تمييز. فقـد أمن الجنـود الإثيوبيون والصوماليون المدعومون مـن الولايات المتحدة [TFG] أحيـاء مقديشـيو بالقـوة، فاقتحموا المنازل بحثًا عـن الموالين لاتحـاد المحاكم، ونهبوا ممتلـكات المدنيـين وضربـوا وقتلـوا كل من يشـكون في تعاونـه مع القـوات المعادية للحكومة. وضعوا قناصة على أسطح البنايات وكانوا يردون على أي هجوم بإطلاق نار أضعاف الهجوم، فيقصفون المناطق كثيفة السكان، ومستشفيات كثيرة، حسب ما أوردت تقارير هيومان رايتس ووتش. ووردت بلاغات كثيرة عن عمليات قتل دون محاكمة قام بها الجنود الإثيوبيون، لا سـيما في الشـهور الأخيرة من 2007، كما وردت روايات كثيرة عن جنود إثيوبيين "يذبحون" الرجال والنسـاء والأطفال "كالأغنام" يقطعـون الرقـاب حسـبما قالت منظمـة العفو الدوليـة. وقد اتُّهمت قـوات الحكومة

الانتقاليـة الصومالية بقيـادة المنفيين المؤيدة من الولايات المتحـدة والقوات الإثيوبية بأعمال عنف جنسي مروعة.(٤٩)

أقـام الغـزو الأجنبـي حكومة فاسـدة فاشـلة تحميها قـوات الاتحـاد الإفريقي. كما تسـببت في تمـرد وطني في صدارته قوات حركة الشـباب لقتـال الجيش الإثيوبي والحكومة الفيدرالية الانتقالية.

ليس من الصعب أن نفهم في هذا السياق لماذا ينجذب عدد من الشباب في الشتات إلى فكرة الاسـتجابة إلى دعوة حركة "الشـباب"، للتطـوع دفاعًا عن الصومال ضد الغزاة المدعومين من الولايات المتحدة. كانت فاطمة نور الصحفية الوحيدة الناطقة بالإنجليزيـة التي قابلت بالفعل مجندين أمريكيين صوماليين، وسـألتهم عن سـبب تطوعهم مع حركة الشـباب، وتعمل فاطمة في صحيفة نيروبي ستار الكينية. أجرت فاطمة نور مقابلاتها مع المجندين من الولايات المتحدة في 2011 أثناء اسـتعدادهم لدخول الصومال من كينيا، ونسـتطيع أن نتبين من هذه المقابلات بوضوح أسـباب قرارات هؤلاء الشباب ترك حياتهم في الغرب. قال نونو أحمد ابن السابعة عشرة:

> الشباب مثلي مطلوبون هنا [في الصومال] لنحمي بلادنا. أستطيع أن أحقق شيئًا مهـمًا هنا بالمقارنة بما كنت أفعله هناك في الولايات المتحدة... هذا اختياري ولم يجبرني أحـد عليه كما تظن أمي. فقد عاشـوا في مينيسـوتا مدة طويلة، وهـم الآن يريدون أن ينسوا وطنهم. ولن أفعل.

يقول شاب آخر في الثالثة والعشرين اسمه أبيكار محمد: "كلنا هنا للدفاع عما نؤمن به. كلنا هنا لنحمي الإسـلام، وسـنفعل ذلك مهما كلفنا." ويضيـف، ما إن حصلت أسرته على الجنسية الأمريكية حتى تصورنا "أننا سنتمتع بمعاملة المواطن الأمريكي وحقوقـه، ولم يحـدث هـذا قـط." فبرغم أنـه كان من الخمسـة الأوائل في مدرسـته

الثانوية في مينيسوتا، فلم يستطع الحصول على عمل أو منحة جامعية. يتحدث مجند ثالث اسمه عبد الرحمن غوليت، في التاسعة عشرة عن الجو في مينيابوليس في 2008 بعد أن بدأ مكتب التحقيقات الفيدرالي التحقيق في حالات الاختفاء. "اعتُبرنا جميعًا إرهابيين محتملين. كانت الشرطة تقتحم بيوتنا بانتظام. وتفتش بلا إذن من النيابة"، ويذكر أنه احتُجز للاستجواب لساعات في مكتب التحقيقات الفيدرالي، ويقول إن الانضمام لحركة الشباب لم يخطر له ببال قبل هذه الأحداث. "عرفت أنني كنت مغفلًا ... والآن أعرف السبب. خضت التجربة بنفسي."

وكما تقول نور، استحث الغزو الأثيوبي "يقظة سياسية" بين الصوماليين في الشتات، مع انتشار أخبار وحشية الاحتلال.[50] وما كان لهذه اليقظة أن تتخذ الشكل الذي اتخذته لولا العقبات التي واجهها هؤلاء الشباب في أمريكا. فقد رأوا حياتهم في الولايات المتحدة موصومة، والفرص محجوبة ونظرة الريبة في عيون مسئولي الأمن القومي. ومن المفارقات أن اعتبار المسلمين إرهابيين كان من أسباب توجه البعض للانضمام لجماعة مصنفة أنها منظمة إرهابية. وما أن ذهبت مجموعة صغيرة، وبدأت تروي لأقرانهم في الوطن حكايات البطولة العسكرية دفاعًا عن الأمة والدين، حتى بدأت سلسلة تجنيد تعتمد أساسًا على المكالمات الهاتفية الدولية ووسائل الاتصال الإعلامي الاجتماعي، بعدد قليل من الأفراد في توين سيتيز، كل واحد يجمع حوالي ألفي دولار لتغطية نفقات السفر.[51]

بحلول عام 2009، كان الشباب قد سيطروا على أغلب جنوب الصومال ومقديشيو. أما خطة الغزو التي أعدتها الحكومة الأمريكية، والتي استهدفت محو خطر الإرهاب الدولي من الصومال، فقد ضاعفت المشكلة بحربها على الإرهاب. وهكذا فلأول مرة تستطيع جماعة ضعيفة الصلة بـ"القاعدة" أن تسيطر على مناطق، وتبدأ في فرض نمط حكم طالبان، فتقطع الرؤوس وتجلد وتقطع الأطراف فورًا عندما يخالف أحدٌ أوامرها، حتى إن صبية رُجمت رغم أنها كانت ضحية اغتصاب. ومنعت رنات الهاتف الخلوي الموسيقية بدعوى مخالفتها الإسلام. مع ذلك تَركّز

خطاب حركة الشباب على إعادة السيطرة على البلاد وليس الهجوم على الغرب. وحظيت الجماعة بدعم محدود يستند إلى فكرة أنها القوة الوحيدة التي تدافع عن الأمة. حتى الشاهد النجم الذي جلبه بيتر كنغ، عبد الرزاق بيحي يقر:

> أعرف كثيرًا في حركة الشباب في الصومال كانوا جيرانًا لي، ونشأت معهم. وسواء أعجبك كلامي أم لم يعجبك، فإنهم هناك بسبب وطنيتهم، ولا يتفقون مع حركة الشباب بأية درجة؛ لأن حركة الشباب هي الوحيدة التي تدافع عن حدود الصومال وكرامتها وقوميتها وحكومتها وتجمع الشمل هناك. لأن كل جماعة ليست وطنية قابلة للفساد، وتعمل لدى إثيوبيا أو الأمم المتحدة أو أمراء الحرب الأمين فتدمر البلاد.[52]

إن الشباب الصوماليين الغاضبين من السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب، والذين يريدون أن يعبروا عن معارضتهم لا يجدون خيارًا إلا حركة الشباب. وكما أشار العديدون من القائمين على شئون المجتمع في مينيابوليس، فإن الحوارات بين الأمريكيين الصوماليين عن الظلم الواقع على المسلمين وتحول الصومال إلى ضحية، ومسئولية الحكومة الأمريكية عن ذلك أمر طبيعي تمامًا. وقد ذكروا أنه إذا استبعدنا حركة الشباب، فلن يوجد أي جماعات سياسية تعنى بهذه الآراء وتصبغ عليها صياغة تنظيمية وتتيح أشكالاً للنشاط السياسي بديلة عن أصولية "الشباب" العنيفة. وإن محاولات الشباب الأمريكي الصومالي التعبير عن أنفسهم سياسيًا صارت محل ارتياب الحكومة. فبعد حصوله على الجنسية الأمريكي بيومين، أطلق عبد الولي ورسامي، سائق حافلة من مينيسوتا في الثلاثين من عمره، موقعًا على الإنترنت وهو (Somalimidnimo) أو الصومال المتحدة، حقق شعبية سريعة في الشتات. إذ كان يعبر عن تنوع الآراء السياسية عن الصومال، لكنه كان يعارض بشدة التدخل الأمريكي. في يونيو 2012، تلقى ورسامي تحذيرًا من جوجل في رسالة إلكترونية تخبره أن موقعه ذكر في وثيقة على الإنترنت. واكتشف على موقع

(opensource.gov) وهـو موقـع حكومـي فيـدرالي عـلى الشـبكة العنكبوتيـة أن أحد المقاولين العسـكريين الحكوميين، وهي مجموعة نافـاتي ومقرها فيرجينيا، تم تكليفها من قِبَل قوات العمليات الخاصة الأمريكية "بمكافحة التأثيرات الشريرة" في إفريقيا، وعليه فقد بدأت مراقبة موقعه، وأعدت ملفًا بحثيًا سريًا عن مؤسسه ومحتواه. وحدد الملف "فرصًا" لإجراء "عمليات دعم معلوماتي عسكرية" وهي معروفة أكثر بتعبير العمليات النفسية، وهدفها الجمهور الصومالي في العالم كله. وسيكون عمل المؤسسة العسكرية الأمريكية أن تقوم "بحملة رسائل"، حسبما يقول الملف، عن طريق تكرار التعليقات المنشـورة على الموقع من قراء معارضين لحركة الشـباب. وقد أرسل الملف كذلـك إلى المكتب الميداني المحلي التابع لمكتـب التحقيقات الفيدرالي، وقابل عملاؤه ورسامي. في أول الأمر قال له العملاء إنه رهن تحقيق جنائي، لكن بعد تدخل محاميه ورفضه مقابلة عملاء المكتب بدون محامٍ، توقف المكتب عن الاتصال به.[53]

العيش في خوف

رسـميًا اعتبر التحقيق الفيدرالي في حالات الاختفاء من توين سيتيز نجاحًا. مع نهايـة 2009، بدا أن عدد الشـباب الأمريكيين الصوماليين الذيـن يحاولون مغادرة الولايـات المتحـدة والانضـمام إلى حركـة الشـباب في انخفاض. تم إدانـة حفنة من الناس بالتبرع بمبالغ من أربعة أرقام للحركة. بدأت مصداقية الحركة تنهار بالتدريج عندما عرف الناس عنفها الوحشي مع أي صومالي له رأي مختلف في مستقبل البلاد السـياسي. وإلى حـد ما، خفتـت الصورة البطوليـة للقتال ضد الاحتـلال الأجنبي. كان مـن أشـهر أعضاء الحركة عمر الحمامـي، المعروف بأبي منصـور الأمريكي، هو مـن ألاباما، اعتنـق الإسـلام، وكان يغني الـراب في فيديوهـات دعائيـة. في إبريل 2012، قيل إن حركة الشـباب اختلفت مع حمامي، على الأرجح بسـبب اختلافات أيديولوجية وحاولت قتله.

أما مساهمة التحقيق الفيدرالي في منع تجنيد المزيد في مينيسوتا فأمر غير واضح. فمن ناحية، من شأن المراقبة المنهجية للمجتمع أن تصعب وصول متطوعين جدد إلى الصومال، ومن ناحية أخرى، فإن التوترات التي تخلقها المراقبة قد تولد بسهولة شعورًا بأن الشباب الصومالي أمامه مستقبل مظلم في الولايات المتحدة. الأمر المؤكد أن مفهوم التحول إلى التطرف الذي يواجه المساعي الفيدرالية في تعاملها مع المشكلة كان وسيلة غير مناسبة لفهم خبرات الشباب الصوماليين في مينيسوتا، وأنه أدى إلى تنفيذ مراقبة بلا إذن من النيابة لحياة الشباب اليومية في مجتمع بأكمله، أملاً في اكتشاف المؤشرات السحرية التي تدل على التوجه نحو التطرف. وكما تقول نيمكو أحمد، وهي من القائمين على شئون المجتمع، إن تصور قدرة أعضاء المجتمع على كشف التحول إلى التطرف من خلال مجموعة من المؤشرات تصور خاطئ.

> في الحقيقة، يصح أن أكون صديقًا لفرد تحول إلى التطرف ولا أدري مطلقًا. وقد حدث هذا معي بالفعل. لم أعرف بتحولهم حتى غادروا وفعلوا ما فعلوا.

وتقول إن العلامات المذكورة، مثل ارتداء زي إسلامي، تنطبق على ملايين الناس.

> فالناس أذكياء – لن يأتوا إليك ويقولون انضممنا إلى حركة الشباب أو أنا أفعل ذلك، أو القاعدة تفعل هذا. لن يفعل أحدٌ هذا.[54]

إن جيلاً كاملاً من شباب الأمريكيين الصوماليين قد شهد مجتمعه كله يعامل معاملة المشبوهين. وقد استدرجت هيئات إنفاذ القانون المحلية إلى عملية مراقبة آراء الشباب السياسية. وتنافس قادة المجتمع المستهدف على إثبات أنهم نافعون للحكومة وليسوا مدافعين عن الناس الذين يدعون أنهم يتحدثون باسمهم. لم يكن للتعبير عن معارضة السياسات الخارجية والداخلية في الحرب على الإهاب من منفذ.

لم يكـن أيٌّ من هـذه المظاهر بخافية على الشـباب الأمريكيـين الصوماليين، فقد كانـوا يحملون وصمة الاشـتباه الرسـمي. قابلت في مينيسـوتا مجموعة من الطلاب الأمريكيـين الصوماليـين. بعد حديث قصير عـن حياتهم، بدأ التعبـير عن الغضب يتدفق. فبدأ أحدهم يقول: "أعتقد أن هذه صورة من صنع وسائل الإعلام، فالصورة النمطية: أنت مسـلم، إذن أنت إرهابي. مينيسـوتا مكان لطيف، ولكنهم لا يقولون شيئًا عن هذا. هذه حرب صور ذهنية." تروي طالبة أخرى أنها تخضع للاستجواب لمدة ثلاث سـاعات أو أربع في كل مرة تغادر البلاد. "حتى لو لم تكن وجهتك قريبة بأية حال من الصومال، فإنهم لم يريدوا إلا إحراجي. يجعلون الأمور علينا عسـيرة، وإن لم نرتكـب أي خطـأ". أيدها الآخرون وبدأوا يتحدثون عما تعرضوا له من تمييز بسـبب أسمائهم المسـلمة أو ارتداء النسـاء غطاء الرأس (الحجاب). ويتكلمون عن منعهم من السـفر لزيارة العائلة في الصومال؛ لأن أسماءهم ترد في قوائم طويلة جدًا لمراقبة المرتبطين بالإرهاب. وقال أحد الشـباب إن "كل مسـلم في أمريكا يعيش في خوف التعرض للأذى".

> نشأ لدينا هذا الخوف من أن يأتوا إلى البيت يطرقون الباب، أن يأتوا ويستجوبوك أو يضيقـوا عليـك، ويمكن أن يحدث هذا في أي وقت. ولا تعـرف إن كان ثمة اتهام لك، مهما كنت متأكدًا أنك لم ترتكب أي خطأ.

ويضيف آخر:

> مـرت فـترة المكارثيـة ضـد الشـيوعية وتهمـة الفييتكونـغ(*). والآن لدينـا الإسـلاموفوبيا. ولأننـا شـباب صومالي مسـلم، فهنـاك عناصر كثـيرة تؤخذ ضدنا، فنحن مثلاً سود ومهاجرون ومسلمون.

(*) عضوية الحركة الشيوعية الفيتنامية.

وسرعان ما تحول الحديث إلى السياسة الخارجية.

> إذا نظرت إلى سياسة أمريكا الخارجية تجاه منطقة شرق إفريقيا لا سيما الصومال منذ الثمانينيات والتسعينيات وما قبلها، أثناء الحرب الباردة، وجدت أن أمريكا لم تبد سياساتها اهتمامًا بنا. وهذا تقريبًا ما يحدث في العالم كله للمسلمين. هناك نزوع إلى التمييز في هذه السياسة.[55]

لقد صارت الآراء السياسية للشباب الأمريكيين الصوماليين كالتي عبروا عنها هنا تعد مؤشرات خطر، فأغلقت أمامها منافذ التعبير الشرعي العام، وكان ذلك من نتائج اعتبار التحول إلى التطرف المشكلة المركزية، ومن ثم توسيع بؤرة مكافحة الإرهاب من الأفراد المنخرطين في العنف السياسي إلى مجموعة أوسع من الاتجاهات أو المعتقدات. أما قادة المجتمع الذين ينتظر منهم الحديث بالنيابة عن المجتمع، فيقول الشباب إنهم لا يشيرون بشيء إلى السياسة الخارجية أو التمييز أو الحريات المدنية. يقول أحدهم:

> من المؤسف أن أقول إن المجتمع الصومالي به كثيرٌ من المنافقين الذين يصورون أنفسهم مدافعين عن الصوماليين أو قادة للمجتمع. وهم الأكثر ظهورًا في الإعلام لأن أغلب ما يدعون إليه هو ما تريدهم الحكومة أن يدعوا إليه. أشعر أن أي شخص يحاول أن يرفع صوته يتم تخويفه حتى يتراجع عن مقولاته السابقة. هل ترى كل المسجونين دون سبب عادل، دون إجراءات سليمة. ثم تبدأ أنت في الشعور بالقلق. فلعلك أنت التالي، لمجرد أنك تكلمت. وللأمانة، يشعر أغلبنا أننا لا نملك ما يسمى حرية التعبير.[56]

هذا ما ساقنا إليه نموذج مكافحة التحول إلى التطرف: أن يشعر الشباب أنهم لا يمكن أن يعبروا عن آرائهم السياسية بحرية. نتيجة هذا، توصد أمامهم فرص خلق سياسة راديكالية يمكن أن تصبح بديلًا حقيقيًا عن العنف الأصولي لدى حركة الشباب.

الفصل الثامن
صليبيون في القرن الحادي والعشرين

قال المؤرخ تي آر فهيرنباخ ذات مرة إن موطني ولاية تكساس يشترك مع إسرائيل في تجربة "المتحضرين من الرجال والنساء الذين أُلقوا إلى ظروف جديدة صعبة ويحيط بهم الأعداء".

حاكم تكساس ريك بيري 2011

كيتي حيٌّ في الضواحي الغربية لهيوستن، تكساس. أخذ اسمه من السكة الحديد القديمة كي-تي التي تربط بين كنساس وتكساس، وهي التي أتاحت قيام منطقة سكنية حول ما كان وقتها نبع ماء يتجمع عليه البعوض. وهو الآن من أغنى مناطق المدينة ومركز ممر الطاقة في هيوستن، حيث المقرات الإدارية العليا لشركات النفط والغاز. ودعت حاجاتها إلى موظفين أصحاب مهارات فنية إلى قدوم عدد من المهاجرين المسلمين إلى هذا الحي، وفي عام 2006، اشترى ثلاثة إخوة قطعة من الأرض مساحتها أحد عشر فدانًا بغرض بناء مسجد عليها. وبعد أربعة أعوام افتتح هناك بناء مؤقت يستخدم كقاعة للصلاة، كما افتتح ملعب. وتبنى أغلب المساجد في مناطق داخلية في المدينة متعددة الأعراق، حيث الأرض رخيصة. أما في كيتي، كان الموقع يتوسط عددًا من أغلى المناطق العقارية السكنية في المدينة.

في ذلـك الوقـت مـن 2010، ثار جـدل قومي حول أحقية "مبـادرة قرطبة"، وهي منظمة إسـلامية مقرها نيويورك، في بناء مركز اجتماعي باسـم "بارك 51" في مانهاتن الدنيا. وبرغم أنه لم يكن مسجدًا مستقلاً ولم يكن في منطقة غراوند زيرو(*)، فإن المدونة المعادية للإسلام باميلا غيلر سمت "بارك 51" "مسجد غراوند زيرو"، ووصمته بأنه إهانة لضحايا 11/ 9، وكأن المسلمين جميعهم مسئولون عن الهجمات الإرهابيـة، ومـن ثم فـلا مرحبًا بهـم في أي بقعة بالقـرب من موقـع 11/ 9. التقط روبـرت مـيردوخ القصة ونشرهـا في نيويورك بوسـت، والتقطتهـا "فوكس نيوز" ودخل نيوت غنريتش وسـارة بالين بثقليهما حتى أخذت القصة طريقها إلى وسـائل الإعلام الرئيسة.

في هيوسـتن، قال مايكل بيري، وهو مذيـع برنامج حواري بإذاعة (KTRH)، إذا بنـي المركـز في نيويورك فإنه يتمنى أن ينسـفه أحد. "أتمنى ألا يبنى المسـجد... وإن بُنـي أتمنى أن يُنسـف، وأعني مـا أقول."[1] كان القلق قد بدأ يسـاور بعض سـكان كيتي بشـأن مبنى المسـجد الجديد الذي بدأ يرتفع في حيهم ومارسـوا ضغوطًا على مسـئولي المدينـة ليرفضوا منح الترخيـص المطلوب. لكن روح العـداوة تصاعدت، حتى إن أحد رجال الأعمال يعيش بجوار المسجد، ويملك قطعة أرض حوله وضع لافتات حول محيطه عليها صلبان ونجمة داوود، وكأنه يذود عن الحضارة المسيحية اليهوديـة ضـد القادمين الجدد. ثم بدأ ينظم سـباقات للخنازير في الأرض الملاصقة للمسجد، في محاولة متعمدة للاستفزاز. فقال هشام عبيد، رئيس الجمعية الأمريكية الإسـلامية في كيتي التي تدير المسـجد: "الخنازير لا تسـوؤنا. كل ما في الأمر أننا لا نأكل الخنازير. وهذا الحيوان لا يؤذي مشاعرنا، فهو مجرد حيوان."[2]

وقعت أحداث أخطر من هذه. فقد كانت تلقى وسائل حارقة وزجاجات البيرة في ممر السـيارات الخاص بالمسجد، وتكتب عبارات مثل "الإسلام شر" على الجدار

(*) لهـذا التعبـير دلالات كثيرة باللغـة الإنجليزية، لكن الأقـرب للمعنى هنا هو منطقـة برجي التجارة العالمية بعد الهجمات الإرهابية عليهما. (المترجم)

المجاور، وظلت هناك لمدة عامين.[3] وفي مدرسة بيكندورف القريبة، احتاج تلميذ في الصف الثامن أمريكي عربي إلى جراحة لإصلاح فكه بعد أن وقع ضحية هجوم، وُصِم في أثنائه بأنه "إرهابي"، وقيل له "عد إلى ديارك أيها المسلم"، و"أنتم تنسفون المباني".[4] وعلى مقربة من المسجد كان هناك مطعم للمشويات يشتهر بوجود صورة لعملية شنق. والشخص المدلى من شجرة كان له ملامح شرق أوسطية، وتحت الصورة تعليق يقول: "هيا نلعب رعاة بقر وإيرانيون". يصرح هشام عبيد "بأن البيئة معادية"، لكن مساعيه لتحقيق تعامل ودي - بالطرق على الأبواب في الحي لطمأنة السكان، وإرسال دعوات عشاء في مناسبات دينية وتنظيم أيام مفتوحة، طمأنت الجيران فيما يبدو.[5]

كان ما يجري في كيتي نموذج مصغر لنسق أخذ ينتشر في جميع أنحاء الولايات المتحدة بداية من صيف 2010. فقد أورد اتحاد الحريات المدنية الأمريكية في نهاية 2010، أن أربعين مسجدًا تواجه معارضة منظمة. من لوس أنجلوس إلى بروكلين، ومن سياتل حتى ميامي، كانت المساجد القائمة والمزمع إنشاؤها تتعرض للتخريب والتضييق والاحتجاجات الغاضبة ومحاولات رفض منح تراخيص البناء لأسباب واهية.[6] ففي أورينج كاونتي، كاليفورنيا، ومع وصول المصلين المسجد بمن فيهم الأطفال في إحدى المناسبات في بداية 2011، لجمع تبرعات لبناء مأوى للنساء وللمشردين، جاء مئات المحتجين المعادين للمسلمين يصرخون "عودوا إلى أوطانكم"، "إرهابيون" و"يو. إس. إيه". قالت إحدى عضوات مجلس المدينة في الاحتجاج: "أعرف عددًا كبيرًا من جنود المارينز (البحرية) يسعدهم أن يساعدوا هؤلاء الإرهابيين في دخول الجنة سريعًا". قال محتج آخر: "تورطون أنفسكم مع الأمريكيين الآن. لسنا في إنجلترا. ولسنا بريطانيين. نحن أمريكيون". كان ذلك إشارة إلى الزعم بأن تسامح التعددية الثقافية البريطانية هو ما أتاح رضوخ البلاد إلى الشريعة الإسلامية.[7] وفي بورتلاند، أوريغون، قال الرجل الذي ألقى القنابل

على مركز سلمان الفارسي الإسلامي لرجال الشرطة: "للجهاد اتجاهان، فالمسيحيون يستطيعون الجهاد أيضًا".[8]

بعض مرتكبي العنف المعادي للإسلام كانوا حريصين على التأكد من الهوية الدينية لضحاياهم أولاً. ففي أغسطس 2010، طعن أحمد هـ. شريف، سائق سيارة أجرة في مانهاتن بعد أن سأله الراكب: "هل أنت مسلم؟" وعندما أجابه شريف بنعم، قال الراكب: "اعتبر هذه نقطة تفتيش". ثم سحب سكينًا وجرح رقبة السائق ووجهه وظهر يده. ولو كان الجرح في رقبة شريف أعمق أو أطول، لمات السائق، كما قال الأطباء.[9] وفي مشرب في سانت بطرسبورغ، فلوريدا، افتعل برادلي ستروت حديثًا مع صمد عبادي، ذكر فيه أنه مسلم، فما كان من ستروت إلا أن جذبه من قميصه وطعنه في رقبته بمطواة.[10] وفي نوفمبر 2012، كان علي أكمل ذو الثانية والسبعين يمشي في كوينز، نيويورك، في الصباح الباكر، عندما اقترب منه رجلان وسألاه: "هل أنت مسلم أم هندوسي؟" عندما قال أنا مسلم أخذا يضربانه بقسوة وتركاه في حالة حرجة عاجزًا عن المشي أو الكلام.[11] في الشهر نفسه، كان بشير أحمد ذو الخامسة والسبعين يصعد الدرج ليفتح الباب الأمامي لمسجد الصالحين في كوينز، عندما أتاه من خلفه من طعنه عدة مرات ثم عضه في أنفه، وصرخ بألوان السباب المعادية للمسلمين.[12]

في حالات أخرى، كان يكفي أن تبدو الملامح جنوب آسيوية. في ديسمبر 2012، قُتل "سوناندو" ابن السادسة والأربعين بعد أن دفعته امرأة على قضبان مترو الأنفاق في كوينز، قالت للضباط إنها "دفعت مسلمًا على قضبان القطار لأنني أكره الهندوس والمسلمين. ومن 2001، عندما أسقطوا البرجين وأنا أهاجمهم." أخطأت المرأة المهاجمة؛ لأن "سوناندو" لم يكن مسلمًا، بل كان يأتي من خلفية هندوسية.[13] أما السيخ – بعمائمهم التي تجعلهم يطابقون الصورة النمطية للإرهابيين المسلمين في أذهان الأمريكيين – فإنهم يمثلون أسهل الأهداف لهجمات المعادين للإسلام. في إبريل 2011، كان اثنان من السيخ المسنين يمشيان في ضاحية إلك جروف في

سكرامانتو، بكاليفورنيا، وأطلق عليهما الرصاص، فقتل سورندر سنغ وأصيب جاره غورميج أتوال بجروح خطيرة. قبلها بشهور، في الحي نفسه، تلقى سائق سيارة أجرة سيخي ضربًا مبرحًا من رجلين أخذا يصرخا في وجهه بألوان السباب المعادية للمسلمين.(14) في العام التالي، قام واحد من النازيين الجدد، ممن قضوا فترة في مشهد التفوق الموسيقي الأبيض(*) بإطلاق النار عشوائيًا على معبد للسيخ في أوك كريك، وسكنسون، فقتل ستة.(15) وبرغم تصدر الحدث عناوين الأخبار على المستوى القومي، فلم يكن هناك مناقشة لنسق العنف العنصري الأوسع الذي كانت الحادثة عينة منه. في اليوم التالي في غوبلن، ميسوري، تم حرق مسجد حتى سُوِّيَ بالأرض – وهي حادثة الإحراق الثانية لمسجد في غضون شهرين.(16) بعدها، في الشهر نفسه، انفجرت قنبلة مصنوعة منزليًا أمام مدرسة إسلامية في شيكاغو، بينما كان يؤدي الصلاة خمسون شخصًا بينهم أطفال. حاول الجاني إلقاء القنبلة من النافذة.(17)

طبقًا لإحصاءات إف. بي. آي. عن جرائم الكراهية، حدث ارتفاع كبير فيها بعد 11/ 9 ثم أخذت حوادث معاداة المسلمين تنخفض تدريجيًا – حتى 2010، فارتفعت بنسبة 50 ٪، وارتفعت مرة أخرى في العام التالي.(18) وكما تذكر فرحانة خيرا، مديرة جماعة الحقوق المدنية "الدعاة المسلمون": "إن نظام تتبع جرائم الكراهية الذي لدى إف بي آي، الذي يعتمد على الإبلاغ الطوعي من جانب أقسام الشرطة المحلية به عيب "خطير"، وهو على الأرجح يسجل أقل كثيرًا من نصف عدد الحوادث الفعلية."(19) لكن مهما كانت الأرقام الحقيقية، فإن الاتجاه التصاعدي للإحصاءات من طفرة 2010 يتسق مع تكثيف الجو المعادي للإسلام في الثقافة السياسية الأمريكية – من حملات رفض المساجد إلى دعوات حظر الشريعة الإسلامية إلى وصم الرئيس أوباما بأنه مسلم يخفي إسلامه، إلى جلسات استماع في الكونغرس تحظى باهتمام ضخم عن تحول المسلمين الأمريكيين إلى التطرف.

(*) موسيقى تشيع التعصب للقومية البيضاء وتتسم بالعنصرية ضد من سواهم. (المترجم)

"واستيقظ الأسد الإنجليزي"

في سبتمبر 2009، أصدر "اتحاد الدفاع الإنجليزي" فيلم فيديو على يوتيوب للترويج لمظاهرة كبرى في مانشستر الشهر التالي. صور الفيلم في ورشة مهجورة في لوتون، ويظهر فيه عشرون رجلاً يرتدون السواد يقفون إلى جدار في غرفة كبيرة خالية، ووجوههم تخفيها أغطية رأس سابغة. أحدهم يقرأ بيانًا، وآخر يحرق علمًا نازيًا كان يلوح به في وجه الرجال. يقول المتحدث باسم اتحاد الدفاع الإنجليزي إن حرق هذا العلم يثبت أن منظمته ليست جماعة يمينية متطرفة تدفعها العنصرية، بل إنها ببساطة تعارض من سماهم المتطرفين الإسلاميين. ثم يوجه كلامه إلى أولئك المتطرفين معلنًا: "نحن اتحاد الدفاع الإنجليزي سنواجه أمثالكم، كما فعل أسلافنا، وستتعقبكم سعيًا وراء حظر الشريعة الإسلامية في بلادنا الديمقراطية العظيمة. يحيا الأحرار." ثم يقول إن كل من يتفق مع هذا الموقف يمكنه أن ينضم إلى اتحاد الدفاع الإنجليزي، حتى المسلمين المعادين للتطرف. خلف الرجال كان هناك لافتات معلقة عليها شعارات "أيها السود والبيض، اتحدوا وقاتلوا"، و"نؤيد حق إسرائيل في الوجود". بعد مشهد حرق العلم، تقترب الكاميرا من بعض أعضاء اتحاد الدفاع الإنجليزي ليظهر من لون ظهور أيديهم أن ذلك الجمع يضم رجالاً سودًا كما يضم البيض. كتب أحد مؤيديه في وصف يصحب الفيديو على اليوتيوب: "كيف لأحد أن يصف هذه الجماعة أنها نازية فاشية يمينية متطرفة، هذا غير صحيح بالمرة، فمتى كانت الجماعات النازية متعددة الأعراق؟ إن معارضة التطرف الإسلامي ليس أمرًا عنصريًا".

صدر هذا الفيديو بعد تشكل اتحاد الدفاع الإنجليزي بشهور قليلة، على أثر ما وقع من أحداث لوتون في أول العام. في مارس 2009، نظم أنجم شوداري احتجاجًا على عرض للقوات البريطانية العائدة من أفغانستان مر بوسط مدينة لوتون. وكان الرجل زعيمًا لجماعة صغيرة اتخذت أسماءً مختلفة بعد أن حظرت

الجماعة الأصلية، المهاجرون، في 2004. واستثار احتجاجه رد فعل ساخط عنيف من الواقفين لمشاهدة العرض، وبعدها تشكل ائتلاف من السكان الغاضبين وأعضاء من مشجعي كرة القدم المعروفين بالعنف وناشطين مخضرمين من أقصى اليمين. وتكونت منظمة سمت نفسها اتحاد الدفاع الإنجليزي. استغل الائتلاف شبكات الإنترنت وغيرها التي تربط جماهير كرة القدم العنيفة وأقصى اليمين في كل البلاد، وجذبوا عددًا كبيرًا من الشباب عن طريق الفيسبوك واليوتيوب ممن يروقهم أسلوبه السياسي، فصار اتحاد الدفاع الإنجليزي سريعًا ينظم المظاهرات في مدن عديدة كبيرة وصغيرة عبر إنجلترا يصل أعدادها إلى ألفي متظاهر. ومن الهتافات التي تتردد فيها: "ابتعدوا عن شوارعنا أيها المفجرون المسلمون"، "إلى الجحيم أيها المسلمون المتطرفون"، "الناخبون البريطانيون يقولون للشريعة لا"، "إل بي سي [مجلس مدينة لوتون بورو] يرفض الجبناء"، "جنودنا أبطال"، "نطالب بمسيرة ليوم سانت جورج"، "امنعوا دعاة الكراهية"، وتعبيرات أكثر سوقية مثل "قرفنا من هذا الهراء". وتضمنت مطالبهم حظر بناء المساجد، وحظر ارتداء البرقع، وحظر تغيير اسم الكريسماس، واستحداث مخالفة جنائية جديدة وهي الدعوة إلى تطبيق الشريعة.

ويتميز فيديو اتحاد الدفاع الإنجليزي الذي نشر في سبتمبر 2009 تميزًا كبيرًا لعدد من الأسباب. أولاً، تضعه صياغته وأسلوبه واستخدام اليوتيوب ضمن نوع من الرسائل المصورة تصدرها منظمات إرهابية عديدة منذ السبعينات. ففي أسلوب عرضه يقلد فيديو اتحاد الدفاع الإنجليزي التطرف الذي يدعي معارضته. كما يوجد ملامح محاكاة أخرى غير مقصودة، فعندما يشير أحد الصحفيين الذين دعوا للحضور في تلك الورشة إلى أن ظهور اتحاد الدفاع الإنجليزي ملثمين يثير الخوف، يرد زعيم اتحاد الدفاع الإنجليزي قائلاً: "مثل البرقع تمامًا". ثانيًا، ففي تصوير العداء للنازية وإشارته إلى "الأجداد" الذين حاربوا التطرف أيضًا" (في الحرب العالمية الثانية فيما يفترض) والأبرز من ذلك، في استخدامه للشعار الاشتراكي "أيها السود

والبيض اتحدوا وقاتلوا" (ليس ضد البرجوازية الآن، بل ضد المتطرفين المسلمين)، يستولي الفيديو على صور المعاداة للفاشية في محاولة لبناء جبهة شعبية ضد التطرف الإسلامي. كما أن الإشارة إلى حق إسرائيل في الوجود يستهدف الإعلان عن رفض معاداة السامية التي كانت محورًا لسياسات اليمين المتطرف في القرن العشرين، وإلى إنشاء اصطفاف جديد لقوى تواجه العدو الإسلامي المتطرف. ومن هنا ضم اتحاد الدفاع الإنجليزي قسمًا لليهود وآخر للمثليين وممثلاً بارزًا من الناشطين السيخ هو غوراميت سنغ في المظاهرات التي ينظمها. بذل اتحاد الدفاع الإنجليزي جهودًا ضخمة حتى يقدم نفسه في صورة المنظمة غير العنصرية القادرة على أن تضم في صفوفها فئات هي في المعتاد مستهدَفي العنف اليميني المتطرف. ومفهوم التطرف ضروري لتحقيق هذا الموقع. فبادعائهم الهجوم على التطرف الإسلامي وليس المسلمين بوصفهم مسلمين، كان اتحاد الدفاع الإنجليزي يأمل في تبديد الارتياب من كونه جماعة أخرى من جماعات التطرف اليميني العنصري.

في فيديو آخر أصدره اتحاد الدفاع الإنجليزي بعد المظاهرة التي نظمها في أكتوبر 2009 في مانشستر، يتم تفعيل مجموعة أخرى من الرموز. خلفية الفيديو موسيقى صاخبة، ويفتتح بصور لجنود صليبيين يمسكون بالسيوف والصلبان الحمر على تروسهم وصدورهم تعكس صليب القديس جورج الذي يمثل شعار الدفاع الإنجليزي، ويعلن الفيديو أن "الأسد الإنجليزي قد استيقظ"، وأن "الوقت حان للدفاع عن أرضنا ضد 1400 سنة من الجهاد الذي وصل أخيرًا إلى شواطئنا وغمرها." يتبع هذا سلسلة من مقتطفات عناوين الصحف مرتبة بحيث توحي بأن بريطانيا في طريقها إلى "التأسلم" في غضون ثلاثين عامًا.

هل تريدون لأبنائكم وأحفادكم أن ينشأوا في ظل حكم إسلامي في وطنكم المسيحي؟ ويكونوا مواطنين من الدرجة الثانية في المكان الذي قاتل من أجله أجدادكم وماتوا حتى تعيشوا أحرارًا؟

ثم يقال للمشـاهد إن "دين الإسلام يوجه المسلمين إلى إخضاع الأمم إلى الحكم الإسـلامي"، وإن الحكومة كانت من الليونة السياسـية بدرجـة منعت مواجهة هذا الخطـر. ولـن ينقذ الأمة من الشريعـة إلا حركة من الوطنيـين الإنجليز يخرجون إلى الشـوارع. وإن مظاهرة مانشسـتر سـتكون "يومًا فارقًا". وبصرف النظر عن صورة المقاتـل الصليبي (التي تهدم ادعاء اتحاد الدفاع الإنجليزي أنه يضم اليهود، لما عرف مـن عنف الحروب الصليبية ضد الساميين، ناهيك عن المسـلمين غـير المتطرفين)، فـإن قوة هـذا الفيديو تكمن في تجميعه عينات من عناوين الصحف التي ظهرت بلا تعليقـات تقريبًا ولا شرح. فالواقع أنها لا تحتاج هذا. فإن صحف اكسـبريس وميل وسـتار تعبر عن رواية متسـقة تمامًا مع رواية اتحاد الدفاع الإنجليزي، إذ يقدم وجبة يوميـة من التصويـر الكاريكاتوري للمسـلمين المتطرفين ومحاكـم الشريعة السرية، وفرض الإسلام بالإكراه، والمناطق المحظورة على غير المسلمين - كل هذا سمحت بـه نخبـة مرة سياسـيًا، وليبرالية ومنحـازة للتعـدد الثقافي وصل بها الأمـر إلى إلغاء الكريسماس حتى لا تؤذي مشاعر العدو الداخلي.

هنـاك أدلـة كثيرة عـلى أن أنشـطة اتحاد الدفـاع الإنجليـزي تصاحبهـا عنصرية صريحة. تتميز مظاهرات اتحاد الدفاع الإنجليزي بإشـارات جسدية نازية وهتافات عنصرية وعنف عنصري. يتداخل مفهوم العمل النشط عند اتحاد الدفاع الإنجليزي بشـكل دال مـع عضوية الحـزب القومي البريطـاني العنصري. بـل إن زعيمي اتحاد الدفاع الإنجليزي سـتيفين ياكسـلي-لينون (المعروف بتومي روبنسـون) وابن عمه كيفن كارول كانا عضوين سابقين في الحزب القومي البريطاني وأدينا بجريمة عنف. والتقط أعضاء في فرقة ويست ميدلاندز من اتحاد الدفاع الإنجليزي صورًا لأنفسهم وهـم أمـام أعلام فولونتـير فورس (قوة متطوعي ألسـتر)، يحملون لعبًا على شـكل أسـلحة ناريـة.[20] وفي مظاهرة في 3 سـبتمبر 2011، جابت منطقـة تاور هامليتس بـشرق لندن ذات الأغلبية المسـلمة (وهي موقع مفضل لحـراك اليمين المتطرف منذ معركة كيبل ستريت في 1936)، قال ياكسلي-لينون للمتجمهرين:

> نحن اليوم هنا لنقول لكم، بصوت عال، وبوضوح، إلى كل مسلم يشاهد هذا الفيديو على يوتيوب: في 7/ 7 أفلتم منا بعد قتل وإعاقة مواطنين بريطانيين. أفلتم بهذه الفعلة. لكن عليكم أن تدركوا أننا أنشأنا شبكة من أقصى البلاد إلى أدناها. لن نفوت هذه الفعلة وسيشعر المجتمع الإسلامي بقوة اتحاد الدفاع الإنجليزي كاملة إن رأينا أيًا من مواطنينا يقتل أو يعوق أو يجرح على التراب البريطاني مرة أخرى.

مرة أخرى يتطابق كلام ياكسلي-لينون مع كلام الإرهابيين الذين يدعي مواجهتهم: كلاهما يبرر العنف ضد مجتمع بأسره باعتباره مسئولاً عن عنف بعض أفراده. بعد الحادثة التي وقعت في ولويتش في مايو 2013 وقتل فيها الجندي البريطاني لي ريجبي، تحقق تهديد ياكسلي-لينون. مع تصعيد اتحاد الدفاع الإنجليزي نشاطه في الشارع في كل أنحاء إنجلترا لاستثمار الحادثة، ارتفع بشدة عدد الاعتداءات العنصرية على المسلمين، فشملت الحرق وإلقاء القنابل على المساجد في غريمسبي وماسويل هيل وولسول وتبتون.[21]

ولا تدع النقاط المشتركة الباقية بين اتحاد الدفاع الإنجليزي والحزب القومي البريطاني مجالاً للقول إن خطاب معاداة التطرف لدى اتحاد الدفاع الإنجليزي هو مجرد قناع لأشكال أشيع من سياسات اليمين المتطرف. الحقيقة أن أيديولوجيته تنبع من الرواية الرسمية عن محاربة التطرف والحرب على الإرهاب، وكذلك من تراث اليمين المتطرف. طبقًا لهذا التراث، فإن حشد جماعات اليمين المتطرف في أوروبا هو الذي ضغط على السياسيين الوسطيين لاتخاذ مواقف معادية للأجانب، مما سمح لأفكار اليمين المتطرف بدخول التيار الرئيس. لكن نموذج اتحاد الدفاع الإنجليزي يوحي بأن تدفق الأيديولوجية يميل إلى الاتجاه المعاكس. فإن اتحاد الدفاع الإنجليزي حركة اتبعت الخطابات الثقافية والإصلاحية للحرب الرسمية على الإرهاب وأكسبتها شكلها التنظيمي في الشوارع. إذ أخذت حرفيًا فكر الحكومة بأن هناك حربًا على التطرف الإسلامي. وقد استقت المفهوم من برنامج الحكومة لمنع التطرف

العنيـف الـذي يفـترض أن العدو في هذه الحـرب ليس مجموعة صغـيرة من الأفراد المتورطين في العنف، بل هو أيديولوجية تسـكن المجتمعات المسلمة. وقد استمدت فكـرة تقسـيم المسـلمين إلى متطرفـين ومعتدلين حسـب درجـة توافقهم مـع القيم الغربيـة من بيانات السياسـة الحكومية. فـإن الخطب الوزارية المتكـررة التي تهاجم تراثًـا متخيلًا من التعددية الثقافيـة (وأحدثها خطاب رئيس الوزراء ديفيد كاميرون في ميونخ فبراير 2011) منح اتحاد الدفاع الإنجليزي معتقدها بأن التعددية الثقافية الحكومية تعوق الحرب على الإرهاب. كل ما تضيفه هو أن السياسيين الذين يديرون الحرب متسـاهلون وجبناء؛ لأنهم مازالوا مكبلين بأقوال التعددية الثقافية السـاذجة فلا يحاربون التطرف على النحو السـليم، لا سـيما في الجبهة الداخلية - أي شـوارع لنـدن - حيـث يقوم اتحاد الدفـاع الإنجليزي بملء هذا الفراغ بما لديها من أشـكال العنف.[22] ويستخدم اتحاد الدفاع الإنجليزي خطاب الحكومة في انتقاده لها.

يشـير هـذا إلى وجـود صور مشـابهة لاتحـاد الدفاع الإنجليـزي ليـس في تقاليد التنظيم العنصري الأوروبي فحسب، بل في جماعات مثل جمعية جون بيرتش المعادية للشـيوعية، وميليشـيا ماينيوتمن في الخمسينيات والسـتينيات التي شكلت حركات يمينيـة متطرفـة عنيفـة في أغلـب الأحيان عن طريـق اتبـاع أيديولوجيـة الولايات المتحدة الرسـمية تجاه الحرب الباردة. فقد اسـتعملوها ضـد الحكومة واتهموها بأن التغلغـل الشـيوعي أضعـف عزمها عـلى الهجوم على العدو. وكما كان نشـطاء جمعية جـون بريتـش مقتنعين بأن وضـع الفلوريد في الميـاه العمومية كان مؤامرة شـيوعية (وهي نظرية موضع تهكم رائع في فيلم ستانلي كوبريك الدكتور سترينغلاف) يحذر المدونون من "تسلل الشريعة"، ومن أن يقدم الطعام الحلال في أهم شوارع إنجلترا. إن نظريـة المؤامـرة لازمة لأيديولوجيـة اتحاد الدفاع الإنجليـزي؛ لأن المبرر الوحيد لتقديـم اتحاد الدفاع الإنجليزي صيغتـه الخاصة في الحرب على الإرهاب هو تصوير الحكومة بالتآمر أو التواطؤ مع الأعداء.

من معاداة السامية إلى الإسلاموفوبيا (رهاب الإسلام)

لم تكن الفاشية البريطانية بعد الحرب العالمية تتعلق بكراهية الأقليات فحسب. بل كانت أيديولوجية تسعى إلى خلق رواية تنافس رواية اليسار تفسر ما تشعر به الطبقة العاملة من الاستغلال والتهميش الاجتماعي، وتمنحه صياغة مقبولة. ولتحقيق ذلك، صورت الهجرة من الكاريبي وآسيا بأنها إفساد أجنبي لنقاء الأمة، كما تم تسليط القدر نفسه من الضوء على الطبقة الحاكمة التي سمحت بحدوث هذا، واعتبر هذا خيانة فسرتها أيديولوجية اليمين المتطرف بنظرية المؤامرة اليهودية. فما كان يبدو طبقة بريطانية حاكمة، لم يكن في الحقيقة سوى وهم. أما السلطة الحقيقية ففي يد طغمة يهودية سرية تجذب خيوط التمويل الدولي والإعلام واليسار الثوري، كما يكشف ذلك الكتاب المزعوم بروتوكولات حكماء صهيون، وهو وثيقة لفقتها الشرطة السرية القيصرية بهدف إثبات أن اليهود يتحكمون في الأحداث العالمية لمصلحتهم. وبينما تضمنت أنشطة التظاهر لليمين المتطرف عنفًا عنصريًا ضد الكاريبيين الأفارقة والآسيويين، فإن أيديولوجية اليمين المتطرف ترى أن المشكلة الحقيقية تكمن في مكان آخر: اليهود وأجندتهم الخفية لتدمير الهوية القومية عن طريق رعاية الهجرة واختلاط الأجناس الأخرى. وكما يقول ديفيد في تحليله لسياسات الجبهة القومية عام 1977، فإن اليمين المتطرف "يلوم اليهود على وجود السود".[23] ومع أن العنصرية الشعبية ضد الآسيويين والكاريبيين الأفارقة كانت وسيلة جذب مجندين شباب إلى اليمين المتطرف، ظلت معاداة السامية عنصرًا أيديولوجيًا ضروريًا؛ لأن اليهود وحدهم هم القادرون على أداء دور المصدر السري للقوة الاقتصادية والسياسية التي أضعفت الأمة وأفسدتها. لهذا وصفت الأحزاب الفاشية البريطانية مثل "الجبهة القومية" و"الحزب القومي البريطاني" بأنها نازية في أيديولوجيتها.

بداية من 1999، أخذ زعيم "الحزب القومي البريطاني" الجديد، نيك غريفين، بإستراتيجية لتخفيف حدة هذا التراث النازي الجديد. لا شك أنه مازال يعتقد أن اليهود يسيطرون سرًا على وسائل الإعلام - كما يقول في كتيبه **من هم المتلاعبون بالعقول؟** عام 1977 - لكنه في العلن حاول أن يعيد صياغة الحزب حسب الخطوط التي يتبعها أنجح نظرائه الأوروبيين مثل "الجبهة الوطنية" في فرنسا، باستخدام لغة الدفاع عن الهوية الثقافية البريطانية (بدلاً من الهوية العرقية البيضاء) ضد نخبة حاكمة تريد أن تدمرها من خلال الهجرة والتعددية الثقافية ومهادنة العدو المسلم في الداخل. وبدلاً من الحديث عن مؤامرة يهودية، يتحدث عن مبالغة من في السلطة في "الانفتاح الثقافي العالمي أو الكوزموبوليتانية"، بما يبعد المصالح الحقيقية للشعب البريطاني عن بؤرة اهتمامهم. وقد أثير العنف الإسلامي للتدليل على أخطار الهجرة، مع استثمار حالة الإسلاموفوبيا التي عمت بريطانيا بعد 11/ 9. وجدت هذه الرسالة، بطبيعة الحال، صدى لدى ناخبين كثر - إذ لم تختلف كثيرًا عما صرخت به آلاف الأعمدة الصحفية منذ 11/ 9 وردده على نحو ألطف وزراء من العمال والمحافظين على السواء. وبعد 2001، ضاقت الفجوة بين خطاب الحزب وخطاب التيار الرئيس، وكان معنى ذلك تمكن الحزب القومي البريطاني من تحقيق زيادة كبيرة في قاعدته التصويتية حتى ربح مقعدين في البرلمان الأوروبي في 2009، برغم أن قاعدة عضويته النشطة ظلت تحت سيطرة النازيين الجدد والعنصريين العنيفين الأصليين.

يمكن فهم دلالة هذا بالإشارة إلى أول نجاح انتخابي للحزب القومي البريطاني في 1993، عندما فاز ديريك بيكون بمقعد في مجلس مدينة تاور هامليتس بشرق لندن بشعار "حقوق البيض"، كان انتخابه يعد صدمة في ذلك الوقت تكفي لتشكيل حملة جماهيرية اتحدت فيها سياسات التيار الرئيس ضده، فأزاحته عن منصبه في العام التالي. وكان من أهم عناصر تلك الحملة الدعوة إلى انتخاب حزب العمال وليس الحزب القومي البريطاني؛ لأن ذلك أقرب لمعالجة القضايا التي تسبب

غضب الناس، مثل نقص الإسكان الشعبي المناسب. وبداية من 2003، كان للحزب القومي البريطاني عشرة أعضاء في المجالس المحلية على الأقل في وقت واحد، مع وجود إمكانية حقيقية للسيطرة على مجلس مدينة صغيرة، أو مجلس مدينة كبيرة مثل بيرنلي. لكن رد فعل التيار الرئيس السياسي في ذلك العقد كان مختلفًا عن بداية التسعينيات. فبعد أن أجرى حزب العمال "عملية تحديث" بداية من 1994، فقد مصداقيته كوسيلة للاهتمام بالشئون السياسية للطبقة العاملة، مما جعل النشطاء الذين يدورون على البيوت يكلمون الناس ويثنونهم عن التصويت للحزب القومي البريطاني، عجزوا عن تقديم بديل إيجابي حقيقي، علاوة على ذلك، لم تكن رسالة سياسات التيار الرئيس والصحف ذات الشعبية أن الحزب القومي البريطاني خطأ في أصله، بل إنه يستغل شكاوى مشروعة كان الأولى بعلاجها السياسيون المسئولون من الأحزاب الكبرى. إذا كانت المؤاخذة الأكبر للتيار الرئيس على الحزب القومي البريطاني هي أنه عديم المسئولية، فلا عجب أنه اجتذب تأييدًا كبيرًا من أعداد ضخمة من الناس الذين صاروا يرون سياسات التيار الرئيس نفسها عديمة المسئولية الأخلاقية.

اتضح ضعف هذه الإستراتيجية عندما ناظر الوزير العمالي جاك سترو نيك غريفين في إصدار أعده خصيصًا برنامج "وقت السؤال" في هيئة الإذاعة البريطانية في 2009. فبينما فقد غريفين مصداقيته بسبب سوء سلوكه وضعفه كمتحدث، لم يكن سترو قادرًا على مهاجمة السياسات الفعلية للحزب القومي البريطاني الخاصة بالتعددية الثقافة والهجرة. فإن تحديد جوانب الخطأ المبدئي في سياسات الهوية العنصرية للحزب القومي البريطاني كان من شأنه استحضار منهج وزراء حزب العمال أنفسهم في التعامل مع هذه القضايا، وكما ذكر غاري يونغ في صحيفة الغارديان: "إذا كانت سياسات حزب العمال الجديد هي ما قوت الحزب القومي البريطاني، فليس من مجال أمامه لإضعافه".[24] في السنوات الأخيرة، انخفضت القدرة التنظيمية للحزب القومي البريطاني انخفاضًا حادًا، أولاً: بسبب تدهور عدد

أعضائـه، وثانيًا: بسـبب العبء المالي الذي يتحمله في الدفاع عن نفسـه في المواجهة القانونية الخاصة بسياسة عضويته العنصرية. لكن هذه التكتيكات استهدفت المرسل وليس الرسالة، فسمحت لغير الحزب القومي البريطاني بأن يقدم ما تركه. فليس له أعضـاء رسـميون، لذلك فقـد كان أقل عرضة للتأثيرات السـلبية لهـذه التكتيكات التـي أثـرت في الحزب القومي، فقد تبـين أن اتحاد الدفاع الإنجليـزي هو ما تولى ما تركـه الحـزب القومي البريطاني. الأهم مـن ذلك أن الحزب القومـي البريطاني كان أقـدر على تفصيل أيديولوجيته على الظروف الجارية؛ لأنه يسـتمد رؤيته من الحرب عـلى الإرهـاب. إن الاسـتغلال الانتهـازي الذي يقوم بـه اتحاد الدفـاع الإنجليزي للإسلاموفوبيا بعد 11/ 9 رفعه إلى مستوى انتخابي لم يكن متصورًا في التسعينيات، لكـن قاعـدة عضويته أبقت على تمسـكه بالـتراث النازي الجديد، وعليه، لم يسـتطع أن يحقـق الإمكانـات المتاحة في سـياق ظروف ما بعد 11/ 9، خلافًـا لاتحاد الدفاع الإنجليزي.

نظرًا للأهمية المركزية لمفهوم معاداة السـامية بالنسـبة لليمـين المتطرف الأوروبي في القـرن العشرين، فإن علاقـة اتحاد الدفاع الإنجليزي باليمـين الصهيوني هو أكبر مؤشر على انفصاله عن الأيديولوجية الفاشـية التقليدية. اتفاقًا مع نظرائه في مناطق أخـرى من أوروبـا، لا يكتفي اتحاد الدفـاع الإنجليزي بتفادي معاداة السـامية، بل يرحـب بمـن يعتنق الصهيونيـة العنيفـة دفاعًا عن الغـرب ضد العدو الإسـلامي. كان اليمـين المتطـرف في أوروبا يميل تاريخيًا إلى معارضة إسرائيل، لأسـباب تتعلق بمعاداة السـامية فقط، لكن السياسات الثقافية للحرب على الإرهاب قلبت موقفه، فاعتبرت إسرائيل رأس جسر غربيًا داخل أراضي العدو. ففي بلجيكا، حيث حزب فليمش فلامز بيلانج القومي (VB) الذي يتشكل من أعضاء من حزب فلامز بلوك الفـاشي الجديد بعد حظره في 2004 بسـبب دعوتـه إلى العنصرية، أقام علاقات مع اليمين الإسرائيلي، ونجح في كسب تأييد أقلية من ناخبي أنتفيرب اليهود. ورغم أن حزب فليمش فلامز بيلانج القومي نشـأ أساسًـا على قاعدة معاداة السامية والنازية

الجديدة، فقد حلت الإسلاموفوبيا الآن محل معاداة السامية، حتى إن زعيمه فيليب ديوينتر يزور إسرائيل ليلتقي أعضاء اليمين في الكنيست. ففي 2005، صرح لصحيفة هاآرتس الإسرائيلية:

> الإسلام هو الآن العدو الأول، ليس لأوروبا وحدها، بل للعالم الحر كله. بعد الشيوعية، أخطر تهديد للغرب هو الإسلام الأصولي المتطرف. فهناك بالفعل من 25-30 مليون مسلم في التراب الأوروبي، وتحول هذا إلى خطر. إنه حصان طروادة حقيقي. وعليه أظن ضرورة إنشاء تحالف بين أوروبا الغربية ودولة إسرائيل.[25]

وفي هولندا، تزعم بين فورتيون شكلا جديدًا مشابهًا من سياسات اليمين المتطرف القائم على الدفاع عن القيم الليبرالية ضد الأسلمة، وإن إعلانه عن أنه "مثلي جنسيًا" ليوضح الفارق المميز بين هذه السياسات واليمين المتطرف التقليدي. (هذه الصيغة الجديدة هي ما اعتمد عليه (*) LGBT التابع لاتحاد الدفاع الإنجليزي بعدها). صار حزب فورتيون أكبر الأحزاب تمثيلاً في مجلس مدينة روتردام قبل أن يقتله أحد نشطاء الدفاع عن حقوق الحيوان في 2002. وواصل غيرت ويلدرز زعيم ثالث أكبر حزب في هولندا، هذه الصيغة السياسية الجديدة مع فيديو معادٍ للإسلام بعنوان "فتنة" ودعوته إلى حظر القرآن. وفي زياراته المنتظمة لإسرائيل، يدعو ويلدرز إلى ضم الضفة الغربية كلها وإزاحة الدولة الفلسطينية المزمعة إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن. وحسبما ورد في صحيفة هولندية فإنه تلقى تمويلاً ضخمًا من مركز هوروفيتس للحرية، وهو شريان رئيس لحركة الإسلاموفوبيا في الولايات المتحدة.[26]

(*) اختصار لكلمات Lesbian (سحاقية)، Gay (مثلي جنسيًا)، (Bisexual ثنائي الممارسة الجنسية) و Transgender (متحول جنسيًا). (المترجم)

ومثل ويلدرز وديونتر، يبرر اتحاد الدفاع الإنجليزي اعتماده على الدعم اليهودي كإشارة إلى تجاوزه العنصرية. فالفرقة اليهودية فيه أنشأت علاقات بجماعات يهودية في الولايات المتحدة، مثل الفرقة اليهودية (جويش تاسك فورس) بزعامة فيكتور فانسير (الرئيس الوطني في السبعينيات لاتحاد الدفاع اليهودي الإرهابي) ومنحه مصداقية لإنشاء صلات مع باميلا غيلر، المدونة المعادية للإسلام المقيمة في نيويورك، وجماعتها "أوقفوا أسلمة أمريكا". في سبتمبر 2010، حضر قادة اتحاد الدفاع الإنجليزي احتجاجات في مانهاتن الدنيا ضد المركز الاجتماعي في "بارك 51". بعد شهر من هذه الزيارة، جاء إلى لندن الحاخام ناشوم شيفرين، وهو أحد ناشطي "حزب حفل الشاي" يعتقد أن "مذبحة المسلمين على الأبواب"، ليتحدث في تظاهر لاتحاد الدفاع الإنجليزي، حيث أعلن: "لن نسلم أبدًا لسيف الإسلام."[27] وفي الغضون نفسها، جذب اتحاد الدفاع الإنجليزي نظر المحافظين الجدد الأمريكيين. نشر معهد هدسون، وهو جزء من اللوبي الإسرائيلي في واشنطن العاصمة، مقالاً يمتدح:

> أعضاء اتحاد الدفاع الإنجليزي الذين يرفعون أعلامهم بفخر، وتحيط أذرعهم الرجال والنساء من كل عمر وعرق ... لقد بدت قومية اتحاد الدفاع الإنجليزي قريبة للقومية الأمريكية، التي يمكن لكل واحد فيها أن يفخر بأمته ويكونه مواطنًا، تحت راية الأمة.[28]

في وقت سابق من عام 2007، بدأ نشطاء معادون للإسلام في الولايات المتحدة السعي إلى تشكيل حركة عبر الأطلنطي، تتضمن مجموعات يمينية متطرفة مختلفة عبر أوروبا، فنشطاء مثل باميلا غيلر وروبرت سبنسر حضروا في 2007 مؤتمرًا عنوانه «مكافحة الجهاد» في بروكسيل مع زعماء فلامز بيلانغ وبات يؤور واضع نظرية المؤامرة العربية على أوروبا (ستناقش لاحقًا). بدت احتجاجات المعادين للإسلام الأمريكيين التي يقدم بها اتحاد الدفاع الإنجليزي ثورة محمودة ضد الإسلام

من قبل الإنجليز الأصليين. فقد بدت بريطانيا لمدة طويلة أكثر البلاد تأسلمًا في قارة تتأسلم، وصارت لندن «لندنستان»، أي مدينة سلمت زمامها للهيمنة الإسلامية، وإشارة تحذير مما يمكن أن يحدث في الولايات المتحدة إذا لم يوقف تسلل الشريعة الإسلامية.

كما احتاجت رواية اليمين المتطرف القديمة نظرية مؤامرة يهودية تفسر التواطؤ المزمع بين الحكومات الوطنية وأعدائها، فإن خطاب اتحاد الدفاع الإنجليزي لم يكن ليستغني عن نظرية المؤامرة. فالسؤال الطبيعي هو: ما الحاجة إلى التعبئة الشعبية بشأن مكافحة التطرف إذا كانت حكومة المملكة المتحدة بالفعل تتخذ موقفًا متشددًا من الإسلام الراديكالي؟ الإجابة أن خطاب الحكومة بشأن محاربة الإسلام السياسي مجرد مظهر خارجي، أما وراء الستار فتتفق النخب الحاكمة سرًا مع العدو الإسلامي. إحدى الروايات التي تصف كيف يحدث هذا، وهي الأقرب إلى اتحاد الدفاع الإنجليزي، هي نظرية مؤامرة الهيمنة العربية على أوروبا التي يعرضها بات يؤور في كتاب يورابيا: **المحور العربي الأوروبي**. ويدعي فيه أن الحوار العربي الأوروبي - وهو برنامج أطلقته المؤسسة السياسية للاتحاد الأوروبي، بعد أزمة النفط في 1973 لإنشاء علاقات أوثق بالدول العربية - لم يكن سوى مؤامرة سرية قام بها السياسيون والمسئولون الأوروبيون لتسهيل الهجرة الإسلامية، وإخضاع أوروبا وتحويل القارة الأوروبية إلى مستعمرة عربية هي «يورابيا» [أوروبا العربية]. وكمثل نظرية المؤامرة اليهودية أي «البروتوكولات» لا يقدم أي دليل عليها. مع ذلك، فمن خلال كتابات محافظين من التيار الرئيس مثل أوريانا فالاسي ونيال فيرجسون وميلاني فيليبس، صار مصطلح «يورابيا» مرتبطًا بصورة أوروبا جبانة وضعيفة أمام الترهيب الإسلامي، إذ تسمح أن يستعمرها الحضور الإسلامي المتزايد.[29] وبالإضافة إلى استغلال نظرية مؤامرة «يورابيا»، فقد استعار اتحاد الدفاع الإنجليزي بشكل مكثف من نظريات مؤامرة الشريعة التي نشرتها شبكات معاداة الإسلام في الولايات المتحدة.

نظرية مؤامرة الشريعة

ليس في أمريكا نظير لاتحاد الدفاع الإنجليزي. فبدلاً من إنشاء حركة تظهر في الشوارع، يعمل اليمين المتطرف الأمريكي المعادي للإسلام من خلال شبكات من المدونين والخبراء والناشطين ورجال الدعاية الذين يشكلون الرأي العام من خلال وسائل الإعلام. فهم يعتمدون على دعم مالي ضخم ودعاية من مختلف أركان الحركة المحافظة. من نشطاء «حزب حفل الشاي» حتى الصهاينة المتطرفين – ومن عدد من منافذ إعلامية وسياسيين من التيار الرئيس المستعدين لتوصيل رسالتهم. الشيء الأهم، كما هو الأهم مع اتحاد الدفاع الإنجليزي في بريطانيا، أن رسالتهم تتردد وتجد صدىً لأنها تتفق مع عناصر رئيسة في الخطاب الرسمي للحرب على الإرهاب. ورغم أن الإحساس بأثرها كان على أشده بعد انتخاب الرئيس أوباما، فقد بدأت حملة اليمين المتطرف في السنوات الأولى للحرب على الإرهاب بالهجوم على معسكر الناشطين المؤيدين للقضية الفلسطينية.[30] في 2002، مع تنامي التأييد لحقوق الفلسطينيين، لا سيما بين الطلبة، بدأ نشطاء المحافظين الجدد مثل دانيال بايبس وديفيد هوروويتز شن حملات تستهدف نزع مصداقية الأكاديميين المؤيدين لفلسطين. أنشأ بايبس «رقابة جامعية» أعدت ملفات عن أساتذة الجامعات الذين يؤيدون الحقوق الفلسطينية، وشجع الطلاب على الإبلاغ عن الملاحظات أو السلوكيات التي تعد ناقدة لإسرائيل. تم ملاحقة الأساتذة المستهدفين برسائل إلكترونية عدائية تصل إلى تهديدات بالقتل. استخدم لوبي إسرائيلي آخر وهو «اتحاد مكافحة التشهير» تكتيكًا مشابهًا، فوزع في الثمانينيات كتيبًا يحوي «معلومات أساسية عن خلفيات المتعاطفين مع العرب الناشطين في الجامعات» على مؤيديها من الطلاب.[31] في 2003، بدأ ديفيد هوروتيز قاعدة بيانات (DiscoverTheNetwork.org) المقصود بها تحديد الجماعات اليسارية والأفراد المتهمين بتمكين الإسلامية وهدم القيم الأمريكية. نظم هوروويتز "أسبوع الوعي بالفاشية الإسلامية" في 2007، في محاولة أخرى لتفعيل الأجندة نفسها في الجامعات. سجلت الشبكة الجديدة

للإسـلاموفوبيا اليميني المتطرف أول نجاحاتها في العام نفسه بالهجوم على أكاديمية خليـل جبران الدولية، وهي مدرسـة ابتدائية عربية إنجليزيـة علمانية كان من المزمع افتتاحها في بروكلين، نيويورك. فبدون دليل، اتهم مديرتها ديبي المنتصر بأنها جهادية. تدخل العمدة مايكل بلومبيرج وهدد بغلق المدرسة ودفعها للاستقالة.

بحلـول عام 2008، ائتلفت مجموعة من الناشـطين المعادين للإسـلام يدعمهم تمويل جيد. وكانت مدونة باميلا غيلر "أطلس شراغز" (التي تتخذ اسم رواية أيان راند) قد بدأت بالظهور مع حملة أكاديمية خليل جبران الدولية. وقد عملت بتعاون وثيـق مع روبرت سـبنسر الذي يدير موقعه على الشـبكة العنكبوتيـة (Jihad Watch Web موقع مراقبة الجهاد) بوصفه فرعًا من مركز ديفيد هوروويتز للحرية. وقد اتخذ الزوجـان الثريـان المقيمان في لوس أنجلـوس أوبري وجويس تشرنيك مؤسسـتهما لتمويل روبرت سبنسر بحوالي مليون دولار بين 2004 و2009. (كما تبرعا بأموال ضخمة لجماعات اللوبي اليهودي في واشـنطن، مثل معهد واشـنطن لسياسة الشرق الأدنـى، وكانـت أوبـري تشرنيك من مجلس أمنائه). وفي 2007، تشـكلت شـبكة عمل من المواطنين المعادين للإسـلام بقيادة بريجيت غابرييل باسـم "تحرك من أجل أمريـكا"، وقد تمثلت بنية "اتحاد البنادق القومي" (ناشـينوال رايفل اسوسياشـن). وبحلـول 2009، صـار لهـا 573 فرعًـا و170 ألـف عضـو في العالم كلـه ومليون دولار ميزانية سـنوية. وطبقًا لتحقيق قام به "مركز التقدم الأمريكي"، تبرعت سبع مؤسسـات محافظة بأكثر من 40 مليون دولار لجماعات معادية للإسلام بين 2001 و2009.[32] وطبقًا لتقرير في 2013، قدمه مجلس العلاقات الأمريكية الإسـلامية، فهناك سـبع وثلاثون جماعة معادية للإسـلام مقرها الولايات المتحدة تقدر مواردها مجتمعة بين 2008 و2011 بـ 119 مليون دولار.[33]

تعمـل هذه الجماعـات والأفـراد معًا لترويج رسـالة واحدة مشـتركة هي نظرية مؤامرة الشريعة؛ لتؤدي الدور نفسه الذي كانت تلعبه نظريات المؤامرة اليهودية عند اليمـين المتطرف في أيديولوجيته التقليدية. يرى هـؤلاء المنظرون الجدد للمؤامرات

أن الإرهاب الإسلامي هو قمة جبل الجليد المخفي تحت الماء. فمع استعمال العنف تستخدم إستراتيجية الجهاد السري التي تستهدف التغلغل في المؤسسات القومية، وإرساء المطالب الإسلامية من خلال المنظومة القانونية، وعليه فإن المسلمين الذين يدعون إلى حقوقهم المدنية أو الذين يسعون إلى مناصب سياسية ليسوا إلا عملاء لتنفيذ خطة سرية لفرض حكومة شمولية على العالم. أما غير المسلمين الذين يقفون مع المسلمين ضد التمييز فهم "ذميون"، وهي صيغة القرن الحادي والعشرين لمصطلح الحرب الباردة "رفيق الطريق"، تشربوا موقف مواطنة الدرجة الثانية في ظل دولة فاشية إسلامية. والسماح بطعام حلال ومعاملات مالية موافقة للشريعة أو استراحات للصلاة في مكان العمل من مظاهر زحف الشريعة، وهي الخطوة الأولى نحو مجتمع يحكمه الإسلام. (دعت باميلا غيلر إلى مقاطعة حساء كامبل لأنه يُقدَّم منه أصنافٌ حلالٌ.) وبما أن عقيدة "التقية" يفترض أنها تجيز الكذب المنهجي على غير المسلمين للمساعدة في تحقيق حكم الشريعة، فإن المسلمين الذين يقولون إن الإسلام دين سلام وتسامح ليسوا محل ثقة. وكما أفرزت الفترة الأولى من الحرب الباردة وهم "الحُمر تحت الأسِرَّة" الذي يصور وجود شبكة واسعة العملاء الشيوعيين يعملون في الولايات المتحدة، فإن منظري المؤامرة الجدد يعدون كل مسجد أمريكي وأوروبي يستغل الحرية الدينية لنشر العصيان الإسلامي. هذه الخيالات كلها ترتكز على اعتقاد ثقافي بأن الإسلام ليس دينًا كالمسيحية واليهودية، بل أيديولوجية شمولية تهدف إلى الهيمنة السياسية على الغرب. أما الشريعة – التي يعدها أغلب المسلمين المتدينين قانونًا أخلاقيًا شخصيًا مفتوحًا على تأويلات كثيرة من قبل علماء الدين – فقد صورت بأن لها معنىً واحدًا فقط: مجموعة من القوانين القمعية تطبقها حكومة إسلامية تحل محل دستور الولايات المتحدة.

مع اختيار باراك أوباما مرشحًا رئاسيًا للحزب الديمقراطي في 2008، وجد الدعائيون الذين يريدون أن يقنعوا أمريكا بوجود مؤامرة إسلامية سرية للاستيلاء على الولايات المتحدة، بدعم من نخبة ليبرالية عالمية التوجه الثقافي (كوزموبوليتانية)،

وجدوا الصورة المثالية لحملتهم: أوباما كمسلم يخفي إسلامه. فإن الاعتراض على ترشح أوباما الرئاسي لأنه أمريكي إفريقي أمر عنصري واضح، لكن الاعتراض عليه لأنه يتآمر سرًا مع أعداء أمريكا - فهذه وطنية مسئولة - وكانت الإستراتيجية الأخيرة فعالة؛ لأن رسالتها العنصرية كانت مخفية بشكل جيد بحيث لا تعكس اتهامات عرقية مباشرة، لكنها قريبة بما يكفي لربطها بالخيال العنصري الأمريكي.

في أثناء السباق الرئاسي، تلقت منظمة اسمها «صندوق كلاريون» 17 مليون دولار من «دونرز كابيتال» [رأس مال المتبرعين]، وهي مؤسسة تمويلية محافظة قادرة على إخفاء جهات التبرع، لتوزيع 28 مليون نسخة من فيلم دعائي بعنوان "الهوس: حرب الإسلام المتطرف على الغرب" أكثرها في الولايات المحايدة.[34] أعاد الفيلم تقديم كل موضوعات نظرية مؤامرة الشريعة وظهر فيه أغلب النشطاء في شبكة الإسلاموفوبيا. فقد وصفت باميلا غيلر أوباما في موقعها مباشرة بأنه "المرشح الجهادي". أدى الخوف بأوباما من ربطه بالإسلام إلى أن يرد على هذه الدعاية بأنه لم يختلط قط بمسلمين أو يدافع عن حقوقهم. وفي إحدى الجولات في ديترويت، قام مساعدون بإزاحة بعض المحجبات من الجمع الذي كان وراء أوباما حتى لا يظهرن في صور المرشح الرئاسي.[35] وتم التنبيه على أمريكيين عرب ومسلمين معروفين مثل كيث إليسون وجيمس زغبي بالابتعاد، وكانوا قد تطوعوا للدعوة إلى انتخاب أوباما في ولايات رئيسة. واستقال أمريكي مسلم من الحملة الانتخابية بعد أن سأله أحد صحفيي وول ستريت جورنال عن خلفيته الدينية. كان ادعاء أن أوباما مسلم يعد "وصمة" في موقع الحملة على شبكة الإنترنت وليس مجرد تلفيق. لم يرد قط أوباما على اتهامه بأنه مسلم بأن المسلمين لهم حق الترشح للرئاسة مثل غيرهم.[36]

بعد الانتخابات صارت دعاية اليمين المتطرف أكثر وقاحة. كتبت باميلا غيلر بعد ستة أشهر من ولايته الأولى أن الرئيس أوباما:

يستخدم كل سلطات الحكومة لفرض الشريعة. [فهو يمثل] أول رئاسة مسلمة، بعد ثماني سنوات فقط من 11/ 9 ... كل ما فعله هذا الرئيس حتى الآن يساعد على إخضاع أمريكا للإسلام.

وقالت إن حكومة الولايات المتحدة يتحكم فيها المسلمون المتطرفون سرًا:

اخترق العدو كل وزارة، كل قسم في الحكومة الفيدرالية وإدارة أوباما، بما فيها البيت الأبيض. أما وزارة الخارجية فيديرها بالأساس المؤمنون بالتفوق الإسلامي.
(37)

ابتدع روبرت سبنسر نظرية عبقرية لتبرير رفض أوباما تعريف نفسه بأنه مسيحي:

كان باراك أوباما مسلمًا وهو طفل. لم يشرح قط متى ترك الإسلام أو هل تركه فعلاً. يقدم نفسه بوصفه مسيحيًا الآن، لكن من المهم أن نذكر أن المسلم يمكن أن يعرف نفسه بأنه مسيحي؛ لأن يسوع المسيح نبي مسلم حسب القرآن ... ولهذا فليس مستبعدًا أن يكون أي فرد مسلمًا، أو أوباما نفسه، ويقدم نفسه كمسيحي، دون أن يعني بذلك أنه يتبع التراث المسيحي الكلاسيكي ... لكن المؤكد أن سياساته العامة وسلوكه تتسق مع كونه مسلمًا مؤمنًا ملتزمًا.(38)

ولأول مرة، بدأت نظرية مؤامرة الشريعة ترتبط بخيوط مهمة في رأي التيار الرئيس. وفي أغسطس 2010، كان ربع الأمريكيين يعتقدون أن أوباما مسلم، حسب استقصاء مجلة تايم. عندما زار الرئيس الهند في نوفمبر 2010، تم إلغاء زيارة له كانت مقررة للمعبد الذهبي السيخي في أمريستار؛ لأنه سيضطر إلى ارتداء غطاء رأس يجعله "يبدو في الصور كالمسلمين". ويقال إن مساعدي أوباما اقترحوا قبعة

لعبة البيسبول معدلة، على أمل الوفاء بشرط زيارة معابد السيخ فيضعها على رأسه ويحفظ مظهره الأمريكي. لكن المعبد الذهبي لم يسمح بقبعة بيسبول بدلاً من غطاء الرأس.[39] وفي 2011، كشف استقصاء لمعهد البحوث الدينية العام أن 38 ٪ فقط من الأمريكيين يعدون أوباما مسيحيًا حقيقيًا و18 ٪ يعتقدون أنه مسلم، وقال الباقون إنهم لا يعرفون.[40]

في الوقت نفسه بدأت نظرية مؤامرة الشريعة تجد آذانًا مصغية في الحكومة ودوائر الأمن القومي. فقد دعا روبرت سبنسر إلى تعريف الجيش الأمريكي وإف. بي. آي. وغيره من الهيئات الاستخبارية بالجهاد والإسلام.[41] وبدأ مروج آخر لنظرية مؤامرة الشريعة، وهو فرانك غافني، رئيس مركز سياسة الأمن (CSP) في كسب مصداقية لدى عناصر في مؤسسة الأمن القومي. وفي يناير 2011، حضر مسئولون استخباراتيون كبار إصدار مطبوعة "لمركز سياسة الأمن" بعنوان "الشريعة: الخطر الذي يتهدد أمريكا" اتبع التقرير نموذج تقرير "الفريق ب" المحافظ الجديد الشهير لعام 1976، الذي يعزى إليه التمهيد لنبذ ريغان سياسة المهادنة في الحرب الباردة، وتحول الولايات المتحدة إلى موقف معاد للشيوعية أكثر عدوانية. كان كُتَّاب مركز سياسة الأمن يرجون تحقيق تحول كبير في حرب أمريكا الداخلية على الإرهاب يماثل أثر ذلك التقرير، فرددوا في سعيهم إلى ذلك كل الموضوعات التقليدية عن مؤامرة الشريعة. طرح التقرير الرأي الثقافي بأن العنف الجهادي "متجذر في نصوص الإسلام وتعاليمه والتأويلات التي تتكون منها الشريعة". يتجاوز التقرير الإرهاب إلى ادعاء أن الإسلاميين ضالعون في "تكتيكات جهادية سرية [بغرض] فرض نظام شمولي [من خلال] انقلاب ثقافي متعدد الطبقات، وتجنيد قيادات كبرى والتأثير على العمليات والدعاية." واعتبر كثيرٌ من أكبر المنظمات الإسلامية في أمريكا أن "جماعات تمثل جبهة للإخوان المسلمين" نجحوا "في الدفع بالشريعة إلى قلب أمريكا."[42] "ظلت قوى الشريعة في حرب مع غير المسلمين لمدة 1400 سنة ومع الولايات المتحدة الأمريكية لمدة 200 سنة". وكان يراد لأوروبا أن تكون

"قارة إسلامية بنهاية هذا القرن، أو قبلها." أما الصوابية السياسية بين الأكاديميين والقادة السياسيين والعسكريين فتؤدي إلى خلق توجه "ذمي" في مواجهة هذا الخطر، وتعوق إدراك الطبيعة الأيديولوجية للعدو.[43] وبذلك تواجه أمريكا خطرًا مزدوجًا؛ لأن الحكومة في الستينيات فقدت سلطاتها القانونية التي كان ينبغي أن تكون قيد العمل لهزيمة الشيوعية. لكن حتى تلك السلطات لم تكن "تكفي لحمايتنا من أيديولوجية شمولية ترتدي ثوبًا دينيًا". وردًا على هذا يلزم للحكومة أن تفرض حظرًا على "كل من يعتنق الشريعة أو يؤيدها من شغل مناصب في الحكومات المحلية أو الاتحادية أو حكومة الولاية أو القوات المسلحة"، ومحاكمة أئمة المساجد الذين "يدعون إلى الشريعة في أمريكا" بتهمة الدعوة إلى العصيان.[44] ولأن اعتناق الشريعة، ليس في صورتها الكاريكاتورية، بل بوصفها قانونًا أخلاقيًا، في جوهر إيمان المسلمين الملتزمين، فإن تطبيق هذه التوصيات عمليًا، يجعل اعتناق الإسلام جريمة.

في فترة لاحقة من العام نفسه، أصدرت منظمة "مواطنين من أجل الأمن القومي" (CNS) تقريرًا مشابهًا بعنوان "حركة الجهاد الناشئة داخل الوطن في الولايات المتحدة الأمريكية": خطة الإخوان المسلمين المتعمدة والمعدة سلفًا تصل الآن إلى مرحلة النضج". استضاف عضو الكونغرس آلن وست، وهو محارب قديم في العراق حوكم وأعفي من منصبه كقائد لوحدة مدفعية بعد أن قام بضرب وقتل سجين عراقي في 2003، لقاء في كابيتول هيل للترويج للتقرير.[45] قدم العرض سلسلة من الرسوم البيانية تفصّل الصلات بين القاعدة وحزب الله ومسلمي التيار الرئيس في أمريكا في محاولة لتصوير مؤامرة عملاقة لتدمير الولايات المتحدة من خلال الجهاد السري. لكن لحسن الحظ ولبقاء العالم الحر، فإن منظمة "مواطنون من أجل الأمن القومي" حصلت على أسماء ستة آلاف عضو نشط في الإخوان المسلمين في الولايات المتحدة يعملون في هذه المؤامرة. كانت المجموعة قد أعلنت سابقًا

أنها ستكشف الأسماء للناس في لقاء عام، لكنهم في ذلك اليوم سيكتفون باختيار "الأطراف المسئولة فقط."

كان ألين وست قد ردد اعتقاده بنظرية مؤامرة الشريعة. فقد قال في أحد لقاءات الحملة في 2010:

> لدينا بالفعل طابور خامس يخترق بالفعل كلياتنا وجامعاتنا ومدارسنا وحياتنا الدينية والثقافية والمالية وأنظمتنا السياسية في هذه البلاد. وهذا العدو يمثل شيئًا يسمى الإسلام. والإسلام ليس دينًا بل أيديولوجية ثيوقراطية شمولية.[46]

وفي مرة تالية ادعى "وجود اختراق من الشريعة الإسلامية لكل أنظمتنا العاملة في بلادنا، وكذلك للحضارة الغربية برمتها."[47] أدلى بيتر كنغ، رئيس "لجنة الأمن الوطني بالكونغرس"، بدلوه في مسألة مؤامرة الشريعة في مرحلة الإعداد لجلسات استماعه بشأن تحول المسلمين الأمريكيين إلى التطرف. فقد ادعى كنغ في برنامج "لورا انجراهام شو" بأن "80 ٪ من المساجد في هذه الدولة يتحكم بها أئمة متطرفون." كان المصدر الوحيد لهذه الإحصائية جملة قالها أحد الشيوخ المسلمين في كاليفورنيا في 1999 دون أي سند. وقد أقر ذلك الشيخ بعدها أن تعريفه للمسجد المتطرف هو أنه "يركز على الصراع الفلسطيني."[48]

منذ 2010، عندما وافق ناخبو أوكلاهوما على تقديم تعديل دستوري يحظر على القضاة الأخذ بقوانين أجنبية (المقصود الشريعة) في قراراتهم، فقد اقترح ما يزيد عن عشرين ولاية تشريعًا مماثلًا أو أصدرته، بافتراض وجود خطة سرية لفرض الشريعة الإسلامية على الولايات المتحدة. وقد صيغت أغلب هذه التشريعات طبقًا لنموذج وضعه المحامي ديفيد يروشاليمي المقيم في نيويورك، وقد قابلناه في الفصل الثاني. أسقط قضاة المحكمة الفيدرالية مشروع القانون إذ قالوا إن الداعين له عجزوا عن تقديم أمثلة فعلية لمشكلة سببها الشريعة يلزم معالجتها، ومن يدعون

أن الشريعة الإسلامية تخترق المحاكم في جميع أنحاء الولايات المتحدة لم يجدوا سوى حالة واحدة: هي قضية في نيوجيرسي عام 2009، حيث رفض قاض أن يمنح امرأة حكمًا بعدم الاقتراب ضد زوجها المتهم بتكرار ضربها ومهاجمتها بغرض جنسي. وكان سند الحكم انتفاء القصد الجنائي؛ لأن المدعى عليه المسلم يعتقد بصدق أن دينه يمنحه حق المعاشرة الجنسية لزوجته عند الطلب (وينكر هذا مسلمون كثر). كان الحكم واضح العوار حسب قانون الولاية، لعدم جواز الدفع "الثقافي" لمخالفة قانونية. وألغت محكمة نيوجيرسي الحكم.[49] لكن هذا الحكم الأوحد صار أساسًا لهوس الظن بأن الشريعة الإسلامية تكتسح النظام القضائي الأمريكي مدفوعة بمؤامرة خفية يحيكها الإسلاميون. أظهر استقصاء أجري في 2011 أن 30 ٪ من الأمريكيين يعتقدون أن المسلمين في الولايات المتحدة يسعون إلى استبدال الشريعة الإسلامية بالدستور. وتتضاعفت النسبة لدى من يعدون "فوكس نيوز" مصدر أخبار موثوقًا.[50]

ومع الانتخابات التمهيدية للجمهوريين، أعد المرشحون أنفسهم لاستغلال تيارات هوس الخوف من الشريعة الإسلامية التي تعم القاعدة الانتخابية. وكان نيوت جنغريتش في صدارة السباق. فقد قال في خطاب سابق أمام "معهد المشروع الأمريكي" في يوليو 2010 إن الشريعة "خطر مميت يتهدد استمرار الحرية في الولايات المتحدة والعالم كما نعرفه."[51] حاول مرشحون جمهوريون آخرون اللحاق به عن طريق تأييد فكرة نظرية المؤامرة على نحو أشد منه. فقد أدان هيرمان كاين ما سماه "السعي التدريجي لإدخال الشريعة الإسلامية والدين الإسلامي بنعومة في حكومتنا"، وقال إنه سيقترح اختبار ولاء خاص بالمسلمين الذين يريدون أن يعملوا في إدارته، وزعم أن غالبية المسلمين الأمريكيين لهم آراء متطرفة.[52] أعلنت ميشيل باكمان أن الشريعة "يجب أن تقاوم في الولايات المتحدة كلها" وطالبت مسئولي الأمن القومي بأن يحققوا في اختراق الإخوان المسلمين لأعلى مستويات الحكومة الفيدرالية.[53] وفي خطاب ماكارثي إلى المفتش العام لوزارة الخارجية، اتُّهِمت هُوما

محمـود عابدين، وهي واحدة من كبار مسـاعدي وزيـرة الخارجية هيلاري كلينتون بأنهـا "عميلـة سرية" للإخوان المسـلمين. ولم يكن لديها من دليـل إلا أن أفرادًا من عائلة عابدين لهم "صلة" بالإخوان المسـلمين.[54] المفارقة أن بعض الشخصيات في اليمين المسيحي الذي يؤمن بوجوب أن تكون النصوص الدينية الأساس الذي يقوم عليه القانون أقرب إلى أيديولوجية الإخوان المسلمين من ليبراليين مثل عابدين.

يؤدي هذا كله إلى ما يمكن أن نسـميه، مع السـيناتور جوزيف مكارثي "مؤامرة عـلى نطاق واسـع بدرجة يتضـاءل معها أي مسـعىً آخر في تاريخ الإنسـان." ومن زاوية ما، يعد هذا عودة إلى ما شخصه ريتشارد هوفستادر في 1963 وسماه "أسلوب البارانويـا" (الأسـلوب العُصابي) في السياسـة الأمريكية، مع إضافـة متلقين مثلهم بـين اليمـين المتطرف الأوروبي.[55] إن المفهوم التآمري للقـوة المرتبط بأوائل الحرب البـاردة أو نظريـات المؤامـرة لدى أعداء السـامية التـي كان لها تأثير كبـير في القرن العشرين، تصور أعداءها على نحو هائل من القوة والقدرة على توجيه مسـار تاريخ العـالم مـن خلال التحكم الخفي في الإعلام والاقتصاد أو من خلال تقنيات غسـيل المخ. فأعداء السـامية يرون اليهود طبقة دونية منعزلة تهدد نقاء الجسـد الاجتماعي، وفي الوقت نفسـه طبقة سرية فوق المجتمع قادرة على التحكم بمجريات الأحداث لتحافظ على نفوذها. كل أشـكال العنصريـة لديها ازدواجية. فمثلاً، يعد المهاجرون المصنفـون عنصريًا كسـالى وسـارقي وظائفنـا في آن واحـد، يرفضـون الاندماج في مجتمعنا ويتسـللون إليه في الوقت نفسـه. لكن معاداة السـامية تنفـرد تاريخيًا بجعل اليهود في مكانة القوة العالمية العظمى، وفي الوقت نفسـه جعلهم جنسًـا دون البشر. ولأول مرة بدأ اليمين المتطرف ينظر إلى المسـلمين بالطريقة نفسها، فأصحاب نظرية المؤامرة ينسـبون إلى الإسلام قوى سحرية يتحكمون بها سرًا في الحكومات الغربية، وفي الوقت نفسـه يـرون فيه أيديولوجيـة متخلفة من القرن السـابع، أتباعه يمثلون طبقـة دنيا خطـيرة. المنطق السـياسي وراء نظرية مؤامرة الشريعـة واضح: مؤيدوها يرجـون الضغـط عـلى الليبراليـين الأمريكيـين لسـحب أي تأييـد للحقـوق المدنية

للمسـلمين الأمريكيين، على أسـاس أن الإسـلام ليس دينًا بل أيديولوجية سياسية شـمولية، ومـن ثم لا يحق لـه الحماية تحت مظلـة التعديل الدسـتوري الأول. يتحد في هـذه الحملة جماعات اليمين المسـيحي مثل "اتحاد العائلـة الأمريكية" والصهاينة اليمينيون، والمؤسسات المحافظة وعناصر من جهاز الأمن القومي.

كان لزيـادة تأثير إسـلاموفوبيا اليمين المتطـرف في نهاية العقـد الأول من القرن الحادي والعشرين مسـاهمة كبيرة في خلق جو سـياسي يسـمح بتصاعد العنف ضد المسـلمين في الولايـات المتحـدة. لم يكـن عنف الإسـلاموفوبيا رد فعـل تلقائيًا على الهجمات الإرهابية، بل ظهر بعد تسـع سـنين من 11/ 9، فإن إطلاق النار في فورت هـود نهاية 2009، ومحاولة الهجوم بسـيارة مفخخة على ميدان "تايمز سـكوير" في مايـو مـن العام التـالي أعطى المعادين للإسـلام سـندًا للتحرك، فالهجمات نفسـها لم تكـن لتولد هذا المناخ الذي يتفاقم سـوءًا مـن وقتها. فقد ظلت الحكومة لسـنوات تقول للأمريكيين توقعوا المزيد من الإرهاب، بل توحي لهم بأن الهجمات ربما تشمل أسـلحة دمار شـامل، وعندما وقعت أحداث فعلية، كانت أقل إزعاجًا مما جرت به التوقعات.

لكـن حمـلات معاداة الإسـلام أحدثت ما أحدثتـه من تأثير؛ لأن رسـالتها تردد روايـات أصحـاب المذهـب الإصلاحـي والمذهـب الثقافي، وهـي روايـات تتميز بخطـاب الـوكالات الحكومية في الولايـات المتحدة. فالقول بوجـود صراع داخلي داخل المجتمعات الإسلامية، وصراع بين قيمنا والتطرف الإسلامي، وأن الحروب التـي تخوضها الولايـات المتحـدة رد فعل ضروري عـلى الأيديولوجية الإسـلامية النازعـة إلى العنف، وأن القيادة السياسـية للأمريكيين المسـلمين لابـد أن يتعرضوا لضغـوط ليظهـروا ولاءهم للقيم الأمريكية – كل هـذا لا يقتصر على الهامش الذي يحتلـه اليمين المتطـرف، بل إنه تحليل رسـمي يدعمه ليبراليـون في إدارة أوباما بقدر مـا يدعمـه المحافظون. في الداخل ينـزع الليبراليون إلى الحفاظ عـلى خطاب الدفاع عـن حقوق التعديـل الأول، واتباع سياسـة ثقافية لاسـتيعاب الإسـلام المعتدل في

التيـار الأمريكـي الرئيـس. وتبذل وزارة العـدل في إدارة أوباما مسـاعي محدودة في إدانـة جرائـم الكراهيـة والدفـاع عن حقوق المسـلمين في بنـاء المسـاجد، لكن هذه المسـاعي يقوضها أنسـاق أعمق من الفكر الرسـمي المتعلق بالتطرف. فإن مسـئولي مكافحـة الإرهـاب في الحكومـة يعتقـدون بوجـود خطـر أيديولوجـي داخـلي من التطرف الإسـلامي، من الخطورة بحيث يبرر عمليات قتل دون محاكمة للمواطنين الأمريكيـين الذين يدعون إلى أيديولوجيات متطرفة. يفسر هـذا الخطر إدارة أوباما عادة في سـياق رواية إصلاحية تميز بين مسـلمين صالحين ومسـلمين أشرار - يتميز الأولون باعتناقهم القيم الأمريكية والآخرون بدعمهم لأيديولوجية متطرفة تسبب الإرهاب. لكن هذا الموقف مازال يبقي على افتراض فاسـد بوجود مشكلة إسلامية وسياسـات هويـة عنيفة أو حرب بين الغرب والإسـلام المتطـرف. فلا عجب إذن، من أن تأتي نتيجة اسـتقصاء للناخبين المحتملين في مايو 2012، أن 63 ٪ يعتقدون بوجـود صراع في العـالم اليوم بـين الحضارة الغربيـة والدول الإسـلامية.[56] ظلت الافتراضات الأساسية للحرب على الإرهاب على حالها في سنوات حكم أوباما.

الإرهاب فـي أوسلو

في يوليو 2011، مع انتشـار أخبار وقوع هجوم إرهابي كبير في النرويج، طبعت وول سـتريت جورنال قبل كشف هوية الجاني. وبافتراض أن الجاني لا يمكن إلا أن يكون مسـلمًا، زعمت افتتاحية الصحيفة أن النرويج اسـتُهدِفت لأنها "دولة ليبرالية تضمـن حرية التعبير والاعتقاد والمسـاواة بين الجنسـين والديمقراطيـة النيابية وكل شـكل من الحريـات يميز الغـرب."[57] إن عشر سـنين تقريبًا من فكـر الحرب على الإرهاب زرعت في العقول ردود أفعال منعكسة أدت بكاتب الافتتاحية إلى الوثوق بأن دافع المعتدي معروف مسـبقًا. وكما اتضح، فإن السـيارة المفخخة في أوسلو التي تبعها إطلاق نار كثيف على جزيرة يوتيا (Utøya) قتل جراءه سبعة وسبعون شخصًا - في أسوأ هجوم إرهابي في أوروبا منذ تفجيرات مدريد عام 2004 - نفذ باسم

"مكافحة الجهاد" وليس باسم أيديولوجية جهادية. كان أندرس بهرينغ بريفيك، صاحب بيان من 1500 صفحة بعنوان 2083 - إعلان الاستقلال الأوروبي الذي صدر على شبكة الإنترنت في يوم الهجمات، يعتقد أن النخب الأوروبية تتواطأ مع التعددية الثقافية، وتمكن لحدوث "استعمار إسلامي لأوروبا"، وكان يعتقد كاتب افتتاحية وول ستريت جورنال أن قيم النرويج تواجه خطر الإسلام المتطرف.[58]

كتب بريفيك بيانه بالإنجليزية حتى يجذب القراء البريطانيين والأمريكيين. يتكون الجزء الأكبر من الوثيقة من نصائح موجهة إلى زملائه من إرهابيي اليمين المتطرف عن الأسلحة وصنع القنابل ودروع الحماية الشخصية والتدريب البدني وطقوس للحفاظ على الالتزام الأيديولوجي، وما يستمع إليه من موسيقى، والتسويق السياسي، وإمكانية استخدام أسلحة كيماوية وبيولوجية ونووية. وهو يدعي أنه عضو في جماعة سرية من الصليبيين الجدد أسسها في لندن عام 2002 مندوبون عن ثماني دول أوروبية "بغرض خدمة مصالح شعوب أوروبا الحرة الأصلية، وقتال الجهاد الأوروبي الدائر." أحد أقسام "2083" يصف الدرجات والهيكل التنظيمي وطقوس الانضمام والملابس الموحدة والجوائز والميداليات التي يستخدمها جماعة فرسان المعبد السرية هذه. ويبدو أن هذه الأجزاء وحدها من البيان - وقسم يجري فيه مقابلة شخصية مع نفسه حيث يتحدث بنرجسية عما يفضله من موسيقى وملابس ومشروبات - هي الأصيلة في كل ما يحويه. أما أغلب الوثيقة فمجرد تجميع لنصوص منقولة من مواقع الإنترنت المفضلة لدى بريفيك. الفصول الافتتاحية، وتمثل بابًا طويلاً عن "الماركسية الثقافية" واللياقة السياسية، كلها مسروقة من كتاب اللياقة السياسية: تاريخ موجز لأيديولوجية، وهو كتاب نشرته على الإنترنت عام 2004 مؤسسة "فري كونغرس فاونديشن"، وهي جماعة ضغط أسسها بول وايرتش، وهو من أكثر نشطاء اليمين المسيحي الأمريكي تأثيرًا، وهو مهندس دخول الحركة الإنجيلية إلى السياسة الأمريكية في الثمانينيات. وفي هذا الباب، استخدم بريفيك الإشارات إلى "أوروبا الغربية" بدل الإشارات إلى

"أمريكا". أما الكتاب الذين يتصدرون من يستشهد بهم بريفيك فهم روبرت سبنسر، وبايت يور، و"فيوردمان"، وهو نرويجي يكتب لموقعي الإنترنت الأمريكيين "Gates of Vienna" (بوابات فيينا) وJihad Watch و(مراقب الجهاد).

مقولة البيان الرئيسة أن أوروبا استولى عليها نخبة مناصرة للتعددية الثقافية تفرض أيديولوجيتها، وهي الماركسية الثقافية حتى تهدم الثقافة الأوروبية الأصيلة. يؤيد بريفيك فكرة "يورابيا"، ويرى أن التعددية الثقافية تسهل "الاستعمار الإسلامي لأوروبا [من خلال] الحرب الديموغرافية" والوقت يمر سريعًا: "وليس أمامنا سوى عقود قليلة نعد فيها مستوى كافيًا من المقاومة قبل أن يهيمن المسلمون تمامًا ديموغرافيًا على مدننا الكبرى". فمن خلال سيطرتها على وسائل الإعلام والجامعات والأحزاب السياسية الكبرى، فإن نخبة التعددية الثقافية منعت إمكانية المعارضة الديمقراطية، كما يدعي بريفيك. وبينما لا يتبع أفراد المسلمين مبادئ الإسلام كأفراد، فإن الإسلام "أيديولوجية سياسية تعيش في حالة حرب أساسية دائمة مع الحضارات غير الإسلامية والثقافات والأفراد"، مما يعني أنه كلما زاد عدد المسلمين في أوروبا، زاد احتمال ظهور ما به من عنف أصيل. فإن لم يُعكس اتجاه هذه الحركة، كما يتنبأ، فستقوم حرب أهلية أوروبية بين القوميين والمسلمين المتحالفين مع أنصار التعددية الثقافية. وأخيرًا، يبرر بريفيك عنفه بالدعوة إلى "حرب إجهاضية استباقية، تنشب لوقف الغزو/ الاستعمار الإسلامي أو هزيمته أو إضعافه، ولكسب ميزة إستراتيجية في حرب محتومة قبل أن يتجسد هذا الخطر."

البنية الشكلية بطرح البيان تتماثل مع العقيدة النازية الجديدة عن حرب الأجناس، التي ينبغي على البيض فيها ألا يتوانوا في الوقوف في وجه الحكومات التي حاولت تخفيف نقائها العرقي. والإستراتيجية المعتادة للنازية الجديدة هي العمل النشط للدفع نحو قيام هذه الحرب عن طريق شن هجمات على الأقليات – لاستثارة رد فعل عنيف يوقظ الأكثريات البيضاء ليدركوا حتمية الصراع العرقي،

فيرسلون آلاف المجندين إلى صفوف الحركة القومية. كان ذلك ما يرجوه ديفيد كوبلاند، عندما قام في 1999 بزرع قنابل مسامير في أحياء السود والآسيويين في لندن، وفي مشرب للمثليين الجنسيين، قتلت ثلاثة وجرحت أكثر من مائة شخص. يوجد عناصر من إستراتيجية الاستفزاز هذه في بيان بريفيك. فهو يدعو إلى شن هجمات على المناسبات الإسلامية لاستثارة "أعمال شغب عنيفة وغيرها من أشكال الأنشطة الجهادية"، وهو يرجو بها أن "تحول المزيد من الأوروبيين إلى التعصب" وتتضاعف الحركة، حتى "يعرف المزيد من الأوروبيين "الوجه الحقيقي للإسلام" والتعددية الثقافية". لكنه يختار نخبة التعددية الثقافية أهدافًا أولى للعنف، على أمل أن الإرهاب سوف "يخترق نظام الرقابة الصارم" فيدمر أيديولوجية التعددية الثقافية. وحتى يوقظ الجماهير، فإن النهج العقلاني الوحيد هو ضمان انفجار المنظومة الحالية. ومن هنا جاء القتل الجماعي في يوتويا (Utøya) للجيل التالي من قادة حزب العمال.

تشبه رواية بريفيك من الناحية الشكلية حرب الأجناس في النازية الجديدة، لكنه يضع إطارًا جديدًا لهذه العقيدة بأن يضع الثقافة محل العرق، المسلمين محل السود، أنصار التعددية الثقافية محل اليهود. فهو يرفض صراحة مفهوم حرب الأجناس، ويستبدل به الدعوة إلى حرب ثقافية سيجد فيها "كل واحد فرصه كاملة لإظهار ولائه لقضيتنا، بمن فيهم اليهود الأوروبيون القوميون، والمسيحيون غير الأوروبيين، أو الآسيويون الهندوس أو البوذيون." وكما يفعل اتحاد الدفاع الإنجليزي، فإنه يستخدم إطارًا ثقافيًا لإنشاء تحالفات جديدة. لكنه يتكلم كذلك عن "معارضة اختلاط الأجناس"، ويريد أن يمنع "انقراض الفئات الجينية الشمالية"، ويقول عن اليهود:

> وعليه، هل اليهود الحاليون في أوروبا والولايات المتحدة عديمو الولاء؟ اليهود المؤمنون بالتعددية الثقافية (هادمو الأمم) كذلك [عديمو الولاء]، أما اليهود

المحافظون فليسوا كذلك. إن 75 ٪ تقريبًا من اليهود الأوروبيين/ الأمريكيين يؤيدون التعددية الثقافية، بينما حوالي 50 ٪ من يهود إسرائيل يفعلون الشيء نفسه. ويبين هذا بجلاء ضرورة أن نضم اليهود الموالين الباقين مثل الإخوة ... لا يوجد مشكلة يهودية في أوروبا الغربية (باستثناء المملكة المتحدة وفرنسا)، فليس لدينا في أوروبا الغربية سوى مليون يهودي، يعيش 800 ألف منهم في فرنسا والمملكة المتحدة. أما الولايات المتحدة، التي بها أكثر من ستة ملايين يهودي (ستة أضعاف ما في أوروبا) فلديها بالفعل مشكلة يهودية كبيرة.

يصور بريفيك اليهود بأنهم حلفاء محتملون (إذا انضموا إلى الحرب ضد الإسلام)، واعتبارهم خطرًا ديموغرافيًا (إذا زاد عددهم). وهو بذلك معاد للسامية ومؤيد للصهيونية في وقت واحد. الصور الناتجة أبعد ما تكون عن الاتساق إذ تم إدخال أفكار اليمين المتطرف القديمة على أفكار المذهب الثقافي الأحدث.

تأتي الأغلبية الساحقة من مصادر بريفيك من مواقع إنترنت شبكة الإسلاموفوبيا التابعة لليمين المتطرف في الولايات المتحدة. فهذه المواقع اعتادت على تصوير أوروبا وكأنها على حافة الانقراض الثقافي نتيجة للهجرة الإسلامية. وتمنح جملة كتبها فيوردمان على مدونته 2007، بريفيك عنوان بيانه ومقولته الأساسية:

نحن نتعرض لغزو أجنبي، وإن دعم غزو أجنبي ومهادنته بأي طريقة يعد خيانة عظمى. إذا كان لغير الأوربيين الحق في مقاومة الاستعمار، ويرغبون في تقرير المصير، فإن الأوروبيين أيضًا يملكون هذا الحق ونحن عازمون على ممارسته.[59]

وفي باب يتناول اتحاد الدفاع الإنجليزي، يمتدح بريفيك هذه المنظمة لكونها أول حركة اتحادية شبابية تتجاوز الكراهية العرقية القديمة، وسلطوية اليمين المتطرف. وهو يحث "المثقفين المحافظين" على ضمان استمرار "اتحاد الدفاع الإنجليزي" في

رفض العقائد الإجرامية العنصرية الشمولية. بل إنه يعتبرها "سذاجة خطيرة إذا ظنوا أن أهدافهم يمكن أن تتحقق عن طريق احتجاجات الشوارع."

بالتأكيد يشترك بيان بريفيك في كثير من سياسات المذهب الثقافي لدى اتحاد الدفاع الإنجليزي وشبكة الإسلاموفوبيا الأمريكية: منها النظرة إلى الإسلام بوصفه أيديولوجية سياسية متطرفة، والتأكيد على أن التعددية الثقافية تقوي حركة الأسلحة، ونظريات التآمر الخاصة بالتغلغل الإسلامي، ورفض أسلوب العنصرية القديم، وتأييد الصهيونية اليمينية. ويرى مدونون مثل باميلا غيلر وروبرت سبنسر أن إشاراته إلى كتاباتهم كانت مثبطة. مع ذلك ردت غيلر على مجزرة أوسلو بحماسها المعهود. فبعدها بأقل من أسبوعين كتبت:

> كان بريفيك يستهدف القادة المستقبليين للحزب المسئول عن إغراق النرويج بالمسلمين الذين يرفضون الاندماج، ويرتكبون أعمال عنف ضخمة ضد المواطنين النرويجيين الأصليين، بما فيها عمليات اغتصاب عنيفة تقوم بها عصابات ويفلتون بها، ويعيشون على الإعانات ... وكل هذا يحدث دون موافقة النرويجيين.

وأضافت أن معسكر شباب اليساريين على جزيرة يوتويا كان "مركزًا للتدريب على الدعوة لمعاداة السامية." لم تقل إن إعمال بريفيك مبررة، لكنها تضيف: لم يكن هناك "أيضًا أي تبرير لمعاداة النرويج للسامية أو شيطنة إسرائيل."[60]

ينبغي أن نحذر رسم خطوط مستقيمة تدل على علاقة سببية بين أيديولوجية اليمين المتطرف وأعمال عنف فردية – فإن هذه المزاعم لا تصح فيما يتعلق بإرهاب اليمين المتطرف، وكذلك بالنسبة إلى ما يسمى بالإرهاب الجهادي. مع ذلك من الممكن أن نحدد أنواع الظروف السياسية التي تزيد احتمال وقوع هجمات إرهابية مثل تلك التي ارتكبها بريفيك. العامل الرئيس هو عشر سنوات من خطاب الحرب

على الإرهاب الذي كرس سياسات الهوية العنيفة كأنها الأصل في فهمنا لمكاننا في العالم. كان الموضوع الرئيس في بيان بريفيك القول إن "اللياقة السياسية والتعددية الثقافية أضعفت الهوية القومية، وشجعت التطرف الإسلامي، وأوصلت الدول الأوروبية إلى نقطة الأزمة." وكما قال بريفيك بصدق في الأسبوع الأول لمحاكمته إن هذه الرؤية يعتنقها "أقوى ثلاثة سياسيين في أوروبا" نيكولا ساركوزي، وأنغيلا ميركل، وديفيد كاميرون.[61] الحقيقة المرة أن قسمًا محوريًا في رواية الإرهابي يشاركه فيه رؤساء الحكومات الغربية.

الفصل التاسع
لا تحلموا بعوالم أخرى

كلما قلت استجابة الفضاء السياسي الأصولي لمطالب المستبعدين منه، اقتربت تلك المطالب من اتخاذ صورة مَرَضية، فتدمر الساحة العامة التي كانت تسعى إلى أن يسمع فيها صوتها. بعض الإرهاب رد فعل لنوع من السياسات زاد فيه تحكم العنصر الإداري الأجوف.

- تيري إيغلتون الإرهاب المقدس

ظلت الثقافة الشعبية للتيار الرئيس في الفترة التي تلت 11/ 9 تابعة تبعية عمياء للروايات الرسمية للحرب على الإرهاب. أما على الأطراف - مثل ثقافة الهيب هوب المستقلة - فنجد انتقادًا شديدًا، إذ إن الإجماع الذي احتل المنطقة الثقافية المركزية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، إجماع ضيق ومحدود. لم تتح مساحات للاستجواب إلا في الأمور البراغماتية - منها هل التعذيب البدني والحرب وسائل ناجحة لمنع الإرهاب، أم ستتسبب في تفاقم المشكلة. أفلام مثل "عملية زيرو دارك ثيرتي" (2012) و"كومبليسيت" (المتواطئ) الذي أنتجته قناة "تشانيل فور" البريطانية (2013) تعد استخدام التعذيب موضوعًا مقبولًا للنقاش - في إشارة إلى أن حرب الإرهاب كسرت تمامًا الإجماع السابق على كون التعذيب أمرًا خاطئًا

على الإطلاق. وتتضح حدود الخطاب المقبول على نحو أكثر تأكيدًا عند النظر إلى ما يقدم بوصفه "ليبراليًا" في أشكال التصوير الثقافي الشعبي. فإذا كان "24" هو الدراما التليفزيونية الأساسية لمرحلة الحرب الأولى - بما فيها من سيناريوهات تجري على إيقاع دقات ساعة القنبلة الموقوتة، ومن ثم تمجد استخدام التعذيب، وتصوير القتل الجماعي للمواطنين الأمريكيين بأسلحة دمار شامل، مع الإصرار على تقديم أعداء إرهابيين من بُعدٍ واحدٍ - فإن مسلسل "هوملاند" (الوطن) يعد بديلًا ليبراليًا ويحتفى به بوصفه الأنسب لعهد أوباما وتركيزه على البنية النفسية لعملية التحول إلى التطرف. بل يقال إن هذا البرنامج - الذي يذاع على شبكة "شوتايم" في الولايات المتحدة وتشانل فور (القناة الرابعة) في المملكة المتحدة - هو البرنامج المفضل لدى الرئيس.

تقوم موضوعات حبكة مسلسل "الوطن" على فكرة تغلغل المتطرفين المسلمين في الإدارة الأمريكية (في إشارة تؤكد نظريات المؤامرة المعادية للإسلام)، والاشتباه في عوام المسلمين الأمريكيين، لا سيما من اعتنقوه حديثًا، والصراع النفسي المرير الذي تعانيه الشخصية الرئيسة وهي الشخص المحاصر بين أسرته الأمريكية الخالصة، والتلقين العقدي المتطرف الذي تعرض له نيك برودي جندي البحرية الأمريكي الأبيض الذي يقع أسيرًا في يد "القاعدة" في العراق (ستتحول إلى طالبان في أفغانستان، إذ يستعمل الاثنان بمعنى واحد)، ثم يحرر بعد ثماني سنوات ويعود إلى الولايات المتحدة كأحد أبطال الحرب. يحاول برودي أن يعيش حياة أسرية طبيعية، وهو يخفي تحوله إلى الإسلام. تأتي شخصية عميلة سي آي إيه كاري ماثيسون، ويقال إنها مأخوذة عن شخصية محللة حقيقية في سي آي إيه (استوحي منها الشخصية الرئيسة في زيرو دارك ثيرتي) فترتاب في أن برودي تحول إلى مناصرة جانب الإرهاب، فتبدأ في عملية مراقبة خادعة لتثبت نظريتها، حتى إنها تقيم علاقة جنسية مع هدف مراقبتها. تخلى برودي عن مهمته الانتحارية لقتل نائب الرئيس ولفيف من المسئولين الحكوميين في اللحظة الأخيرة بعد محادثة مع ابنته. ثم

يخطط للترشح للكونغرس والحصول على دور مهم في الإدارة حتى يهدم السياسة الخارجية الأمريكية. تدفع ماثيسون برودي إلى الاعتراف أثناء استجواب، ثم يوافق على أن يكون عميلًا مزدوجًا. في الوقت نفسه، يدخل أبو نذير، أحد قادة القاعدة وهو الذي جنده، في تحالف غريب مع حزب الله ليرد على ضربة إسرائيلية لإحدى المنشآت النووية الإيرانية بالهجوم على الولايات المتحدة. يتمكن نذير من دخول الولايات المتحدة، ومعه فرق كوماندوز كثيفة التسليح تدخل في مواجهات كثيفة قبل أن تخطف ماثيسون، ويجبر برودي على قتل نائب الرئيس. ينتهي الجزء الثاني من المسلسل بانفجار سيارة مفخخة في مقر سي آي إيه.

تتسم شخصية برودي بعمق وجداني أكثر من أي إرهابي آخر في التليفزيون الأمريكي. وهناك خط في الحبكة يحاول أن يقر بأن طريقة اتخاذ قرارات السياسة الخارجية في واشنطن ربما تحدث أثرًا عكسيًا. وتقدم عملية التحول الفكري لدى برودي بالتوازي مع حالة الغضب عنده من ضربة طائرة أمريكية بلا طيار لمدرسة أدت إلى مقتل عيسى، ابن نذير، الذي كان برودي يتولى رعايته. هذه الجوانب في المسلسل - التي تشير إلى أن الإرهاب ليس شرًا خالصًا بل ينبع من عمليات نفسية - هي أساس مؤهلاته الليبرالية. وهي كذلك متسقة مع خطاب التحول إلى التطرف الذي يشكل المرحلة الحالية من الحرب على الإرهاب. يشبه مسلسل "الوطن" الروايات الرسمية في أنه يقدم عملية التحول إلى التطرف في ارتباط وثيق بالهوية والثقافة الإسلامية. فكل الشخصيات المسلمة الرئيسة إرهابيون، من برودي الذي اعتنق الإسلام حتى رويا حمد الصحفية التليفزيونية المقيمة في واشنطن، ويسهل عليها دخول دهاليز السلطة، وتخطط سرًا بالاتفاق مع القاعدة. حتى البروفيسور رقيم فيصل وزوجته الأمريكية الشقراء إيلين التي اعتنقت الإسلام عندما كانت تعيش في السعودية في فترة المراهقة. يغفل المسلسل الاختلافات بين حزب الله والقاعدة، أو بين العراق وأفغانستان، بالإضافة إلى تصويره السخيف لبيروت كأنها وكر إرهاب، وهذا يعطي انطباعًا بأن الإرهاب مشكلة ثقافية عامة

في الشرق الأوسط لا صلة له بالسياقات السياسية المختلفة. يتردد الإرهابيون في مواضع كثيرة من مسلسل "الوطن" بين الانجذاب للثقافة الغربية والتزامهم بالإرهاب. فإحدى مصادر الاستخبارات على حزب الله تكشف معلومات بسبب حبها للأفلام الأمريكية. ويوافق دبلوماسي سعودي يعمل لدى القاعدة على كشف معلومات استخباراتية حتى تتمكن ابنته من تلقي مزايا الثقافة الغربية. ويصوِّر صراع برودي الداخلي بين حبه لأولاده وتأثير عقيدته الجديدة على أنه أزمة هوية، معركة بين القيم الأمريكية (وترمز لها حياته الأسرية) والقيم الإسلامية (وتقدم على أنها تنطوي على الإرهاب)، ويوحي مسلسل الوطن ضمنًا بأنه كلما تمسكت بثقافتك الإسلامية اقتربت من الإرهاب.

برودي هو الشخصية المسلمة المهمة الوحيدة في أي عرض تمثيلي أمريكي. وهو إرهابي. وهذه أول مرة تظهر فيها جوانب من حياة المسلمين، مثل الصلاة وتلاوة القرآن، على تليفزيون أمريكي في إطار خط درامي يتمحور حول السؤال: هل من يعتنق الإسلام يجب أن يكون موضع اشتباه بارتباطه بالإرهاب؟ تصور زوجته جيسيكا قيم الأسرة الأمريكية لفترة قصيرة في المسلسل، عندما عاد برودي على غير توقع تترك صديقه مايك لأجل عهود الزواج، ثم تحارب المجهول حتى تحافظ على أسرتها. وعندما تكتشف إسلام برودي تغضب بشدة، ليس بسبب خداعه لها، بل لأن "هؤلاء هم من عذبوك" ومن "سيرجون" ابنته حتى الموت في إستاد كرة قدم.[1]

بطل مسلسل "الوطن" الحقيقي هو سول بيرنسون، وهو أستاذ ماثيسون العاقل الذكي في سي آي إيه، الذي تمكنه إجادته للغة العربية ومعرفته بثقافتها من ملاحقة الأعداء الإرهابيين عن طريق زرع مرشدين ثقات، وليس شن عمليات هجوم صاخبة. وهو كذلك يؤمن بجدوى التصنيف العرقي عند الضرورة، ففي إحدى المرات كان يوجه تعليمات إلى فريقه عن كيفية إجراء تحقيق، فيقول: "نضع الأولويات، فنبدأ بأصحاب البشرة السمراء." وحتى هذا الموضع نطمئن أنه لا

يأخذ على أصحاب البشرة السمراء شيئًا. وبعد العبارات المعهودة، دمر عمله في الوكالة علاقته بزوجته ميرا، وهي هندية. بمعنى أن عملية التصنيف العرقي تعد ضرورة لأسباب إجرائية، وليست انعكاسًا لانحياز عرقي من جانب عميل معين. حتى غالفيز، عميل سي آي إيه المسلم، دوره صغير جدًا، إلى أن تشتبه ماثيسون في كونه يعمل مع القاعدة، بسبب دينه في الأساس. وهكذا، فإن بطلي سي آي إيه في المسلسل يضطران إلى التصنيف على أساس العرق أو الدين، أو على الأقل حسب الظروف. ويقدم التمييز العنصري على أنه إجراء مكروه لكنه مفهوم، يلجأ إليه حتى خير عملاء أمريكا عند التحقيق في تهديدات إرهابية. وليس التعذيب حلًا حاضرًا دائمًا في "24"، لكنه وسيلة أساسية في صندوق أدوات مكافحة الإرهاب في مسلسل "الوطن"، ما دام يستخدم بمصاحبة مهارات ماثيسون الناعمة. يطعن أحد المحققين برودي طعنة نافذة في كفه، حتى تتدخل ماثيسون، وتقدم نفسها في ثوب الشرطي الطيب، وتستخدم التعاطف بدلًا عن القوة لتضمن تعاونه.

إن سياسات الولايات المتحدة في مسلسل "الوطن" حميدة في الأساس، لكن تقوضها أحيانًا شخصيات سيئة تؤدي بالحكومة إلى مبالغات هدامة. يمنح المسلسل ماثيسون وبيرنسون فرصًا عديدة للتعبير عن قلقهما حيال هذه المبالغات من داخل منظومة الأمن القومي. أما الأصوات الإسلامية التي تثير قضايا سياسية فلا يفعلون ذلك إلا من منطلق خدمة الإرهاب. يصور المسلسل المعارضة الإسلامية للسياسة الخارجية الأمريكية بشخصيات تحاول تبرير الإرهاب، من فيديو استشهاد برودي، حتى تحقيق ماثيسون مع حمد وحوار نذير الغاضب مع ماثيسون أثناء اختطافها. واتفاقًا مع الرواية الرسمية لعملية التحول إلى التطرف، تنطمس الحدود بين المعارضة السياسية والإرهاب، فالصوت الإسلامي الوحيد صوت إرهابي. إن ظهور برودي بصورة المسلم الذي استطاع أن يشق طريقه إلى شاشات التليفزيون الرئيسة أمر له دلالات مهمة. فإن سلسلة تليفزيون الواقع "مسلم أمريكي تمامًا"، التي تحاول تصوير حياة الأسر الأمريكية العربية في ديربورن منعت من العرض

بعد ضغوط من المعلنين المحافظين، وتهديدهم بسحب دعمهم. مرت سنوات قبل انطلاق قناة "الجزيرة أمريكا" في أغسطس 2013، منعت فيها المعارضة المكثفة قناة الجزيرة الإخبارية الناطقة بالإنجليزية من العرض في شبكات الكابل الأمريكية.[2]

تبدأ الآن آخر مراحل الحرب على الإرهاب. ولم يعد المسلمون الأمريكيون يعتبرون إرهابيين تلقائيًا، لكن ثقافتهم تظل مصدرًا للارتياب بسبب آثارها المسببة للتطرف. فقابلية المسلمين للتحول إلى التطرف تفسر بأنها ذات صلة بصراعات الهوية والعمليات النفسية الداخلية التي ينبغي أن تدرس باستخدام واسع للمراقبة، وفهم ذكي للسياق الثقافي. فاستخدام القوة الخشنة القاهرة تصحبه وتكمله آليات القوة الناعمة والمعرفة الثقافية لضمان التعاون. ومع لمسة ليبرالية براقة، تواصل الحرب على الإرهاب المحافظة على الإسلاموفوبيا، ولكن بطريقة أقل إثارة للمعارضة السياسية. فإن النقد البراغماتي الذي يوجه من حين لآخر إلى سياسات أمريكية؛ لأنها تأتي بعكس ما تريد تعزل الهياكل السياسية الكبرى عن المعارضة المؤثرة. إذ لا يعدو النقد الإسلامي لسياسات الولايات المتحدة أن يصور بأنه إرهاص بالإرهاب، مما يغيّب أي احتمال لوجود معارضة سياسية إسلامية.

الحق في التضامن

إلى الشمال من وسط مدينة دالاس، بعد المرور على اللوحات الإعلانية المعارضة لأوباما التي تسأل "أين شهادة الميلاد؟" ولوحات أخرى تصور مشهدًا من مدينة القدس يتخذ خلفية للتعليق "إسرائيل ستحمي الأرض المقدسة للجميع"، وبعد ثلاثة عشر ميلًا تصل ضاحية ريتشاردسون، حيث يوجد تجمع سكاني استوطن المكان. في أحد المباني تجد البارات المعتادة وعربات بيع البرغر، ستجد بقالة باكستانية ومقهى شرق أوسطيًا يجلس شباب أمريكيون عرب في ساحته يدخنون النرجيلة. هذا الجيب الصغير من أمريكا المسلمة في ضواحي دالاس الشمالية الذي يحيطه الثقافة المسيحية المحافظة السائدة، كان موطن "مؤسسة الأرض المقدسة"،

أكبر جمعية خيرية إسلامية في الولايات المتحدة، حتى حلتها إدارة بوش في الشهور التالية لإحداث 11/ 9. وتبرز محاكمة قيادات مؤسسة الأرض المقدسة "القيادات الخمس في مؤسسة الأرض المقدسة" القيود التي فرضت على التنظيم السياسي الإسلامي الأمريكي من السنوات الأولى للحرب على الإرهاب.

كان هدف "مؤسسة الأرض المقدسة" جمع التبرعات من المجتمعات الأمريكية المسلمة لتقديم المعونة الإنسانية لجمعيات خيرية، منها لجان الزكاة الفلسطينية – وهي مجموعات تطوعية مهمتها إدارة التبرعات الخيرية التي تعد فرضًا في التراث الإسلامي. وقد استخدم الصليب الأحمر وهيئة التنمية الدولية الأمريكية، والأمم المتحدة جميعًا لجان الزكاة الفلسطينية في توزيع المعونة بحد أدنى من التكاليف. كانت هذه الجمعيات دائمًا محل احترام، ومحايدة سياسيًا، ومصدرًا موثوقًا به للإمدادات الطعام والملابس، وغيرها من أشكال الإغاثة للفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق المحتلة. وفي التسعينيات ضغط المسئولون الإسرائيليون على الحكومة الأمريكية لتجريم مؤسسة الأرض المقدسة لاستخدامها لجنة الزكاة. بدأ تحقيق في عام 1993، بالتنسيق مع وكالات أمنية إسرائيلية، تم تسجيل اجتماعات المؤسسة سرًا على يد إف. بي. آي، وفي الشهور التالية لأحداث 11/ 9، صنفت وزارة الخزانة المؤسسة منظمة إرهابية، واستولت على أصولها وأوقفت الأعمال الخيرية. وفي عام 2004 تم اعتقال قياداتها، واتهامهم بتقديم الدعم لحماس. اتهمت الحكومة مؤسسة الأرض المقدسة بأنها بين عامي 1995 و2001 أرسلت حوالي 12.4 مليون دولار إلى خارج الولايات المتحدة بقصد المساهمة بالمال والبضائع والخدمات في منظمة حماس.[3] وبعد تبرئة مبدئية جزئية، وزعت القضية على قاضٍ آخر، وتمت إدانة "قيادات الأرض المقدسة الخمس" في 2008، وصدرت عليهم أحكام سجن بين 15 و65 عامًا.

لم تكن تهمة الخمسة أنهم أرسلوا أموالًا مباشرة إلى حماس، أو أن الأموال التي أرسلوها لمساعدة الفلسطينيين كان يقصد بها أغراض إرهابية. بل كانت الدعوة

هي أن لجان الزكاة تديرها حماس، وأن تقديم الدعم الخيري للجان الزكاة ساعدت المؤسسة حماس على كسب قلوب الشعب الفلسطيني وعقولهم.[4] تثير هذه الإستراتيجية في الإدانة الدهشة لسببين: أولًا، إن إثبات الزعم بأن لجان الزكاة تديرها حماس لا يستند إلا على شاهدين، عميل لوكالة الأمن الإسرائيلية، وأحد ضباط قوات الدفاع الإسرائيلية، وقد قدما شهادتيهما دون إعلان اسميهما، مما استحال على محامي الدفاع استجوابهما بالشكل المناسب. كما شهد ماثيو ليفيت من جماعة اللوبي الإسرائيلي باعتباره خبيرًا في حماس ينتمي إلى معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. ثانيًا، سمح الاتهام باستخدام عشرات الوثائق التي كانت بحوزة نشطاء أمريكيين مسلمين آخرين لوصف ثلاثمائة منظمة إسلامية أخرى بأنها "متآمرة لم تخضع للمحاكمة" في هذه القضية، وهي تشمل بعضًا من أكبر المؤسسات الإسلامية القومية، مثل مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية الذي يختص بالحقوق المدنية، وجمعية أمريكا الشمالية الإسلامية وهي تنتمي للتيار الأمريكي الرئيس، والأمانة الإسلامية الأمريكية الشمالية، وهي المالكة لكثير من المساجد الأمريكية. وقد تم تعطيل القيود المعتادة على الأدلة المرسلة، مما يعني أن الجماعات الموجودة في القائمة تواجه اتهامات قد لا يمكن دفعها في المحكمة.

لم يحدث قط أن صنفت الولايات المتحدة لجان الزكاة نفسها ككيانات إرهابية. وبرغم مئات المكالمات التليفونية المتنصت عليها، وكمية الوثائق المصادرة، لم يستطع المدعون أن يجدوا دليلًا ثابتًا على وجود صلة بين مؤسسة الأرض المقدسة وحماس بعد عام 1995، عندما صنفت حماس منظمة إرهابية في الولايات المتحدة، وصار تمويلها غير قانوني. وصحيح أن مؤسسة الأرض المقدسة أسسها نشطاء منفيون شكلت رؤيتهم الكونية الحركات الإسلامية السياسية في الشرق مثل الإخوان المسلمين، وأن حماس نفسها أسسها الفرع الفلسطيني للإخوان المسلمين. في أوائل التسعينيات اتفق النشطاء المقيمون في الولايات المتحدة في هذا الجو عمومًا مع رفض حماس لاتفاقيات أوسلو. وكذلك فلسطينيون علمانيون كثر على أساس

أن عملية أوسلو لن تؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة، وربما اتفقوا على استخدام حماس العنف لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، كما يوافق كثيرون اليوم على التمرد العنيف في سوريا على نظام الأسد، الذي تؤيده حكومة الولايات المتحدة. لكن ما إن صنفت حماس كيانًا إرهابيًا في الولايات المتحدة في 1995، حتى اتخذت قيادات "الأرض المقدسة" خطوات لضمان توفيق أوضاعها مع قانون الولايات المتحدة. بل إن ممثلي المؤسسة قابلوا مسئولي وزارة الخزانة في التسعينيات ليسترشدوا بهم بشأن ما يتعلق في القانون بالعمل الخيري في فلسطين، فأعطوهم انطباعًا بأن التبرع للجان الزكاة قانوني. لكن المدعين في قضية الأرض المقدسة تعمدوا الخلط بين التأييد الأيديولوجي لرؤية الإخوان المسلمين الكونية والدعم المادي لحماس. أظهرت المحاكمة أن بعد 11/ 9 جرمت قيادات "الأرض المقدسة" حتى الحد الأدنى من التضامن مع إخوانهم من المسلمين في أنحاء العالم الأخرى.[5] لقد كانت محاكمة سياسية بامتياز، أظهرت أن توسيع تشريع الدعم المادي يمكن أن يستغل لإدانة المنظمات الإسلامية الكبرى في الولايات المتحدة بتهمة الإرهاب. فقد أرسل هذا التشريع رسالة إلى أمريكا المسلمة أنه بعد 11/ 9 تم تجريم أي نشاط سياسي إسلامي يسعى إلى التضامن مع الفلسطينيين.

في أكتوبر 2012، رفضت المحكمة الأمريكية العليا سماع استئناف في قضية مؤسسة الأرض المقدسة، وأنهت بذلك عملية التقاضي برمتها. تم نقل أربعة من خماسي الأرض المقدسة إلى وحدات "إدارة الاتصالات"، وهي سجون مخصصة لاحتجاز الإرهابيين في "تيرهوت" بإنديانا و"ماريون" بإلينوي، حيث يواجه المتهمون بجرائم مرتبطة بالقاعدة في الأساس قيودًا صارمة على الاتصال بالعالم الخارجي. يراقب مسئولو مكافحة الإرهاب في العاصمة واشنطن المحادثات الهاتفية مراقبة دقيقة، وهي محدودة بمكالمتين مدة كل واحدة منهما لا تتجاوز خمس عشرة دقيقة أسبوعيًا، وهناك حاجز زجاجي يمنع التواصل المباشر مع أفراد الأسرة أثناء الزيارات الأربع المسموح بها كل شهر.[6]

وكما قدمت محاكمة "الأرض المقدسة" سابقة قانونية لتجريم التضامن الإسلامي، فإنها أيضًا ساهمت في تدشين رؤية تآمرية للسياسات الإسلامية في الولايات المتحدة. سمحت المحاكمة بالإفراج عن نص تسجيل لاجتماع نشطاء إسلاميين عقد في فيلادلفيا عام 1993، ووثائق صودرت أثناء هجوم إف. بي. آي. على ناشط إسلامي في "أناديل"، فيرجينيا، عام 2004. وتعد هذه النصوص دليلًا على وجود مؤامرة إخوانية واسعة للاستيلاء على الولايات المتحدة وفرض الشريعة الإسلامية باستخدام منظمات دعوية قومية مسالمة في ظاهرها، كأدوات لتحقيق هذا الهدف. مع ذلك، فإن أي قراءة موضوعية لهذه المادة تبدد هذه الخيالات بسهولة. لا يكشف نص اجتماع فيلادلفيا بعد تفريغ التسجيل أكثر من محادثة بين مجموعة من النشطاء المتعاطفين مع الإسلام السياسي، والمصابين بخيبة الأمل جراء اتفاقات أوسلو التي جرت ساعتها، والذين يشعرون بالقلق بشأن تحول أجواء الجدل السياسي في الولايات المتحدة، ويحاولون استكشاف ما يمكن عمله من الناحية القانونية لمواصلة دعم الهيئات الخيرية الفلسطينية دون أن يتم شيطنتهم. ومن الوثائق المصادرة، التي تكررت الإشارة إليها في نظريات مؤامرة الشريعة، ما يسمى بالمذكرة التفسيرية، وهي في الأغلب بقلم ناشط اسمه محمد أكرم عدلوني في عام 1991. وتلخص الوثيقة آراء كاتبها، الذي أراد أن تضاف إلى جدول أعمال الاجتماع التالي لجماعة من النشطاء المؤيدين للإخوان المسلمين. هذه الجماعة نفسها لم تطلب الوثيقة. يقول الكاتب في إحدى فقراتها:

> إن عملية الاستيطان نفسها "عملية حضارية جهادية" بكل ما تعني الكلمة. على الإخوان أن يفهموا أن عملهم في أمريكا نوع "من الجهاد الأكبر" في تقويض وتدمير الحضارة الغربية من داخلها.[7]

تختتم الوثيقة بقائمة منظمات إسلامية، وقد اعتبرت هذه قائمة جبهة الإخوان المسلمين، لكن الوثيقة نفسها لا تصفهم بهذا، بل تأسفت على أنهم "لا يسيرون

جميعًا وفقًا لخطة واحدة."[8] لكن منظري المؤامرة قرأوا هذه الوثيقة على أنها كاشفة لأجندة متطرفة متخفية وراء قناع الاعتدال الإسلامي، وتثبت أن المنظمات الإسلامية الأمريكية الكبرى متورطة في مؤامرة سرية لتدمير الحضارة الغربية عن طريق التغلغل في الحكومة والتحكم بوسائل الإعلام، وبهذه الرؤية تحولت المذكرة التفسيرية إلى "بروتوكولات حكماء صهيون" لنظرية مؤامرة الشريعة، فإن مصداقيتها تعززت عندما قدمت كدليل في محاكمة تتعلق بالإرهاب. ولكن حتى مع صرف النظر عن مسألة اجتماع أي مؤسسات فعلية على الآراء الموجودة في الوثيقة، فمن الواضح أن الفكرة المقترحة هي بناء هيكل تنظيمي في الولايات المتحدة يمكن أن يعمل في سياق تضامن سياسي مع منظمات الإخوان المسلمين الأخرى في العالم كله، وفي الوقت نفسه دعوة الأمريكيين إلى أن يروا أن الإسلام يمثل نموذجًا حضاريًا خيرًا من الليبرالية الغربية. كل هذا نشاط قانوني و"الإخوان المسلمون" ليست منظمة إرهابية، ولم تصنفها الحكومة الأمريكية هكذا قط.

اقتناعًا منهم بوجود مؤامرة إخوانية سرية، وبأن إدارة أوباما منعت إف. بي. آي. من التحقيق فيها بدقة، أجرى أصحاب نظرية مؤامرة الشريعة تحقيقاتهم المستقلة عن المنظمات الإسلامية. فمثلًا، عند إعداد كتابه **المافيا الإسلامية: داخل العالم التحتي السري الذي يتآمر لأسلمة أمريكا** الذي اشترك في تأليفه مع بول سبيري، فإن العميل الخاص السابق في "مكتب التحقيقات الخاصة بالقوات الجوية الأمريكية"، بي ديفيد غوباتز جعل ابنه كريس يرسل لحيته ويدعي أنه مسلم، ويقضي ستة أشهر "متخفيًا" كمتدرب في المكتب الرئيس لمجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية "كير"، وهو أحد التنظيمات المعدودة التي تجاهد من أجل الحقوق المدنية للمسلمين في الولايات المتحدة. تمكن كريس من نقل ربع طن من الوثائق من المكتب، وتسجيل ثلاثمائة ساعة مصورة بالفيديو.[9] ومن الاكتشافات الصادمة التي أظهرها هذا التحقيق الجريء أن مجلس العلاقات يتعامل مع الهيئات الفيدرالية للتأثير على سياسة الحكومة، ويقدم الاستشارات للمسلمين عن حقوقهم

عندما يستجوبهم مسئولو إنفاذ القانون، ويقدم الدعم القانوني للأفراد المتهمين بالإرهاب، وينظم الاحتجاجات ضد الشركات المتهمة بالتمييز ضد المسلمين، وله إستراتيجية علاقات عامة ويمتلك عقارات، وإن من العاملين في المجلس من عاشوا فترات في أحياء كان فيها شخص متهم بالإرهاب. المفارقة أن مساعي المجلس لترتيب حصول مسلمين على فترات تدريب في كابيتول هيل يوصف بأنه "تجسس" و"اختراق". وفي الخاتمة، ينصح غوباتز وسبيري "المحققين والعامة" بالتنبه إلى وجود "رايات حمر تنذر بالتطرف"، منها اللحية التي "يبلغ طولها قبضة اليد" والشارب المحفوف ولبس خاتم من الفضة في اليد اليمنى، وملابس "فوق الكاحل بها غرز خيوط سوداء."[٦٥] وقع هذا الكتاب الخيالي المحموم موقع التصديق من عضوة الكونغرس سو ميريك، وأدى إلى أن مجموعة من المشرعين طالبوا الحكومة بالتحقيق في شأن مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية، الذي اضطر إلى بذل جهود ضخمة ليتخلص من وصمة الاشتباه. اتهم المجلس مرة أخرى بالتطرف أثناء جلسات استماع في الكونغرس حول تحول المسلمين إلى التطرف التي دعا إليها بيتر كنغ، رئيس اللجنة البرلمانية للأمن الوطني في 2011.

الواقع أن مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية، بوصفها منظمة، اتبعت التراث الأمريكي المعتاد في القرن العشرين وهو استخدام سياسات الهوية لإنشاء جماعة مصالح في واشنطن. وهي تسعى للدفاع عن الحقوق الدستورية للأفراد المسلمين، والاحتجاج على الصور النمطية الإعلامية والدفاع عن سمعة الإسلام كدين، قبل مناخ الترهيب الذي جلبته الحرب على الإرهاب، كان النشطاء في مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية يطمحون إلى إحداث نقلة في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. لكن منذ ذلك الحين، كانت أجندتها الرئيسة مقاومة أجندة التشوية والتمييز وهي أجندة لها جذور في الدستور الأمريكي، وهذا هو ما تفعله جماعات ضغط أخرى في واشنطن، تهتم بمصالح الأقليات. وكغيره من المنظمات إسلامية كثيرة، رأى مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية أن الضغط في اتجاه قضايا السياسة

الخارجية، ربما لا يكون مثمرًا في المرحلة الحالية، حتى إنه لا يذكر الشئون الخارجية على موقعة على الإنترنت، وتجنب القيام بعملية تعبئة شعبية أوسع للدفاع عن حريات المسلمين السياسية في الولايات المتحدة.

ظهرت نظرية مؤامرة الشريعة على إيقاع نماذج التحول إلى التطرف المغلوطة، حتى تولد مزاج عام يكون فيه أي تنظيم أو تعبير إسلامي موضع شك مبدئي. فالمسلمون الصالحون هم من يفترض فيهم ضمنًا أن يهجروا أي نشاط سياسي إسلامي، وما ينطوي عليه من تضامن عالمي. فإن نأى المسلمين بأنفسهم عن معارضة السياسة الخارجية الأمريكية، صار السبيل الوحيد لقبولهم في الثقافة الأمريكية. تعتبر الهوية القومية الأمريكية في المعتاد أكثر انفتاحًا من البريطانية، والمؤكد أن الولايات المتحدة ليس بها شيء يمكن مقارنته مباشرة بالشروط الصريحة في المملكة المتحدة، بأن يلتزم المهاجرون ومجتمعات الملونين بالاندماج في القيم البريطانية. لكن الثقافة الأمريكية لها اشتراطاتها الاندماجية أيضًا، لكنها تعمل بطرق أقل وضوحًا، ولكن بالقوة نفسها. ارتبطت هذه التوجهات في الحرب الأخيرة على الإرهاب بالتعامل الأمني مع الثقافة الإسلامية، وبتيار من الفكر الرسمي عن التحول إلى التطرف يفرض طريقة مقبولة على الشخص حتى يكون مسلمًا أمريكيًا، تتضمن نبذ سياسات التضامن مع المسلمين في أنحاء أخرى من العالم. وقد فرض هذا الموقف أحيانًا باستخدام القوة الحكومية الخشنة المتمثلة في التجريم، وأحيانًا باستخدام القوة الناعمة المتمثلة في المبادرات الحكومية لمكافحة التحول إلى التطرف. لكن هذا ناتج كذلك عن الإسلاموفوبيا الشائعة في الثقافة السياسية الأمريكية. فترتب عليه أن المسلمين يُسلبون حرية تشكيل هويتهم بمعرفتهم، وأن الاندماج المقبول الوحيد في أمريكا يقتضي نبذ الانتماءات إلى المسلمين في أنحاء العالم الأخرى.

خلقت الجماعات المؤيدة للوبي الإسرائيلي هذا الجو بدرجة تعكس قلقهم من النمو السكاني للأمريكيين المسلمين في أمريكا، ومن أن ينعكس هذا النمو العددي يومًا في صورة أثر سياسي مما يصعب مهمة الدفاع عن سياسة خارجية غربية تحمي

إسرائيل من عقوبات بسبب سياستها الاحتلالية. يكشف الحديث عن الاختراق الإسلامي هذا القلق من أن يتمكن المسلمون الأمريكيون من توظيف وزنهم في المجتمع الأمريكي بوصفهم مساوين لغيرهم في المواطنة، فيبدأون في الحديث على نحو مؤثر دفاعًا عن فلسطين كما يفعل بعض اليهود دفاعًا عن إسرائيل. يعبر رجل الدعاية المناصر لإسرائيل دانييل بايبس، وهو شخصية محورية في حركة الإسلاموفوبيا الأمريكية، عن خوفه من النمو السكاني للأمريكيين المسلمين في مؤتمر للجنة اليهودية الأمريكية في 2001:

> أنا قلق جدًا، من وجهة النظر اليهودية، [من] تزايد حضور المسلمين الأمريكيين ومكانتهم وثرائهم وتحررهم السياسي؛ لأنهم يتبعون قيادة إسلامية متطرفة ستسبب أخطارًا حقيقية لليهود الأمريكيين.[11]

ويعبر بايبس عن مفهومه عن القيادة الإسلامية في تعليق لاحق:

> إذا كان آية الله خميني وأسامة بن لادن يمثلان الإسلامية بدرجة 1.0، فإن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردغان والمفكر السويسري [من أصول مصرية] طارق رمضان يمثلان إسلامية بدرجة 2.0، الأولان أشد فتكًا، لكن الأخيرين سيحدثان ضررًا أعظم على المدى الطويل.[12]

يفترض أن ضرر "الإسلامية بدرجة 2.0" الذي يمثله شخصيات مثل رمضان، هو الاتجاه نحو زيادة معارضة دعم إسرائيل وحدها من جانب الولايات المتحدة. لا يعرف أحد على وجه الدقة عدد المسلمين في الولايات المتحدة. لكن المرجح أنه يعادل عدد اليهود الأمريكيين - حوالي ستة ملايين - ويتوقع في العقد القادم أن يزيد عدد الأمريكيين الذين يولدون مسلمين بدرجة كبيرة في السنوات القادمة.[13] برغم كل ما يستخدم من بلاغة خطاب، فإن الخوف الحقيقي وراء الإسلاموفوبيا

الأمريكي ليس التطرف الإسلامي، بل احتمال أن يعبر الجيل الجديد من المسلمين الأمريكيين عن أنفسهم سياسيًا.

ميدان التحرير

إذا كانت رؤية المحافظين للمنظمات الإسلامية السياسية أنها متحدة في مؤامرة عالمية للإطاحة بالحضارة الغربية، فإن الليبراليين غالبًا ما يميزون بين منظمات معتدلة وأخرى متطرفة على أساس تكيف هذه المنظمات مع المصالح والقيم الغربية المعروفة. وعليه فإن الجدل بين المحافظين والليبراليين يدور حول سؤال: هل يمكن دمج الإسلام السياسي في المنظومة الرأسمالية الليبرالية، أم إنه بالضرورة خطر متطرف يهددها. الجدل العام الممجوج الذي أخذ يظهر من خلال الحرب على الإرهاب، وسؤال: هل الإسلام يتوافق ثقافيًا مع الديمقراطية، صار بديلًا معتادًا عن دراسة هذه القضية ذات الجوهر السياسي. أهمل طرفا الجدال المعالجة السليمة للمظالم السياسية التي تهيئ الأرض الخصبة لنمو التطرف.

إن استجابة الولايات المتحدة للشعوب العربية التي انتفضت في حركات جماهيرية تطالب بالكرامة والمساواة لدليل على هذا القصور في التناول. طالما رأى المحافظون الصراع في الشرق الأوسط مستمدًا من عجز ثقافي في الإسلام يجعله غير قادر على التكيف مع الحداثة، وليس تطلعًا سياسيًا للتحرر من الأنظمة التي يساندها الغرب. كان الافتراض أن المسلمين لا يستطيعون خلق ديمقراطيتهم. كان انفجار الحركة التحولية في مصر عام 2011، دليلًا عمليًا دامغًا على فساد هذا الافتراض الثقافي. فقد كانت السيادة الشعبية وليست السيادة الإلهية أساس احتجاجات ميدان التحرير. خرج المسلمون والمسيحيون معًا. وكانت شعاراتهم تطالب بالحقوق والكرامة والعدالة الاجتماعية. سبب هذا إرباكًا لفكرة صدام الحضارات التي تقول إن "حدود الإسلام دموية".[14] كما هدم فكرة أوباما عن

مذهب حوار الحضارات، إذ حاول مخاطبة شعوب الشرق الأوسط كأنهم عالم مسلم مستقل، وليست شعوبًا لها مطالب سياسية. فلا عجب أن كانت استجابة أوباما لسقوط حليفه السابق مبارك مرتبكة. تسببت أحداث 2011 في هدم أسس إستراتيجية الإدارة في إعادة الاستقرار إلى سياسة الولايات المتحدة الخارجية، من خلال تقوية التحالفات متعددة الأطراف مع الحكومات ذات الأغلبية السكانية المسلمة، واستخدام الدبلوماسية الشعبية الناعمة للاعتراف بالإسلام المعتدل هوية دينية وثقافية شرعية. واتضح أن الاعتراف الأمريكي بالإسلام لم يكن أقصر الطرق إلى كسب القلوب والعقول كما توقع المخططون. كانت شعوب الشرق الأوسط مهتمة بالسياسة الخارجية الأمريكية الداعمة للأنظمة القمعية أكثر من آرائها في قضايا ثقافية عن الإسلام والغرب. إن التحالف الإستراتيجي مع الجهات الأمنية المصرية الذي اعتمدت عليه إدارة أوباما في حربها على الإرهاب، وضعها في الجانب الخطأ من المتاريس التي أقيمت بين طرفين في 2011. كان مسئولو الإدارة يشعرون بالقلق من أن الثورة المصرية "شديدة الفوضى" وستكافح "لإيجاد توازن". كان المطلوب "فترة انتقالية منتظمة" يجري فيها إصلاحات محدودة مع الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة.[15] كانت الإدارة تأمل في عملية تحت السيطرة لا تحدث أي تغيير على تحالف مصر الإستراتيجي مع الولايات المتحدة. طورت وزارة الخارجية محادثتها مع الإخوان المسلمين القوة السياسية المنظمة الرائدة بين معارضي مبارك، في محاولة لتحقيق ذلك. اعتبر أصحاب نظرية مؤامرة الشريعة أن هذا دليل جديد على اختراق مؤيدي الإخوان المسلمين لإدارة أوباما. لكن الواقع أن الثورة المصرية جعلت الإخوان المسلمين حائزًا محتملًا للسلطة، ولهذا اختارت الولايات المتحدة التعامل معهم للحفاظ على مصالحها.

مع بداية 2012، لم يعد الليبراليون حول أوباما مثل الصحفي فريد زكريا – وهو دائمًا دليل موثوق به لفكر الإدارة – يعاملون الإخوان ليس كمصدر تطرف

خطير، بل كقوة محتملة لفرض الاستقرار على نموذج أردوغان رئيس وزراء تركيا، وبوصفه شريكًا مع الجيش سيواصل السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، ويتجنب العداوة الشعبية المفرطة للغرب، ولا يمس الترتيبات الأمنية التي أجراها مبارك مع إسرائيل والولايات المتحدة.[16] وبعد انتخاب الزعيم الإخواني محمد مرسي رئيسًا لمصر، وضعت مجلة تايم صورته على غلافها ووصفت السنوات السبع التي قضاها في جامعات كاليفورنيا، حيث كان أحد مشجعي فريق "تروجانز" لكرة القدم في جنوب كاليفورنيا حتى صار معروفًا بلقب "مو".[17] كان إدماج مرسي في الثقافة الأمريكية يعني أن المؤسسة الإعلامية الأمريكية صارت قادرة على استيعاب إمكانية أن تقوم حكومة إخوانية بدور ماص صدمات التوجهات الأكثر تطرفًا في الثورة المصرية، وتحقق الاستقرار لأكبر الدول العربية من حيث تعداد السكان. كانت هذه الصيغة اتفاقًا ضمنيًا بين قيادة الإخوان والجيش، يبقى جنرالات الجيش بموجبها على سيطرتهم على الدولة العميقة، ويستمرون في الاستفادة من مصالحهم الاقتصادية بينما يواصل الإخوان أجندتهم. وبالطبع لم يأخذ الاتفاق في اعتباره عمليات التهميش الاجتماعي الاقتصادي التي أدت إلى الاحتجاجات الثورية في مصر. وقد أصابت وسائل الإعلام الليبرالية في الولايات المتحدة حين التزمت ولو متأخرًا، قدرًا من الدقة في وصفها للإسلام السياسي. لكنها عجزت عن إدراك أن المشكلة الحقيقية هي عجز الإخوان عن تقديم نموذج اقتصادي بديل عن الليبرالية الجديدة المسئولة عن المظالم الضخمة في مصر. إن الصيغ الثقافية الخالصة للحركات الإسلامية تمثل أساسًا ضعيفًا أمام التحديات الاقتصادية التي تواجهها مجتمعات ما بعد الكولونيالية. والإسلام السياسي قد تصالح تاريخيًا مع الرأسمالية الغربية، برغم خطابها المعارض. يصف أستاذ السياسة فواز جرجس الإخوان المسلمين بـ"الرأسماليين الجدد"، الذين يدعمون مصالح طبقة رجال الأعمال، والحريصين على طمأنة القوى الغربية بأنهم ملتزمون بمبادئ السوق الحرة. "إن مهندس السياسة

الاقتصادية، رجل الأعمال المليونير خيرت الشاطر، أخرس الأصوات الداعية داخل التنظيم إلى مذهب المساواة الاشتراكي".[18] إن الإسلام السياسي عادة يقنع بلعب دور المحافظ على العلاقات الاجتماعية الرأسمالية، ويطرح نفسه كمثبت ثقافي جيد قادر على حسم العداوات التي تنتج عن هذه العلاقات، وفي هذه العملية يدفع النساء والأقليات سعرًا باهظًا. وبرغم تواصل الحراك الجماهيري في الشوارع، كانت الرغبة الأقوى في إحداث تحول اقتصادي وسياسي واجتماعي، التي يمثلها ميدان التحرير محل تجاهل من حكومة مرسي. هذا التحول الذي يستطيع الشرق الأوسط بموجبه أن يتحرر من المصالح الراسخة التي تخص طبقة رجال الأعمال المناصرين للغرب والطبقات العسكرية، كانت مصدر الخوف الحقيقي لدى الولايات المتحدة من التحول إلى التطرف، وأساس استجابتها المرتجلة لأحداث 2011. فما إن اتضح في 2013 أن الإخوان المسلمين لن يستطيعوا منع هذا التحول إلى التطرف في مصر، برغم محاولاتها تقديم نفسها بوصفها مناصرة للمصالح الغربية، عادت المؤسسة العسكرية إلى امتلاك السلطة عن طريق طرح نفسها بوصفها تجسيدًا لرغبات الشعب التي لم تُلَبَّ، وقد منحت الحكومة الأمريكية مباركتها لما وصل إلى مستوى انقلاب عسكري، حينما وصف وزير الخارجية جون كيري التدخل العسكري بأنه "استعادة للديمقراطية".[19] وكما قال الصحفي الأمريكي المصري شريف عبد القدوس:

تركت المؤسسة العسكرية الإخوان يتدبرون أمور السياسة المدنية بطريقتهم، حفاظًا على إقطاعيتها. لكن الجنرالات احتاجوا الاستقرار السياسي حتى يتمتعوا بإمبراطوريتهم الاقتصادية، وإن انتفاضة 30 يونيو [2013] هددت بسقوط كامل للدولة، مما دفعهم إلى التدخل لحماية مصالحهم الأساسية.[20]

عندما بدأ الجيش هجمته الوحشية على المعارضة - فقتل مئات المحتجين العزل - كان يعلم أنه فعل هذا بدعم حكومة الولايات المتحدة. أما الخفض الرمزي المؤقت للمعونات الأمريكية للجيش المصري فلم يغير شيئًا في الشراكة الإستراتيجية الأساسية. ومع احتكار الجنرالات السلطة مرة أخرى انتهت المغازلة الإعلامية الأمريكية القصيرة لمرسي. دافع ديفيد بروكس في نيويورك تايمز عن استيلاء الجيش على السلطة على أساس المذهب الثقافي، فقال إن مصر "تفتقر إلى العناصر الذهنية الأساسية" اللازمة للديمقراطية، أما المجلات المحافظة مثل كومنتاري وناشيونال ريفيو فقد احتفت بالقمع العنيف للمعارضة.[21]

الدفاع عن المعارضة

يقول هذا الكتاب إن خطاب التحول إلى التطرف في هذا الطور من الحرب على الإرهاب ينظر إلى المسلمين بوصفهم محاصرين في معركة أيديولوجية بين إسلام معتدل ومحايد سياسيًا في ظاهره، لكنه ضمنيًا يؤيد الحكومات الغربية، وإسلام متطرف عنيف بطبعه. فما تعريف "التطرف" في هذا الخطاب؟ يحمل المصطلح أحيانًا دلالة دينية فيشير إلى السلفية أو المعتقدات الدينية المحافظة، وأحيانًا يكتسب دلالة هوية، فيشير إلى فكرة هوية إسلامية عالمية تؤكد على صلات المسلم بغيره من المسلمين في العالم وتقدمها على الجنسية الوطنية. وفي حين آخر تكتسب دلالة سياسية صريحة، فتشير إلى المعارضة الراديكالية للحكومات الغربية. ولأن نسبة من شباب المسلمين في الغرب سيقعون فيما يبدو تحت هذه التعريفات للتطرف، وأن الأيديولوجية المتطرفة يفترض أن تكون تمهيدًا لعنف الإرهاب، فقد برز تصور بأن أعدادًا كبيرة من الشباب المسلمين على حافة التحول إلى إرهابيين في "القاعدة"، عندما يساء قراءة السخط الثقافي على أنه تحول إلى التطرف الإرهابي. مع تمكن هذه الافتراضات، وضعت سياسات لا منطق لها، إذا اعترف واضعوها بأن نشاط القاعدة بين المسلمين الغربيين نسبته لا تكاد تذكر.

إن وضـع التحـول إلى التطـرف في هـذا الإطـار يعنـي أن التعامل معـه يتضمن عمليات مراقبة واسـعة لحياة السـكان المسـلمين الدينية والسياسـية. وقـد تم تجنيد آلاف المرشـدين في المجتمعـات المسـلمة في الولايـات المتحـدة لهـذا الغـرض. وفي المملكة المتحدة تم استدراج مقدمي الخدمات العامة من غير الشرطة إلى عملية جمع المعلومـات الاسـتخباراتية عن المشـتبه في تطرفهم. وفي الدولتـين جرمت الحكومة أشـكال التعبير عن أيديولوجية الإسلام السياسي. وقد اتخذت إجراءات صارمة في الولايات المتحدة ضد من يظن أنهم يسيرون في طريق التحول إلى التطرف. إن التراث الكئيب الذي خلفه أسـلوب كوينتلبرو الشرطي (برنامج الاستخبارات المضاد) في مكافحة تقويض الدولة، قد تم إحياؤه. يستخدم مشروع تشانل الحكومي البريطاني منهجًا مختلفًا، إذ يتعرض الشـباب إلى تدخـلات ناعمة لإبعادهم عن الأيديولوجية مع اسـتمرار وحدات شرطة مكافحة الإرهاب في فحص كل جوانب حياتهم، وأثر هذه الإجراءات أقل ضررًا على حياة المستهدفين مقارنة بالأسلوب الأمريكي الذي يعتمـد عـلى عمليـات تدخل عنيفة. مـع ذلك فإن مشروع تشـانل يثـير قضية مدى صحة إجراء استهداف الشباب على أساس أشكال التعبير الأيديولوجي التي تعدها الحكومة إشـكالية، ثم محاولـة التأثير عليهـم لاعتناق آراء مقبولـة، مع مواصلة جمع معلومات تفصيلية عن حياتهم الخاصة.

حـاول البعض في الولايات المتحدة اسـتيراد مشروع تشـانل البريطـاني باعتباره بديـلًا ليبراليًـا عـن عمليـات التدخل العنيـف التي يقـوم بهـا إف بي آي. فإن محمد الإبياري، وهو ناشط إسلامي من الضواحي الشمالية لدالاس، أدار بنفسه عمليات تدخـل ناعمـة على غـرار مشروع تشـانل في شراكة مـع إف. بي. آي. منـذ 2008. ويشـترك الإبياري بنفسـه في تقديم الإرشـاد والتوجيه للشـباب ليثنيهم عن الآراء المتطرفـة، بينـما يطّلـع إف. بي. آي. عـلى مـا يحققه من تقـدم. هذه المبـادرات نادرة، لأن توصيـل معلومـات عن الشـباب داخل المبادرة يقتضي درجـات عالية من الثقة

بـين إف. بي. آي. والناشـط الـذي ينفذ عمليـة التدخل.[22] مع ذلـك، كلما توثقت الصلة، كان الناشـط عمليًا عميلًا حكوميًا يسـعى إلى تحويل آراء الشـاب السياسية والدينيـة، وهذا يشـبه التدخل الحكومـي في الأيديولوجية الشـخصية. وفي الوقت الحـالي، بـدأت المملكة المتحدة في اسـتيراد عمليـات التدخل العنيف التـي يقوم بها إف بي آي، وتطبيقهـا عـلى مكافحة التحول إلى التطرف. ففي قضية غير مسـبوقة في المحاكم في مانشسـتر عام 2011، تمت إدانـة منير فاروقي بالإعداد لأعمال إرهابية، والتحريـض على القتل وتوزيع منشـورات إرهابية. فقد صـادق شرطيان متخفيان فاروقـي وتظاهـرا باعتناق الإسـلام، وقضـوا عامًا يطرحـون عليه تكرارًا مسـائل الجهـاد والحرب في أفغانسـتان.[23] ويسـتأنف فاروقي، وقت كتابة هذه السـطور، الحكم بإدانته.

إن التنسـيق الدقيق بين مسئولي مكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة يدلل عليه تطور آخر. تتبع الحكومة البريطانية الآن سياسـة إسـقاط الجنسية عن المشـتبه في كونهم متطرفين إسـلاميين أثناء وجودهم خارج بريطانيا، حتى تمهد الطريـق لأن تتخـذ الولايات المتحدة إجـراءات ضدهم. فهناك اثنـان من المواطنين البريطانيين الذين أسقطت عنهم الجنسية قتلا بعدها في ضربات بطائرات بدون طيار في الصومـال.[24] ومواطـن بريطاني آخر اسـمه مهدي حاجي مولـود في الصومال، محبـوس حاليًـا في نيويورك. وقـد كان أخصائيًـا اجتماعيًا قبل عـام 2012 يعمل في كامدين بلندن، وقد مارس عليه ضباط إم آي فايف ضغوطًا ليكون مرشـدًا. عندما رفـض هـددوه بالتضييق والإزعاج. وقد تم سـحب جنسـيته عندمـا كان في زيارة إلى الصومال عام 2012، مما جعل من المسـتحيل العودة إلى بريطانيا. ثم سـجن في موقـع مجهول في جيبوتي المجاورة، حيـث هدده ضباط سي. آي. إيه. وإف. بي. آي. بالتعذيب واستجوبوه. ولأن وزارة الخارجية البريطانية سحبت منه الجنسية، لم يكن لـه الحق في المسـاعدة القنصلية القانونية، وبذلك نفض الـوزراء البريطانيون أيديهم

منـه. لم تعرف أسرته أنه في أحد مراكز الاحتجاز بنيويورك إلا بعدها بشـهور حيث يواجه اتهامات بتقديم الدعم المادي لحركة الشباب.[25]

عندما تكون حياة الناس اليومية خاضعة لبرامج المراقبة الحكومية، فإنها سرعان ما تشـبه الأنساق الموجودة في الروايات الكلاسـيكية عن الشمولية، فهناك الشعور نفسـه بعـدم معرفة مـن يوثق بـه، واختيار الفـرد كلماتـه بعناية خاصة عند مناقشـة السياسـة، وتعسف السـلطة الحكومية وعدم القدرة على التنبؤ بأفعالها. وعلى سبيل المثـال، فإن آلاف المسـلمين الأمريكيـين الذين على قوائم الممنوعين من السـفر جوًا ليسـت لديهم فكرة عن إدراج أسـمائهم عليها. هل لأن أسـماءهم تشبه أسماء بعض المشتبه بهم في عمل إرهابي؟ هل لأن هناك من يحقد عليهم فأبلغ الحكومة معلومات خاطئة؟ لا سبيل لمعرفة ذلك. لا يمكن لأحد أن يتأكد هل الاتصال الهاتفي بأقارب في إيران متنصت عليه؟ هل يقرأ المسـئولون تعليقات الفيسبوك؟ هل الوجه الجديد في المسـجد مرشد للشرطة. إنهم يسمعون الحكايات وعليهم أن يكونوا على حذر - لعل وعسى.

يعيـش الحكم الشـمولي على جهل رعاياه بمدى متابعـة منظومة المراقبة لحياتهم. فـإن احتمال المراقبة، وليسـت حقيقتـه، كافٍ لتوليد الخوف والقلـق والضغوط غير الرسـمية للخضـوع وتقليـص التعبير عـن الآراء المعارضـة، وإعلان الفـرد ولاءه المطلق. وهكذا تنشـأ ثقافة من الرقابة الذاتيـة المفروضة في المجتمعات التي تعودت على التعبير عن آرائها بحرية. تقول ليندا صرصور، وهي ناشـطة أمريكية عربية من بروكلين، نيويورك:

> نحن عرب، نتكلم في السياسـة طوال الوقت. السياسـة هي كل ما نفعل. في كل المقاهـي إما يشـاهدون قنـاة الجزيرة أو كـرة القدم. هـذه الفكرة الجديـدة التي تقول بوجود الارتياب في كل من يتكلمون في السياسة - ثمة شيء خاطئ.[26]

غالبًا ما تكون السخرية هي سبيل الناس للتعبير النفسي الدقيق عن الخوف. فالنكات التي يطلقها المسلمون الأمريكيون على المراقبة الحكومية لابد أنها مألوفة لمن عاشوا في ظل الـ "ستاسي" الألماني الشرقي، فهي طريقة لإثبات وجود هذا القلق. وعادة ما تبدأ المواقف التي قد تناقش فيها قضايا سياسية بين الأمريكيين المسلمين بإشارة ساخرة إلى هاتف متنصت عليه، أو إلى وجود مرشد.(27) مثل هذه السخرية نفسها تقر بأن نظام المراقبة تم تطبيعه في حياتهم اليومية. تحكي سونينا مار مايرا، وهي ناشطة اجتماعية من نيو إنجلاند، كيف بدت مع زملائها تطوير

> إستراتيجيات للتعامل مع القلق المسكوت عنه بشأن تدخل السلطات الحكومية في الحياة اليومية، بتوجيه الانتباه الواعي إلى هذا الاحتمال المستمر بوجود مراقبة. كنا نطلق النكات على تسجيل الفيديو الذي تقوم به إف بي آي، وكذلك التنصت، وعلى ارتداء الملابس للتصوير، وعلى المرشدين المحتملين بيننا... كانت سخريتنا، كما أظن، وسيلة للتعامل مع يد سلطات الحكومة الخفية والحاضرة دائمًا.(28)

بعد استجوابات عديدة من إف. بي. آي. على مدار ستة أشهر في عام 2002، سُئل فيها عن كل جانب في حياته، بدأ حسن إم. إلهي، وهو فنان وباحث بجامعة ميريلاند، إنشاء موقع على الإنترنت يوثق تلقائيًا كل رحلة طيران قام بها، وكل مكان زاره، وكل تعامل مالي أجراه، وكل وجبة أكلها، في محاكاة ساخرة كوميدية سوداء لهوس الحكومة بالتفاصيل اليومية العادية. وكتب يقول: "بموقعي 46 ألف صورة، وأنا على ثقة بأن إف. بي. آي. رآها كلها."(29)

يقدر أن جهاز "ستاسي" في ألمانيا الشرقية لديه محلل استخباري لكل 166 مواطنًا. فإذا أضفنا المرشدين المعتادين يصل العدد إلى جاسوس لكل 66 مواطنًا.(30) وكما ورد فإن إف. بي. آي. لديه الآن 10 آلاف محلل استخباراتي وعميل يعملون في مكافحة الإرهاب، و15 ألف مرشد بأجر.(31) ولا يعرف بالتأكيد عدد العاملين

منهم بين المسلمين في الولايات المتحدة، فالشفافية عزيزة في هذه المنطقة. لكن نظرًا للاهتمام الذي يوليه إف. بي. آي. لمسألة منع الإرهاب الإسلامي، من المعقول أن نقدر أن ثلثي هذا العدد مخصص للتجسس على المسلمين. فإذا أخذنا التقدير المعتاد لعدد المسلمين في الولايات المتحدة، وهو 2.35 مليون نسمة، فهذا يعني أن إف. بي. آي. لديه جاسوس لكل 94 مسلم في الولايات المتحدة، دون إضافة مصادر وكالة الأمن القومي، ومراكز تجميع الاستخبارات الإقليمية، ومصادر مكافحة الإرهاب في دوائر الشرطة المحلية مثل دائرة شرطة نيويورك. يشير هذا إلى أن المسلمين في الولايات المتحدة على الأرجح يتعرضون لمستويات من المراقبة تماثل ما كان يتعرض له شعب ألمانيا الشرقية.

عندما انهار النظام الشيوعي في ألمانيا الشرقية، وفتحت ملفات ستاسي، تعرض المواطنون العاديون إلى خبرة سيئة غريبة، وهي اكتشاف أسمائهم في وثائق المخابرات الحكومية ومعرفة المرشدين في دوائر أصدقائهم. مر المسلمون أفرادًا بهذه التجربة المزعجة عندما حدث في 2011 تسريب لبعض الملفات الاستخباراتية الخاصة بدائرة شرطة نيويورك. فقد عرفت شركات عديدة ومقاه ومطاعم ومساجد في نيويورك أن دائرة شرطة نيويورك تعتبرها مناطق ساخنة، وتستخدم مرشدين لمراقبتهم. كما أن تسريح عدد صغير من مرشدي دائرة شرطة نيويورك مؤخرًا، كان معناه أن بعض الناس اكتشفوا أن العلاقات التي ظنوها صداقات حقيقية لم تكن سوى محاولات خفية لجمع المعلومات الاستخباراتية. يحكي أسد دانديا، وهو طالب بجامعة سيتي في نيويورك في التاسعة عشرة، عن اكتشافه أن أحد أصدقائه كان مرشدًا:

> عرفته من خلال صلات الفيسبوك الخاصة باتحاد الطلاب المسلمين. قال لي إنه يريد أن يكون إنسانًا أفضل، وأن يقوي إيمانه. فقبلته وقدمته إلى كل أصدقائي وأدخلته في أنشطتنا غير الصفّية. كنت أوقظه للصلاة كل صباح. وكان أحيانًا يبيت

ليلته عندي ... عندما وصلتني الأخبار [أنه كان مرشدًا] سقط الهاتف من يدي من فرط الصدمة، واستغرقت يومًا كاملًا ألملم شتات نفسي.[32]

أما جواد رسول، وهو طالب آخر بجامعة سيتي، فوجد اسمه مقيدًا عندما أعلن عن محتويات ملف عن الطلاب المسلمين عام 2012، عندها اكتشف أن أحد أصدقائه كان مرشدًا. "تسمع دائمًا عن تجسس دائرة شرطة نيويورك على هذه الجماعة أو تلك، لكن أن تجد اسمك بينها، فهذا يجعلك تفهم الأمر على حقيقته."[33]

تستمد نماذجنا الحالية للشمولية بالأساس من الحرب الباردة، وهي فقيرة التكوين فلا تصلح لفهم هذه الممارسات. وسواء كانت هذه النماذج تعتمد على القصص الخيالي أو الدراسات التاريخية، فإنها عادة تصور نخبة صغيرة مدفوعة بأيديولوجية معينة تسيطر على الشعب. والمفترض أن هذا الوضع لا يتفق بطبيعته مع عملية ديمقراطية رسمية، ولا مع اقتصاد ليبرالي. لكن تجربة الحرب على الإرهاب تقول إننا إذا طبقنا أدوات الحكم الشمولي نفسها على جماعات متطرفة فقط، وليس على الشعب كله، فإن مظاهر الديمقراطية يمكن المحافظة عليها بالنسبة للأغلبية (هناك أمثلة عديدة أخرى - مثل الصين - التي قدمت نموذجًا لتوافق اقتصاد ليبرالي مع شمولية الحكم). إن مفتاح هذه "الشمولية الديمقراطية" التي تبدو غير متسقة هو خطاب الخوف المشوب بالعنصرية الذي يصور المسلمين بوصفهم خطرًا ثقافيًا على النظام الليبرالي. إنه مبدأ العرق الذي يسمح بعزل المسلمين عن المعايير الليبرالية المعتادة للحقوق والمواطنة. إن هذا الأساس الفكري العنصري يقرأ في المعارضة من جانب المسلمين تدخلًا أجنبيًا غريبًا لقيم ثقافية غير ليبرالية في الفضاء العام، ونادرًا ما يقرأ باعتباره محاولة لاستخدام العملية السياسية لمحاسبة الحكومات بمعاييرها الليبرالية. من هذا المنظور، يمكن رؤية تقاطع شمولية الحرب على الإرهاب مع غيرها من الأنظمة العرقية الأخرى، مثل الحرب على المخدرات، والرقابة العسكرية

على عملية الهجرة التي تستخدم فيها أنساق مشابهة من المراقبة التمييزية والوحشية والسجن كأدوات أساسية.(34)

طالما استمرت المحافظة على الافتراض غير المعلن بأن هذه الإجراءات لن توجه إلا إلى رعايا محددين عرقيًا - المسلمين، الأمريكيين الأفارقة، المهاجرين غير المرغوب فيهم، طالبي اللجوء السياسي، يمكن ضمان موافقة الأغلبية. فإذا بدأت هذه الشمولية العنصرية تتوسع لتدوس على حريات الآخرين - من خلال، مثلًا، تعميم الفحص والتفتيش للجميع في المطارات أو محاولة استحداث بطاقات هوية عالمية - هذه المبالغات يمكن تصحيحها سريعًا مع الحفاظ على البنية الأساسية للنظام. وفوق ذلك، إذا كانت السياسات التحولية تنبع في معظمها من قطاعات في المجتمع صنفت عرقيًا، فإن الإجراءات الخاصة التي تخصصها الدولة لهذه الفئات من الشعب تثبت نفعها في الحفاظ على الوضع الراهن. إن تحليل الشمولية اليوم يستلزم فهمًا نقديًا لمركزية العرق - لكن بطريقة أشد راديكالية مما فعلت حنّا أرنت، إذ رأتها مجرد واحدة من عدة إرهاصات محتملة.

لكن كما اكتشف جهاز ستاسي في النهاية، لا يمكن لأي نظام مراقبة أن يصل إلى معرفة كاملة. بل إنه كلما زادت المعلومات المتوفرة، صعب فهم دلالتها. فالمعلومات المطلوبة في أغلب الهجمات الإرهابية الحديثة في الولايات المتحدة كانت موجودة في أنظمة الحكومة، لكن دلالتها ضاعت وسط أطنان البيانات التي لا نفع منها. الأهم من هذا، المطالبة بزيادة المراقبة وعمليات تحليل المعلومات يخفي حقيقة أن الأمن يستتب على خير وجه من خلال علاقات قائمة على الثقة والتمكين السياسي. فإن المجتمع الذي يحجب قطاعًا منه عن تشكيل عملية تحول سياسي، مجتمع أفرغ الديمقراطية من محتواها، حتى إن الباقي منها لا يعدو أن يكون إجماعًا تكنوقراطيًا تصب فيه السياسة الحقيقية عندما تخنق المعارضة السياسية الراديكالية، فإن العمليات التي تعيد بها المجتمعات تجديد نفسها، وحسم توتراتها الاجتماعية يصيبها العقم، ففي غياب بديل تحرري صادق، يكون المنفذ الوحيد للنزوع الذي

يولـده التهميش الاجتماعـي والاقتصادي هـي راديكالية زائفة تتمثل في سياسـات هوية مصفحة ونظريات مؤامرة وخيالات عن دمار العالم.

إنهاء الحرب على الإرهاب

أدرك أصحاب العقول المسـتقلة من بين أخصائيي رعاية الشـباب المشـاركين في برنامـج الحكومة البريطانية للتعامـل مع الإرهاب، أن المشـكلة الحقيقية هي غياب أي بديل عن السياسـات الإداريـة لليبرالية التيار الرئيس. فالشـباب الذي يعملون معهـم لم يتحولـوا إلى التطرف بفعل أنور العولقي أو نيـك جريفين. وإن تصوراتهم عـن العالم أقرب إلى الاعتقاد بوجود نظريـات مؤامرة عن "توباك" أو "التنويريين" (the Illuminati).(*) فلا يوجد بين من يأتون من خلفيات إسلامية معروفة بمحتوى أيديولوجية إسلامية أو اهتمام، ولا يوجد سوى إيمان أجوف بقدوم انتصار (ألفية)، وما يشـير إليه أحد أخصائيي رعاية الشـباب بتعبير «إسلامية زائفة» تختزل الإسلام في «مجموعـة عبـارات محفوظة». ويضيـف أنهم يشـاركون الشـباب المؤيدين لليمين المتطـرف في «رؤية غـير نقدية بالمرة للعالم»، أي لا سياسـية وتآمريـة وضيقة الهوية. إن المبـدأ الأسـاسي لهـذه الرؤية الكونيـة التي تعكـس التحيزات الثقافيـة الأكبر في عصرنا، هي أن كل المشـكلات المجتمعية سـببها ثقافة «الآخر» الجامدة. تشـيع هذه الاتجاهـات، ويمكن بطبيعة الحال أن ترتبـط بعنف عنصري من أنواع مختلفة، برغم أن أخصائيـي رعاية الشـباب يقولـون إن احتمال أن تؤدي إلى الإرهاب لا يسـتحق الذكر. وإن معالجة ذلك يسـتلزم فهم جذوره في السـياق الحالي السـاعي إلى عملية محو الاهتمام بالسياسة. يقول جافاد أليبور، وهو أخصائي رعاية شباب في برادفورد يتعامل مع قضايا التطرف بين الشباب من خلفيات متنوعة:

(*) توباك شاكور، مغني راب. والألوميناتي تشير إلى جماعات مختلفة حقيقية أو خيالية، تدعي السعي إلى محاربة الخرافة والظلامية وتُنسَجُ حولها قصص كثيرة أدت إلى معاداة التيار المحافظ لها. (المترجم)

ليست هذه طريقة تفكير سياسية. عندما يتجرد الخطاب السياسي اليومي تمامًا من أي مشاعر، ويصير مجرد مسألة إدارية مملة يتواجه فيها إيد ميليباند وديفيد كاميرون، فإن السياسات الخاصة بهذا الجوهر الانفعالي المكبوت، ستخرج بطبيعة الحال بهذه الطرق المجنونة. وأعتقد أن هناك مشكلة أكبر، وهي غياب السياسة. مهما بدت الرؤية الكونية لهؤلاء الشباب راديكالية، في تعصبهم العرقي أو إيمانهم الديني المجنون «بالألفية السعيدة»، فكلها، في الحقيقة، قائمة على إدراك عدم إمكانية تغيير أي شيء في البنية الاجتماعية الاقتصادية الأساسية، فلا أحد يتحدث عن الطبقية، ولا أحد يتحدث عن الرأسمالية، ولا أحد يتحدث عن تواصل الطبقة العاملة مع العالم وإمكانية تمتعهم بطيبات الحياة. المشكلة أننا ليست لدينا أي سياسة. لهذا يعبر الناس عن استيائهم من الأوضاع القائمة بكل هذه الطرق المجنونة.[35]

يخالف الفكر الرسمي عن التطرف هذا التحليل السياسي، ويفترض أن المشكلة في بنية هوية خاطئة. فيظن أن شباب الطبقة العاملة البيض يعيشون في فراغ هوية ويفتقرون إلى شعور إيجابي بالهوية القومية. ويفترض أن هذا الافتقار إلى الشعور بالانتماء البريطاني بسبب عدم نجاح عملية الاندماج المطلوب للشباب المسلمين في هذه الهوية. إن غياب الحس الكافي بالهوية يفتح الباب لذهنية متطرفة لتملأ هذا الفراغ. وتقع بعض المسئولية على المغالاة في السماح بالتعددية الثقافية، التي يظن أنها تشجع على إعلاء قيمة الثقافات المختلفة مع عدم الانتماء إلى هوية الأغلبية. وعليه، يكون الرد إحياء الانتماء القومي عن طريق تعريفه باتباع القيم الليبرالية المشتركة التي يفترض أن المسلمين وطبقة العمال البيض مغتربين عنها. وطبقًا لهذه الرؤية، تضع الدولة الليبرالية نفسها في مكان الوسيط المحايد بين أشكال التطرف المختلفة التي تواجهها، وترى دورها تطوير أشكال من سياسات الهوية التي يمكن أن تجذب السكان المهمشين إلى تقبل قيمتها. هذا الخط من التفكير أدى مؤخرًا إلى اعتبار التطرف اليميني والتطرف الإسلامي خطرًا على النظام الليبرالي، يعزز أحدهما

الآخر؛ لأن التطرف في مجتمع يستفز الدعم للتطرف في الجماعة المقابلة في تصاعد شيطاني - أي عملية «تحول تراكمي إلى التطرف».[36] يقول الليبراليون إن الاستجابة ينبغي أن تكون مواجهة نوعية للتطرف، تعالج كل أشكال التطرف بوصفه نابعًا من بنية نفسية واحدة وهي تركيبة هوية معزولة، تفتح ثغرة لذهنيات أيديولوجية (هذه الرؤية تستبعد التراث اليساري في معاداة الفاشية في القرن العشرين، الذي تعامل مع التطرف بوصفه مشكلة سياسية تتعلق بالمجتمعات الطبقية). ومن بين الجماعات التي تتبنى هذا النموذج الذي ينزع السياسة عن ظاهرة التطرف مركز بحثي هو «غوغل أيدياز»، الذي أنشأ برامج لمكافحة التطرف يتحدث فيها متطرفون سابقون عن كفاحهم لبناء حس إيجابي بالهوية.

يعيب هذا المنهج أنه يبرئ الدولة الليبرالية من دورها في خلق بيئة يظهر فيها عنف الهوية السياسية. تعد الليبرالية (كما ظهر في التعددية الثقافية في الفترة السابقة) بتوفير أفضل السبل لتحقيق التوافق بين مختلف أساليب الحياة داخل جسم سياسي واحد. لكن لليبرالية دائمًا تفسيرات أخرى، فليس المقصود فقط طريقة «للتوافق بين أساليب حياة مختلفة» بل أسلوب حياة يجب على الشعوب الأدنى أن ترقى إليها حضاريًا.[37] كلما أكدت الحرب على الإرهاب هذه النظرة الليبرالية التي تتحول فيها إلى سياسات هوية مستقلة متجاوزة، وليست فضاء تجتمع فيه هويات مختلفة، قلت قدرة الليبرالية على أداء دور الوسيط المحايد. بل إنها تبدو لأطراف الجدل مطلبًا مفروضًا بإحلال أحد أشكال سياسات الهوية بآخر، مما يقتضي التخلي عن انتماءات حالية إثنية وعنصرية أو دينية لصالح «قومية تقدمية».[38] ولا يبدو أن هذا سيرضي المتطرفين المحتملين الذين يتميزون برفضهم اللعبة السياسية الليبرالية، وبإيمانهم بإفلاس التيار الرئيس التام. لكن بينما يعد المتطرف دخيلًا وقوة خارجية غريبة ومدمرة للرأسمالية الديمقراطية، فإنه في الواقع أحد أعراض النظام الذي يحتقره. إن الشخص الذي يتشبه بأعضاء «القاعدة» ليس إلا انعكاساً لصورة

خطاب الحرب على الإرهاب، مع تبديل خطاب أطراف صدام الحضارات في المذهب الثقافي. كذلك فإن ناشط اليمين المتطرف يفهم أنه في حرب مع التطرف الإسلامي من موقف الحكومات التي يرفضها على أساس أنها ضاعت تمامًا في خضم العالمية الثقافية الجوفاء. في النهاية، يشير هذا إلى أن الليبراليين سيعجزون عن حل مشكلاتهم مع التطرف إلى أن يصلوا إلى أشكال من التعريف السياسي تتجاوز الهوية الثقافية وتخاطب السياق الأكبر للكولونيالية الجديدة، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وانهيار تمثيل الطبقة العاملة.

لهذه الأسباب تأتي بعكس ما تريد تلك البرامج التي تركز على الرقابة الصارمة على الآراء الراديكالية، وتضع عليها القيود وعلى السلوك الديني باسم التعامل مع عملية التحول إلى التطرف. ففي حالة التعامل مع تفجيرات بوسطن، مثلًا، لم تكن الفرصة الضائعة الحقيقية قبل الهجوم مجرد معلومة استخباراتية كان يمكن الحصول عليها لو كانت القوة الرقابية للحكومة أعظم. بل كانت الفرصة قبلها بثلاثة أشهر، عندما وقف تاميرلان تسارناييف المشتبه في ارتكابه التفجير أثناء صلاة الجمعة في مسجده - الجمعية الإسلامية في بوسطن، كامبريدج، يحتج بعنف على خطبة الإمام. كان الإمام يحتفل بذكرى مارتن لوثر كينغ الابن، وقد اعتبر تسارناييف هذا نفاقًا. وطبقًا لأحد التقارير، تم طرد تسارناييف من الصلاة بسبب هذه العصبية.[39] منذ 11/ 9 يقع أئمة المساجد تحت ضغط يدفعهم إلى طرد أي شخص يعبر عن آراء راديكالية، وليس إلى الدخول معهم في حوار، وتفنيد تأويلاتهم الدينية، والتعامل مع إحباطاتهم السياسية أو حاجاتهم الوجدانية. فرض مناخ المراقبة المفرطة السائد هذه السياسة على المساجد. وجعل أئمة المساجد يحذرون من إجراء أي حوار مع من يُظن أنهم متطرفون خوفًا من جذب انتباه المسئولين. يخشون من أن يكون في كل مسجد مرشد حكومي يستمع للحديث المتطرف. ولا عجب أن هذا يجعل أغلب الناس لا يرغبون في التعامل مع الشباب الذين يعبرون عن هذه الآراء الراديكالية.

قيل إن الأخوان تسارنايف كانا غاضبين من سياسة الولايات المتحدة الخارجية في أفغانستان والعراق، والاحتمال أنهما كانا يقارنانها بتجربتهما كلاجئين من حروب روسيا الوحشية لمكافحة التمرد في القوقاز. لكن لأن مناقشات السياسة الخارجية لم يعد مسموحًا بها في المساجد منذ 11/ 9، فالأقرب أن غضبهما هذا لم يكن ليسمع أو يناقش أو يفند أو ينصرف إلى نشاط سياسي غير عنيف. الرقابة المكثفة على المسلمين لم تسمح بمساحة في المساجد للتعامل مع شخص مثل تاميرلان تسارنايف، أو الاستماع إليه أو تفنيد أفكاره التي قد تكون عنيفة، أو تقديم الدعم الوجداني له، بل إن المسلمين موضوعون تحت ضغط ليعبروا عن ولائهم لأمريكا بالابتعاد عن أحاديث معارضة السياسة الخارجية. افترضت نماذج التحول إلى التطرف المغلوطة أن أفضل السبل لوقف عنف الإرهاب هو منع انتشار الأفكار الراديكالية. إن محاولات تصور دافع التفجيرات تواجه صعوبة كبيرة. فاليقين في هذه الأمور شحيح، لكن التفسيرات المرضية تتقدم عندما تتقلص مساحة التعبير الحر عن الآراء.

لم يكن يتوقع أحد من غضبة تسارنايف أنه بعدها بشهور سيكون مشتبهًا به في تنفيذ أحد أعمال القتل الجماعي في شوارع بوسطن. ونحن في النهاية لا نعرف ما الذي كان سيغير الموقف. لكن المجتمع الذي يستطيع أن يعبر عن نفسه بحرية، بدون خوف في المسجد أو في غيره، هو أحد العناصر الرئيسة في جهود منع الإرهاب. المطلوب هو تقليل المراقبة الحكومية، وفرض الولاء وزيادة التفكير النقدي، والتمكين السياسي. إن دور المجتمعات في محاربة الإرهاب لا يتم بإنشاء رقابة ذاتية، بل بامتلاك الثقة ببناء فضاءات سياسية يستطيع الشباب فيها التعبير السياسي عن سخطهم، فيحولونه إلى رؤى إصلاحية تنظيمية للعالم، ومن هنا تظهر بدائل راديكالية عن الدعوة إلى الإرهاب. إن التحول إلى التطرف - بالمعنى السياسي الحقيقي للكلمة - هو الحل وليس المشكلة. إن الحركات التحررية الصادقة تتغلب على تكتيك الإرهاب؛ لأنها تسكن بين الناس، وليس للعنف سوى دور دفاعي

في هذه الحركات.[40] ليس الإرهاب ثمرة السياسات الراديكالية بل عَرَضٌ للعجز السياسي. يقول ليون تروتسكي: «إن وجود أعمال الإرهاب الفردية نفسها علامة لا تُخطّأ على تخلف الدولة سياسيًا وضعف قواها التقدمية.»[41]

إن كل من يسعى لإزهاق حياة المدنيين بأعمال عنف يستحق احتقار العالم كله. لكن إدانة الإرهاب دون الوقوع في النفاق اليوم يقتضي كذلك مساءلة عنف الحرب على الإرهاب الذي تم تطبيعه. إن قضية العنف الإرهابي الذي يرتكبه جناة متطرفون أو أصحاب أيديولوجية غير حكومية، لا يمكن فصله عن خلفية أوسع من عنف الدولة الذي يقدم بوصفه طبيعيًا وضروريًا وعقلانيًا. كل نوع يغذي الآخر في دورة متوحشة من الحرب والقتل. فهم مارتن لوثر الابن جيدًا الصلة الوثيقة بين العنف الفردي في الوطن وعنف الدولة في الخارج - رغم أن هذا الجزء في رسالته مهمش في الاحتفالات الرسمية بذكراه. في عام 1967، خطب في الحاضرين بكنيسة ريفرسايد في نيويورك قائلًا:

> عندما كنت أسير بين الشباب اليائس الغاضب المرفوض، كنت أقول لهم إن خليط المولوتوف والبنادق لن تحل مشكلاتهم، حاولت أن أقدم لهم أعمق تعاطفي مع إيماني الراسخ بأن التغيير الاجتماعي يأتي ويكون مجديًا من خلال العمل غير العنيف. لكنهم سألوا، وكانوا على حق «ماذا عن فيتنام؟» سألوا ألا تستخدم بلادنا جرعات مكثفة من العنف لحل مشكلاتها لتحدث التغيرات التي تريدها؟ وأصابت أسئلتهم كبد الحقيقة، وعلمت أنني لا أستطيع أن أرفع صوتي مرة أخرى ضد عنف المظلومين في الجيتوهات قبل أن أخاطب راعي العنف في العالم اليوم: حكومتي.

اعتمدت جهوده فيما نسميه اليوم «منع التطرف العنيف» بين الشباب الأمريكيين أولًا على معارضة عنف السياسة الخارجية الأمريكية، وهي نقطة مازالت صالحة حتى الآن في عصر ساحة الحرب العالمية على الإرهاب، ويصدق على الوضع الحالي

كذلك فهم كينغ أن «المارد الثلاثي: العنصرية والمادية المتطرفة والعنف العسـكري» يتداخـل في المجتمعـات التـي تضـع «دوافـع الربـح وحقـوق الملكية» فـوق البشر أنفسـهم.[42] آن الأوان مرة أخرى للاسـتماع إلى رسالة السـلام التي حملها كينغ بأن ننهي الحرب على الإرهاب، وننبذ أشكال العنصرية والشمولية التي تزدهر فيها.

كلمة أخيرة

منذ العام الذي أتممت فيه كتابة المسلمون قادمون، أخذ تحليلي فيه للأسف يتأكد مرة بعد مرة. فالولايات المتحدة والمملكة المتحدة في وسط جولة أخرى من مبادرات مكافحة الإرهاب، بدعم دائم من شركات الإعلام ومن يسمون خبراء الإرهاب الذين يتلقون أجرًا عن تأييد تجارة الخوف الرسمية. يأتي التهديد هذه المرة على شكل «داعش» التي يصفها مسئولو الأمن على جانبي الأطلنطي بأنها «أعظم خطر إرهابي على الإطلاق» وهو زعم عبثي، لكنه بطبيعة الحال لا يجد من يفنده.[1] النسق المتبع هو المعتاد تكراره مرة بعد مرة في العقد الأخير: عنف هذه الجماعة المروّع لا يعتبر نتاجًا لسياق سياسي ساهمت السياسة الخارجية للولايات المتحدة والمملكة المتحدة في خلقه، بل يفترض أنه نتاج «التطرف»، تلك الصورة السيئة من المعتقد الإسلامي التي تستولي أحيانًا على عقول المسلمين.

ويغض الطرف عن تراث حرب العراق عام 2003، وما نتج عنها من تأجيج الانقسامات الطائفية لدعم احتلال عسكري فاشل. يقول ديفيد كاميرون، رئيس الوزراء البريطاني، إن داعش لا يمكن «تفسيرها على أساس حرب حدثت منذ عشر سنين»، ويدعي أنها لا يمكن ربطها بالمسألة الطائفية.[2] وهكذا ينسى أن أصل هذه الجماعة هو جماعة أبي مصعب الزرقاوي التابعة لتنظيم القاعدة في العراق، وبالتالي، فإن التمرد على الاحتلال الأمريكي البريطاني يُنسى أيضًا. ومن الأمور المنسية كذلك السياسة الأنجلوأمريكية في سوريا، التي وصلت إلى حد حفظ توازن القوى بين نظام بشار الأسد وفصائل المعارضة المختلفة - في موقف يكون الرابح فيه دائمًا

هـم مسـئولي الأمن الغربيـين الذين يخشـون خطر الحكومـة السـورية ومعارضتها الإسلامية بالقدر نفسه على إسرائيل، وحلفائها في الخليج والغرب. بعد إجراء هذه الحسبة النكدة، يفزع هؤلاء المسئولون أنفسهم من نتائج سياساتهم، استولت داعش عـلى مناطـق واسـعة، والخطر الحقيقـي، ولو أنه يُضخّم، أن الشـباب المشـتركين في الـصراع يمكن أن يرتكبوا أعمال عنف في مـدن أوروبية وأمريكية. لكن حكوماتنا، مرة أخرى، ترد بقصفهم في بلادهم على أمل أن هذا سيمنعهم من قصفنا في بلادنا.

بينما تدعم برامج التليفزيون الإخبارية جهود داعش الدعائية عن طريق تضخيم إصداراتها من الفيديوهات، يفرض حجابٌ من الصمت على رمزية البزات الرياضية البرتقاليـة التي يجبر الضحايا الغربيون على ارتدائها. فليس من المقبول أن يشـير أي معلق إلى أن داعش تحاكي بدرجة ما، عنف معسـكر اعتقال غوانتانامو كما يظهر في الإعلام. في الوقت نفسـه، تدعم حكومتا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة النخبة الخليجيـة - وهـم بالتأكيد أكبر قوى الرجعية الدينية في المنطقة - بصفقات أسـلحة بملايـين الملايين من الـدولارات، أما الدعم المالي السري الـذي قدمته هذه النخب إلى داعش فيتم تجاهله بأدب من جانب واشـنطن ولندن.[3] وفوق ذلك كله، تهتف وسائل الإعلام الأمريكية والطبقة السياسية للمذابح الجماعية التي ترتكبها إسرائيل بحـق أطفـال غـزة. وإن مقولـة نتنياهو: «هم الآن ضـد إسرائيل، وغدًا سـيكونون ضدكـم» تناغمـت تمامًا مع آذان جمهـور أمريكي دُفع طويلًا لأن يرى الفلسـطينيين متطرفـين بالفطـرة.[4] مرة أخرى، فإن صيحة «متطرف مسـلم» تسـاعد على إخفاء سياسات الإمبراطورية.

في بريطانيـا، تقـترح حكومـة كاميرون خوض «حـرب الجيل ضـد أيديولوجية متطرفة ومسـممة» داخليًا بمحاكمة جماعية لكل من يسـافر إلى سوريا والعراق.[5] فحملـة جـواز السـفر البريطاني يمكـن منعهـم مـن دخول البـلاد، كما يتـم تصعيد اسـتخدام صلاحيات جديدة لنزع الجنسية عن مواطنين بريطانيين. صدر تشريع في 2014 يمكن الحكومة البريطانية من إسـقاط الجنسـية عن المتجنسـين بها، ولو كان

ذلك يعني عدم حملهم أي جنسية، ويتم الترويج لهذه السياسة بشعار «الجنسية فضل لا حق»، لكن الجنسية هي الحق الذي يتيح كافة الحقوق، وإسقاطها هو بوابة كافة ألوان الإيذاء بما فيها التعذيب والقتل دون محاكمة بطائرات بدون طيار. بالإضافة إلى ذلك فإن «قانون العدل والأمن» (2013) يتيح عقد إجراءات المحاكمة سرًا حتى تحجب أنشطة الجهات الاستخباراتية البريطانية والأمريكية، لا سيما ما يشمل استخدام التعذيب، عن المراقبة الشعبية. وفي الوقت نفسه، سيبنى برنامج تشانل لمحو أثر التحول إلى التطرف الذي عرضناه في الفصل الخامس، على أساس تشريعي، مما يعني على الأرجح زيادة أعداد من سيدرجون في الخطة. وبنهاية عام 2013، تم تحديد 153 طفلًا تحت سن الحادية عشرة كإرهابيين محتملين في ظل البرنامج، مما يدل على إدخال المراقبة الأمنية حتى إلى حياة المسلمين دون سن المراهقة.[6]

في الولايات المتحدة، يواصل الخبراء المحافظون تطبيع الخوف من المسلمين. في يونيو 2014، قال مذيع فوكس نيوز الشهير بيل أوريللي إن روبرت بيرغدال، والد الأسير لدى طالبان بو بيرغدال "يبدو كمسلم" لأن لديه لحية، ويتحدث بعض كلمات لغة الباشتو. وبحلول أغسطس، حيث الفزع من داعش في ذروته، أذاعت فوكس نيوز أن الجماعة تخطط لإرسال إرهابيين يدخلون تكساس من الحدود المكسيكية. كان المحافظون الجدد لسنوات يتصورون أن أمريكا اللاتينية يمكن أن تصير "قاعدة عمليات لخوض حرب غير متوازنة ضد الولايات المتحدة"، حسب كلام تقرير معهد المشروع الأمريكي.[7] وبالنسبة إلى اليمين الأمريكي، فإن تصور الإرهابيين المسلمين يعبرون الحدود المكسيكية هو سيناريو الفزع المثالي الذي يوحد التهديد بالإرهاب مع التهديد بالهجرة في صورة واحدة للشر. ليس مهمًا عدم وجود دليل فعلي على مخطط إرهابي لعبور الحدود المكسيكية. انضمت إدارة أوباما إلى القافلة بتقديم تقارير متضخمة عن الخطر الذي تمثله داعش على الولايات المتحدة، واهتمام كبير بالهجرة بناء على اقتراح رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال مارتن

ديمبسي: "بسبب الحدود المفتوحة وقضايا الهجرة، فهو خطر حاضر، أي المقاتلين الذين يتركون المعركة الحالية ويعودون إلى وطنهم."(8)

عندما ينتقل المشاهدون من الأخبار يمكنهم أن يتابعوا آخر جزء من مسلسل فوكس "24" الذي أذيع في 2014. يدور خطه القصصي حول إرهابيين مسلمين يشنون ضربات جوية بطائرات بدون طيار على لندن، بمساعدة شخصية على مثال جوليان أسانج يمدهم بالتكنولوجيا اللازمة بسلامة نية. من الطبيعي أن يكون الغرض الذي يصور "ويكيليكس" والمسلمين في علاقة تعاون أقرب إلى الظهور في التليفزيون الأمريكي من دراما عن آلاف الضحايا المدنيين الحقيقيين جراء ضربات جوية لطائرات بدون طيار في اليمن والصومال وباكستان يتم إخفاء حكايتهم عن العرض بصورة منهجية.

من نتائج هذه الشيطنة الكاسحة ما يحدث من عنف في الشوارع البريطانية والأمريكية. يبرز وسط هذا حالتان استهدفتا عمدًا لنشاطهما السياسي. فقد تعرض عضو البرلمان جورج غالاوي للضرب مرارًا في شارع غرب لندن في أغسطس 2014 من رجل كان يعترض على انتقاده إسرائيل. بعدها بأسبوع تمت مطاردة ليندا صرصور، الناشطة الأمريكية الفلسطينية البارزة، التي أجريت معها مقابلة شخصية لكتابي المسلمون قادمون، وتم تهديدها بقطع رقبتها وهي تسير بالقرب من مكتبها في بروكلين.(9)

إن كان من موضع لا يبدو فيه الإجماع الرسمي قويًا فهو عما يتعلق بوكالة الأمن القومي ومراقبتها الضخمة لحياتنا الرقمية، التي نبه إليها إدوارد سنودين علانية في 2013. فقد ضمن المتخصصون في مجال التكنولوجيا المنزعجون من هذا، والنشطاء المهتمون بالخصوصية، تركيزًا مستمرًا على سياسات جمع المعلومات الخاصة بوكالة الأمن القومي. كان الاهتمام أقل بخبرات الأفراد والمجتمعات التي تراقبها الوكالة على وجه التحديد. ففي يوليو 2014، نشر جلين غرينولد ومرتضى حسن مقالًا

حدد أسماء تستهدفها وكالة الأمن القومي، وبيّنا كيف يوضع الأفراد تحت المراقبة برغم عدم وجود سبب معقول للارتياب في ضلوعهم في نشاط إجرامي.[10] كان كل من وردت أسماؤهم أمريكيين مسلمين بارزين. وتحوي إحدى وثائق وكالة الأمن القومي معلومات لموظفيها عن كيفية وضع قائمة مستهدفين بالمراقبة، وبدلًا من الاسم الحقيقي للمستهدف، استخدمت المذكرة "محمد رغيد" كاسم مختلق، لكن الأمر لم يحظ باهتمام كبير.

في الشهر التالي، نشر جيرمي سكاهيل ورايان ديفيرو تقريرًا آخر في ذي إنترسبت كشف عن أن عدد الموضوعين على لائحة المركز القومي لمكافحة الإرهاب، الممنوعين من السفر جوًا، زاد عشرة أضعاف حتى وصل إلى 47 ألفًا في ظل إدارة أوباما. أظهرت الوثائق السرية المسربة أن المركز يحتفظ بقاعدة بيانات للمشتبهين في العالم كله – "بيئة داتامارت لهويات الإرهابيين" – تحوي مليون اسم حتى عام 2013، أي ضعف العدد قبلها بأربع سنوات. وضمت قاعدة البيانات 20.800 شخص داخل الولايات المتحدة مركزين على نحو غير متوازن في ديربورن، ميشيغان ذات الكثافة السكانية للأمريكيين العرب.[11] مرة أخرى، تم تجاهل التقرير، فلم يكن هناك اهتمام كبير بتقارير عن الأمريكيين العرب كأهداف للمراقبة الحكومية.

قليلٌ من يدركون أن التحدي القوي لبرامج مراقبة وكالة الأمن القومي يعني ضمن ما يعني رفض فكرة مشروعية مراقبة مجتمعات بعينها على أساس إثني أو ديني. كان ما ترتب من فشل في معالجة التجربة الإسلامية الأمريكية – أو بالأحرى تجربة السود – وخضوعهم لمراقبة الحكومة قد أدى إلى إثارة "حوار قومي" حول المراقبة الحكومية المركزة كاملًا تقريبًا على حقوق الخصوصية لدى الطبقة الوسطى البيضاء.

مع ذلك، كانت المجتمعات التي تعرضت للتصنيف العرقي والمراقبة الحكومية هي تحديدًا الأشد تأثيرًا في معارضة هذه الممارسات. ففي نيويورك استمدت الحملة على مراقبة دائرة الشرطة للمسلمين قوتها من بناء تحالفات مع جماعات أخرى تأثرت بالتصنيف العرقي: اللاتين والأمريكيين الأفارقة الذين يعانون معاناة شديدة من المعدلات غير المتوازنة لعمليات التوقيف والتفتيش. ففي منطقة الخليج في كاليفورنيا (باي إريا) نجحت حملة جماهيرية في وقف افتتاح ما يسمى بمركز دراية بالمنطقة كان قد تلقى تمويلًا من وزارة الأمن الوطني ليكثف هذه الرقابة. تمكنت دوائر انتخابية عديدة من الاتحاد حول هذه القضية ومنهم المشردون والفقراء والمسلمون والأمريكيون الأفارقة، وكان المركز سيستهدفهم جميعًا حال افتتاحه. وعلى المنوال نفسه خططت دائرة لوس أنجلوس "وحدة ديموغرافية" لتصنيف المجتمعات على أساس العرق والدين، لكنه أغلق بعد حملة وحدت جماعات مختلفة.

بينما أشارت هذه الحملات الجماهيرية إلى درب واحد من دروب التغيير، جاءت أخبار من كونيتيكت عن نص قانوني يطرح منهجًا جديدًا في التعامل مع المحاكمات الفيدرالية في قضايا الإرهاب. فقد تم نقل طلحة إحسان وبابار أحمد إلى الولايات المتحدة من بريطانيا في 2012، بتهمة تقديم "الدعم المادي" للإرهاب، وقد حجزا لمدة عامين في حبس انفرادي. وتحت هذه الظروف من الضغط النفسي، ومع الاعتقاد أنه في أحسن الأحوال ومهما كانت نقاط القوة في قضيتيهما، فإن احتمال البراءة في محاكمة أمريكية عن الإرهاب كان مغلقًا في وجهيهما، فقد وافق كلاهما على طلب عقد صفقة، تعني أن أحمد يواجه حكمًا أقصى بالسجن بخمسة وعشرين عامًا وإحسان حكمًا بخمسة عشرة عامًا.

ارتبطت التهم الموجهة إليهما بموقع على الإنترنت هو (Azzam.com) كان ينطلق من كونيتيكت من 1999 حتى 2001. كان هذا هو الرابط الضعيف بالولايات المتحدة الذي يسمح أن تنظر القضية في النظام القضائي الأمريكي الذي يسمح عادةً بعقوبات أشد من بريطانيا. لكن كان معنى ذلك أيضًا عدم جواز متابعة القضية في

المواقع المعتادة لمحاكمات الإرهاب الفيدرالية، فعقدت المحاكمة في نيو هافن، حيث تبين أن القاضية الرئيسة جانيت سي هول لم تفهم المنطق المغلوط الذي تستند إليه القضيتان.

في جلسة الاستماع إلى منطوق الحكم في يوليو 2014، ادعت الحكومة أن الموقع (Azzam.com) كان عملية دعم للقاعدة، وأن الشخص الذي يساعد متمردي الشيشان وطالبان لابد أن "عقليته" تجعله من مؤيدي القاعدة. لكن القاضية هول شكت في الأمر. عندما ذكر المدعون أن (Azzam.com) أعاد نشر إعلان أسامة بن لادن عام 1996 للحرب على الولايات المتحدة، قالت إن نيويورك تايمز فعلت الشيء نفسه. عرض في المحكمة فيديو غريب موجود على موقع (Azzam.com) لمقاتل شيشاني يعدم جنديًا روسيًا. قالت الحكومة إن هذا دليل على أن المرتبطين بالموقع يعرفون أنهم يدعمون مرتكبي جرائم حرب. كان رد القاضية هول صادمًا: إن الولايات المتحدة نفسها ترتكب جرائم حرب، وعليه يكون مؤيدوها مدانين بالإرهاب إذا كان ذلك أساسًا كافيًا للمحاكمة. عندما استخدم المدعون كلمات مثل "الجهاد" طلبت القاضية هول تعريفات محددة تميز بين العنف ضد المدنيين والدفاع عن النفس ضد محاربين. من أهم دعائم قضية الحكومة وثيقة أرسلت إلى (Azzam.com) دون طلب تحوي معلومات سرية عن تحركات مجموعة مقاتلة تابعة للبحرية، فسرتها القاضية بأنها دليل آخر على أن إحسان وأحمد لم يقصدا إيذاء الولايات المتحدة، فقد نشرا المعلومات لكنهما لم يستخدماها قط ولم يسلماها لأحد. ورفضت في بيانها الختامي المفردات المعتادة المتعلقة مثل "التطرف" و"التحول إلى التطرف". وقالت إن أحمد كان مخطئًا بدعمه طالبان: لكن لا يوجد دليل على دعمه القاعدة. كذلك أخطأ إحسان بتأييده طالبان قبل 11/ 9، لكنه لم يؤيد العنف قط. وقالت إن دافعهما لم يكن التعصب بل الرغبة في إنهاء الظلم.

أصدرت القاضية هول أحكامًا مخففة: تم خصم المدة التي قضاها أحمد في السجن في بريطانيا، وبقي على اكتمال مدة سجنه حوالي ثلاثة عشر شهرا. وصدر

على إحسان حكم قضى مدته بالفعل وأطلق سراحه، وصار في عهدة ضباط الهجرة ليعود إلى بريطانيا إنسانًا حرًا. ولأول مرة في قضية إرهاب بعد 11/ 9، يقرر قاضٍ أمريكي أن يرفض المرجعية الحكومية ويقيس جوانب القضية متحررًا من نماذج "التحول إلى التطرف" الرسمية وميثولوجيا (أساطير) "الذهنيات المتطرفة المتعلقة بها."

لا يوجد بطبيعة الحال احتمال قريب بانتشار هذا المنهج في محاكمات الإرهاب الأخرى. بل إن ضغط آلة المراقبة الشاملة والتجريم الموجه عنصريًا والقتل دون محاكمة يزداد باستمرار.

شكر وتقدير

اعتمد تأليف هذا الكتاب على منحة من "أوبن سوسيتي فيلوشيب". وظهرت أجزاء من الفصلين 4 و 8 قبل ذلك في دورية ريس آند كلاس [العرق والطبقة] (العدد 54، المجلد الثاني، 2 أكتوبر، 2012) وكريتيكال مسلم [المسلم الناقد] (العدد 3، 2011)، وأشكر رئيسي تحرير المجلتين لسماحهما بإعادة نشر أجزاء من المقالتين هنا. أما من ساعدوا في إخراج هذا الكتاب فعددهم أكبر من أن يشمله الذكر بالاسم. لكنني أود أن أخص بالشكر كل من قبلوا أن يلتقوا بي أو أن أجري معهم مقابلة. أما من قدموا مساعدة استثنائية فكانوا: فهد أحمد، وهشام عايدي، وآمنة أكبر، وهارميت أثوال، وجيني بورن، ونانسي تشينج، وليزينا دي سانتيس، ومحمد ديري، وليز فيكيته، ومايك جيرمان، وستيفن هوبل، وديبا كومار، وكيت مارتن، ونانسي موراي، وفطوم مطهر، وفايزة باتل، ويندي باتن، وبيباشا را، ورضوان صابر، وإيه سيفانداان، وهازل ووترز. لكنهم ليسوا مسئولين بالطبع عن الآراء التي عبرت عنها هنا. قام آندي هسياو في فيرسو بعمل دقيق ومتقن في تحرير المخطوطة الأصلية. وأخيرًا، أعبر عن امتناني لتانوكا لوها لما قدمته من دعم صادق وملاحظات ثاقبة وتحليل دقيق أثناء كتابة هذا الكتاب.

الحواشي

المقــدمـــة

1. مقابلة هاتفية شخصية مع عمر ريغان، 18 يوليو، 2012.
2. *Criminal Complaint, USA v. Luqman Ameen Abdullah et al.*, United States District Court for the Eastern District of Michigan, October 27, 2009, 2.
3. Ibid., 3.
4. مقابلة شخصية مع إمام عبد الله بيه الأمين، ديترويت، 31 مارس، 2011.
5. مقابلة شخصية هاتفية مع أندرو أرينا، 7 أبريل، 2011.
6. Report Re: *Death of Imam Luqman Ameen Abdullah,"*Civil Rights Division, United States Department of Justice, October 13, 2010.
7. Malcolm X Grassroots Movement, "Black People Executed without Trial by Police, Security Guards, and Self-Appointed Law Enforcers, January 1–June 30, 2012," July 16, 2012.
8. لم تتوقـف إدارة اوباما تمامًا عن عمليات التسـليم غير المعتـادة، لكنها تسـعى لشرعنة هذه الممارسـات باستخدام ضمانات دبلوماسـية بعدم تعذيب المحتجزين، ومراقبة معاملتهم لدى الدول المستقبلة.
9. Amrit Singh, *Globalizing Torture: CIA Secret Detention and Extraordinary Rendition*, Open Society Foundations, New York, 2013, 7.Establishing a New Normal: National Security, Civil Liberties, and

Human Rights under the Obama Administration—An 18-Month Review," American Civil Liberties Union, July 2010.

10. Hillary Clinton, "Remarks on the Killing of Usama bin Ladin," Treaty Room, Washington, DC, May 2, 2011.

11. "Lawfulness of a Lethal Operation Directed against a US Citizen Who Is a Senior Operational Leader of al-Qa'ida or an Associated Force," Department of Justice (undated).

12. "Empowering Local Partners to Prevent Violent Extremism in the United States," White House, August 2011.

13. Mark Mazzetti, Charlie Savage, and Scott Shane, "How a US Citizen Came to Be in America's Cross Hairs," *New York Times*, March 9, 2013.

14. Nasser al-Awlaki, "The Drone that Killed My Grandson," *New York Times*, July 18, 2013, A23.

15. "Obama's Top Adviser Robert Gibbs Justifies Murder of 16-year-old American Citizen", wearechange.org (October 23, 2012), available at http://www.youtube.com/-watch?v=7MwB2znBZ1g, accessed April 7, 2013.

16. Erik Nisbet, Michelle Ortiz, Yasamin Miller, and Andrew Smith, "The 'Bin Laden' Effect: How American Public Opinion about Muslim Americans Shifted in the Wake of Osama bin Laden's Death," School of Communication, Ohio State University, July 20, 2011.

17. Christopher Hitchens, "Londonistan Calling," *Vanity Fair*, June 2007.

18. Samuel P. Huntington, *Who Are We? The Challenges to America's Identity*, New York: Simon & Schuster, 2004, 262.

19. Mahmood Mamdani, *Good Muslim, Bad Muslim: America, the Cold War, and the Roots of Terror*, New York: Doubleday, 2004.

20. Alana Lentin and Gavan Titley, *The Crises of Multiculturalism: Racism in a Neoliberal Age*, London: Zed Books, 2011, 69.

21. "Fighting Anti-Muslim Racism: An Interview with A. Sivanandan," *IRR News*, March 15, 2010, irr.org.uk, accessed July 25, 2013.

22. FBI Counterterrorism Division, "The Radicalization Process: From Conversion to Jihad," May 10, 2006, 10.
23. Mitchell D. Silber and Arvin Bhatt, "Radicalization in the West: The Homegrown Threat," New York Police Department Intelligence Division, 2007, 85.
24. Charlie Rose, *This Morning*, CBS News, January 11, 2013.
25. See, for example, Glenn Greenwald and Spencer Ackerman, "How the NSA Is Still Harvesting Your Online Data," *Guardian*, June 27, 2013.
26. Gianfranco Sanguinetti, *On Terrorism and the State: The Theory and Practice of Terrorism Divulged for the First Time*, London: B. M. Chronos, 1982.
27. United States Senate, "Final Report of the Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities," April 26 1976, 11.
28. United States Senate, "Final Report of the Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities: Cointelpro—The FBI's Covert Action Programs Against American Citizens," April 23, 1976.
29. Ward Churchill and Jim Vander Wall, *The COINTELPRO Papers: Documents from the FBI's Secret Wars Against Dissent in the United States*, Cambridge, MA: South End Press, 2002
30. Tony Shaw, "*The Russians Are Coming! The Russians Are Coming!* (1966): Reconsidering Hollywood's Cold War 'Turn' of the 1960s," *Film History*, 22: 2, 2010, 244.
31. Ibid., 244.
32. Ibid., 245–46.
33. كانت عبارة "المسلمون قادمون" عنوان مقال بقلم دانييل بايبس في مجلة ناشيونال ريفيو عام 1990، ادعى فيها أن "المجتمعات الغربية غير مهيّأة للهجرة الضخمة من الشعوب أصحاب البشرة الداكنة الذين يطبخون أطعمة غريبة، ولديهم معايير مختلفة للصحة والنظافة، لكن العادات الإسلامية هي أكثرها إزعاجًا".

National Review, November 19, 1990, 28–31.

34. Katrina Trinko, "GOP Congressman: 'Increase Surveillance' of Muslim Community," *National Review*, April 19, 2013.

35. Alison Sullivan, "Gohmert: US Should Deport Chechen Immigrants with Violent Proclivities," *Houston Chronicle*, April 19, 2013.

36. *Indictment, United States of America v. Dzhokhar A. Tsarnaev, aka "Jahar Tsarni,"* United States District Court for the District of Massachusetts, June 27, 2013, 5.

37. "House of Commons," *Hansard*, June 3, 2013, col. 1235.

38. Ibid., col. 1245.

39. Vikram Dodd and Andrew Sparrow, "Theresa May's Plans to Tackle Extremism Face Backlash," *Guardian*, May 27, 2013.

40. Boris Johnson, "By Standing United, We Can Isolate the Virus of Islamism," *Telegraph*, May 26, 2013.

41. *Indictment, United States of America v. Dzhokhar A. Tsarnaev*, 4.

42. Janet Reitman, "Jahar's World," *Rolling Stone*, July 17, 2013.

43. Leo Hickman, "Woolwich Attack Witness Ingrid Loyau-Kennett: 'I Feel Like a Fraud,'" *Guardian*, May 27, 2013.

44. Rachel Shabi, "British Tolerance Is Never a Given: Post-Woolwich, It Must Be Defended," *Guardian*, July 2, 2013.

45. Eqbal Ahmad, "Terrorism: Theirs and Ours," in Carollee Bengelsdorf, Margaret Cerullo, and Yogesh Chandrani, eds, *The Selected Writings of Eqbal Ahmad*, New York: Columbia University Press, 2006.

46. Ed Moloney, "Rep. King and the IRA: The End of an Extraordinary AP air?" *New York Sun*, June 22, 2005.

47. Randy Blazak, "Isn't Every Crime a Hate Crime?: The Case for Hate Crime Laws," *Sociology Compass*, 5: 4, 2011, 248.

48. Arun Kundnani, "Blind Spot? Security Narratives and Far-Right Violence in Europe," International Centre for Counter-Terrorism, The Hague, May 2012, 3

49. National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism, "Far-Right Violence in the United States: 1990–2010," University of Maryland, August 2012.

50. قتل خمسون شخصًا في حادث إطلاق النار في فورت هود في نوفمبر عام 2009، الذي نفذه نضـال مالك حسـن، وهو مواطن أمريكي. وفي يونيو عـام 2009، أطلق عبد الحكيم مجاهد محمـد، وهـو أمريكي أفريقي، غير اسـمه مـن كارلوس بليدسـو بعد اعتناقه الإسـلام، النار على مركز تجنيد عسـكري في ليتل روك، أركانسـو، فقتل العريف وليم لونغ، وجرح الجندي كوينتون إيزيغولا. وقتل شـخص واحد في إطلاق نار في يوليو 2006 في الاتحاد اليهودي في سياتل نفذه نافيد أفضل حق، الذي نشأ في ولاية واشنطن. وقتل ثلاثة ركاب في عام 2002 بمطـار لوس أنجلـوس في حادث إطلاق نار، وكان الجاني هشـام محمد هدايـت، مقيم دائم في الولايـات المتحدة. وقتل شـخص واحد عام 1997 في حادث إطلاق نـار بمبنى "إمباير سـتيت"، نفذه علي حسـن اوب كمال، وكان يعيش في الولايات المتحدة بتأشيرة غير مهاجر. أمـا مقتل رشـاد خليفة في توكسـون، فـكان على يد عضويـن في "جماعة الفقـراء"، ويبدو أن دوافع الجريمة كانت سياسـية، ونفذها مواطنان أمريكيان. وبالطبع فإن مصطلح "جهادي" غير مناسب لوصف الدوافع المختلفة لهذه الحوادث.

51. Jorge Rivas, "CNN's John King Fails to Explain His 'Dark Skinned' Comment on Twitter," colorlines.com, April 19, 2013, colorlines.com, accessed July 24, 2013.

52. "Hardball with Chris Matthews," MSNBC, April 18, 2013.

53. Josh Halliday, "Woolwich Attack: BBC's Nick Robinson Apologises after 'Muslim'Description," *Guardian*, May 23, 2013.

54. "UK Mosque Bombing Suspect Also Accused of Muslim Man's Murder," Reuters, July 20, 2013.

55. Garrett M. GraP, Homegrown Terror," *5280*, November 2011.

56. Brian Michael Jenkins, "Stray Dogs and Virtual Armies: Radicalization and Recruitment to Jihadist Terrorism in the United States Since 911/," RAND Corporation, 2011, 6.

57. Kim Murphy, "Is Homeland Security Spending Paying Off ?" *Los Angeles Times*, August 28, 2011.

58. Charles Kurzman, "Where Are All the Islamic Terrorists?" *Chronicle of Higher Education*, July 31, 2011.

59. John Mueller, "Six Rather Unusual Propositions about Terrorism," *Terrorism and Political Violence*, 17: 4, 2005, 488.
60. "Draft List of Deaths Related to the ConV ict from 2002 to the Present", http://cain.ulst.ac.uk/issues/-violence/deathsfrom2002draft.htm, accessed April 15, 2012
61. "Human Costs of War: direct War Death in Afghanistan, Iraq, and Pakistan, October 2001–February 2013," Costs of War Project, Watson Institute for International Studies, Brown University, http://costsofwar.org/sites/default/files/HMCHART_2.pdf , accessed September 12, 2013
62. Gilbert Burnham, Riyadh Lafta, Shannon Doocy, and Les Roberts, "Mortality after the 2003 Invasion of Iraq: A Cross-Sectional Cluster Sample Survey," *Lancet*, 368,October 21, 2006, 1421

الفصل الأول: عدو مثالي

1. مقابلة شخصية مع فاراسات لطيف، لوتون، 3 يوليو، 2011.
2. مقابلة هاتفية مع فاراسات لطيف، 7 مايو، 2002.
3. Ibid.
4. Keith Poole, "Attack on Afghanistan: We'll Drive Extremists Out, Say Moderate Muslims: Luton," *Evening Standard*, October 31, 2001, 7.
5. Humayun Ansari, *"The Infidel Within": Muslims in Britain Since 1800*, London: Hurst & Company, 2004, 235.
6. David Docherty, David E Morrison, and Michael Tracey, *Keeping Faith? Channel Four and Its Audience*, London: J. Libbey, 1988, 11.
7. Figures supplied by the Institute of Race Relations, http://www.irr.org.uk/news/deathswitha-known-or-suspected-racial-element-19911999-, accessed October 19, 2012.
8. Virinder Kalra, *From Textile Mills to Taxi Ranks: Experiences of Migration, Labour and Social Change*, Aldershot: Ashgate, 2000, 210.

9. Peter RatcliP e, *Breaking Down the Barriers: Improving Asian Access to Social Rented Housing*, Coventry, Chartered Institute of Housing, 2001; "Racism in Oldham Housing," *Campaign Against Racism and Fascism*, no. 18, January/February 1994, 15.
10. Arun Kundnani, "From Oldham to Bradford: The Violence of the Violated," *Race and Class*, 43: 2, October 2001.
11. Herman Ouseley, *Community Pride, Not Prejudice: Making Diversity Work in Bradford*, Bradford: Bradford Vision, 2001.
12. Interview with Muhammad Najeib, Hull, UK, April 2, 2001.
13. Frantz Fanon, *The Wretched of the Earth*, London: Penguin, 1990, 190.
14. Ibid., 198.
15. Ibid., 255.
16. Suha Taji-Farouki, *A Fundamental Quest: Hizb al-Tahrir and the Search for the Islamic Caliphate*, London: Grey Seal, 1996, 187.
17. Olivier Roy, *Globalised Islam: The Search for a New Ummah*, London: Hurst, 2004.
18. Tariq Ramadan, *Western Muslims and the Future of Islam*, Oxford: Oxford University Press, 2004, 22, 35.
19. Shiv Malik, "My Brother the Bomber," *Prospect*, no. 135, June 2007.
20. David Cameron, *Speech to Munich Security Conference*, February 5, 2011.
21. Anne-Marie Bradley, "Bomber Was HuddersJ eld Drug Dealer," *Huddersfield Daily Examiner*, August 8, 2005.
22. Marc Lacey, "'Haboobs' Stir Critics in Arizona," *New York Times*, July 21, 2011.
23. *Muslim Americans: Middle Class and Mostly Mainstream*, Washington, DC: Pew Research Center, May 2007, 1; Karen Leonard, "American Muslims: Race, Religion, And Nation," *ISIM Newsletter*, Leiden, Netherlands: International Institute for the Study of Islam in the Modern World, April 2004.

24. Hishaam D. Aidi and Manning Marable, "Introduction: The Early Muslim Presence and Its SigniJ cance," in Manning Marable and Hishaam D Aidi, eds., *Black Routes to Islam*, New York: Palgrave Macmillan, 2009, 1.
25. Moustafa Bayoumi, "East of the Sun (West of the Moon): Islam, the Ahmadis, and African America," in ibid., 73.
26. Sherman A. Jackson, "Black Orientalism: Its Genesis, Aims, and Significance for American Islam," in ibid., 35.
27. Manning Marable, *Malcolm X: A Life of Reinvention*, New York: Viking Penguin, 2011, 103, 154.
28. Yvonne Yazbeck Haddad, *Not Quite American? The Shaping of Arab and Muslim Identity in the United States*, Waco, TX: Baylor University Press, 2004, 2–3; Pew Research Center, *Muslim Americans: Middle Class and Mostly Mainstream*, 1.
29. Dan Georgakas, "Arab Workers in Detroit," *MERIP Reports*, no. 34, January 1975.
30. Mary Bisharat, "Yemeni Farmworkers in California," *MERIP Reports*, no. 34, January 1975.
31. Interview with Rachid Elabed, Dearborn, Michigan, April 1, 2011.
32. Pew Research Center, *Muslim Americans: Middle Class and Mostly Mainstream*, 18.
33. Vijay Prashad, *Uncle Swami*, New York: New Press, 2012.
34. John Tehranian, "Selective Racialization: Middle-Eastern American Identity and the Faustian Pact with Whiteness," *Connecticut Law Review*, 40: 4, May 2008.
35. "Revisions to the Standards for the Classification of Federal Data on Race and Ethnicity," White House, Office of Management and Budget, October 30, 1997, http://www.whitehouse.gov/omb/-fedreg_1997standards, accessed October 31, 2012.
36. Haddad, *Not Quite American?*, 20.

37. Elaine Hagopian, "Minority Rights in a Nation-State: The Nixon Administration's Campaign against Arab-Americans," *Journal of Palestine Studies*, 5: 12/, Autumn 1975–Winter 1976.

38. Erik Skindrud, "Twenty Years Later, Still No Charges in Alex Odeh Assassination," *Electronic Intifada*, December 6, 2006, http://electronicintifada.net/content/twentyyears-later-still-no-charges-alex-odeh-assassination/6582, accessed October 31, 2012.

39. David Cole, *Enemy Aliens: Double Standards and Constitutional Freedoms in the War on Terrorism*, New York: New Press, 2005, 165.

40. Judith Gabriel, "Palestinians Arrested in Los Angeles Witch-Hunt," *MERIP Middle East Report*, no. 145, March–April 1987, 41.

41. Benjamin Netanyahu, ed., *Terrorism: How the West Can Win*, New York: Farrar, Straus, Giroux, 1986, 80–81.

42. Joseba Zulaika, "The Self-Fullfilling Prophecies of Counterterrorism," *Radical History Review*, no. 85, Winter 2003, 195.

43. Claire Sterling, *The Terror Network : The Secret War of International Terrorism*, New York: Holt, Rinehart, and Winston, 1981.

44. Lisa Stampnitzky, *Disciplining Terror: How Experts Invented "Terrorism,"* Cambridge:Cambridge University Press, 2013, 117–22.

45. Edward Said, "Identity, Negation and Violence," *New Left Review*, no. 171,September–October 1988, 47.

46. Reader List, A List on Media and The City, Information Politics and Contemporary Culture http://mail.-sarai.net/pipermail/reader-list_mail.sarai.net/2001-September/thread.html, accessed October 25, 2012.

47. Suhail A. Khan, "America's First Muslim President," *Foreign Policy*, August 23, 2010.

48. Interview with Linda Sarsour, Brooklyn, New York, October 22, 2010.

49. Haddad, *Not Quite American?*, 33, 44.

50. Jean-Paul Sartre, *Anti-Semite and Jew*, New York, Schocken Books, 1948, 69.

51. *Muslim Americans: No Signs of Growth in Alienation or Support for Extremism*, Washington, DC: Pew Research Center, August 2011, 41.

52. مقابلة شخصية مع غلام بومبايوالا، هيوستن، تكساس، 16 أبريل، 2011، ومقابلة شخصية هاتفية مع غلام بومبايوالا، 16 أغسطس 2011.

53. مقابلة شخصية مع مهدي براي، واشنطن العاصمة، 21 أكتوبر، 2010.

54. مقابلة شخصية مع داوود وليد، ديترويت، 29 مارس، 2011.

55. مقابلة شخصية مع رشيد العبد، ديربورن ميشيغان.

56. Sikh Coalition Bay Area, *Civil Rights Report 2010*, 3.

57. مقابلة شخصية مع إمام جوهري عبد الملك، فولز تشرش، فيرجينيا، 24 يناير، 2011.

58. Haddad, *Not Quite American?*, 51.

59. Mucahit Bilici, "Homeland Insecurity: How Immigrant Muslims Naturalize America in Islam," *Comparative Studies in Society and History*, vol. 53, no. 3, 2011, 616.

60. https://www.soros.org/voices/91110--religious-diversity-common-commitment, accessed November 1, 2012.

الفصل الثاني: سياسات مكافحة التطرف

1. Bernard Lewis, "The Roots of Muslim Rage," *Atlantic Monthly*, September 1990.

2. Ibid., 60.

3. Samuel P. Huntington, The Clash of Civilizations?"*Foreign Affairs*, Summer 1993, 22, 31–32, 35.

4. يستخدم محمود معمداني مصطلح "لغة الثقافة"، وتستخدم فيرينا ستولكه مصطلح "الأصولية الثقافية"، للإشارة إلى النوع نفسه من التفكير. انظر:

Good Muslim, Bad Muslim: America, the Cold War, and the Roots of Terror, New York: Doubleday, 2005; Verena Stolcke, "Talking Culture: New Boundaries, New Rhetorics of Exclusion in Europe," *Current Anthropology* 36: 1, 1995.

5. Philip Rucker and Joel Greenberg, "Romney Faces Palestinian Criticism for Jerusalem Remarks as He Heads to Poland," *Washington Post*, July 30, 2011.
6. Mehdi Semati, "Islamophobia, Culture and Race in the Age of Empire," *Cultural Studies* 24: 2, March 2010.
7. W. E. B. Du Bois, *The Conservation of Races*, Washington, DC: American Negro Academy, 1897; Alana Lentin and Gavan Titley, *The Crises of Multiculturalism: Racism in a Neoliberal Age*, London: Zed Books, 2011, 69.
8. Étienne Balibar, "Is There a 'Neo-Racism'?" in Tania Das Gupta, Carl E. James, Roger C. A. Maaka, Grace-Edward Galabuzi, and Chris Andersen, eds., *Race and Racialization: Essential Readings*, Toronto: Canadian Scholars' Press, 2007, 85.
9. Samuel P. Huntington, *Who Are We? .The Challenges to America's Identity*, New York: Simon & Schuster, 2004, 262.
10. Edward Said, *Orientalism*, New York: Vintage Books, 1978.
11. Edward Said, *Covering Islam*, New York,: Fodor's Travel Guides, 1996.
12. Eqbal Ahmad, "Islam and Politics," in *The Selected Writings of Eqbal Ahmad*, New York: Columbia University Press, 2006
13. Deepa Kumar, *Islamophobia and the Politics of Empire*, Chicago: Haymarket Books, 2012, 81–94.
14. George W. Bush, *Speech to Joint Session of Congress*, September 20, 2001.
15. Todd S. Purdum, "Bush Warns of a Wrathful, Shadowy and Inventive War", *New York Times*, September 17, 2001, A2.
16. Richard T. Cooper, "General Casts War in Religious Terms," *Los Angeles Times*, October 16, 2003.
17. Michael Hirsh, "Bernard Lewis Revisited," *Washington Monthly*, November 2004.
18. Tony Blair, *Speech to World AE airs Council*, Los Angeles, August 1, 2006.

19. Liz Fekete, *A Suitable Enemy: Racism, Migration and Islamophobia in Europe*, London: Pluto Press, 2009.
20. Christopher Caldwell, *ReF ections on the Revolution in Europe: Immigration, Islam, and the West*, New York: Anchor Books, 2010, 116.
21. Stephen Steinberg, "The Role of Race in the Devolution of the Left," *Logos*, 10: 2, 2011.
22. John Casey, "One Nation: The Politics of Race," *Salisbury Review* 1, Autumn 1982.
23. Quoted in Stolcke, "Talking Culture," 3.
24. Anthony Browne, "Britain Is Losing Britain," *The Times* (London), August 7, 2002, 2.
25. Office for National Statistics, *Population Estimates by Ethnic Group 2002–2009*, 2011, 6.
26. Anthony Browne, "How the Government Endangers British Lives," *Spectator*, January 25, 2003, 12.
27. Anthony Browne, "Fundamentally, We're Useful Idiots," *The Times*, August 1, 2005. In 2008, Browne was appointed policy director of the London mayor, Boris Johnson.
28. "Little-Known Lawyer Extends Anti-Islam Voice to Mainstream," *The Forward*, July 22, 2011.
29. David Yerushalmi, "On Race: A Tentative Discussion," *The McAdam Report*, no. 585, May 12, 2006, 7, 8, 10.
30. Hishaam D. Aidi, "Slavery, Genocide and the Politics of Outrage: Understanding the New Racial Olympics," *Middle East Report*, no. 234, Spring 2005.
31. Paddy Hillyard, *Suspect Community: People's Experience of the Prevention of Terrorism Acts in Britain*, London: Pluto Press, 1993.
32. Douglas Murray, *What Are We to Do About Islam?*, Pim Fortuyn Memorial Conference on Europe and Islam, The Hague, February 2006.
33. Shubh Mathur, "Surviving the Dragnet: 'Special Interest' Detainees in the US after 911/," *Race and Class*, 47: 3, 2006.

34. David Cole, *Enemy Aliens: Double Standards and Constitutional Freedoms in the War on Terrorism*, New York: New Press, 2003, 26; Nancy Murray, "Profiled: Arabs, Muslims, and the Post-911/ Hunt for the 'Enemy Within,'" in Elaine C. Hagopian, ed., *Civil Rights in Peril: The Targeting of Arabs and Muslims*, Chicago: Haymarket Books, 2004, 31.
35. Somini Sengupta, "Ill-Fated Path to America, Jail and Death," *New York Times*, November 5, 2001, 1.
36. Louise Cainkar, "The Impact of the September 11 Attacks on Arab and Muslim Communities in the United States," in John Tirman, ed., *The Maze of Fear: Security and Migration after 911/*, New York: New Press, 2004, 216–18.
37. Ibid., 215.
38. Moustafa Bayoumi, "Racing Religion," *New Centennial Review*, 6: 2, Fall 2006, 275.
39. Sahar Aziz, *The Muslim "Veil" Post-911/: Rethinking Women's Rights and Leadership*, Institute for Social Policy and Understanding and the British Council, 2012, 3.
40. Ibid., 14–16.
41. Cainkar, "The Impact of the September 11 Attacks," 227–28.
42. Ayaan Hirsi Ali, "Muslim Rage and the Last Gasp of Islamic Hate," *Newsweek*, September 17, 2012.
43. David Cohen, "Violence Is Inherent in Islam—It Is a Cult of Death," *Evening Standard*, February 7, 2007.
44. Ayaan Hirsi Ali, "The Problem of Muslim Leadership," *Wall Street Journal*, May 27, 2013.
45. Tony Karon, "Condi in Diplomatic Disneyland," *Time*, July 26, 2006.
46. Bernard Lewis, "Communism and Islam," *International Affairs*, 30: 1, January 1954, 9.
47. George W. Bush, *Speech to the National Endowment for Democracy*, October 6, 2005.

48. Paul Berman, *Terror and Liberalism*, New York: Norton, 2004, 49–51.
49. Ibid., 60.
50. Peter Beinart, *The Good Fight: Why Liberals—and Only Liberals—Can Win the War on Terror and Make America Great Again*, New York: Harper Collins, 2006, xii.
51. Ibid., 94.
52. Nick Cohen, *What's Left? How Liberals Lost Their Way*, London: Fourth Estate, 2007; Ed Husain, *The Islamist: Why I Joined Radical Islam in Britain, What I Saw Inside and Why I Left*, London: Penguin Books, 2007.
53. Berman, *Terror and Liberalism*, 99.
54. Ibid., 184, 191.
55. Uwe Backes, *Political Extremes: A Conceptual History from Antiquity to the Present*, Abingdon: Routledge, 2010, 85–86.
56. Ibid., 97–98.
57. Arthur M. Schlesinger Jr., *The Vital Center: The Politics of Freedom*, Boston: Houghton Mifflin, 1962, 40.
58. Ibid., 104.
59. Francis Fukuyama, "After Neoconservatism," *New York Times*, February 19, 2006.
60. Angel Rabasa, Cheryl Benard, Lowell H. Schwartz, and Peter Sickle, *Building Moderate Muslim Networks*, Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2007, iii.
61. Marc Sageman, *Leaderless Jihad: Terror Networks in the Twenty-First Century*, Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2008, 94, 160.
62. George Jones, "Terrorism Fight Is Our Cold War, Says Brown," *Telegraph*, July 3, 2007; interview with Andrew Marr, *Sunday AM*, BBC1, July 1, 2007.
63. Frances Stonor Saunders, *The Cultural Cold War: The CIA and the World of Arts and Letters*, New York: New Press, 2000.

64. مقابلة شخصية مع موظف بوزارة الخارجية، 24 مايو، 2011.

65. Paul Dixon, 'Hearts and Minds'? British Counter-Insurgency from Malaya to Iraq," *Journal of Strategic Studies*, 32: 3, June 2009.
66. John Mackinlay, "Counter-Insurgency in Global Perspective—An Introduction," *RUSI Journal*, 152: 6, December 2007, 6.
67. David J. Kilcullen, "Countering Global Insurgency," *Journal of Strategic Studies*, 28: 4, August 2005, 610.
68. *Field Manual 324—Counterinsurgency*, Washington, DC: US Army and Marine Corps, 2006, 11-.
69. David H. Petraeus, "Beyond the Cloister," *American Interest*, July/August 2007.
70. Ibid.
71. Joe Klein: "David Petraeus' Brilliant Career," *Time*, August 22, 2011, 15; "The Return of the Good Soldier," *Time*, July 5, 2010, 20–23; "Can Obama and Petraeus Work Together?" *Time*, June 24, 2010.
72. Barton Gellman, "Spyfall," *Time*, November 26, 2012, 26.
73. Mahmood Mamdani, *Define and Rule: Native as Political Identity*, Cambridge, MA: Harvard University Press, 2012; Laleh Khalili, "The New (and Old) Classics of Counterinsurgency," *Middle East Report*, no. 255, Summer 2010.
74. George Packer, "Knowing the Enemy," *New Yorker*, December 18, 2006.
75. David H. Price, *Weaponizing Anthropology: Social Science in Service of the Militarized State*, Oakland, CA: AK Press, 2011, 105.
76. Thomas Friedman: "Mideast Rules to Live By," *New York Times*, December 20, 2006, A29; "Tribes with Flags," *New York Times*, March 23, 2011, A27.
77. Ryan Lizza, "The Consequentialist," *New Yorker*, May 2, 2011.
78. Walter Pincus, "Don't Ignore Western Europe, Terrorism Expert Warns US," *Washington Post*, September 8, 2005, A9.
79. Francis Fukuyama, "Identity and Migration," *Prospect*, no. 131, February 25, 2007.

80. Robert S. Leiken, "Europe's Angry Muslims," *Foreign Affairs*, July/August 2005, 120, 122.
81. Marc Sageman, "The Next Generation of Terror," *Foreign Policy*, February 19, 2008.
82. Timothy Garton Ash, "We Are Making a Fatal Mistake by Ignoring the Dissidents within Islam," *Guardian*, March 14, 2007.
83. Timothy Garton Ash, "Wake Up, the Invisible Front Line Runs Right through Your Back Yard," *Guardian*, September 13, 2007, 37.
84. Garton Ash, "We Are Making a Fatal Mistake."
85. Launch of Quilliam Foundation, London: British Museum, April 22, 2008.
86. Saba Mahmood, "Secularism, Hermeneutics, and Empire: The Politics of Islamic Reformation," *Public Culture*, 18: 2, 2006, 326–27.
87. "Security Council Meeting of World Leaders Calls for Legal Prohibition of Terrorist Incitement, Enhanced Steps to Prevent Armed Conflict," United Nations Security Council, September 14, 2005, http://www.un.org/News/Press/docs/2005/sc8496.doc.htm, accessed October 1, 2006.
88. Ben Hayes, "White Man's Burden': Criminalising Free Speech," *Statewatch*, 18: 1, January–March 2008, 18–20.
89. Home Office, Press Release on Tackling Terrorism—Behaviours Unacceptable in the UK, August 24, 2005.
90. Gareth Peirce, "Was It Like This for the Irish?" *London Review of Books*, April 10, 2008, 6, 8.
91. "Teen Charged Over Facebook Post on UK Soldiers Killed in Afghanistan," *Metro*, March 12, 2012; "Facebook Rant Man Spared Jail," *Independent*, October 10, 2012.
92. Nick Cohen, "We Have to Deport Terrorist Suspects—Whatever Their Fate," *Observer*, November 5, 2006.
93. Husain, *The Islamist*.

94. Michael Ignatieff, *The Lesser Evil: Political Ethics in an Age of Terror*, Princeton: Princeton University Press, 2004.
95. Gwyn Prins and Robert Salusbury, "Risk, Threat, and Security: The Case of the United Kingdom," *RUSI Journal*, 153: 1, February 2008, 23.
96. Timothy Garton Ash, "Divided Loyalties: Why Young British Muslims Are Angry," *Globe and Mail*, August 10, 2006.
97. Sageman, *Leaderless Jihad*, 160.
98. Ibid., 102.
99. US Department of Homeland Security, *National Strategy for Homeland Security*, October 2007, 22.
100. بين سبتمبر 2001، ومارس 2011، اتهم 421 شـخصًا بجرائم تتعلق بالإرهاب، أغلبهم مسلمون، مع وجود غيرهم، ولا توجد أرقام منشورة عن نسبة من اتهموا بها تسميه الحكومة إرهابًا "مستلهما من القاعدة". مع ذلك، فمنذ أبريل 2005، تم تصنيف المتهمين بضلوعهم في إرهاب "دولي"، وهو المصطلح الذي تسـتخدمه أجهزة الاستخبارات، لتحديد الإرهاب المرتبط بالشرق الأوسـط والقاعدة. وإذا افترضنا انطباق هذه النسبة على الفترة كلها، يمكننا أن نقـدر المتهمـين بمخالفـات تتعلق بالإرهـاب الدولي بحوالي 366 شـخصًا في السـنوات العـشر. يبلغ عدد المسـلمين في بريطانيا 2.4 مليـون تقريبًا، ويقدر "مركـز القانون والأمن" بكلية الحقوق بجامعة نيويورك بحوالي 310 شخصًا "متهمًا بجرائم ترتبط بالإرهاب الدولي في الولايات المتحدة في السـنوات العشر التي تلت 11/ 9. وهناك مصادر أخرى لديها أرقام أعلى أو أدنى. ولا يوجد يقين بشأن عدد السكان المسلمين في الولايات المتحدة، فالتقديرات تتراوح بين 2.35 مليون نسـمة تقريبًا وستة ملايين نسـمة. وبناء على تقدير عدد السـكان، يمكـن اسـتنتاج أن العـدد المتهـم بالإرهاب الـدولي/ الجهادي، هو نفسـه تقريبًـا في أمريكا وبريطانيا.

Operation of Police Powers under the Terrorism Act 2000 and Subsequent Legislation: Arrests, Outcomes, and Stops and Searches, Great Britain 2010 /11, Home OT ce, October 13, 2011, 10, 23; Richard Kerbaj, "Muslim Population 'Rising 10 Times Faster than Rest of Society,'" . *the Times* (London), January 30, 2009); *Terrorist Trial Report Card: September 11, 2001–September 11, 2011*, New York: Center on Law and Security, New York University School of Law,

2011, 7; *Muslim Americans: Middle Class and Mostly Mainstream*, Pew Research Center, May 22, 2007.

101. Garrett M. GraP , "Homegrown Terror," *5280*, November 2011.
102. Maryclaire Dale, "'Jihad Jane' Admits to Conspiracy to Support Terrorists, Murder," *Christian Science Monitor*, February 1, 2011.
103. Alexandra Frean, "Unexploded Car Bomb in Times Square 'Amateurish One-OP ' Terrorism Attempt," *The Times* (London), May 2, 2010.
104. Andrea Elliot, "Bombing Suspect's Long Path to Times Square," *New York Times*, May 16, 2010, A1.
105. Peter Bergen and Bruce Hoffman, *Assessing the Terrorist Threat: A Report of the Bipartisan Policy Center's National Security Preparedness Group*, Bipartisan Policy Center, September 2010, 4, 16, 29.
106. Barak Ravid, "Dennis Ross' 'Red Line' to the White House," *Ha'aretz*, January 30, 2012.
107. J. Scott Carpenter, Matthew Levitt, Steven Simon, and Juan Zarate, *Fighting the Ideological Battle: The Missing Link in US Strategy to Counter Violent Extremism*, Washington Institute for Near East Policy, 2010, 10–11.
108. *Transcript of Secretary Napolitano's Remarks to the America-Israel Friendship League*, Washington, DC: US Department of Homeland Security, December 3, 2009, http://www.-dhs.gov/ynews/releases/pr_1259860196559.shtm, accessed March 6, 2010.
109. Caroline Preston, "Homeland-Security OT cials to Meet with Foundation Leaders," *Chronicle of Philanthropy*, February 11, 2011.
110. President Obama, *Empowering Local Partners to Prevent Violent Extremism in the United States*, August 2011, Washington, DC: White House.
111. "McDonough Discusses White House's Counterterrorism Plan," NPR Radio,August3,2011,http://www.npr.org/2011138962413/03/08// mcdonough- discusseswhite-houses-counterterrorism-plan, accessed August 10, 2011.

112. Obama Envoy Claims Islam Is Answer to Violence," *World Net Daily*, April 3, 2011, http://www.wnd.com/2011282741/04//, accessed November 26, 2012.
113. Rashad Hussain and al-Husein N. Madhany, *Reformulating the Battle of Ideas: Understanding the Role of Islam in Counterterrorism Policy*, Washington, DC: Saban Center for Middle East Policy, Brookings Institution, 2008, 2.
114. John Brennan, Speech at New York University Law School, February 13, 2010.
115. Anne Barrowclough, "'Fedex Delivered'—How Secrets of Bin Laden Funeral Were Kept from Sailors," *The Times* (London), November 23, 2012, 23.
116. *Terrorist Trial Report Card: September 11, 2001–September 11, 2011*, New York: Center on Law and Security, New York University School of Law, 2011, 19.
117. David Cole, "39 Ways to Limit Free Speech," *New York Review of Books* blog, April 20, 2012, http://www.nybooks.com/blogs/nyrblog/2012/apr/1939-/ways-limitfree-speech, accessed April 20, 2012.
118. Samuel J. Rascoff , "Establishing OT cial Islam? The Law and Strategy of Counter Radicalization," *Stanford Law Review*, 64, February 2012.
119. Lentin and Titley, *The Crises of Multiculturalism*, 192.
120. Timothy Garton Ash, "Freedom and Diversity: A Liberal Pentagram for Living Timothy Garton Ash, "Freedom and Diversity: A Liberal Pentagram for Living Together," *New York Review of Books*, November 22, 2012.

الفصل الثالث: جذور الغضب الليبرالي

1. مقابلة شخصية هاتفية مع يونس عبد الله محمد، 30 مارس، 2011.
2. *Statement of Facts, USA vs. Jesse Curtis Morton,* United States District Court for the Eastern District of Virginia, February 2, 2012.
3. مقابلة شخصية هاتفية مع يونس عبد الله محمد، 30 مارس، 2011.
4. Younus Abdullah Muhammad, *By All Means Necessary: In Pursuit of he Objectives* Amidst Improving Odds—Assessing the Role and Responsibilities of Those Left Behind in the War on Islam (New York, December 2008), 27.
5. *Real Time with Bill Maher,* HBO, April 30, 2010.
6. "Clarifying the South Park Response and Calling on Others to Join in the Defense of the Prophet Muhammad," revolutionmuslimdaily.blogspot.com, accessed April 22, 2010.
7. *Zachary Chesser: A Case Study in Online Islamist Radicalization and Its Meaning for the . reat of Homegrown Terrorism,* US Senate Committee on Homeland Security and Governmental Affairs, February 2012.
8. مقابلة شخصية هاتفية مع يونس عبد الله محمد، 30 مارس، 2011.
9. "We Are All Osama bin Laden," Islam Policy, islampolicy.com, May 8, 2011.
10. Army of God, armyofgod.com, accessed December 19, 2012.
11. *Sentencing Factors, USA vs. Jesse Curtis Morton,* United States District Court for the Eastern District of Virginia, June 14, 2012.
12. Mark Steyn, *America Alone: The End of the World as We Know It,* Washington, DC: Regnery Publishing, 2006, 123.
13. Arthur M. Schlesinger Jr., *The Vital Center:Th e Politics of Freedom,* Boston: Houghton MiY in, 1962, xxiii–xxiv.
14. Terry Eagleton, *Ideology: An Introduction,* London: Verso, 1991, 4.
15. Domenico Losurdo, "Towards a Critique of the Category of Totalitarianism," *Historical Materialism,* 12: 2, 2004, 50–51.

16. Corey Robin, "Dragon-slayers," *London Review of Books*, 29: 1, January 4, 2007.
17. Hannah Arendt, *The Origins of Totalitarianism*, New York: Meridian Books, 1958, 311.
18. William Pietz, "The 'Post-Colonialism' of Cold War Discourse," *Social Text*, no. 1920/, Autumn 1988, 69.
19. Arendt, *The Origins of Totalitarianism*, 185–91.
20. Samantha Power, "The Lesson of Hannah Arendt," *New York Review of Books*, April 29, 2004.
21. Losurdo, "Towards a Critique of the Category of Totalitarianism."
22. Karl Popper, *The Open Society and Its Enemies, Vol. I: The Spell of Plato*, Princeton: Princeton University Press, 1966, 9.
23. Ibid., 393.
24. Ibid., 268–69.
25. Ibid., 265.
26. Giorgio Agamben, *State of Exception*, Chicago: University of Chicago Press, 2005.
27. Manfred Berg, "Black Civil Rights and Liberal Anticommunism: The NAACP in the Early Cold War," *Journal of American History*, 94: 1, June 2007.
28. Tarak Barkawi and Mark Laffey, "The Postcolonial Moment in Security Studies," *Review of International Studies*, no. 32, 2006, 332.
29. Gianfranco Sanguinetti, *On Terrorism and the State: The Theory and Practice of Terrorism Divulged for the First Time*, London: B. M. Chronos, 1982, 3.
30. Donatella della Porta, *Social Movement Studies and Political Violence*, Centre for Studies in Islamism and Radicalisation, Department of Political Science, Aarhus University, Denmark, September 2009, 9.
31. According to Home Office figures, the number of people convicted of terrorism related crimes in Britain more than doubled between 2003, when the Iraq war began, and 2006, before halving again by

2009. *Operation of Police Powers under the Terrorism Act 2000 and Subsequent Legislation: Arrests, Outcomes, and Stops and Searches Great Britain, 201011/*, UK Home Office, October 13, 2011, 29–30.

32. Jeroen Gunning and Richard Jackson, "What's So 'Religious' about 'Religious Terrorism'?" *Critical Studies on Terrorism*, 4: 3, December 2011, 381.
33. Melanie Phillips, "To Defeat Islamic Terror, We Must First Acknowledge What It Is," *Daily Mail*, May 27, 2013.
34. Talal Asad, *The Idea of an Anthropology of Islam*, Occasional Paper, Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1986, 13.
35. Leonard Binder, *Islamic Liberalism: A Critique of Development Ideologies*, Chicago: University of Chicago Press, 1988, 177.
36. Sayyid Qutb, *Milestones*, New Delhi: Islamic Book Service, 2001, 49.
37. Binder, *Islamic Liberalism*, 177.
38. Qutb, *Milestones*, 61.
39. Binder, *Islamic Liberalism*, 188.
40. National Commission on Terrorist Attacks upon the United States, *The 911/ Commission Report: Final Report of the National Commission on Terrorist Attacks upon the United States*, New York: Norton, 2004, 51.
41. Adnan A. Musallam, *From Secularism to Jihad: Sayyid Qutb and the Foundations of Radical Islamism*, Westport, CT: Praeger, 2005, 169.
42. "Bookseller Ahmed Faraz Jailed Over Terror Offences," BBC News, December 13, 2011, bbc.co.uk/-news.
43. Victoria Brittain and Asim Qureshi, "Banning Books in Britain, Fifty Years after Lady Chatterley," *Our Kingdom* openDemocracy.net, December 17, 2011, accessed December 10, 2012.
44. Ed Husain, *The Islamist: Why I Joined Radical Islam in Britain, What I Saw Inside and Why I Left*, London: Penguin Books, 2007; Yahya Birt, "The Islamist: A Review," *Fug's Blog*, fugstar.blogspot.com, accessed June 19, 2008.

45. Tariq Ramadan, *Western Muslims and the Future of Islam*, Oxford: Oxford University Press, 2004, 26.
46. Paul Berman, "Who's Afraid of Tariq Ramadan?" *New Republic*, June 4, 2007.
47. Tariq Ramadan, "Blair Can No Longer Deny a Link Exists Between Terrorism and Foreign Policy," *Guardian*, June 4, 2007.
48. David Goodhart, "An Open Letter to Tariq Ramadan," *Prospect*, no. 135, June 2007.
49. Nick Cohen speaking at the Hay Festival, May 27, 2007.
50. Nick Cohen, *What's Left? How Liberals Lost Their Way*, London: Fourth Estate, 2007, 260.
51. Andrew Anthony, *The Fallout: How a Guilty Liberal Lost His Innocence*, London: Jonathan Cape, 2007.
52. Ibid., 234.
53. Ibid., 123–24.
54. Martin Amis, *The Second Plane: September 11: 2001–2007*, London: Jonathan Cape, 2008, 50.
55. Johann Hari, "The Two Faces of Amis," *Independent*, January 29, 2008.
56. Amis, *The Second Plane*, x.
57. Ginny Dougary, "The Voice of Experience," *The Times* (London), September 9, 2006.
58. Alberto Toscano, *Fanaticism: On the Uses of an Idea*, London: Verso, 2010, 99–101.
59. Adam James Tebble, "Exclusion for Democracy," *Political Theory*, 34: 4, August 2006.
60. Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*, Ware, UK: Wordsworth Editions, 1998, 358.
61. Losurdo, "Towards a Critique of the Category of Totalitarianism," 53.
62. Agamben, *State of Exception*.
63. Samuel P. Huntington, *Who Are We? The Challenges to America's Identity*, New York: Simon & Schuster, 2004, 262.

الفصل الرابع: أسطورة التحول إلى التطرف

1. Caroline Elkins, *Britain's Gulag: The Brutal End of Empire in Kenya*, London: Jonathan Cape, 2005, 106–7.
2. Walter Laqueur, "Terror's New Face," *Harvard International Review*, 20: 4, 1998.
3. Peter Neumann, Perspectives on Radicalisation and Political Violence: Papers from the First International Conference on Radicalisation and Political Violence," London, January 17–18, 2008, London: International Centre for the Study of Radicalisation and Political Violence, 2008, 4.
4. Immanuel Kant, "An Answer to the Question: What Is Enlightenment?'" 1784. In Immanuel Kant, *Practical Philosophy*, New York: Cambridge University Press, 1996.
5. Mark Sedgwick, "The Concept of Radicalization as a Source of Confusion," *Terrorism and Political Violence*, 22: 4, 2010, 480–81.
6. Frances Stonor Saunders, *Who Paid the Piper?: The CIA and the Cultural Cold War*, London: Granta Books, 1999, 214.
7. Walter Laqueur, "The Terrorism to Come," *Policy Review*, August/September 2004, 51, 53, 55–6.
8. Daveed Gartenstein-Ross and Laura Grossman, "Homegrown Terrorists in the US and UK: An Empirical Examination of the Radicalization Process," Washington, DC: Foundation for the Defense of Democracy, 2009, 11, 14, 26–27, 29, 35, 52–54.
9. Wajahat Ali, Eli Clifton, Matthew Duss, Lee Fang, Scott Keyes, and Faiz Shakir, "Fear, Inc.: The Roots of the Islamophobia Network in America," Washington, DC: Center for American Progress, 2011, 18–19.
10. Gartenstein-Ross and Grossman, "Homegrown Terrorists in the US and UK," 8.

11. Daveed Gartenstein-Ross, "Home", http://www.daveedgr.com, accessed March 25, 2012.
12. Marc Sageman, *Understanding Terror Networks*, Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2004; Marc Sageman, *Leaderless Jihad: Terror Networks in the Twenty-First Century*, Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2008.
13. "Marc Sageman", Philadelphia: Foreign Policy Research Institute, http://www.fpri.org/about/people/-sageman.html, accessed April 15, 2012.
14. Elaine Sciolino and Eric Schmitt, "A Not Very Private Feud over Terrorism," *New York Times*, June 8, 2008.
15. Sageman, *Leaderless Jihad*, 23, 66, 70, 75–81, 83–84, 88, 94, 102, 155, 160.
16. Sageman, *Understanding Terror Networks*, 1.
17. Ibid., 120.
18. Ibid., 135.
19. Quintan Wiktorowicz, *Radical Islam Rising: Muslim Extremism in the West*, Oxford: Rowman & LittleJ eld, 2005.
20. See cables for October 25, 2007, "EUR Senior Advisor Pandith and S/P Advisor Cohen's visit to the UK," and April 18, 2008, "Proposals for ambassador's CT fund."
21. Dina Temple-Raston, "New Terrorism Adviser Takes a 'Broad Tent' Approach," *Morning Edition*, NPR, January 24, 2011, npr.org.
22. Wiktorowicz, *Radical Islam Rising*, 3, 6, 17, 20.
23. Ron Suskind, *The Way of the World: A Story of Truth and Hope in an Age of Extremism*, New York: HarperCollins, 2008, 200–202.
24. Sean O'Neill and Yaakov Lappin, "I Don't Want You to Join Me, I Want You to Join bin Laden," *The Times* (London), January 17, 2005, 5.
25. Wiktorowicz, *Radical Islam Rising*, 210.
26. Ibid., 12.

27. Leon Trotsky, "The History of the Russian Revolution, Volume Two: The Attempted Counter-Revolution", 1932, Marxists Internet Archive http://www.marxists.org/archive/trotsky/1930/hrr/-intro23.htm>, accessed March 27, 2012.
28. Mitchell D. Silber and Arvin Bhatt, "Radicalization in the West: The Homegrown Threat," New York Police Department Intelligence Division, 2007, 2, 6–7, 10, 31, 85. The NYPD stated in a subsequent "clarification" that the report did not mean to imply that behaviors such as growing a beard could be indicators for the purposes of surveillance.
29. Ibid., 20.
30. Deposition by Thomas Galati in *Handschu v. Special Services Division*, United States District Court, Southern District of New York, June 28, 2012, 31.
31. Associated Press, "Highlights of AP's Pulitzer Prize-winning Probe into NYPD Intelligence Operations" http://www.ap.org/media-center/nypd/investigation, accessed April 21, 2012.
32. Adam Goldman and Matt Apuzzo, "NYPD Shadows Muslims Who Change Names," Associated Press, October 26, 2011.
33. Matt Apuzzo and Adam Goldman, *Enemies Within: Inside the NYPD's Secret Spying Unit and Bin Laden's Final Plot Against America*, New York: Touchstone, 2013, 66–68, 73, 283.
34. Galati, *Handschu v. Special Services Division*, 124.
35. Alan Feuer, "The Terror Translators," *New York Times*, September 17, 2010.
36. Faiza Patel and Andrew Sullivan,"A Proposal for an NYPD Inspector General," New York: Brennan Center for Justice at New York University School of Law, 2012, 1.
37. Adam Goldman and Matt Apuzzo, "Informant: NYPD Paid Me to 'Bait' Muslims," Associated Press, October 23, 2012.
38. Chris Hawley and Matt Apuzzo, "NYPD Infiltration of Colleges Raises Privacy Fears," Associated Press, October 11, 2011.

39. Leonard Levitt, "Lone Wolves or Sheep?," NYPD ConJ dential, nypdconJ dential.com, March 19, 2012.
40. Russ Buettner, "Man Sentenced in Plan to Bomb Manhattan Synagogue," *New York Times*, April 27, 2013, A19.
41. Adam Goldman and Matt Apuzzo, "Documents: NY Police Infiltrated Liberal Groups," Associated Press, March 23, 2012.
42. Michael Greenberg, "New York: The Police and the Protesters," *New York Review of Books*, October 11, 2012.
43. Ramzi Kassem, "The Long Roots of the NYPD Spying Program," *Nation*, June 13, 2012.
44. Jason Leopold and Matthew Harwood, "Hacked Intel E-Mail: NYPD Involved in 'Damn Right Felonious Activity,'" Truthout, truthout.org, September 4, 2012, accessed January 21, 2013.
45. John Miller, "Violent Islamist Extremism: Government EP orts to Defeat It," testimony before the United States Senate Committee on Homeland Security and Governmental AP airs, May 10, 2007.
46. Olivier Roy, "Al Qaeda in the West as a Youth Movement: The Power of a Narrative,"MICROCON: A Micro Level Analysis of Violent Conflict, Policy Working Paper 2, Brighton, UK: Institute of Development Studies, University of Sussex, November 2008, 2.
47. Ibid., 3, 15.
48. Jonathan Githens-Mazer and Robert Lambert, "Why Conventional Wisdom on Radicalization Fails: The Persistence of a Failed Discourse." *International Affairs*, 86: 4, 2010.
49. Donatella della Porta, "Social Movement Studies and Political Violence," Denmark: Aarhus University Centre for Studies in Islamism and Radicalisation Process, School of Business and Social Science, September 2009, 9.
50. *Final Report of the William H. Webster Commission on the Federal Bureau of Investigation, Counterterrorism Intelligence, and the Events at Fort Hood, Texas, on November 5, 2009*, 36.

51. هناك دليل على أن العولقي كان بالفعل على لائحة "القتل أو الأسر" في نهاية عام 2009. Dana Priest, "US Playing a Key Role in Yemen Attacks," *Washington Post* January 27, 2010, A1.
52. US Department of Homeland Security Secretary Janet Napolitano, "Nine Years after 911/: Confronting the Terrorist Threat to the Homeland," statement before the United States Senate Committee on Homeland Security and Governmental AP airs, September 22, 2010.
53. Alexander Meleagrou-Hitchens, "As American as Apple Pie: How Anwar Al-Awlaki Became the Face of Western Jihad," London: International Centre for the Study of Radicalisation and Political Violence, 2011, 30–31, 84.
54. Anwar al-Awlaki, "44 Ways to Support Jihad," January 2009.
55. Brian Handwerk and Zain Habboo, "Attack on America: An Islamic Scholar's Perspective—Part 1," *National Geographic*, September 28, 2001, news.nationalgeographic.com, accessed March 28, 2013.
56. Scott Shane and Souad Mekhennet, "Imam's Path from Condemning Terror to Preaching Jihad," *New York Times*, May 8, 2010.
57. Anwar al-Awlaki speech, northern Virginia, March 2002. Exact date unknown.
58. Shane and Mekhennet, "Imam's Path."
59. Anwar al-Awlaki, "Constants on the Path of Jihad," December 2005.
60. Transcript of "The Rise of Anwar al-Awlaki" event, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, June 1, 2010.
61. مقابلة شخصية هاتفية مع عاصم قرشي، 24 أغسطس، 2011.
62. *Final Report of the William H. Webster Commission*, 67–68.
63. "Interview: Anwar al-Awlaki," Al Jazeera, February 7, 2010, aljazeera.com, accessed March 29, 2013.
64. Anwar al-Awlaki, "Western Jihad Is Here to Stay," March 2010.
65. Andrew March, "Anwar al-'Awlaqi against the Islamic Legal Tradition," New Haven: Yale Law School, September 2010.
66. Anwar al-Awlaki, "Battle for the Hearts and Minds," May 2008.

67. Anwar al-Awlaki, "A Call to Jihad," March 2010.

68. Meleagrou-Hitchens, "As American as Apple Pie;" J. M. Berger, "The Myth of Anwar al-Awlaki," *Foreign Policy*, August 10, 2011.

69. Shane and Mekhennet, "Imam's Path."

70. US Department of Justice, Memo, "Lawfulness of a Lethal Operation Directed Against a US Citizen Who Is a Senior Operational Leader of al-Qa'ida or an Associated Force," White Paper.

71. Vikram Dodd, "Roshonara Choudhry: Police Interview Extracts," *Guardian*, November 3, 2010.

72. Fawaz A. Gerges, "Al-Qa'eda in the Arabian Peninsula: Does It Pose a Threat to Yemen and the West?" Washington, DC: Institute for Social Policy and Understanding, 2011, 19.

73. "Pakistan Drone Statistics Visualized," Bureau of Investigative Journalism, July 2, 2012, thebureauinvestigates.com, accessed March 24, 2013.

74. Andrea Elliott, Sabrina Tavernise, and Anne Barnard, "Bombing Suspect's Long Path to Times Square," *New York Times*, May 16, 2010, A1.

75. Lorraine Adams with Ayesha Nasir, "Inside the Mind of the Times Square Bomber," *Observer*, September 19, 2010.

76. US Senate Committee on Homeland Security and Governmental AP airs, *A Ticking Time Bomb: Counterterrorism Lessons from the US Government's Failure to Prevent the Fort Hood Attack*, February 2011, 27–30.

77. Brooks Egerton, "Fort Hood Captain: Hasan Wanted Patients to Face War Crimes Charges," *Dallas Morning News*, November 17, 2009.

78. Joseba Zulaika, "The Terror/Counterterror Edge: When Non-Terror Becomes a Terrorism Problem and Real Terror Cannot Be Detected by Counterterrorism," *Critical Studies on Terrorism*, 3: 2, 2010, 252.

79. *Final Report of the William H. Webster Commission.*

الفصل الخامس: قلوب وعقول

1. Marco Schneebalg, "The Press Has Exaggerated Anti-Israel Protests in Manchester," *Haaretz*, May 6, 2010.
2. Marcus Dysch, "Israel Deputy Ambassador 'Shocked' by Manchester Attack," *Jewish Chronicle*, April 29, 2010.
3. Home Office, "Channel Data 2007–2010," document released under the Freedom of Information Act, May 2011.
4. Secretary of State for the Home Department, "CONTEST: The United Kingdom's Strategy for Countering Terrorism—Annual Report," London, March 2013, 22.
5. HM Government, "Channel: Supporting Individuals Vulnerable to Recruitment by Violent Extremists: A Guide for Local Partnerships," March 2010, 9–10.
6. مقابلة شخصية مع جميل سكوت (اسم مستعار) أجراها رضوان صابر، مانشستر، 22 أكتوبر، 2011.
7. في عام 2012، تم استبدال إجراءات منع الإرهاب والتحقيق بأوامر التقييد، وهي إعادة تسمية تحفظ نفس الصلاحيات تمامًا.
8. Department for Communities and Local Government, "Preventing Violent Extremism Pathfinder Fund: Guidance Note for Government Offices and Local Authorities in England," London, February 2007, 5.
9. David Leppard, "Terror Chief Tipped to Head MI6," *The Times* (London), September 21, 2008; Anne McElvoy, "On Her Majesty's Not-So-Secret Service," *The Times* (London), October 4, 2009.
10. House of Commons Home ffairs Committee, "Project CONTEST: The Government's Counter-Terrorism Strategy: Ninth Report of Session 2008–09," July 7, 2009, Ev 29.
11. Ibid., Ev 74.
12. Jason Bennetto, "MI5 Conducts Secret Inquiry into 8,000 Al-Qa'ida 'Sympathisers,'" *Independent*, July 3, 2006.

13. Secretary of State for the Home Department, "Pursue, Prevent, Protect, Prepare: The United Kingdom's Strategy for Countering International Terrorism," March 2009, 13.
14. "Pro-West Ads to Target Extremism," BBC News, February 23, 2009, news.bbc.co.uk, accessed September 8, 2009.
15. MI5 Security Service, "Countering International Terrorism: The Battle of Ideas," mi5.gov.uk, accessed October 1, 2009.
16. Private e-mail from a government department to an arm's-length official body, 2007.
17. مقابلة شخصية مع مدير السلطة المحلية، برادفورد، 28 أبريل، 2009.
18. مقابلة شخصية مع أحد موظفي السلطة المحلية، 18 أغسطس، 2009.
19. "Pursue, Prevent, Protect, Prepare," 10, 13.
20. Hazel Blears, "Many Voices: Understanding the Debate About Preventing Violent Extremism," lecture at the London School of Economics, February 25, 2009, communities.gov.uk, accessed February 26, 2009.
21. Home Affairs Committee "Project CONTEST," Ev 26.
22. Cabinet Office, "The National Security Strategy of the United Kingdom: Security in an Interdependent World," March 2008, 8.
23. UK Home Office, "The Prevent Strategy: A Guide for Local Partners in England: Stopping People Becoming or Supporting Terrorists and Violent Extremists," London, 2008, 16.
24. Gordon Brown, Statement on National Security, London, October 28, 2007; "Countering International Terrorism: The Battle of Ideas," MI5 Security Service.
25. Walsall Council, "Building Resilience—Priorities For Action: Delivering the Prevent Strategy in Walsall 200811/2010–09/," August 2009.
26. Asma Jahangir, Report of the Special Rapporteur on Freedom of Religion or Belief: Mission to the United Kingdom, United Nations, February 7, 2008, 21.

27. House of Commons, "Hansard Written Answers," London, January 12, 2009.

28. Home Affairs Committee, "Project CONTEST," 21, 26; Home Office Research, Information and Communications Unit, "Counter Terrorism Communications Guidance: Communicating Effectively with Community Audiences," London, 2007); spinproJ les.org, accessed August 29, 2009.

29. Robin Ramsay, "The Influence of Intelligence Services on the British Left", *Lobster*, 1996, http://www.-lobster-magazine.co.uk/articles/rrtalk.htm, accessed October 9, 2013

30. Dean Godson, "The Feeble Helping the Unspeakable," *The Times* (London), April 5, 2006, timesonline.-co.uk.

31. مقابلة مع ناشط اجتماعي، بولتون، 14 يونيو، 2011.

32. مقابلة شخصية مع أخصائي رعاية الشباب، لندن، 30 أبريل، 2009.

33. Salma Yaqoob, "Government's PVE Agenda Is Failing to Tackle Extremism," *Muslim News*, November 28, 2008.

34. Secretary of State for the Home Department, *Prevent Strategy*, London: HM Government: June 2011, 20.

35. Ibid.

36. Ryan Gallagher and Rajeev Syal, "University StaP Asked to Inform on 'Vulnerable'Muslim Students," *Guardian*, August 29, 2011.

37. Syma Mohammed and Robert Verkaik, "CIA Given Details of British Muslim Students," *Independent*, April 1, 2010.

38. Peter Clarke speech, The Rise of Street Extremism conference, Policy Exchange, London, January 10, 2011.

39. Kevin Rawlinson, "Police Face New Questions Over Approach to Protest Groups," *Independent*, January 6, 2012.

40. Tony Bunyan, *The History and Practice of the Political Police in Britain*, London: Quartet Books, 1983.

41. Jenny Percival, "New Strategy Will Train Shop and Hotel Managers to Tackle Terrorist Threats," *Guardian*, March 24, 2009.

42. Hansard, London: House of Commons, April 23, 2009, Columns 872W, 878W; Department for Communities and Local Government press release, "Empowering Community Leaders," March 17, 2009.

43. مقابلة شخصية مع هدية ميرأحمدي، واشنطن العاصمة، 27 يوليو، 2011.

44. Angel Rabasa, Cheryl Benard, Lowell H. Schwartz, and Peter Sickle, *Building Moderate Muslim Networks*, RAND Corporation, 2007, 74.

45. مقابلة شخصية مع هدية ميرأحمدي.

46. Haras Rafiq, "Funding Application to the Home Office's 'Counter andDe-Radicalisation Fund for Community Organisations,'" Manchester: Crescent Network Ltd, 2009.

47. Quilliam Foundation, "Progress Report 2008–09," London, April 2009, 14.

48. Teachernet teachernet.gov.uk, accessed May 6, 2009.

49. Richard Kerbaj, "Government Gives £1m to Anti-Extremist Think-Tank Quilliam Foundation," *The Times* (London), January 20, 2009.

50. Vikram Dodd, "Spying Morally Right, Says Thinktank," *Guardian*, October 16, 2009.

51. Michael Gove, *Celsius 77/*, London: Weidenfeld & Nicolson, 2006, 45, 103, 136.

52. Charles Moore, Keith Joseph Memorial Lecture, Centre for Policy Studies, London, March 10, 2008), cps.org.uk, accessed September 1, 2008.

53. Lee Bridges, "Policing the Urban Wasteland," *Race and Class*, 25: 2, Autumn 1983, 39.

54. Paul Boateng, "The Police, The Community and Accountability," in *Scarman and After: Essays Reflecting on Lord Scarman's Report, the Riots and Their Aftermath*, Oxford: Pergamon Press, 1984, 158.

55. Colin Mellis, Amsterdam and Radicalization: The Municipal Approach, PowerPoint presentation, City of Amsterdam, 2007.

56. "Prevent Strategy," 58.

57. مقابلة مع مدير مشروع شبابي شمالي إنجلترا، 3 أبريل، 2009.

58. مقابلة مع مدير مشروع شبابي، لندن، 5 مايو، 2009.

59. Department for Children, Schools, and Families, *Learning Together to Be Safe: A Toolkit to Help Schools Contribute to the Prevention of Violent Extremism*, London, October 2008, 8, 13.

60. E-mail correspondence from Steve Pursglove, West Midlands Police Counter Terrorism Unit, October 26, 2009.

61. مقابلة شخصية هاتفية، ستيف بيرسجلوف، 19 نوفمبر، 2009.

62. Norman Bettison, "Preventing Violent Extremism—A Police Approach," *Policing*, 3: 2, May 2009, 135.

63. Metropolitan Police, Information Sharing Agreement for the Purposes of the Channel Project in Waltham Forest, London, 2009.

64. Association of Chief Police OT cers, Memorandum Submitted to Parliament, 2008.

65. مراسلات شخصية، 22 يونيو، 2011.

الفصل السادس: لا حرية لأعداء الحرية

1. *Criminal Complaint: USA v. Antonio Martinez aka Muhammad Hussain*, US District Court for the District of Maryland, December 8, 2010.

2. Tricia Bishop, "Terror Suspect Ordered Held Until Trial," *Baltimore Sun*, December 14, 2010.

3. Don Markus and Andrea F. Siegel, "Man Accused in Bomb Plot Had Prior Criminal Charges," *Baltimore Sun*, December 10, 2010.

4. Tricia Bishop, "Would-be Catonsville Bomber Sentenced to 25 Years in Prison," *Baltimore Sun*, April 6, 2012.

5. Tricia Bishop, "Maryland Man Pleads Guilty in Terrorist Bomb Plot," *Baltimore Sun*, January 26, 2012.

6. Nick Madigan, "Man Accused in Catonsville Bomb Plot Urged Holy War, Feds Say," *Baltimore Sun*, February 10, 2011.

7. Tricia Bishop, "New Details Revealed in Catonsville Terrorism Investigation,"*Baltimore Sun*, September 27, 2011.
8. Noah Shachtman and Spencer Ackerman, "US Military Taught Officers: Use 'Hiroshima' Tactics for 'Total War' on Islam," *Wired*, May 10, 2012 wired.com.
9. FBI Counterterrorism Division, "The Radicalization Process: From Conversion to Jihad," May 10, 2006.
10. Ibid., 5, 7, 8.
11. Brian Michael Jenkins, *Stray Dogs and Virtual Armies: Radicalization and Recruitment to Jihadist Terrorism in the United States Since 911/*, Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2011, 18.
12. Madigan, "Man Accused in Catonsville."
13. Tricia Bishop, "Retired Agent Faults FBI's Handling of Terrorism Investigation," *Baltimore Sun*, November 4, 2011; *Criminal Complaint: USA v. Antonio Martinez aka Muhammad Hussain*, 13.
14. Bishop, "Retired Agent Faults."
15. Justin Fenton and Tricia Bishop, "Arrest Made in Plot to Blow Up Baltimore-Area Military Recruiting Center," *Baltimore Sun*, December 8, 2010.
16. Trevor Aaronson, *The Terror Factory: Inside the FBI's Manufactured War on Terrorism* (Brooklyn, NY: Ig Publishing, 2013), 197.
17. Petra Bartosiewicz, "To Catch a Terrorist," *Harper's*, August 2011, 38.
18. Transcript of recorded conversations in *United States v. James Cromitie et al.*, SuP ern, NY, October 12, 2008, 16.
19. Graham Rayman, "Small-Time Terrorists," *Village Voice*, March 2–8, 2011, 11.
20. Paul Harris, "Newburgh Four: Poor, Black, and Jailed Under FBI 'Entrapment' Tactics," *Guardian*, December 12, 2011.
21. Interview with Alicia McWilliams, New York, March 21, 2011.
22. Ibid.
23. Ibid.

24. Ibid.
25. Harris, "Newburgh Four."
26. Center for Human Rights and Global Justice, New York University School of Law, "Targeted and Entrapped: Manufacturing the 'Homegrown Threat' in the United States," 2011.
27. Emily Berman, "Domestic Intelligence: New Powers, New Risks," Brennan Center for Justice at New York University School of Law, 2011, 11.
28. David Cole, "Are We Safer?" *New York Review of Books,* March 9, 2006.
29. Berman, "Domestic Intelligence," 14.
30. Philip Mudd, "Intelligence Collection and Law Enforcement: New Roles, New Challenges," speech at symposium at the Brennan Center for Justice at NYU School of Law, March 18, 2011.
31. Scott Shane and Lowell Bergman, "FBI Struggling to Reinvent Itself to Fight Terror," *New York Times,* October 10, 2006.
32. Berman, "Domestic Intelligence," 24.
33. Ibid., 21.
34. Alex Seitz-Wald, "Bush AG Tells CPAC: 'The Vast Majority' of Muslims Want to Impose Sharia Law," *Salon,* salon.com, March 16, 2013, accessed March 19, 2013.
35. Charlie Savage, "FBI Focusing on Security Over Ordinary Crime," *New York Times,* August 24, 2011.
36. Berman, "Domestic Intelligence," 22.
37. Jerome P. Bjelopera and Mark A. Randol, *The Federal Bureau of Investigation and Terrorism Investigations,* Washington, DC: Congressional Research Service, April 27, 2011, 2.
38. Petra Bartosiewicz, "Deploying Informants, the FBI Stings Muslims," *Nation,* July 2–9, 2012.
39. Mark F. Giuliano, "The Post 911/ FBI: The Bureau's Response to Evolving Threats," Washington Institute for Near East Policy, April 14, 2011.

40. Quoted in Hannah Arendt, *.The Origins of Totalitarianism,* Cleveland, OH: Meridian Books, 1958, 422.

41. Zeev Ivianski "Provocation at the Center: A Study in the History of Counter- Terror," *Terrorism: An International Journal,* 4, 1980, 59.

42. Alfred W. McCoy, *Policing America's Empire: .The United States, the Philippines, and the Rise of the Surveillance State* (Madison: University of Wisconsin Press, 2009), 104.

43. Ibid., 105.

44. Ibid., 294.

45. Noam Chomsky, "Domestic Terrorism: Notes on the State System of Oppression," *New Political Science,* 21: 3, September 1999.

46. Jon R. Waltz, "Staked Out for Slaughter," *Nation,* July 5, 1971.

47. Aaronson, *.The Terror Factory,* 44.

48. *Muslims Need Not Apply: How USCIS Secretly Mandates the Discriminatory Delay and Denial of Citizenship and Immigration Benefits to Aspiring Americans,* American Civil Liberties Union, August 2013.

49. Aaronson, *.The Terror Factory,* 102.

50. Nick Baumann, "Michael Migliore, the FBI, and Shadowy Interrogations Abroad," *Mother Jones,* September 22, 2011.

51. National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism, *Far-Right Violence in the United States: 1990–2010,* University of Maryland, August 2012. See also n. 50, Introduction.

52. Eric Russell, "Officials Verify Dirty Bomb Probe Results," *Bangor Daily News,* February 11, 2009.

53. Paul Krugman, "Noonday in the Shade," *New York Times,* June 22, 2004.

54. Department of Homeland Security Office of Intelligence and Analysis, "Rightwing Extremism: Current Economic and Political Climate Fueling Resurgence in Radicalization and Recruitment," April 7, 2009.

55. Matthew Rothschild, "FBI Infiltrates Twin Cities Anti-War Group," *Progressive*, January 14, 2011; Colin Moynihan and Scott Shane, "For Anarchist, Details of Life as FBI Target," *New York Times*, May 28, 2011.
56. Spencer S. Hsu, "Suspect in DC Metro Bomb Plot Sought to Fight US Troops Overseas, Records Say," Washington Post, October 29, 2010.
57. مقابلة شخصية هاتفية مع مايكل جيرمان، 29 أكتوبر، 2010.
58. Tara Bahrampour, "Hip Muslim Moms Group Undone by D.C. Metro Bomb Plot," Washington Post, October 29, 2010.
59. مقابلة شخصية مع غلام بومبايوالا، هيوستن، 16 أبريل، 2011. مقابلة هاتفية مع غلام بومبايوالا، 16 أغسطس، 2011.
60. مقابلة هاتفية مع غلام بومبايوالا، 16 أغسطس، 2011.
61. Affdavit of Adnan Mirza, *United States v. Adnan Mirza*, United States District Court, Southern District of Texas, Houston Division, March 15, 2013.
62. Richard Esposito and Jason Ryan, "FBI Has Interviewed 800 Libyans about Terror Threat," ABC Newsabcnews.com, April 7, 2011, accessed March 9, 2013.
63. مقابلة هاتفية مع ستيف جينتري، 16 أغسطس، 2011.
64. مقابلة شخصية مع براد ديردورف، هيوستن، 15 أبريل، 2011.
65. Robert B. Deardorff, "Countering Violent Extremism: The Challenge and the Opportunity," Master's thesis, Naval Postgraduate School, December 2010, i.
66. Ibid., 9, 10, 87.
67. Ibid., 11.
68. Ibid., 98–99, 110.
69. مقابلة مع غلام بومبايوالا، هيوستن، 15 أبريل، 2011.
70. Jerry Markon, "FBI Illegally Using Community Outreach to Gather Intelligence, ACLU Alleges," Washington Post, December 1, 2011.
71. Michelle Alexander, *The New Jim Crow: Mass Incarceration in the Age of Colorblindness*, New York: New Press, 2010.

الفصل السابع: بعد الانفجار

1. مقابلة شخصية مع عثمان أحمد، مينابوليس، 23 سبتمبر، 2011.
2. Richard Meryhew, "Tormented Mother Grieves Son Who Heeded A Fatal Call," *Minneapolis Star Tribune*, July 13, 2009.
3. Richard Meryhew, "5th Twin Cities Somali Man Is Killed in War-Torn Homeland," Minneapolis Star Tribune, September 5, 2009.
4. مقابلة شخصية مع عثمان أحمد.
5. Meryhew, "5th Twin Cities Somali Man Is Killed."
6. Senator Joseph Lieberman, Opening Statement on "Violent Islamist Extremism: al-Shabaab Recruitment in America," hearing before Senate Committee on Homeland Security and Governmental AP airs, March 11, 2009.
7. مقابلة شخصية مع إيه. كيه. ويلسون، مينابوليس، 21 سبتمبر، 2011.
8. Representative Peter King, Opening Statement on Al-Shabaab's Muslim American Radicalization, hearing before House Committee on Homeland Security, July 29, 2011.
9. Andrea Elliott, "A Call to Jihad, Answered in America," *New York Times*, July 12, 2009, A1.
10. مقابلة شخصية مع لوري ساروبا، مينابوليس، 22 سبتمبر، 2011.
11. Focus group with Somali-American students, Minneapolis, September 21, 2011.
12. Randy Furst, "Minneapolis Man Pleads Guilty to Civil Rights Crime," *Minneapolis Star Tribune*, August 10, 2011.
13. G. W. Schulz, Andrew Becker, and Daniel Zwerdling, "Mall of America Visitors Unknowingly End Up in Counterterrorism Reports," Center for Investigative Reporting and NPR, *All. Things Considered*, September 7, 2011.
14. Allie Shah, "Protesters Seek Bank's Money-Wiring Help," *Minneapolis Star Tribune*, May 11, 2012.

15. Chris Williams, "New Census Data: Minnesota Somali Population Grows,"Associated Press, October 27, 2011.
16. Stevan Weine, John Horgan, Cheryl Robertson, Sana Loue, Amin Mohamed, and Sahra Noor, "Community and Family Approaches to Combating the Radicalization and Recruitment of Somali-American Youth and Young Adults: A Psychosocial Perspective," *Dynamics of Asymmetric conflict*, 2: 3, November 2009.
17. Ihotu Ali, "Staying Off the Bottm of the Melting Pot: Somali Refugees Respond to a Changing US Immigration Climate," *Bildhaan: An International Journal of Somali Studies*, 9, 2011, 96–97, 100, 106.
18. مقابلة شخصية مع نيمكو أحمد، مينابوليس، 19 سبتمبر، 2011.
19. Chanhassen Man Sentenced for Obstructing Investigation of Missing Somali Men, press release from U.S. Attorney's Office, District of Minnesota, July 16, 2010.
20. مقابلة شخصية مع لوري ساروبا.
21. United States House of Representatives Committee on Homeland Security, hearing on the American Muslim Response to Hearings on Radicalization within Their Community, June20, 2012 .
22. (مقابلة شخصية مع عبد الرزاق بيحي، مينابوليس، 21 سبتمبر، 2011).
23. Osman Ahmed, testimony on "Violent Islamist Extremism: Al-Shabaab Recruitment in America," hearing before Senate Committee on Homeland Security and Governmental AP airs, March 11, 2009.
24. مقابلة مع عثمان أحمد، مينابوليس، 23 سبتمبر، 2011.
25. Eli Saslow, "Muslim Activist in Minnesota Struggles as One-Man Counter against Lure of Terrorism," Washington Post, July 8, 2011.
26. مقابلة مع عثمان أحمد.
27. Stevan Weine and Osman Ahmed, "Building Resilience to Violent Extremism Among Somali-Americans in Minneapolis-St. Paul: Final Report," National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism, a Department of Homeland Security Science and

Technology Center of Excellence Based at the University of Maryland, August 2012.

28. مقابلة شخصية مع حسان جاما والشيخ عبد الرحمن شيخ عمر، مينابوليس، 24 سبتمبر، 2011.

29. مقابلة مع إيه. كيه. ويلسون.

30. Ibid.

31. مقابلة مع دينيس جينسن، سانت بول، 23 سبتمبر، 2011.

32. City of Saint Paul Police Department, African Immigrant Muslim Community Outreach Program: Project Summary, 2009.

33. Dennis L. Jensen, "Enhancing Homeland Security EP orts by Building Strong Relationships Between the Muslim Community and Local Law Enforcement," master's thesis, Naval Postgraduate School, Monterey, California, 2006, 91.

34. مقابلة مع دينيس جينسن.

35. Jensen, "Enhancing Homeland Security EP orts," 60.

36. مقابلة مع دينيس جينسن.

37. Ibid

38. "Alumnus Combats Somali Radicalization in St. Paul," *Education Report*, Naval Postgraduate School Center for Homeland Defense and Security, 2011, 12.

39. مقابلة مع دينيس جينسن.

40. مقابلة شخصية مع جينيفر أودونيل، سانت بول، 23 سبتمبر، 2011.

41. Al-Shabaab's Muslim American Radicalization, hearing before House Committee on Homeland Security, July 29, 2011.

42. Mohamed Diriye Abdullahi, "In the Name of the Cold War: How the West Aided and Abetted the Barre Dictatorship of Somalia," in Adam Jones, ed., *Genocide, War Crimes, and the West: History and Complicity*, London: Zed Books, 2004, 247.

43. Michel Chossudovsky, .*The Globalisation of Poverty: Impacts of IMF and World Bank Reforms*, London: Zed Books/Third World Network, 1997, 102.

44. Chris Searle, "Agony and Struggle in Northern Somalia," *Race and Class*, 34: 2, October–December 1992.
45. Ken Menkhaus, "State Collapse in Somalia: Second Thoughts," *Review of African Political Economy*, 30, 97, September 2003.
46. Jeremy Scahill, *Dirty Wars: The World is a Battlefield*, New York, Nation Books, 2013, 66, 191–201.
47. Ghaith Abdul-Ahad, "Diary," *London Review of Books*, November 3, 2011.
48. Andrew England, "Ethiopia 'Holding Suspects' after US Strike in Somalia," *Financial Times*, January 11, 2007, 7; Barbara Slavin, "US Support Key to Ethiopia's Invasion," *USA Today*, January 8, 2007; David Axe, "WikiLeaked Cable Confirms US' Secret Somalia Op," *Wired*, December 2, 2010, wired.com, accessed December 20, 2012.
49. Scahill, *Dirty Wars*, 224.
50. Fatuma Noor, "My Encounter with American-Somali Jihadist in Nairobi," *Nairobi Star*, June 27, 2011.
51. Elliott, "A Call to Jihad, Answered in America"; Patrick Condon, "Charges against 8 in Missing Somali Case Unsealed," Associated Press, November 23, 2009.

52. مقابلة شخصية مع عبد الرزاق بيحي.

53. Craig Whitlock, "Somali American Caught Up in a Shadowy Pentagon Counterpropaganda Campaign," Washington Post, July 8, 2013.

54. مقابلة شخصية مع نيمكو أحمد.

55. Focus group with Somali-American students, Minneapolis, September 21, 2011.
56. Ibid.

الفصل الثامن: صليبيون في القرن الحادي والعشرين

1. "CAIR: Texas Radio Host Urges Bombing of NY Mosque," PR Newswire, May 27, 2010.

2. مقابلة شخصية مع هشام عبيد، كاتي، تكساس، 14 أبريل، 2011.

3. "Mosque in Katy, Texas, Divides Town," UPI, September 8, 2010.

4. "CAIR: Texas Muslim Student Targeted by Slurs Has Jaw Broken," PR Newswire, February 4, 2010.

5. مقابلة شخصية مع هشام عبيد.

6. American Civil Liberties Union, "Map—Nationwide Anti-Mosque Activity," aclu. org, accessed November 20, 2010.

7. Richard Adams, "The Ugly Face of Islamophobia in Orange County, California," *Guardian*, March 3, 2011.

8. Nigel Duara, "Man Arrested for Hate Crime in Fire at Ore. Mosque," Associated Press, August 25, 2011.

9. Karen Zraick and Andy Newman, "Student Arraigned in Anti-Muslim Stabbing of Cabdriver," *New York Times*, August 25, 2010.

10. Chad Cookler, "Deputies: St. Pete Man Stabbed Victim Because He's Muslim," *ABC Action News*, February 5, 2011, abcactionnews.com, accessed, January 26, 2013.

11. "NYPD: Suspects Savagely Attacked Elderly Man in Queens After Asking If He Was Muslim," WCBS, November 30, 2012, newyork.cbslocal.com, accessed January 26, 2013.

12. "Stabbing at Queens Mosque May Be Bias Attack," Fox New York, November 18, 2012.

13. Marc Santora, "Woman Is Charged with Murder as a Hate Crime in a Fatal Subway Push," *New York Times*, December 29, 2012.

14. Lee Romney, "Attack on Sikh Men Triggers Outcry in Elk Grove, Calif., and Beyond," *Los Angeles Times*, April 11, 2011.

15. Joe Heim, "Wade Michael Page Was Steeped in Neo-Nazi 'Hate Music' Movement," *Washington Post*, August 7, 2012.
16. "US Mosque Burned to Ground," *Daily Telegraph*, August 6, 2012.
17. Josh Stockinger, "Homemade Bomb Goes Off outside Muslim School," *Chicago Daily Herald*, August 14, 2012.
18. Paul Fanlund, "In Wake of Wisconsin Temple Murders, Muslims Remain 'Enemy du Jour,'" Capital Times, December 17, 2012,
19. United States Senate Judiciary Subcommittee on Constitution, Civil Rights, Human Rights, and the Law, testimony by Farhana Khera at hearing on protecting the civil rights of American Muslims, March 29, 2011.
20. Paul Jackson, "The EDL: Britain's "New Far Right" Social Movement," Northampton, UK, Radicalism and New Media Research Group, University of Northampton, 2011.
21. Cahal Milmo and Nigel Morris, "Ten Attacks on Mosques since Woolwich Murder," *Independent*, May 27, 2013; James Meikle, Matthew Taylor, and Vikram Dodd, "Police Investigate Fire at Islamic Community Centre in Muswell Hill," *Guardian*, June 5, 2013; "Ben Quinn, "Device outside Mosque Was Bomb," *Guardian*, June 23, 2013; Vikram Dodd, "Police Investigate Nail Bomb Explosion Near West Midlands Mosque," *Guardian*, July 12, 2013.
22. Mission Statement, English Defence League, englishdefenceleague.org, accessed January 26, 2013.
23. David Edgar, "Racism, Fascism and the Politics of the National Front," *Race and Class*, 19: 2, 1977.
24. Gary Younge, "When You Watch the BNP on TV, Just Remember: Jack Straw Started All This," *Guardian*, October 21, 2009.
25. Adi Schwartz, "Between Haider and a Hard Place," *Haaretz*, August 28, 2005.
26. Tom-Jan Meeus, "Grote Geld Voor Wilders Ligt in VS," *NRC Handelsblad*, January 25, 2012.

27. "Rabbi Shifren's Speech at the EDL Demonstration," *Jewish Chronicle*, October 25, 2010.
28. A. Millar, "The English Defense League: The New Face of Anti-Islamist Protest in Europe?" Hudson Institute, September 22, 2010, hudson-ny.org, accessed June 30, 2011.
29. Matt Carr, "You Are Now Entering Eurabia," *Race and Class*, 48: 1, 2006.
30. Max Blumenthal, "The Great Islamophobic Crusade," December 20, 2010, maxblumenthal. com, accessed January 26, 2013.
31. Kristine McNeil, "The War on Academic Freedom," *Nation*, November 11, 2002.
32. Wajahat Ali, Eli Clifton, Matthew Duss, Lee Fang, Scott Keyes, and Faiz Shakir, "Fear, Inc.: The Roots of the Islamophobia Network in America," Center for American Progress, August 2011, 15, 22, 65–69.
33. *Legislating Fear: Islamophobia and its Impact on the United States*, Washington, DC: Council on American-Islamic Relations, 2013, 1.
34. Ibid., 17.
35. "Muslims Decry Banning of Hijab-Wearing Women at Obama Event," Agence France-Presse, June 19, 2008.
36. Suhail A. Khan, "America's First Muslim President," *Foreign Policy*, August 23, 2010.
37. "Pamela Geller Op-Ed in World Net Daily: Obama's Islam," *Atlas Shrugs*, June 10, 2009, atlasshrugs2000.typepad.com, accessed January 27, 2013.
38. "Spencer Interview: Is Obama a Muslim?" *Jihad Watch*, April 29, 2010, jihadwatch.org, accessed January 27, 2013.
39. Pranab Dhal Samanta, "No Headscarf, Obama May Skip Golden Temple Visit," *Indian Express*, October 19, 2010.
40. "Only Four-in-Ten Correctly Identify Romney as Mormon," Public Religion Research Institute/Religion News Service, July 25, 2011.
41. Ali et al., "Fear, Inc.," 44–45.

42. Center for Security Policy, "Shariah: The Threat to America (an Exercise in Competitive Analysis)—Report of Team 'B' II," Washington, DC, 2010, 6, 10, 13, 14, 17.
43. Ibid., 13–14, 16, 19, 128.
44. Ibid., 9, 21.
45. Thomas E. Ricks, "Commander Punished as Army Probes Detainee Treatment," *Washington Post*, April 5, 2004, A13.
46. Tim Murphy, "Rep. Allen West's (Very, Very) Stealth Jihad," *Mother Jones*, July 26, 2011.
47. Ali et al., "Fear, Inc.," 29.
48. "Zombie Lie: Right Still Clinging to Decade-old fabrication about Radicalized Mosques," *Media Matters for America*, February 2, 2011, http://mediamatters.org/print/research/201102020008, accessed March 6, 2011.
49. Abed Awad, "The True Story of Sharia in American Courts," *Nation*, June 13, 2012.
50. Robert P. Jones, Daniel Cox, William A. Galston, and E. J. Dionne, Jr., "What it Means to Be American: Attitudes in an Increasingly Diverse America Ten Years After 911/," Brookings Institution and Public Religion Research Institute, Washington, DC, 2011, 2.
51. Scott Shane, "In Islamic Law, Gingrich Sees a Mortal Threat to US," *New York Times*, December 21, 2011.
52. Justin Sink, "Cain: Majority of US Muslims Share Extremist Views," *The Hill*, November 14, 2011.
53. Awad, "The True Story of Sharia in American Courts."
54. Alex Seitz-Wald, "Her Muslim Witch Hunt," *Salon*, July 13, 2012, salon.com, accessed July 17, 2012.
55. Richard Hofstadter, . *The Paranoid Style in American Politics*, New York: Vintage, 2008.
56. Rasmussen Reports, "63% See Conflict between Islam and the West," May 14, 2012.

57. "Terror in Oslo," *Wall Street Journal*, July 23, 2011.
58. Anders Behring Breivik, "2083—European Declaration of Independence," 2011.
59. "Native Revolt: A European Declaration of Independence," *Brussels Journal*, March 16, 2007, brusselsjournal.com, accessed January 27, 2013.
60. Pamela Geller, "Summer Camp? Anti-Semitic Indoctrination Training Center," *Atlas Shrugs*, July 31, 2011, atlasshrugs2000.typepad.com, accessed January 27, 2013.
61. Helen Pidd, "Anders Behring Breivik Spent Years Training and Plotting for Massacre," *Guardian*, August 24, 2012.

الفصل التاسع: لا تحلموا بعوالم أخرى

1. Laila al-Arian, "TV's Most Islamophobic Show," *Salon*, December 15, 2012, salon. com. In this section I have drawn on Anna Erickson's "*Homeland* as Almost Progressive," New York University, 2012.
2. Jorge Rivas, "Group Says Lowe's Is One of 64 Companies to Pull Ads From 'All-American Muslim,'" *Colorlines*, December 13, 2011, accessed December 13, 2011; Lorraine Ali and Marisa Guthrie, "Why American Cable Systems Won't Carry the al Jazeera Network," *Hollywood Reporter*, March 18, 2011.
3. *United States of America v. Mohammad el-Mezain, Ghassan Elashi, Shukri Abu Baker, Mufid Abdulqader, Abdulrahman Odeh, Holy Land Foundation for Relief and Development*, United States Court of Appeals for the Fifth Circuit, December 7,2011, 10.
4. Ibid., 8.
5. *Ghassan Elashi, Shukri Abu Baker, Mufid Abdulqader, and Abdulrahman Odeh v. United States of America, Petition for a Writ of Certiorari*, United States Court of Appeals for the Fifth Circuit, 2012.

6. Alia Malek, "Gitmo in the Heartland," *Nation*, March 10, 2011.
7. "An Explanatory Memorandum on the General Strategic Goal for the Group in North America," May 22, 1991.
8. Ibid., 32.
9. P. David Gaubatz and Paul Sperry, *Muslim Mafia: Inside the Secret Underworld That's Conspiring to Islamize America*, Washington, DC: WND Books, 2009, iii–iv.
10. Ibid., 301–2.
11. Daniel Pipes, "CAIR's Dirty Tricks against Me," *FrontPageMagazine.com*, September 7, 2007, frontpagemag.com, accessed September 20, 2013.
12. Daniel Pipes, "Islamists Impose Sharia by Stealth," *Australian*, November 6, 2009.
13. Pew Research Center, "The Future of the Global Muslim Population Projections for 2010–2030," Washington, DC, January 2011, 137.
14. Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations?" *Foreign Affairs*, Summer 1993, 35.
15. Ryan Lizza, "The Consequentialist," *New Yorker*, May 2, 2011.
16. Fareed Zakaria, "The Real Threat in the Middle East," *Time*, January 23, 2012, 20.
17. Bobby Ghosh, "Morsi's Moment," *Time*, November 28, 2012.
18. Fawaz Gerges, "The New Capitalists: Islamists' Political Economy," *openDemocracy*, May 10, 2012, opendemocracy.net, accessed April 13, 2013.
19. John Kerry interview with Hamid Mir of Geo TV, Pakistan, August 1, 2013, state.gov, accessed August 3, 2013.
20. Sharif Abdel Kouddous, "What Led to Morsi's Fall—And What Comes Next?," *Nation*, July 5, 2013.
21. David Brooks, "Defending the Coup," *New York Times*, July 15, 2013, A19; Michael Rubin, "The Perils of Proportionality," *Commentary*, August 16, 2013; David Pryce- Jones, "Laboratory of Islamism—

Egypt's Long Erosion by an Imperial Ideology," *National Review*, August 19, 2013.

22. Michael Jacobson, Terrorist Dropouts: Learning from Those Who Have Left, Washington, DC, Washington Institute for Near East Policy, Policy Focus, 101, 2010, 17; Arsalan Iftikhar, "Challenges of a Muslim 'Deradicalizer,'" *Providence Journal*, February 13, 2010.
23. Helen Carter, "Jihad Recruiters Jailed after Anti-Terror Trial," *Guardian*, September 9, 2011.
24. Chris Woods, Alice K Ross, Oliver Wright, "Exclusive: Secret War on Enemy Within," *Independent*, February 27, 2013.
25. Robert Verkaik, "British Man Who 'Vanished' after Being Stripped of Citizenship Says He Was Tortured and Forced to Sign a Confession by the CIA," *Mail on Sunday*, January 19, 2013.
26. Diala Shamas and Nermeen Arastu, *Mapping Muslims: NYPD Spying and Its Impact on American Muslims*, Muslim American Civil Liberties Coalition, Creating Law Enforcement Accountability & Responsibility, and Asian American Legal Defense and Education Fund, 2013, 20.
27. Ibid., 23–24.
28. Sunaina Marr Maira, *Missing: Youth, Citizenship, and Empire after 911/* (Durham, NC: Duke University Press, 2009), 254.
29. Hasan M. Elahi, "You Want to Track Me? Here You Go, FBI," *New York Times*, October 29, 2011.
30. John O. Koehler, *Stasi: The Untold Story of the East German Secret Police*, Boulder, CO: Westview Press, 1999.
31. طبقًا للسيناتور دايان فاينشتاين من لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، فإن إف. بي. آي. لديه الآن أكثر من 10 آلاف شخص شخص يعملون في استخبارات مكافحة الإرهاب، تفريغ مكتوب لمؤتمر صحفي مع سيناتور دايان فاينشتاين (نائب كاليفورنيا) وساكسبي تشامبليس (نائب جورجيا)، 6 يونيو، 2013.

washingtonpost.com, accessed July 26, 2013; Trevor Aaronson, *The Terror Factory: Inside the FBI's Manufactured War on Terrorism*, Brooklyn, NY: Ig Publishing, 2013, 44.

32. Shamas and Arastu, *Mapping Muslims*, 40.
33. Ryan Devereaux, "Muslim Student Monitored by the NYPD: 'It Just Brings Everything Home,'" *Guardian*, February 22, 2012.
34. Michelle Alexander, *The New Jim Crow: Mass Incarceration in the Age of Colorblindness*, New York: New Press, 2011.
35. Interview with Javaad Alipoor, Bradford, June 13, 2011.
36. Roger Eatwell and Matthew J. Goodwin, eds, *The New Extremism in 21st-Century Britain*, London: Routledge, 2010, 243.
37. John Gray, *Two Faces of Liberalism*, New York: New Press, 2002.
38. David Goodhart, *Progressive Nationalism: Citizenship and the Left*, London: Demos, 2006.
39. Andrew Tangel and Ashley Powers, "FBI: Boston Suspect Tamerlan Tsarnaev Followed 'Radical Islam,'" *Los Angeles Times*, April 20, 2013.
40. E. P. Thompson, "The Secret State," *Race and Class*, 20: 3, 1979, 235.
41. *The Case of Leon Trotsky: Report of Hearings on the Charges Made Against Him in the Moscow Trials, Thirteenth Session—Part 1*, New York: Merit Publishers, 1969, Marxists Internet Archive marxists.org, accessed April 18, 2013.
42. Martin Luther King, "Beyond Vietnam—A Time to Break Silence," speech, New York, NY: April 4, 1967.

كلمة أخيرة

1. Paul Cruickshank and Tim Lister, "Europe Faces 'Greatest Terror Threat Ever' from Jihadists in Iraq and Syria," cnn.com,June19,2014,accessed September4,2014, http://edition.cnn.com/-201419/06//world/europe/lister-european-jihadists/index.html.
2. David Cameron, "Isil Poses a Direct and Deadly Threat to Britain," *Sunday Telegraph*, August 16, 2014.

3. Vijay Prashad, "The Geopolitics of the Islamic State,"The *Hindu*, July 3, 2014, 8.
4. Richard Osley, "Israel-Gaza Conflict: Benjamin Netanyahu Warns of No Let Up in Raids Until Hamas Tunnels are Destroyed," *Independent*, August 3, 2014.
5. Cameron, "Isil Poses a Direct and Deadly Threat to Britain"; Martin Bentham, "Brits Who Fight in Syria Face Life in Jail," *Evening Standard*, February 3, 2014.
6. Simon Hooper, "Sharp Increase in Under-18s 'at Risk' of Being Radicalised into Jihadists," *Independent*, March 23, 2014.
7. Roger F. Noriega and José R. Cárdenas, "The Mounting Hezbollah Threat in Latin America," *American Enterprise Institute for Public Policy Research*, no. 3, October 2011, 1.
8. Department of Defense Press BrieJ ng by Secretary of Defense Chuck Hagel and Chairman of the Joint Chiefs of StaP General Martin E. Dempsey, Pentagon BrieJ ng Room, August 21, 2014, accessed September 4, 2014, http://www.defense.gov/transcripts/transcript.aspx?transcriptid=5491.
9. Thomas Tracy and Joseph Stepansky, "Arab Civil Rights Activists Attacked, Threatened with Beheading in Brooklyn," *New York Daily News*, September 4, 2014.
10. Glenn Greenwald and Murtaza Hussain, "Meet the Muslim-American Leaders the FBI and NSA HaveBeen SpyingOn," *TheIntercept*,July9,2014, accessed August1,2014, https://Jrstlook.org/-theintercept/article/201409/07//under-surveillance.
11. Jeremy Scahill and Ryan Devereaux, "Barack Obama's Secret Terrorist-Tracking System, by the Numbers,"*TheIntercept*,August5, 2014, accessedAugust7,2014, https://Jrstlook.org/theintercept/-article/201405/08//watch-commander.

مُنتدى العلاقات العربية والدولية